

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

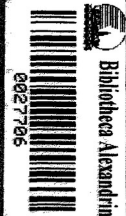
التضخم في العالم العربي

بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت ١٢-١٤ مارس ١٩٨٥

المشتركون

• د. رمزي زكي • د. عماد فتحي الحموص
• د. علي توفيق الصادق • د. زكريا عبد الحميد باشا
• د. محمد نور الدين • د. محمود السيد محجوب
• د. محمد يحيى

تحرير: د. رمزي زكي



التضخم في العالم العربي

التضخم في العالم العربي

بحوث ومناقشات إجتماع خبراء عقد بالكويت ١٦-١٨ مارس ١٩٨٥

المشتركون

- د. رمزي زكي
- د. علي توفيق صادق
- د. محمد نور الدين
- د. عبد الفتاح العموص
- د. زكريا عبد الحميد باشا
- د. محمود السيد محجوب
- د. محمد الرميحي

تحرير: د. رمزي زكي

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت ـ الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف : ٨٠٢٤٢٨ ـ ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٢٩٦
بيروت ـ المصيطبة ـ بناية طاهر هاتف : ٣٠١٠٣٠ ـ ٣١١٣١٠
ص . ب : ٦٣١١ / ١١٣ تلكس : LE ٢٠٦٦٥ ـ ٢٠٦٨٠ لبنان

دار الشباب للنشر

١٩٨٦

الكتاب : التضخم في العالم العربي
المؤلف : مجموعة خبراء
تحرير : د. رمزي زكي
الناشر : دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع
نيقوسيا ـ قبرص ، ص. ب. ٤٢٦٢
عنوان التوزيع : ص. ب. ٢٧٨٦ حولي
الكويت ـ حولي ٣٢٠٢٨
ت ٢٦٤٣٣٢٩ ـ تلكس ٤٤٠٧٨ RIFADA

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع . مجد
ص. ب. ٦٣١١ / ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
ت : ٣١١٣١٠ ـ ٨٠٢٤٢٨ تلكس ٢٠٦٨٠ ـ مجد

الطبعة : الأولى
التاريخ : اكتوبر (تشرين أول) ١٩٨٦
الرقم : ٨ /٧ / ١٠ / ١٩٨٦ / ٢٠٠٠
حقوق الطبع محفوظة للناشر

فهرس

الموضوع **صفحة**

الموضوع صفحة

تقديم

كلمة المعهد العربي للتخطيط

حضرات الضيوف الأفاضل ،

يسعدني أن أرحب بكم في المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، وأشكركم على قبولكم دعوتنا للمشاركة في اجتماع الخبراء هذا ، الذي ينظمه المعهد لمناقشة مشكلة التضخم في العالم العربي .

لقد درج المعهد العربي للتخطيط منذ فترة على اعتماد صيغة « إجتماع الخبراء » كإطار مناسب لتدارس أحد الموضوعات الاقتصادية أو الاجتماعية التي تهم مسيرة التنمية في أقطارنا العربية . والفكرة الأساسية من عقد هذه الاجتماعات ، هي دعوة عدد محدود وقليل من خيرة الخبراء والمهتمين بالموضوع من مختلف جوانبه ، وتكليفهم بكتابة أوراق بحثية ، لكي تكون قاعدة لحوار علمي حول الموضوع محل المناقشة ، وذلك بهدف تبادل الرأي والخبرة والمعرفة ، للوصول الى تصور شامل ، وتوصيات مناسبة يمكن أن تفيد في مجال تطوير الواقع العربي .

وقد جرت العادة ، أن يقوم المعهد بطبع ونشر الدراسات التي قدمت في الاجتماع ومعها سجلاً بالمناقشات والمداولات العلمية التي دارت حولها ، وذلك بهدف توفيرها للمهتمين بالموضوع محل البحث ، سواء على مستوى الدراسات النظرية أو على مستوى السياسات العلمية . وتلك في الواقع إحدى الثمار الهامة التي نتوقعها من اجتماعكم هذا .

واسمحوا لي - أيها الأخوة ، أن أشير إلى أنه حينما طرحت فكرة عقد هذا الاجتماع ، وأدرجت ضمن خطة عملنا ، فإن الذي حفزنا على الدعوة لعقده هو ما لاحظناه من أنه بالرغم من استشراء قوى التضخم في كل البلاد العربية ، النفطية منها

وغير النفطية ، وبالرغم من الآثار السلبية العديدة التي نتجت عن هذه القوى وأثّرت على جهود التنمية والتخطيط ، إلّا أن ظاهرة التضخم ما زالت مهملة ، سواء على مستوى البحث العلمي العربي أو على مستوى السياسات الاقتصادية التطبيقية . فمن الملاحظ أن هناك شحة في الدراسات والبحوث الجادة التي أنجزت عن هذه المشكلة في أقطارنا العربية . ولم يعقد ، حسب معلوماتنا أي مؤتمر علمي عربي لتدارسها ، بالرغم من كثرة ما عقد من مؤتمرات في شتى الموضوعات في العقد الماضي . ومن ناحية أخرى ، لوحظ أنه بالرغم مما نتج عن مشكلة التضخم من آثار سلبية مؤكدة ، إلّا أن السياسات الاقتصادية في معظم الأقطار العربية ما زالت تتغاضى عن المواجهة الحاسمة للقوى التضخمية الموجودة فيها . . ربما بحكم صعوبة التوصل الى مثل هذه السياسات ، أو ربما بسبب ضخامة التحديات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها . . أو ربما بسبب تقاعسنا في المساهمة بفكرنا في إثراء وتطوير أدوات السياسة الاقتصادية في أقطارنا العربية .

من هنا تأتي أهمية عقد هذا الاجتماع الذي يعتبر الأول من نوعه في عالمنا العربي . ولهذا فإن الآمال المعقودة على نجاح هذا الاجتماع والتوصل فيه الى نتائج مفيدة لممارساتنا العلمية والعملية . . . هي آمال كبيرة .

وفي نهاية كلمتي هذه ، أود أن أشكر كل من ساهم وسيساهم في إنجاح هذا الاجتماع ، وأخص بالذكر الدكتور رمزي زكي منسّق الاجتماع ، والأخوة الأساتذة الأفاضل الذين قدموا لنا هذه البحوث الموجودة بين أيدينا ، والتي ستشكل قاعدة الحوار في هذا الاجتماع ، فلهم منا جزيل الشكر وجميل الثناء . كما نشكر أيضاً ضيوفنا الأفاضل الذين قبلوا دعوتنا للمشاركة في الحوار في هذا الاجتماع .

وأخيراً . . أتمنى لكم التوفيق والنجاح في اجتماعكم هذا . وإني واثق أن نتائجه ستكون باهرة ، وتتناسب مع ما لهذه المجموعة الطيبة من الخبراء من سمعة علمية حميدة .

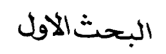
وفقنا الله جميعاً لخدمة امتنا العربية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الكويت ١٦ مارس سنة ١٩٨٥ .

مدير المعهد

عبد الله محمد علي


البحث الاول

الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة

دكتور رمزي زكي
المعهد العربي للتخطيط ـ بالكويت

طرح المسألة :

نحن نعيش الآن في عصر يمكن وصفه بحق ، بأنه عصر « التضخم المتواصل » . فقد غدا التضخم صفة عامة تطبع غالبية اقتصاديات دول العالم ، المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . كما أصبح التضخم يتميز بسرعة إنتشاره من بلد لآخر ، وبقوة نموه من فترة لأخرى ، وبصعوبة السيطرة عليه[1] . صحيح أن العالم قد عرف ، عبر فترات التطور المختلفة ، أوقاتاً كانت فيها الأسعار تجنح نحو الارتفاع الشديد ، وبخاصة في فترات الحروب والأزمات والكوارث/. بيد أن هذه الفترات كانت تعقبها فترات أخرى ، تميل فيها الأسعار نحو الاعتدال أو الهبوط أو النمو بمعدلات معقولة . أما الآن ، فمن الملاحظ ، أن ثمة « فورة سعرية » متواصلة في مختلف بلدان العالم منذ أكثر ما يزيد على عقد من الزمان ؛ وإن تباينت قوة هذه الفورة من بلد لآخر ، ومن فترة لأخرى ، تبعاً لاختلاف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، وتبعاً لتباين الأنظمة الاجتماعية السائدة فيها .

وإذا كانت ظاهرة التضخم الركودي **Stagflation** **هي إحدى السمات المميزة للأزمة** الراهنة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، فإن الجدل حول تفسير هذه الظاهرة وما تفرع عنه من صراع فكري شديد ، إنما يعكس أحد الخصائص الأساسية التي تطبع الأزمة

الحالية في علم الاقتصاد الرأسمالي المعاصر[٢] . فمع نشوب أزمة الاقتصاد الرأسمالي منذ بداية حقبة السبعينيات وحتى الآن[٣] ؛ نشأ صراع فكري مواز لتلك الأزمة بين مختلف مدارس وتيارات علم الاقتصاد الرأسمالي . ويمكن القول ، أن هذا الصراع الفكري الدائر الآن بين تلك المدارس والتيارات ما هو إلا تعبير عن انعكاس الأزمة الاقتصادية الراهنة في وعي الاقتصاديين في البلاد الرأسمالية . والحق ، أن المتابع لهذا الصراع الفكري سوف يلحظ أنه لا توجد قضية أستعر بشأنها الجدل ، واصطرعت حولها الآراء ، مثل قضية التضخم الركودي . وخلال الجدل والصراع الذي دار بين مختلف المدارس والتيارات الفكرية ، انتقدت نظريات كانت محل قبول شبه عام ، وحام الشك حول الكثير من الأفكار ، وتغيرت كثير من المفاهيم ، وبرزت أفكار جديدة حول تلك الظاهرة . وعليه ، فثمة ضباب فكري كثيف يغلف الجانب الأكبر من الدراسات النقدية في العالم الرأسمالي .

وتهدف الدراسة الحالية إلى الإحاطة بالموقف الراهن للجدل حول مشكلة التضخم الركودي كما تبلورت في السنوات الأخيرة في الأدبيات الاقتصادية بالبلاد الرأسمالية ، وذلك من أجل مواكبة هذا النوع الجديد من المعرفة أولاً ؛ ومن أجل البحث في مدى مصداقية هذا الجدل في تفسير الضغوط التضخمية التي تعاني منها البلاد المتخلفة ، ثانياً ، وذلك عبر محورين رئيسيين .

المحور الأول : الموقف الراهن للجدل حول تفسير التضخم الركودي :

لسنا نغالي إذا قلنا ، أن تفسير مشكلة التضخم الركودي ، التي تشكلت من تزامن الوقوع بين التضخم والبطالة ، كانت على قمة قضايا الجدل الكبرى التي فجّرها الاقتصاديون في الدول الرأسمالية الصناعية في الخمسة عشرة سنة الأخيرة ، وذلك في صدد بحثهم عن التفسيرات المقبولة والمعقولة (من وجهة نظرهم) لواقع الأزمة المحتدمة في الاقتصاديات الرأسمالية .

ويمكن القول ، أن الجدل الفكري حول مشكلة التضخم الركودي في السنوات الأخيرة قد دار أساساً بين الكينزيين من ناحية ، وبين التيارات الجديدة التي أفرزتها أزمة الرأسمالية المعاصرة والتي اختلفت مع الكينزية في كثير من رؤاها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى . وعموماً يمكن تصنيف الجبهة المعارضة للمفاهيم الكينزية للتضخم والاستقرار الاقتصادي في أربعة مدارس فكرية متمايزة ، هي :

١ ـ مدرسة شيكاغو ، أو مدرسة النقديين .
٢ ـ مدرسة اقتصاديات جانب العرض .
٣ ـ مدرسة التوقعات الرشيدة .
٤ ـ المدرسة المؤسسية أو النظمية .

وفيما يلي نتناول هذه المدارس بشكل سريع .

١ ـ مشكلة التضخم الركودي عند مدرسة شيكاغو (النقديين) :

كان الجدل خصباً وعنيفاً بين الكينزيين والنقديين الذين عرفوا بأنصار مدرسة شيكاغو (نسبة الى الأساتذة الذين حملوا لواء الدعوة لهذه المدرسة وكانوا يعملون في جامعة شيكاغو : ميلتون فريدمان) . وهي مدرسة تعادي بشكل ضاري ، ولا هوادة فيه ، مجمل ما ذهبت اليه الكينزية ، سواء في جهازها النظري التحليلي أو في طابعها العملي ، وإن كانت تتفق معها في الهدف ، وهو الدفاع عن الرأسمالية ، والانحياز بشكل مطلق لمصلحة رأس المال . وقد انتصرت أفكار هذه المدرسة مؤخراً ، سواء في مجال الذيوع والانتشار في المحافل الأكاديمية والبحثية ، أو في مجال الواقع العملي ، حيث وجدت هذه الأفكار سبيلها للتنفيذ في العديد من الدول الرأسمالية الصناعية ، وبالذات في الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وألمانيا الاتحادية ، . . . إلى آخره[٤] .

وقبل أن نتعرض لأهم محاور الجدل الذي دار بين الكينزيين والنقديين ، ربما يكون من المفيد ، التذكرة ، ولو بشكل سريع ، بالموقف الأصلي لكينز من قضية التضخم ، وذلك كما جاء في كتابه « النظرية العامة للتوظف والنقود والفائدة ـ ١٩٣٦ » .

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة ، نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية ، وبين الطلب الكلي (المكون من الاستهلاك والاستثمار والانفاق الحكومي) من ناحية أخرى . وقد استعان بفكرة « المضاعف » و« المعجل » في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد القومي ، وذلك بدلاً من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي إستند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم . وتجدر الإشارة هنا ؛ إلى أن كينز ، في صدد كلامه عن أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على المستوى العام للأسعار ، قد فرّق بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي الى مرحلة التوظف الكامل . وحالة ما بعد الوصول الى هذه المرحلة[٥] .

أما عن الحالة الأولى ، أي حينما لا يكون الاقتصاد القومي قد وصل بعد الى

ستوى التوظف الكامل ، حيث لا تكون الطاقات الانتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الانتاج ، إعتقد كينز بأن الزيادة التي تحدث في الطلب ستنجح في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات . إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين ، مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الانتاجية المعطلة . ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة ، يعتد بها ، في الأسعار . ومع ذلك ، فقد أشار كينز ، الى أنه ما أن تسير عجلة التوظف للأمام ، وتستغل الطاقات العاطلة ، وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة ، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظف الكامل. وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح « التضخم الجزئي » وهو ينشأ في رأيه نتيجة للعوامل الآتية :

١ ـ ظهور بعض الاختناقات في عناصر الانتاج .
٢ ـ ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الانتاجية .
٣ ـ وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد القومي .

والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز حافزاً على زيادة الانتاج ، نظراً لما يأتي في ركابه من أرباح قدرية . ولذا فقد تعمل السلطات النقدية ـ في أوقات الكساد الدوري ـ على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التوظف[٦] .

أما في الحالة الثانية ـ وهي حالة التوظف الكامل ـ حيث تكون الأجهزة الانتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت الى أقصى طاقتها في الانتاج ، وافترضنا طروء زيادة في الطلب الكلي ، فإن هذه الزيادة لن تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماماً عند منطقة التوظف الكامل . ولهذا فإن الزيادة التي حدثت في حجم الطلب الكلي الفعال يتمخض عنها والحال هذه ، إرتفاعات تضخمية في الأسعار[٧] .

ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن كينز رأى ، أنه ليس من الضروري أن يتمخض عن زيادة كمية النقود ـ بعد الوصول الى التوظف الكامل ـ ارتفاع في المستوى العام للأسعار . فقد يصاحب الزيادة في كمية النقود ، زيادة مناظرة في ميل الأفراد للاكتناز بحيث لا يؤدي ذلك إلى زيادة في حجم الطلب الفعال . من هنا أشار كينز ، إلى أن

التغير في كمية النقود لا يعتبر عنصراً حاسماً في تحديد المستوى العام للأسعار وذلك على عكس ما تقرر نظرية كمية النقود الكلاسيكية . ولكن تنبغي الإشارة هنا ، إلى أن أنصار كينز لا ينازعون في أهمية التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار ، وإنما النزاع ينحصر فيما ذهبت اليه الكينزية من اعتبار المستوى العام للأسعار دالة لكمية النقود[٨] .

ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون ساي للأسواق ، ومن ثم خلص الى أن حالة التوظف الكامل التي إدعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد القومي ، ليست إلا حالة خاصة فقط ، وإن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التوظف الكامل . ولهذا فقد اهتم كينز بتحديد القوى التي تحدد مستوى الدخل . وكما قلنا من قبل ، فقد انتهى إلى نتيجة هامة ، مفادها ، أنه مع تزايد الدخل القومي يزداد الميل للإدخار ، وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك ، وفي الوقت نفسه ينخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، وبالتالي ينقص الميل للإستثمار . ومن هنا تلوح في الأفق مشاكل عدم التوازن بين الإدخار والإستثمار ، وتظهر مشاكل البطالة والركود والكساد . وللخروج من هذه الصورة الغير توازنية ، نادى كينز بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الكلي الفعال . وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير . ومن هنا جاءت « روشتته المعروفة » . فدعى الى ضرورة خفض سعر الفائدة وزيادة الانفاق الحكومي ، الاستهلاكي والإستثماري ، وتخفيض الضرائب في فترة الأزمة حتى يرتفع حجم الطلب الفعال . ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام الى مرحلة التوظف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم[٩] .

هكذا أثبت كينز إمكانية تعرض النظام الرأسمالي للأزمة وللتضخم ، وإن الرأسمالية قد فقدت قدرتها على التوازن التلقائي ، وأن اليد الخفية التي تحدث عنها الكلاسيك لا وجود لها ، وأنه لإنقاذ الرأسمالية من تلك الأزمات ، ولتدمير الروح الاشتراكية والمناوئة للرأسمالية بين صفوف العمال[١٠] فإن الدولة يجب أن تلعب دوراً حاسماً على مسرح النشاط الاقتصادي ، وأن تستخدم جانباً من مصروفاتها لمنع وقوع « بطالة على نطاق واسع » كثمن لاستمرار الرأسمالية .

وبدت هذه الروشتة كما لو كانت بلسماً يداوي الجراح ويشفي العليل . إذ سرعان ما وجدت لها تطبيقاً على نطاق واسع في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان وأصبحت التوصيات الكينزية هي أهم ما يميز طابع السياسات الماليه والنقدية في هذه

الدول خلال النصف الثاني من الأربعينيات وحتى نهاية عقد الستينيات. وهي الفترة التي شهدت ، على نحو واضح ، نمواً ، مزدهراً ومستقراً (معدلات نمو عالية ، ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة) .

وهنا تجدر الإشارة ، إلى ظهور ما يسمى بمنحنى فيليبس Phillips Curve فقد ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة الكينزية وفاعليتها في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة ، تلك العلاقة التي كشف عنها الأستاذ أ.و. فيليبس في عام ١٩٥٨ الموجودة بين معدل التضخم ومعدل البطالة[١١] . وكانت الفكرة الأساسية التي توصل اليها فيليبس عن واقع الاقتصاد البريطاني ، من خلال دراسته للعلاقة القائمة بين التوظف ومعدلات الأجور النقدية خلال الفترة ١٨٦١ ـ ١٩٥٧ ، هي أنه في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معدلات الأجور النقدية ، بينما على العكس من ذلك حينما ترتفع معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية . وبعد ذلك قام كل من سامولسون وروبرت سولو بتطوير الفكرة ، وانتهيا الى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة . وهذا هو جوهر ما عرف عن « منحنى فيليبس » . من هنا ساد الاعتقاد بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم ، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل تحقيق التوظف الكامل . وبناء عليه ، تكون مشكلة السياسة الاقتصادية بالدول الرأسمالية في كيفية الوصول الى « التوليفة المثلى » ، بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل[١٢] .

كان الكينزيون قد استراحوا الى التفسير الذي توصلوا إليه من خلال منحنى فيليبس وما بني عليه من استنتاجات تخص السياسة الاقتصادية التي كانت أهدافها تنحصر ، في الدرجة الأولى ، في تحقيق التوظف الكامل . بيد أنه ما أن دخلت الرأسمالية في أزمتها الراهنة في غالبية الدول الصناعية المتقدمة منذ بداية حقبة السبعينيات ، حتى انهارت هذه العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة فقد اتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع ، في الوقت الذي عم فيه الكساد وارتفع معدل البطالة . واستمر الاتجاه الطردي بينهما ينمو عاماً بعد الآخر . وهنالك وقعت الكينزية في ورطة فكرية وعملية كبيرة . فمن ناحية ، لم يعد ممكناً بحسب منطقها التحليلي تفسير ذلك الوضع الذي يتعايش فيه التضخم الكبير مع البطالة المرتفعة . ومن ناحية أخرى ، لم تعد سياساتها العملية المتعلقة بالتأثير في اتجاهات الطلب الكلي الفعال بقادرة على مواجهة الأزمة . وآنذاك راح عدد كبير من الاقتصاديين ، ومن بينهم من كانوا يحسبون على الكينزية ، يعلنون أن الكينزية قد ماتت ، وأنها انطوت على أخطاء وأخطار

كثيرة[١٣] ، وأن الوقت قد حان للتخلي عنها ، ولإفساح المجال لأفكار وسياسات جديدة .

ومع تعاظم الأزمة الاقتصادية وديمومتها ، ومع نشوء الورطة التي وقعت فيها « الكينزية » ، كان الجو قد تهيأ لرواج المدرسة النقدية ، أو مدرسة شيكاغو . وهي المدرسة التي اعتمدت على نظرية كمية النقود الكلاسيكية ، مع إعطائها بعض التفسيرات والتطويرات الجديدة وذلك لتفسير أزمة التضخم الكسادي في الدول الرأسمالية . وهذه المدرسة تضم الآن جمهرة واسعة من الاقتصاديين ويترأسها ، بلا منازع ، ميلتون فريدمان . وقد قاد هؤلاء حملة ضارية على الكينزية ، الى الحد الذي جعلهم يعلنون أن أفكارهم ليست إلا « ثورة مضادة » للكينزية . وما يعنينا في هذا الخصوص هو أن نشير إلى ثورتهم المضادة هذه في مجال تفسير التضخم .

وباديء ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن ميلتون فريدمان يعلن بكل صراحة مخالفته لمنطق منحنى فيليبس الكينزي ، ويرى أنه لا توجد على المدى الطويل علاقة بين التضخم والبطالة . إذ لا صلة بين متوسط معدلات التضخم ومتوسط معدلات البطالة . . . وإن التضخم ظاهرة نقدية بحتة . فهو يعبّر عن اختلال للتوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها . وأن أية محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة . ويرى النقديون ، إن ظاهرة الإفراط في عرض النقود ـ وهي المسؤولة عن ظاهرة التضخم ـ لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات (كما تنص على ذلك معادلة الكمية في صورتها الكلاسيكية) وإنما على ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود نفسها[١٤] .

ولما كان التضخم بحسب رأي النقديين هو ظاهرة نقدية بحت ، ويعبر عن اختلال قائم بين عرض النقود والطلب عليها ، ولما كان عرض النقود تتحكم فيه السلطات النقدية ، فإنهم قد اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار . وقد انتهى فريدمان من دراسته لهذه القضية الى القول بأن الطلب على النقود نادراً ما يتغير في الأجل القصير ، وإنه (أي الطلب على النقود) في الأجل الطويل يتوقف على عاملين هما[١٥] :

١ ـ المستوى الحقيقي لدخل وثروة الفرد .
٢ ـ كلفة الاحتفاظ بالنقود .

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه بينما نظر الكلاسيك والنيوكلاسيك الى الطلب على النقود على أنه مجرد نسبة تتحدد في ضوء كمية المبادلات ، وحجم النقود المتداولة وسرعة تداولها ، مما يوحي بأنها علاقة شبه ميكانيكية ، وتترجم عادة في صورة نسبة ثابتة من الدخل ، إلا أن الطلب على النقود لدى فريدمان يعبر عن علاقة سلوكية تجد تفسيرها في نظرية الاختيار التي تعتمد على قواعد السلوك الرشيد المبني على المفاضلة بين عدة خيارات[١٦] .

وعلى أية حال ، وبغض النظر عن محددات دالة الطلب على النقود ، فإن النتيجة التي توصل إليها فريدمان ، وأيده فيها أنصاره ، تتمثل في أن هذا الطلب ، كما تعكسه نسبة الرصيد النقدي الى الدخل ، لا يلعب دوراً هاماً بالقياس الى الدور الذي يلعبه التغير في عرض النقود . وبناء عليه ، فإنه في حالة وجود زيادة غير مرغوب فيها لعرض النقود ، فإن الأفراد يلجأون للتخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم ، عن طريق الزيادة في الإنفاق ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار . من هنا ، فإن الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية . وهذه الوسائل النقدية ، هي في التحليل الأخير ، تحت إرادة وسلطة البنك المركزي باعتباره الرقيب والسلطة العليا للشؤون النقدية . ولهذا ينتهي النقديون الى القول ؛ بأن مكافحة التضخم ، وتحقيق الاستقرار النقدي ، يتطلبان أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الانتاج وعدد السكان ، وعلى النحو الذي يتناسب مع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يودون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم ، حينما تتجه دخولهم الحقيقية نحو الارتفاع[١٧] .

وهكذا تبين لنا ، أن ثمة خلافاً بين الرؤية الكينزية ورؤية النقديين حول تفسير التضخم . فبينما ترى الرؤية الكينزية ، أن حالة التضخم ليست إلا إختلالاً حقيقياً ينشأ من جراء زيادة الطلب الكلي على العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، زيادة تفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية القائمة ـ وهي حالة تظهر على نحو واضح حينما يقترب النظام من منطقة التوظف الكامل . . . إلا أن رؤية النقديين تحصر مشكلة التضخم في ذلك التناقض الذي ينشأ بين عرض النقود والطلب عليها ، تناقض يقوم بين زيادة عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به .

والحق ، أن الاختلاف بين هاتين الرؤيتين وما يبنى عليهما من إختلاف في سياسات الإستقرار الاقتصادي الملائمة « لمواجهة الموقف » تعود إلى حد كبير إلى

الاختلاف القائم بين النقديين والكينزيين حول شكل دالة العرض الكلي في الاقتصاد القومي . ولهذا فمن المفيد لنا الإحاطة بهذا الاختلاف . حقاً ، إننا لا نجد لدى النظرية العامة لكينز ، وكذلك لدى الأعمال المختلفة للنقديين ، رؤية متكاملة لقضية العرض الكلي ، تندمج وتتكامل مع مواقفهم النظرية المختلفة . ولكن من الواضح أن رؤية كل منهما قد إنطوت على موقف محدد تجاه الشكل الذي تأخذه دالة العرض الكلي في علاقتها بالمستوى العام للأسعار . ويمكن القول ، أن غالبية الكينزيين يعتبرون دالة العرض الكلي مرنة في الأجل القصير ، وتكاد تكون أفقية ، الأمر الذي يعني أن الانتاج (العرض) الكلي يمكن أن يزيد على نحو يعتد به إذا ما زادت الأسعار بقدر يسير . أما النقديون فعلى العكس من ذلك ، يعتقدون أن دالة العرض الكلي تكاد تكون رأسية في علاقتها مع المستوى العام للأسعار ، الأمر الذي يعني أن الأسعار تكون حساسة جداً لدى أي تغير يحدث في مستوى الناتج (العرض) الكلي . كما أن ذلك يعني ، أن العرض الكلي يتسم بالجمود النسبي إزاء التغير الذي يحدث في المستوى العام للأسعار .

والسؤال الذي يقفز إلى الذهن الآن :
ـ ما دلالة هذا الاختلاف بين الكينزيين والنقديين فيما يتعلق بقضية التضخم والبطالة ؟

هنا نجد ، أنه طبقاً للرؤية الكينزية ، فإن من الممكن للسياسة النقدية والمالية التوسعية التي ترفع من حجم الطلب الكلي الفعال ، أن تؤدي الى زيادة في حجم الناتج القومي على نحو ملموس بقدر يسير من التضخم . وبناء عليه ، وطبقاً لهذه الرؤية أيضاً ، فإن سياسة انكماشية محافظة لن تكون كافية ، أو فعالة ، لإيقاف حدة التضخم وإن كانت ستكون ذات فاعلية في تقليل حجم الناتج في زيادة معدلات البطالة .

أما أنصار المدرسة النقدية فهم يرون القضية من منظور مخالف تماماً للرؤية الكينزية . فهم ، كما قلنا آنفاً ، يعتقدون أن شكل دالة العرض الكلي يكاد يأخذ شكل الخط الرأسي المستقيم ، دلالة على أن العرض الكلي غير مرن إزاء التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار . من هنا فإن أية سياسة مالية أو نقدية ذات طابع توسعي ، فإنها ما تلبث أن تجر معها تضخماً ملموساً دون أن يكون لها تأثير ملموس على زيادة حجم الناتج (العرض) الكلي الحقيقي في الاقتصاد القومي . وبنفس المنطق أيضاً ، نجد أن سياسة انكماشية يكون من شأنها أن تخفض من المستوى العام للأسعار على نحو أكبر من تأثيرها على تخفيض حجم الناتج (العرض) الكلي .

والحقيقة أن الخلاف بين الكينزيين والنقديين في هذا الخصوص يتمخض عن نتيجة هامة جداً فيما يتعلق برؤ ية كل منهما لأساليب السياسة الاقتصادية المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . فلو كانت رؤ ية الكينزيين صادقة ، فمعنى ذلك أن سياسة الاستقرار الاقتصادي تكون ذات فاعلية أكبر حينما توجه مجهودها الأساسي نحو مكافحة الركود الاقتصادي بدرجة أكبر من مكافحتها للتضخم . أما إذا صحت رؤ ية النقديين ، فإن العكس يصدق ، بمعنى أن سياسة الإستقرار الاقتصادي تكون أكثر فاعلية لو أنها استهدفت مكافحة التضخم بدرجة أكبر مما تستهدف لمعالجة الركود الاقتصادي[١٨] .

بيد أننا لو أمعنا النظر قليلاً في حقيقة الخلاف بين الكينزيين والنقديين لتبين لنا أنه من الممكن التوفيق بينهما على أساس أن كل منهما قد افترض إفتراضاً معيناً فيما يتعلق بمدى استغلال الطاقات الانتاجية القائمة . فلو كان الاقتصاد القومي يعاني من وجود نسبة كبيرة من الطاقات الانتاجية المعطلة ، فإن الزيادة التي تطرأ على الطلب الكلي من شأنها ألا تحدث تضخماً محسوساً ، لأن العرض الكلي سوف يتزايد . وبنفس المنطق يمكن أن نستنتج ؛ أنه إذا كانت سوق العمل تعج بعدد كبير من العاطلين فإن زيادة الطلب على العمال ليس من شأنها أن تحدث زيادة محسوسة في سعر الأجر حينما يتزايد معدل التوظف . وأغلب الظن ، أن تلك هي الفروض التي قامت عليها الرؤ ية الكينزية .

أما إذا كان الاقتصاد القومي لا يعاني من وجود طاقات انتاجية عاطلة بدرجة كبيرة ، وإن البطالة الموجودة هي من نوع البطالة الإحتكاكية، فإن الزيادة التي تطرأ على الطلب الكلي من شأنها أن تجرّ معها زيادة واضحة في المستوى العام للأسعار . كما أن زيادة الطلب على العمال من شأنها أن تؤدي الى زيادة معدلات الأجور . وأغلب الظن أن تلك هي الفروض التي قامت عليها رؤ ية النقديين .

والخلاصة ، التي نستنتجها من التحليل السابق ، هي أن أي تغيير في الطلب الكلي يكون تأثيره كبيراً على حجم الناتج الحقيقي (وبالتالي على مستوى التوظف) إذا كان الاقتصاد القومي يعاني من حالة ركود وطاقات عاطلة (الرؤ ية الكينزية) ، ويكون تأثيره كبيراً على الأسعار حينما يكون الاقتصاد القومي متواجداً عند مستوى التوظف الكامل ، طبقاً لرؤ ية النقديين .

ومهما يكن من أمر تباين وجهات النظر بين النقديين والكينزيين حول تفسير مشكلة التضخم الركودي ، فإن الخلاف بينهما لم يقتصر على التفسير فحسب ، بل ترتب على ذلك إختلاف مواز ، وهو تباين الرؤ ى بينهما حول أفضل الأساليب والسياسات لمواجهة

الموقف الاقتصادي والاجتماعي المأزوم ، وبالذات لمواجهة مشكلة التضخم الركودي .

وقبل أن نتعرض لهذا الخلاف ، ربما يكون من المفيد لنا ، أن نستعرض بشكل سريع ، وجوه النقد الأساسية التي وجهها النقديون للكينزية وظلوا يقرعون طبول الدعاية حولها بشكل مستمر خلال السنوات العشرة الأخيرة ، حتى تحولت الى ما يشبه العقيدة الجامدة (دوجما) لدى جمهرة واسعة من الاقتصاديين في العالم الرأسمالي . وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة ، يمكن القول أن أهم وجوه النقد التي وجهها النقديون للكينزية قد تمثلت فيما يلي[١٩] :

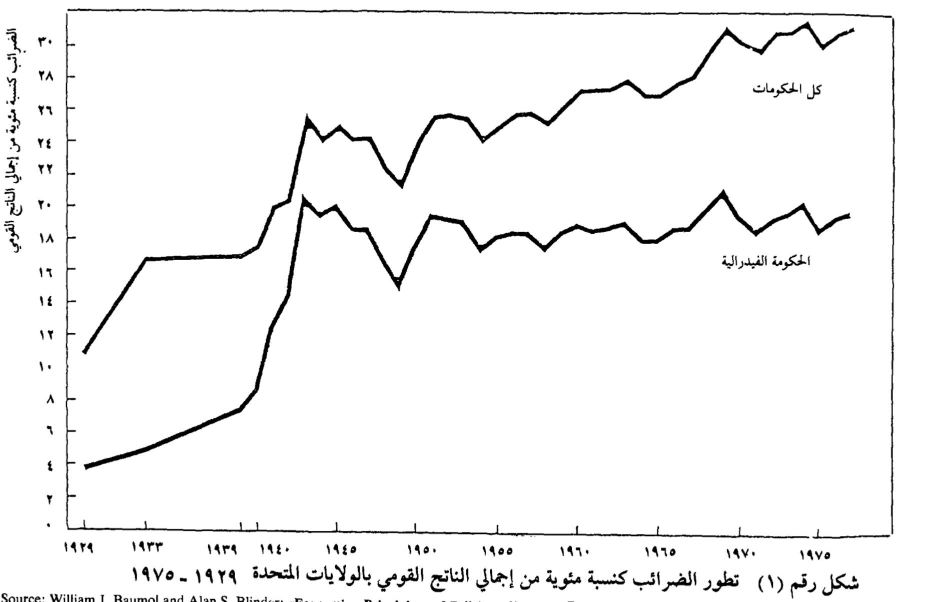
١ ـ أن التطبيق العملي للكينزية قد أدى الى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، الأمر الذي أفضى إلى زيادة حجم الحكومات والقطاع العام . وهو أمر يهدد بظهور ما يسمى بالدولة الشمولية المناقضة للنظام الرأسمالي الفردي .

٢ ـ أدى تطبيق الروشتّة الكينزية الى نمو متواصل في حجم ونسبة الانفاق العام للدولة دون أن يواكب ذلك نمو كاف في الموارد السيادية للدولة ، وهو ما تمخض عن وجود عجز مستمر في الموازنة العامة للدولة . وقد أدى سعي الدولة لمواجهة هذا العجز عن ظهور الأمور التالية :

* زيادة الضرائب على الدخل والثروة مما أضعف من حوافز الإستثمار .
* زيادة اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي وإلى الإفراط في إصدار البنكنوت ، وقد أدى ذلك إلى زيادة عرض النقود على نحو أدى الى العبث بمقتضيات التوازن النقدي .
* زيادة اقتراض الحكومات من الأفراد من خلال طرح السندات الحكومية ، الأمر الذي أدى إلى تحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي . وكان لذلك تأثير سلبي على قضية التخصيص الأمثل للموارد[٢٠] .

٣ ـ أدى إلتزام الحكومات بتحقيق التوظف الكامل ، كهدف عزيز ومعلن للسياسة الاقتصادية وما ارتبط به ذلك من نمو في مستويات الأجور وإعانات للبطالة والضمان الاجتماعي ، أدى ذلك الى إصابة قوانين السوق بالشلل ، وبالذات سوق العمل ، وأعطى لنقابات العمال الفرصة للمطالبة بزيادة الأجور .

٤ ـ إن تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وما ارتبط به ذلك من توجيه للطلب والأجور والأسعار قد أدى الى فرض كثير من القيود على حرية الحركة أمام رأس المال



شكل رقم (١) تطور الضرائب كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي بالولايات المتحدة ١٩٢٩ - ١٩٧٥

Source: William J. Baumol and Alan S. Blinder: «**Economics, Principles and Policies**», Harcourt Brace Jovanovich International Edition, New York 1979, p. 624.

الخاص . وهو أمر يتناقض مع حرية المشروعات ويعيق المبادرات الفردية .

٥ ـ وأخيراً ، وليس آخراً ، ينحى النقديون على الكينزية باللائمة على أساس أن التطبيق العملي لها قد أعطى أهمية خاصة للسياسة المالية ، مع إهمال شبه تام للسياسة النقدية ، الأمر الذي ظهر أثره في العقد الأخير في انفجار مشكلة التضخم .

وباختصار شديد ، لقد رأى النقديون ، أن الكينزية هي سبب الكوارث الاقتصادية التي يعيشها الآن النظام الرأسمالي ، ومن ثم فالوقت قد حان لدفنها وظهور فكر جديد ، وبديل لها .

والسؤال الذي يطفو الآن على السطح هو :

ـ ما الذي يقترحه النقديون لمواجهة مشكلة الركود والتضخم في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر ، وهل ثمة خلاف جوهري بينهم وبين الكينزيين ؟

وبادىء ذي بدء ، نشير إلى أن الإجابة على هذا السؤال من الأهمية بمكان لموضوع دراستنا الحالية ، لأن انتصار تيار المدرسة النقدية في الولايات المتحدة وفي أغلب دول غرب أوروبا قد شكل ملامح عصر جديد في السياسات الاقتصادية وأهدافها في هذه الدول . وهي سياسات ستؤثر ، كما سنرى فيما بعد في دراسات أخرى ، على البلاد العربية أيما تأثير . وعموماً ، إن الحلول التي طرحها النقديون قد تمثلت في حزمة معينة من السياسات ، وكانت أهم معالمها كما يلي(٢١) :

أولاً : أنه لما كانت مشكلة التضخم في رأي النقديين هي المشكلة رقم واحد ، فإن هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يتوجه للقضاء عليها بشكل رئيسي . ولما كانت هذه المشكلة هي مشكلة نقدية بحت ، فإن علاجها لن يتأتى إلا من خلال سياسة نقدية صارمة ، يكون من شأنها ضبط معدلات نمو النقود في الاقتصاد القومي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي وطلب الأفراد على النقود . وفي هذا الخصوص ، ينادي النقديون بضرورة أن يلعب سعر الفائدة دوراً هاماً . وليس من المهم عندهم ، أن يكون هذا السعر مرتفعاً ، وإنما المهم هو أن يكون مرتبطاً بظروف السوق ويسهم في تحقيق هدف ضبط معدلات نمو كمية النقود .

ثانياً : إن الإنكماش الذي سيحدث في كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الانتاج أقوى من تأثيره على الأسعار في المراحل الأولى من تطبيق العلاج ، لأن الأسعار والأجور التي إستقرت لمدة طويلة في ضوء التوقعات التضخمية ستستمر في الارتفاع .

بيد أن مجموع الطلب الكلي في ظل تقييد نمو كمية النقود ، لن يكون كافياً في الفترات المقبلة للوفاء بهذه الأجور والأسعار المرتفعة ، وسيؤدي ذلك الى وقف نموها في المستقبل وإلى خلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة . وهذا ثمن أليم يجب أن يتحمله الاقتصاد القومي (ولكن أي طبقة أو فئة اجتماعية تتحمل هذا الثمن ؟) .

ثالثاً : أنه لما كان العجز في الموازنة العامة للدولة من أهم مصادر نمو عرض النقود فإن مقتضيات مواجهة الأزمة تتطلب العمل تدريجياً وبشكل حاسم للقضاء على هذا العجز . ويكون ذلك من خلال التخلي عن الروشتّة الكينزية التي أدت إلى نمو الانفاق العام في مجالات زيادة التوظف الحكومي وفي مجالات إعانة البطالة وتكاليف الضمان الإجتماعي (الدعم السلعي ، ومساعدة العاطلين والشيوخ والفقراء وذوي الدخل المحدود) . ويجب ألا تتردد الحكومات في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الخصوص . بيد أن النقديين لا يتحدثون اطلاقاً عن ضرورات تقليل الانفاق العام العسكري كسبيل لتقليل عجز الموازنة العامة .

رابعاً : يرى النقديون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي العمل على ضمان تحقيق التوظف الكامل . ذلك أن العمل على تحقيق هذا الهدف أدى الى تجميد حركة النظام وعطل من فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصحح الأخطاء بطريقة آلية . وهم يرون ، أن دور الدولة يجب أن ينحصر في تأدية الوظائف التقليدية المعروفة ، فضلاً عن تنفيذ تلك المشروعات الاستثمارية التي لا تكون مربحة للقطاع الخاص (مثل مشروعات الانفراستراكشر) . كما يؤمن النقديون أن هناك نسبة معينة طبيعية للبطالة يجب أن تسود في النظام حتى يمكن كسر حدة الأجور ونقابات العمال . من هنا فإن العمل على مكافحة البطالة يتطلب ارتضاء المجتمع بمعدل كبير للبطالة حتى يتنافس العمال لقبول الأجور المخفضة التي تحددها المشروعات .

وأخيراً ، وليس آخراً ، يقول النقديون ، أن الدواء الشافي لأزمة الركود التضخمي لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي كما اعتقد الكينزيون ، بل في التأثير على العرض الكلي ، على زيادة الانتاج . وهذا يتطلب إعادة بعث الحوافز لدى الرأسماليين حتى يقوموا بالتراكمات الرأسمالية المطلوبة ويعملوا على زيادة حجم الانتاج . وفي هذا الصدد يطالب النقديون بتقليل الضرائب المفروضة على الدخل والثروة ، وتحجيم حجم القطاع العام ، وتقليل الإجراءات البيروقراطية من جانب الإدارة الحكومية .

تلك هي أهم الملامح التي تميز فكر النقديين عموماً ، وفي نفس الوقت تمثل أهم ملامح السياسات الاقتصادية التي تبنتها الأحزاب اليمينية المحافظة التي وصلت الى

السلطة في خضم الأزمة الاقتصادية الراهنة في غالبية الدول الرأسمالية الصناعية . وقد يبدو من هذه الملامح ، أن ثمة خلافاً جوهرياً بينهم وبين الكينزيين . ومع ذلك نسارع هنا بالقول ، بأن ذلك غير صحيح . ذلك أن إمعان النظر في المسألة يوضح أن الكينزية والنقدية ينطلقان من مواقف مبدئية ثابتة ، وهي الإيمان بالرأسمالية كنظام أمثل يفضل ما عداه من نظم ، وإن محور الخلاف بينهما إنما ينحصر في النهاية في الوسائل المقترحة لإنقاذ الرأسمالية من مشاكلها الحتمية ، ونعود هنا لكي نؤكد على ما سبق لنا التوصل إليه في دراسة أخرى ، من « أن الكينزية والمدرسة النقدية هما في حقيقة الأمر رافدان ينبعان من أيديولوجية واحدة . . . هي أيديولوجية الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، والخلاف الوحيد بينهما يتمثل في ذلك الحد الأمثل (من وجهة نظر كل منهما) لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي »[٢٢] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الصراع الفكري الذي نشب بين الاقتصاديين (وعلى وجه الخصوص بين الكينزيين والنقديين) حول تفسير ظاهرة التضخم الركودي إنما يعبر في التحليل الأخير عن « إفلاس كبير » داخل جبهة الفكر الرأسمالي . ذلك أن هذا الصراع لم يسفر عن كشف غموض هذه الظاهرة ، لأنه راح يبحث عن أسبابها في مجال التداول النقدي وبعيداً عن طريقة الأداء الحقيقي التي تحكم النظام الرأسمالي في مرحلته الراهنة ، مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية والاحتكارات الدولية . ولهذا عجزت الرؤى الكينزية والنقدية عن إيجاد تفسير مقنع لها . فالتضخم قد غدا منذ أن تحولت الرأسمالية الى مرحلة الاحتكار الى « سياسة متعمدة ، مقصودة ، يخطط لها من قبل أغلب الدول الصناعية سعياً وراء الأرباح »[٢٣] . فعلى مستوى المشروعات ذات الطابع الاحتكاري ، أصبح بمقدور المنتجين أن يتحكموا في تحديد الأسعار وفي تحميل المستهلك النهائي عبء أية زيادة تحدث في التكاليف . بل إنه نظراً للطبيعة الاحتكارية التي تسم أسواق غالبية السلع والخدمات في البلدان الرأسمالية الصناعية لم يعد لتطور الكفاية الانتاجية أي دور في تخفيض الأسعار مثلما كان عليه الحال أيام الرأسمالية المنافسة . وعلى مستوى الدولة عمدت الحكومات في معظم هذه البلدان إلى اللجوء إلى التضخم كوسيلة لإنعاش السوق . ومن هنا كانت زيادة الإنفاق العام زيادات كبيرة ، وتفاقم العجز بالموازنة العامة للدولة ، وزيادة حجم الدين العام الداخلي . . . وكلها أمور بدت في شكل واضح في ذلك النمو غير العادي الذي حدث في عرض النقود في هذه البلدان . أما على المستوى العالمي فإنه من الصعب علينا ، في ضوء الإفراط الشديد الذي حدث في السيولة الدولية وفي ضوء الهيمنة الأمريكية على نظام النقد الدولي ، أن نحلل

التضخم في الدول الرأسمالية الصناعية بعيداً عن حجم « التأثير الأمريكي » . فالتضخم الأمريكي ـ كما يقول الاقتصادي الشهير جوتفريد هابرلر ، هو الذي حكم التضخم العالمي[٢٤] .

وعلى أية حال ، فالورطة التي لم تحل حتى الآن ، لا على المستوى النظري ولا على مستوى السياسة الاقتصادية ، تتمثل في كيفية فض الاشتباك القائم بين التضخم والبطالة فمكافحة التضخم تؤدي إلى زيادة البطالة ، في حين أن محاربة البطالة تؤدي إلى مزيد من التضخم . وإنها لورطة كبرى حقاً .

٢ ـ مشكلة التضخم الركودي عند مدرسة اقتصاديات جانب العرض :

راجت أفكار هذه المدرسة بشكل خاص في أواخر السبعينيات الماضية في عدد لا بأس به من الدول الرأسمالية الصناعية . وزادت شهرتها أكثر ، حينما استطاع أنصارها أن يقفوا وراء صياغة البرنامج الاقتصادي للرئيس ريجان إبّان حملته الانتخابية عام ١٩٧٩ ، وإلى حد كبير أيضاً وراء البرنامج الاقتصادي لمرجريت تاتشر في بريطانيا قبل ذلك . على أنه تنبغي الإشارة هنا ؛ إلى أن هذه المدرسة لا توجد لديها نظرية اقتصادية محددة . كما أن أغلب المبادىء والأفكار التي راجت على أيدي أنصارها كانت ذات طابع عام وصياغات عمومية ، لا ترتكز على مبررات نظرية كافية . وعلى وجه الإجمال ، يغلب على هذه المدرسة الطابع المحافظ الليبرالي . وتتناثر في كتابات أنصارها الكثير من العبارات السيكولوجية والإنشائية[٢٥] . وقد راجت أفكار هذه المدرسة تحت تأثير الكتابات الغير معمقة التي دبّجتها أقلام عدد من الشخصيات العامة المحافظة ، والذين لا شهرة لهم في مجال النظرية الاقتصادية ، مثل جورج جيلدر ، وانسكي ، أ. كريستول ، وغيرهم . كما أن شهرة هذه المدرسة قد تحققت من خلال ركوبهم لموجة النقد الشديدة التي وجهت إلى كينز ، وهي الموجة التي قاد عملياتها النقديون ، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان . بل أن عداءهم الشديد لكينز ربما يتضح من عنوان هذه المدرسة : « اقتصاديات جانب العرض » . ذلك أنه لئن كانت الكينزية في التحليل الأخير ، قد قامت على تحليل الطلب الكلي الفعال ، وأعطت له أهمية قصوى في تحليل شروط التوازن العام وتفسير حالات التضخم والانكماش ، وفي تجنيب الأزمات الاقتصادية الدورية للرأسمالية من خلال التأثير فيه عن طريق تدخل الدولة ، مما جعل البعض يصفون الكينزية بأنها نظرية في اقتصاديات الطلب الكلي . فإن أنصار هذه المدرسة يتحدثون ـ على العكس من ذلك ـ عن « إقتصاديات العرض » كأمر معاكس لما ذهبت إليه الكينزية .

وتجدر الإشارة ، إلى أن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض يؤمنون بأن الرأسمالية ، كنظام اجتماعي ، لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لأزمات إفراط الانتاج العامة ، بحكم إيمانهم الشديد بقانون ساي للأسواق ، الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له . وبناء عليه ، توجد دائماً مساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي . وهم يعتقدون أيضاً ، أن عناصر الإضطراب التي تنشأ بين العرض الكلي والطلب الكلي إنما تنشأ من جرّاء التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات .

وفي هذا الخصوص يقول جورج جيلدر ، وهو أحد الأعلام المبرزين في هذه المدرسة ما يلي ، في صدد كلامه عن قانون ساي للأسواق : « إن هذه النظرية ، المرتبطة باسم الاقتصاد الفرنسي جان باتست ساي ، تقول أساساً ، بأن مجموع الأجور والأرباح والإيجارات المدفوعة لانتاج سلعة ما يكون كافياً لشرائها . ولا يعني ذلك أن نفس الناس الذين صنعوا شيئاً ما سيشترونه بالضرورة . وإنما يعني أنهم قادرون على ذلك . فمبلغ النقود المدفوع لعناصر الانتاج ، في شكل إيجارات وأجور ومرتبات وفوائد وأرباح ، لصنع وتسويق سيارة على سبيل المثال ، سيكون كافياً بالضبط لشرائها ، وبالتالي ، وعلى إتساع نظام بأسره ، يمكن أن تتوازن دائماً القوة الشرائية والقوة الانتاجية ، وسيكون هناك دائماً من الثروة في الاقتصاد القومي ما يكفي لشراء منتجاته . ولا يمكن أن يكون هناك فائض من السلع ناشىء عن عدم كفاية الطلب الكلي . فالمنتجون ، بصورة جماعية ، وأثناء عملية الانتاج ، يخلقون الطلب على سلعهم . ومن الواضح أن هذه فكرة مبسطة من نواح كثيرة ، ولكنها تتضمن عدداً من الحقائق والمغاني الاقتصادية الأساسية التي لم يفندها مطلقاً كينز ولا غيره . وهذه الحقائق هي أساس نظرية جانب العرض المعاصر[٢٦] » .

وأهمية قانون ساي للأسواق ، في رأي أنصار هذه المدرسة ، لا يكمن في مجال قضية التوازن العام فحسب ، بل وفي أنه يوضح الطريق للخلاص من مأزق الرأسمالية في الآونة الحالية . فهو ، أي هذا القانون ، بحكم تركيزه على جانب العرض ، يشير إلى أهمية زيادة الإستثمار والانتاج والإنتاجية ، وما يتطلبه ذلك من حوافز ومناخ . وسنعود لذلك فيما بعد .

عموماً . . . . حينما حاول أنصار هذه المدرسة تفسير مشكلة التضخم الركودي ، فإن إنجازاتهم في هذا الخصوص لم تقدم أي جديد . ولكن يبدو أنهم متفقون تماماً مع النقديين فيما ذهبوا اليه من أن التضخم في التحليل الأخير ما هو إلا إفراط في عرض

النقود ، بصورة لا تتناسب مع النمو الإقتصادي . من هنا يؤكد جورج جيلدر على « أن أي نمو في عرض النقود يفوق الزيادة في الانتاجية سيتسبب في النهاية في رفع الأسعار وهبوط قيمة النقود(٢٧) » . بيد أن أنصار هذه المدرسة وإن كانوا يتفقون مع النقديين في أن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية بحت ، فإنهم ، بالإضافة إلى ذلك ، يشيرون إلى فكرة جديدة ، مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً جوهرياً من أسباب التضخم . فالضرائب في رأيهم ، يجب النظر إليها على أنها تكاليف . « وعندما ترتفع هذه التكاليف تتناقص الأرباح ، ويصاب الموردون الحديون بالفشل ، ويهبط الانتاج لكن الطلب يستمر ، فترتفع الأسعار للسلع الباقية »(٢٨) .

كما تجدر الإشارة أيضاً ، إلى أن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض يعترضون على المنطق الذي قام عليه منحنى فيليبس . ففي اعتقادهم ، أنه لا توجد تلك العلاقة العكسية بين البطالة والتضخم ، لا في الأجل الطويل ولا في الأجل القصير . بل أن القارىء لكتابات أنصار هذه المدرسة سوف يلحظ أنهم يتوصلون إلى نتيجة طريفة ، تخالف الفكرة الأساسية لمنحنى فيليبس . فإذا كان منطق منحنى فيليبس يشير إلى أن الإنخفاض في عدد العمال العاطلين يتزامن عادة مع زيادة معدل التضخم ؛ فإن أنصار هذه المدرسة يؤكدون ، بأن الزيادة التي تحدث في العرض وما تؤدي إليه من تقليل في عدد العمال العاطلين ، إنما تؤدي في الوقت نفسه إلى سحب الدم من القوى المغذية للتضخم(٢٩) . حينما يزداد عرض السلع والخدمات . وهم في ذلك يشيرون ، إلى أن وقائع التاريخ الاقتصادي لا تدل على أنه في الفترات التي حدث بها نمو اقتصادي وتوسع في الانتاج كانت مقترنة بوجود تضخم ، ومن ثم لا يوجد تعارض بين زيادة معدلات التوظف والإستقرار النقدي والسعري(٣٠) . ولهذا يعتقدون ، أن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وضعف نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات تعد من الأسباب القوية للتضخم . هذا لا يعني ، بأي حال من الأحوال ، أن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض ينكرون أن التضخم ، هو ، في التحليل الأخير ، ظاهرة نقدية بحت ، وأن ثمة إجراءات وسياسات نقدية يجب الإضطلاع بها لمكافحة التضخم(٣١) .

وإنطلاقاً مما تقدم ، يعطي أنصار هذه المدرسة للحوافز أهمية ارتكازية في تحليلهم . وفي اعتقادهم أن الحوافز التي ينبغي التأثير فيها لعلاج مشكلات الرأسمالية الراهنة ، ومنها مشكلة التضخم الركودي بطبيعة الحال ، هي تلك الحوافز التي تؤثر في طريقة سلوك الأفراد إزاء العمل ووقت الفراغ من ناحية ، وتلك التي تؤثر في طريقة توزيع دخولهم فيما بين الاستهلاك الجاري والإدخار من ناحية أخرى ، إن مشكلات

الرأسمالية الحالية سوف تحل لو أمكن زيادة العمل (الانتاج) والإدخار (الإستثمار) . وفي هذا المجال ، يأخذ أنصار هذه المدرسة على النقديين أنهم قد أعطوا أهمية مبالغ فيها للعامل النقدي في علاج أزمة التضخم الركودي ، وإنهم ، أي النقديين ، قد أهملوا الجانب الحقيقي من الاقتصاد القومي وهو جانب العرض .

والحقيقة ، أنه بالرغم من أن هناك منطقة أفكار مشتركة يقف عليها النقديون وأنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، جنباً إلى جنب ، (مثل الإنحياز المطلق للحرية الفردية ونظام المشروعات الخاصة ، والهجوم الشديد على التدخل الحكومي ، والنقد اللاذع للفلسفة الكينزية ، . . . إلى آخره) ، إلا أن ثمة مناطق نزاع واضحة تفصل بين أفكارهم ، وبخاصة في مجال مكافحة التضخم الركودي .

فبينما يعطي النقديون ، كما رأينا سابقاً ، أهمية خاصة للسياسة النقدية الانكماشية في مكافحة موجة التضخم ، فإن أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض يعطون للسياسة المالية (وبالذات السياسة الضريبية) أهمية أكبر ، لأنهم يعتقدون أن لها تأثير كبير على حوافز العمل والانتاج ، وإلى حد ما على الميل للإدخار في الاقتصاد القومي . وفي هذا الخصوص ، يقترح أنصار هذه المدرسة ضرورة تخفيض الضرائب حتى يمكن التأثير على زيادة العرض . وهنا يقول جورج جيلدر : « ولكي تدرك الحكومة منافع الخفض الضريبي في مكافحة التضخم ، فإنه ينبغي عليها أن تخفض الضرائب على الإستثمارات والأرباح أكثر مما تخفض الضرائب على الدخول . ذلك أن أكثر الأسباب المؤدية للتضخم خفض الضرائب على الدخل وزيادتها على الإستثمار ، كما حدث في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات ، حينما تم تخفيض أعلى معدل ضريبي على الدخل المكتسب من ٧٠٪ إلى ٥٠٪ ، في حين تم رفع الضرائب على أرباح رأس المال إلى ٥٠٪ تقريباً[٣٢] » . وقد تم الأخذ بمقترحات أنصار مدرسة جانب العرض في التخفيضات الضريبية التي تقررت في مشروع روث ـ كيمب ، وفي مشروعات الاصلاح الضريبي التي تمت في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٣[٣٣] .

وقد حاول بعض المفكرين أن يوجدوا نوعاً من « فض الاشتباك » بين النقديين وأنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، على أساس الإدعاء ، بأن السياسات المالية ، إنما ينصرف تأثيرها فقط إلى القطاع الحقيقي ، في حين ينصرف تأثير السياسات النقدية والإئتمانية فقط إلى القطاع النقدي بالاقتصاد القومي . وطالما لم تطغ سياسة على أخرى ، على نحو يؤثر سلباً على مجمل الحركة في النشاط الاقتصادي ، فإن الاهتمام بالسياستين بشكل متوازن يصبح أمراً مطلوباً . وليس يخفى ، أن هذا نوع ساذج من

التوفيقية » التي يصعب الإقتناع بها . بيد أن هذا الموقف التوفيقي كان مطلوباً في بداية عقد الثمانينات وذلك لتوحيد الصفوف بين النقديين وأنصار هذه المدرسة للوقوف بشراسة أمام الكينزية . وقد بدا كما لو أن أمر الخلاف بينهما قد انتهى .

ولكن لوحظ في الآونة الأخيرة أن الاختلاف والصراع بينهما قد طفا على السطح مرة أخرى . وعلا الضجيج من جديد . فقد استفاد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض من الفشل الذي منيت به السياسات النقدية التي طبقتها إدارة الرئيس ريجان في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ في مواجهة مشكلات النمو والانتاجية وقضايا الإدخار والإستثمار وإعادة توزيع الموارد وتجديد رؤوس الأموال ، وفي مواجهة مشكلات عجز ميزان المدفوعات ، . . . إلى آخره[٣٤]. ولهذا راح أنصار هذه المدرسة يوجهون سهام نقدهم من جديد للنقديين ، وتعمدوا كثرة الحديث عن ضرورة زيادة الانتاج والانتاجية وخلق الحوافز لدى المستثمرين ، وهو ما يقتضي العدول عن السياسات التي أوصى بها النقديون .

فالسياسات النقدية والإئتمانية الإنكماشية التي أوصى بها النقديون وأخذت سبيلها للتنفيذ في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإلى حد كبير في بريطانيا ، وفي غير ذلك من الدول ، باعتبارها السبيل الأساسي لمكافحة التضخم ، قد أثرت بشكل سلبي على إمكانات إنعاش جانب العرض ، وذلك على الرغم من أن السياسة المالية كانت قد خطت خطوات هامة في مجال تخفيض الضرائب على أرباح رؤوس الأموال لتشجيع الحوافز على الإستثمار والانتاج . إن كاتباً مثل أ. لافر A. Laffer ، وهو أحد المبرزين في مدرسة اقتصاديات جانب العرض يسخر من النقديين حينما يقول[٣٥]:

« It is nonsense to think that the current policv of slowing growth in the quantity of money will slow inflation.. I do not know of any major inflation that has been stopped by a recession».

ومهما يكن من أمر ، فإن أنصار مدرسة اقتصاديات العرض ، ما زالوا يتمسكون بفكرتهم التي تقول ، أن خير وسيلة لمجابهة أزمة الركود التضخمي ، هي زيادة الانتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات . ولهذا فهم من أنصار سياسات النقود الرخيصة Cheap Money Policy بدلاً من السياسات النقدية الانكماشية ، حيث أن الإئتمان الميسر وذي الكلفة المنخفضة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الحوافز الدافعة لزيادة الانتاج

والإنتاجية في القطاع الخاص ، وبالتالي زيادة العرض ، على النحو الذي يكبح من جماح التضخم .

وعلى أية حال ؛ فإنه مهما كان من أمر الخلاف الذي نشأ بين النقديين وأنصار مدرسة اقتصاديات العرض ؛ فإنهم في الحقيقة يمثلان رافدين من تيار واحد ، هو تيار الليبرالية المحافظة الحديثة ، الذي يستهدف العودة بالرأسمالية إلى أيام الصبا الجميلة ، حينما كانت المنافسة والحرية هما الجانحان اللذين انطلقت بهما الرأسمالية الصناعية إلى معارج النمو . وهو تيار ، من الواضح ، أنه يحلم بتحقيق المستحيل .

٣ ـ مشكلة التضخم الركودي عند مدرسة التوقعات الرشيدة :

ينتمي أنصار هذه المدرسة إلى تيار النيوكلاسيك ، وهو التيار الذي يرى أن الرأسمالية كنظام اجتماعي ، لا تنطوي على عيوب خطيرة ، وإنما العيوب ترجع إلى العوائق التي تحول دون عمل قوانين الاقتصاد الحر ، وإلى تدخل الحكومات في النشاط الإقتصادي ، وإلى تزمت نقابات العمال وإصرارها المستمر على زيادة الأجور . كما أن هذا التيار ينكر بشدة تناقضات النظام الرأسمالي ، مثل تناقضات التوزيع والركود ، وإتجاه معدل الربح نحو الإنخفاض ، وتناقضات التوازن العام ، . . . إلى آخره . وقد ظل هذا التيار ، منذ بدء تكوينه وحتى الآن ، يركز على مقولات المنافسة الكاملة ، وضرورة توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور ، وأهمية ذلك في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد . وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة لا تحتملها هذه الدراسة ، نكتفي هنا بالقول ، بأن النيوكلاسيك يعتقدون ، أنه لو توافرت حرية الأفراد ونقاء الأسواق من التدخلات ؛ وسعى الأفراد لتحقيق منافعهم ، وانحصرت مهمة الحكومات في تأدية وظائفها التقليدية ، وحرصت على حماية الحرية الاقتصادية فإن الرأسمالية يمكن أن تسير وتتطور بلا مشاكل أو أزمات .

وينطلق أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة من فرض بسيط ، ينص على أن كل وحدة اقتصادية ، منتجة أو مستهلكة ، بائعة أو مشترية ، مدخرة أو مستثمرة ، إنما تبني سلوكها الاقتصادي على أساس أن تحصل على أفضل النتائج من ما تملك من موارد . ومن المعلوم ، أن هذا هو الفرض الأساسي الذي تقوم عليه نظرية توازن المستهلك ونظرية توازن المنتج في التحليل الاقتصادي الرأسمالي . ففي جميع الأحوال ، يفترض أن هناك رشداً في السلوك ، يدفع الإنسان الى تعظيم المنافع الى أقصى حد ممكن ، وإلى تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن . ولا تشذ قضية « التوقعات الرشيدة »عن هذا المنطق.

فهناك أمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات ، وأنه عند إجراء التوقعات التي تبنى عليها قرارات تلك الوحدة في المستقبل ، فلا بد وأن تستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن ، لكي تكون التوقعات رشيدة والقرارات حكيمة . ونظرية التوقعات الرشيدة ، بهذا المعنى ، هي في حقيقة الأمر أقرب إلى قضايا السلوك[٣٦]. ومن هنا يمكن تعريف « التوقعات الرشيدة » كما عرفها ر. مادوك وم. كارتر كما يلي[٣٧]:

« ... Rational expectation is the application of the principle of rational behavior to the acquisition and processing of information and to the formation of expectations».

وفي البداية نقول ، أن الرواد الأول لهذه المدرسة هم الاقتصاديان النمساويان و. مورجن شتيرن ، وفريدريك فون هايك ، اللذين كانا قد أشارا ، منذ الثلث الأول من القرن العشرين ، إلى أهمية عنصر التوقعات في حركية النظام الاقتصادي ، ودوره في التأثير على التوازن فيه . ثم أخذ عنصر التوقعات ، بعد ذلك ، أهمية خاصة عند كينز في النظرية العامة للنقود والتوظف والفائدة / ١٩٣٦ ، حيث يلعب هذا العنصر دوراً بارزاً في تحديد الميل للإستثمار والكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم يقوم بدور هام في تحديد مستويات الانتاج والتوظف . فالطلب الكلي الفعال عند كينز هو طلب متوقع . كما إستخدم عامل التوقعات ببراعة شديدة في تفسير التقلبات الدورية (المنتظمة والمتباعدة والمتقاربة) التي تحدث في أسعار وكميات المنتجات الزراعية ، من خلال النموذج العنكبوتي Cobweb Model ، الذي كان معروفاً في التحليل الاقتصادي منذ ثلاثينيات هذا القرن .

وفي مجال دراسات التضخم ، دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة السويدية الحديثة ، التي يمثلها ليندبرج ، ليندال ، وبنت هانسن . فهذه المدرسة ، التي تبلورت في الثلاثينيات والأربعينيات من قرننا الحالي ، كانت ترى ، أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل وخطط الانتاج كما ذهب كينز ، بل وعلى خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الانتاج القومي من جهة أخرى . أو بعبارة أدق ، تتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار وخطط الإدخار . وقد إنتهت هذه المدرسة إلى القول ، بأن التضخم أو الإنكماش إنما ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الإستثمار عن خطط الإدخار . فلو زاد الإستثمار المتوقع Ex-ante عن الإدخار

المتحقق ؛ فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع . والتضخم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب excess demand أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الانتاج ، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين(٣٨) .

وفي الآونة الراهنة ؛ اتخذ مفهوم « التوقعات الرشيدة » أهمية محورية عند عدد كبير من الاقتصاديين بالبلاد الرأسمالية لتحليل كثير من القضايا الاقتصادية المعقدة ، وبالذات قضايا التضخم والركود والإستقرار النقدي . . إلى آخره . وظهرت في كبريات المجلات العلمية عدة دراسات ومقالات تستخدم هذا المفهوم لتبيان أن التوقعات الرشيدة يمكن أن تفيد في رسم وتحديد السياسات النقدية والإئتمانية على نحو أكثر فاعلية . وكانت البداية لاستخدام هذا المفهوم وتحت هذا المصطلح (التوقعات الرشيدة) هي المقالة التي كتبها الاقتصادي الأمريكي ج. موث J. Muth في مجلة الأيكونوميتريكا في عام ١٩٦١ والتي حاول فيها أن يفسر تحركات الأسعار من خلال التوقعات(٣٩) . ومنذ ذلك التاريخ ، ظهرت عدة نماذج إقتصادية عن « التوازن العام » تستخدم مفهوم التوقعات الرشيدة(٤٠) .

وعموماً ، فإنه نظراً لأن مقولة « التوقعات الرشيدة » قد استخدمت بطرق مختلفة في كثير من النماذج الاقتصادية ، فإن ثمة خلافاً حول مفهوم هذه التوقعات . فمثلاً ، نجد أنه في دراسة توماس سارجنت ونل والش عن التضخم الجامح، تكون التوقعات ، في رأيهما ، رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم طبقاً لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية(٤١) . ومهما يكن من أمر ، فإن نمط تكوين التوقعات الرشيدة وشروط صياغتها وتحديدها ، إنما يعتمد ـ كما يقول موث ، على هيكل البناء النظري للنموذج الذي يستخدم لوصف الاقتصاد القومي(٤٢) .

والحق ، أن النموذج النظري العام الذي تستند إليه مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال تفسير التضخم هو نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي . ومن المعلوم أن من أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج ، في مجال النقود ، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية . حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيك الى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع veil تتغلف به الأشياء الحقيقية . . . أنها مجرد عربة لنقل القيم الى الأسواق . ولهذا فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أية تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد القومي . ويضاف إلى ما تقدم ، أنه في ضوء إفتراض حالة المنافسة الكاملة التي إفترض الكلاسيك سيادتها ، فإنه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقاً للمتغيرات

الحقيقية ، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار ، ومن ثم لا توجد أية عناصر للجمود تسيطر على الأسواق .

وفي ضوء هذه الإفتراضات الكلاسيكية (التي تعرضت في الفكر الاقتصادي لانتقادات عنيفة) يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة ، أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة ، فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف تأثيرها فقط إلى المستوى العام للأسعار . أما الأسعار النسبية ، فتظل كما هي[٤٣] . وتظل ، من ثم ، خطط الانتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيداً عن تأثير النقود . ويشترط لتحقيق ذلك أن توجد معرفة كاملة بخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود . وبناء عليه ، لو أدرك الأفراد مسبقاً ، أن الحكومة سوف تزيد من عرض النقود في المستقبل ، فإن كل المشاركين في النشاط الإقتصادي سوف يستخدمون هذه المعرفة لكي يوائموا سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار . ولن تكون هناك أية مشكلة . إن المشاكل تظهر لو أنهم فوجئوا بخطة الحكومة لزيادة عرض النقود . إن التوقعات الرشيدة ، بهذا المعنى ، ليست سوى السلوكيات المتوائمة مع الأسعار المتوقعة .

العرض الرياضي لنموذج « التوقعات الرشيدة »[٤٤] :

يستخدم النموذج الرموز التالية ، مع العلم بأنها تعبر عن **معدلات تغير** وليس عن مستويات :

y_t = الدخل

$\bar{y}$ = مستوى الدخل الذي يتحقق عنه معدل البطالة الطبيعي .

p_t = الأسعار

p^*_t = الأسعار المتوقعة .

x_t = أدوات السياسة الحكومية (عرض النقود) .

I_{t-1} = جميع المعلومات المتاحة في الفترة الزمنية t - 1

u_t = الأخطاء العشوائية ($Eu_t = 0$)

E = عامل التوقعات Expectations Operator

ويقوم النموذج على ثلاثة معادلات أساسية هي :

معادلة العرض $y_t - \bar{y} = a(p_t - p^*_t) + u_t$ .... (١)

معادلة الطلب $y_t = -bp_t + cx_t$ .... (٢)

معادلة التوقعات $p^*_t = E[p_t \backslash I_{t-1}]$ .... (٣)

ومن معادلة العرض ومعادلة الطلب يمكن أن نحصل على :

$$p_t = \frac{1}{a+b}(ap^*_t + cx_t - \bar{y} - u_t) \quad \text{.......... (٤)}$$

وباستخدام معادلة التوقعات الرشيدة ، أي المعادلة رقم (٣) فإننا نحصل على :

$$= E\left[\frac{1}{a+b}(ap^*_t + cx_t - \bar{y} - u_t)\right]$$

$$= \frac{1}{a+b}(aEp^*_t + cEx_t - E\bar{y} - Eu_t)$$

ونظراً لأن :

$$Ep^*_t = p^*_t, E\bar{y} = \bar{y}, Eu_t = 0$$

إذن

$$p^*_t = \frac{1}{a+b}(ap^*_t + cEx_t - \bar{y}) \quad \text{.......... (٥)}$$

وبطرح المعادلة (٥) من المعادلة (٤) نحصل على

$$p_t - p^*_t = \frac{1}{a+b}[c(x_t - Ex_t) - u_t] \quad \text{.......... (٦)}$$

وبإحلال المعادلة رقم (٦) في المعادلة (١) نحصل على :

$$y - \bar{y} = \frac{a}{a+b}[c(x_t - Ex_t) - u_t] + u_t$$

$$= \frac{ac}{a+b}(x_t - Ex_t) + \frac{b}{a+b}u_t \quad \text{.......... (٧)}$$

ومن هذه المعادلة يتبين ، أن إنحراف مستوى الدخل عن المستوى الطبيعي إنما يعتمد على عدم التناسق الموجود في السياسة الحكومية ، وهو ما يعبر عنه القوس التالي

$$(x - Ex_t)$$

وهكذا يتضح لنا ، أنه لا توجد إختلافات جوهرية بين مدرسة التوقعات الرشيدة وبين النقديين . فكلاهما ينطلقان من أن السبب الرئيسي للتضخم هو الزيادة المفرطة في عرض النقود ، زيادة لا تتناسب مع العرض الحقيقي للسلع والخدمات . ولكن أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة يؤكدون في هذا المجال على فكرة قديمة ، وهي أن مستوى الأسعار المتحقق في فترة ما ، يتأثر أيضاً بالتوقعات السعرية التي يجريها المنتجون والمستهلكون ، وإن هذه التوقعات تكون سليمة وغير باعثة على الإضطراب إذا كانت مبنية على معلومات صحيحة .

ونظراً لأن مدرسة التوقعات الرشيدة تنتمي إلى النيوكلاسيك ؛ ونظراً لأن النيوكلاسيك ، عموماً ، من معارضي الكينزية وينتقدون بشدة التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي على نحو ما اقترح كينز ، فإنهم ، أي أنصار هذه المدرسة ، ينتقدون السياسات التي كانت تطبق بالبلاد الرأسمالية الصناعية المتأثرة بالكينزية وذلك من عدة وجوه[٤٥] :

١ ـ إن تلك السياسات لم تعد الآن تتفق مع الواقع المتغير للرأسمالية المعاصرة .
٢ ـ إن تلك السياسات لم تعد لها فاعلية مؤكدة .
٣ ـ إن تلك السياسات تنفي حرية الاختيار للإنسان ، فهي تفترض أن الحكومة تختار البديل نيابة عن الأفراد .

وبدلاً من السياسات الكينزية المعروفة ، يرى أنصار هذه المدرسة ضرورة وجود سياسات مستقرة ومعلومة لعلاج مشاكل الرأسمالية . وعندما يثور التساؤل : لكن ما هي طبيعة هذه السياسات ؟ يجيب الأنصار : هذه مسألة يمكن أن يثور بشأنها الجدل . ولكن المهم أولاً هو أن توجد تلك السياسات ، وأن تحدد الحكومات ، وبشكل واضح ومعلوم ، قواعد اللعبة الاقتصادية ، أي مجموعة السياسات والتوجهات العامة ، حتى يستطيع الأفراد أن يدركوا مسبقاً ما هو حجم الفرص والمجالات المتاحة أمامهم ، وحتى يدركوا ، من ثم ، نتائج قراراتهم الاقتصادية . إن السياسة الضريبية ، والسياسة النقدية ، وسياسة الانفاق العام ، . . . كلها يجب أن تكون واضحة ومعلنة لفترات قادمة ، حتى تأتي التوقعات سليمة ، وتكون سلوكيات الأفراد رشيدة .

٤ ـ مشكلة التضخم الركودي عند المدرسة المؤسسية :

تعتبر مدرسة « المؤسسية » Institutionalism أحد روافد الفكر الاقتصادي الرأسمالي المعاصر الناقدة لواقع الرأسمالية الحالية[٤٦] . وقد تناولت بالنقد الاتجاهات الرئيسية الشائعة في علم الاقتصاد البورجوازي ، مثل الكينزية والنيوكلاسيكية والكينزية الحديثة . وبين نقد الواقع النظري والواقع العملي للرأسمالية ، يحاول أنصار هذه المدرسة تقديم بعض الحلول والمقترحات

الاصلاحية . على أن أهم ما يميز هذه المدرسة ، هو أنه إذا كانت الاتجاهات الرئيسية في علم الاقتصاد البورجوازي قد افترضت ، ضمناً ، ثبات واستقرار مؤسسات الدولة الرأسمالية ، فإن هذه المدرسة لا تفترض ثبات هذه المؤسسات . من هنا يعطي مفكرو هذه المدرسة « للدولة » و« للشركات الكبرى » و« للنقابات العمالية » أهمية خاصة ومحورية في تحليل واقع الرأسمالية ومشكلاتها الراهنة .

ولئن كانت الاتجاهات المختلفة في علم الاقتصاد البورجوازي قد اهتمت ، في الأساس ، بتحليل المتغيرات الاقتصادية المختلفة (كالإدخار والإستثمار والدخل ومعدلات البطالة والتضخم ، والانتاجية والتقدم التكنولوجي . . إلى آخره) ودراسة العلاقات القائمة بينها لتحديد تأثيرها على النمو الاقتصادي والتوازن العام ، فإن ما يعني به أنصار هذه المدرسة هو دراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي ، في محاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقاتها ببعضها البعض . وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة ، مفادها ، أن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام (مثل سياسات الانفاق العام ، والسياسات النقدية والمالية . .) لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية (ومن بينها مشكلة التضخم) ، وان ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثر فاعلية ، تتبناها الدولة ، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي ، وبالذات جهاز الدولة ، والشركات المساهمة ، والنقابات العمالية(٤٧).

في ضوء هذه الخلفية الموجزة عن أهم الاتجاهات الفكرية التي تميز مدرسة « المؤسسية » يمكن الآن أن نتعرض لجوهر تفكيرهم في قضية التضخم الركودي ، من حيث تفسيرها ووسائل علاجها . وسوف نستند في هذا الخصوص على أفكار جون كنث جالبريث باعتباره خير ممثل لهذه المدرسة .

ينطلق جون كنث جالبريث من مقولة معينة ، تقول : إن التضخم هو المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلاً بالنسبة لمجتمع الوفرة The Affluent Society بعد مشكلة خلق الطلب الاستهلاكي الكافي وتمويله(٤٨). وهو يعتقد ، أن الدول الرأسمالية الصناعية قد استطاعت مواجهة المشكلة الأولى من خلال الدعاية والاعلان والتأثير في نفسية المستهلك ومن خلال نظام البيع بالتقسيط والأوكازيونات ، والتوسع في الديون الاستهلاكية . وقد أدى ذلك إلى وجود نمو هائل في الديون ، حيث أدت كل زيادة في الاستهلاك الى زيادة في الديون المستحقة على القطاع العائلي . أما المشكلة رقم اثنين (أي مشكلة التضخم) فإن جالبريث يأخذ على الكينزية ، أنها قد أوحت لأنصارها ، بأن التضخم في زمن السلم قد يصحح نفسه بنفسه ، بطريقة ما ، في

حين أن الواقع يشير ، إلى أن القوى التي تعمل على إذكاء التضخم وجعلته مشكلة فريدة ، أصبح لا يمكن السيطرة عليها في وقتنا الحاضر(٤٩)، وبخاصة في ضوء سعي الدولة لتحقيق التوظف الكامل وإنجاز معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي .

على أن جالبريث ، في صدد تحديد رؤيته لمشكلة التضخم في الرأسمالية المعاصرة ، يعطي أهمية خاصة لقوتين (أو مؤسستين) ، يعتبرهما مسؤولتين مسؤولية كبيرة في إحداث دراما التضخم ، وهما : قوة الاحتكارات ، وقوة النقابات العمالية .

وفيما يتعلق **بالقوة الأولى** ، يرى جالبريث ضرورة التفرقة بين قطاعين متمايزين في الاقتصاد القومي . القطاع الأول ، هو ذلك القطاع الذي يوجد فيه عدد كبير من المنتجين (مثل القطاع الزراعي) وتتوافر داخله ، الى حد لا بأس به ، شروط المنافسة الكاملة أو الحُرة . هنا ، لا يوجد منتج فرد يستطيع أن يؤثر على الأسعار . ولهذا ، فإن الأسعار في هذا القطاع غالباً ما تتحرك وتتحدد في ضوء آليات السوق . أما القطاع الثاني ، فهو قطاع تنافس القلة Oligopoly الذي يسود في مجال الصناعات التحويلية . وهنا نجد عدداً صغيراً من الشركات الانتاجية الضخمة التي تستطيع ، بما لها من تأثير على جانب العرض ، أن تتحكم في تحديد السعر . وهذا يعني ، أن قوانين العرض والطلب المألوفة ، لا تنظم أسعار منتجات هذه الشركات . حيث أن لهذه الشركات الضخمة استراتيجية سعرية خاصة بها . وفي هذا الخصوص ، يفرق جالبريث بين ما يسميه « بالاستراتيجية الدفاعية » ، و« الاستراتيجية الهجومية » لتكوين الاسعار الاحتكارية .

ويعتقد جالبريث ، أنه في الاستراتيجية الدفاعية ، يكون الهدف الأساسي للمؤسسة الاحتكارية هو طرد المنافسين والمنتجين الصغار والإستئثار بالسوق . وتنتهج المؤسسة ، للوصول الى هذا الهدف ، سبلاً شتى ، مثل حرب الأسعار التي تخفض فيها المؤسسة أسعار منتجاتها الى مستويات تجعل الآخرين يحققون خسارة ، واللجوء إلى سياسات الإغراق Dumping ، والسيطرة على مصادر المواد الخام . كما تحرص المؤسسة الاحتكارية في هذه الاستراتيجية على خلق طلب غير مرن على منتجاتها ، وذلك من خلال وسائل الدعاية والاعلان والتغليف والتعبئة والتأثير في نفسية المستهلك .

أما الإستراتيجية الهجومية لتكوين الأسعار الاحتكارية ، فيرى جالبريث أن المؤسسة تلجأ إليها حالما تتحقق أهداف الاستراتيجية الأولى (السيطرة على السوق) . هنا تسعى المؤسسة ، بكل ما تملك من حيل وطرق لتحديد الأسعار التي تحقق لها أقصى ربح ممكن . وفي هذه الاستراتيجية تعمل المؤسسة على دعم موقعها الاحتكاري وعندئذٍ تكون في وضع يمكنها من

مواجهة أية زيادة تطرأ على تكاليف الانتاج . ويعتقد جالبريث ، أن الأسعار التي تحقق أقصى ربح للشركات الاحتكارية سوف تثير في الوقت نفسه الدوافع لمطالبة العمال بزيادة الأجور[٥٠]. لكن المؤسسة الاحتكارية تكون قادرة على تعويض زيادات الأجور ، وأية زيادة أخرى في التكاليف .

وهكذا ، يخلص جالبريث الى نتيجة معينة ، مفادها ، أنه نظراً للطبيعة الاحتكارية لتكون الأسعار ، فإن القوى التي كانت تعمل في الماضي وتعزز الاتجاهات نحو هبوط الأسعار (كما كان الحال في نظام المنافسة الكاملة) قد تعطل مفعولها . فالأسعار في الآونة الراهنة ، من الممكن أن ترتفع بالرغم من النمو الذي يحدث في انتاجية العمل وهو الأمر الذي كان يستدعي انخفاضها إبان عصر المنافسة الكاملة .

أما **القوة الثانية** ، التي أولاها جالبريث أهمية خاصة في تفسير مشكلة التضخم بالدول الرأسمالية الصناعية ، فهي قوة نقابات العمال التي نجم عنها ما يسمى « بالحركة التراكمية للأجور والأسعار » ، أي السباق بين رفع أسعار المنتجات النهائية من ناحية ، وزيادة الأجور من ناحية أخرى بشكل متتالي . فعندما ترتفع أسعار السلع وتنخفض القيمة الحقيقية للأجور ، فإن العمال من خلال قوة النقابات يستطيعون فرض زيادات في الأجور لتعويض هذا الإنخفاض . لكن المؤسسات الاحتكارية تكون في وضع يمكنها من نقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار مرة أخرى . وهنا يقول جالبريث : « إن التضخم عملية تعكس قوة المؤسسة . كما أن الحركة الصاعدة للأسعار تعكس ، القدرة على تعويض الأجور والزيادة في التكاليف الأخرى غير الخاضعة للاشراف كلية[٥١] » ، وعلى أية حال ، فإن لولب الأجور والأسعار ، الذي يلعب دوراً هاماً في تفسير العملية التضخمية يبدو عند جالبريث قوي المفعول ، شديد التأثير ، حينما يكون النظام في حالة توظف كامل .

ومع ذلك ، تجدر الإشارة هنا ، إلى أن جالبريث يعتقد ، أن المؤسسات الاحتكارية هي الرابحة في السباق التراكمي بين الأجور والأسعار . فهو يرى « أنه حتى النقابات الأكثر قوة ، والأشد تمرساً بأساليب النضال لا تستطيع بواسطة رفع الأجور أن تعوّض الخسارة في الدخول الحقيقية الناجمة عن ارتفاع أسعار . أما الشركات الكبيرة فمن الأسهل عليها كثيراً أن تحمل المستهلكين النفقات الناجمة عن زيادة الأجور بواسطة زيادة أسعار منتجاتها . وهي في ذلك لا تقتصر على التعويض عن هذه الزيادة بحد ذاتها ، ولكن ، شأن أصحاب الحوانيت ، تحصل رسماً إضافياً ، وتجني ، بفضل التضخم ، أرباحاً إضافية »[٥٢] .

وهكذا نخلص الى القول ، بأن مشكلة التضخم في رأي جالبريث إذن ، ليست ناجمة

عن نمو مفرط في كمية النقود بشكل لا يتناسب مع الكمية الصحيحة التي يتطلبها وضع التوازن ، كما ذهبت إلى ذلك معظم المدارس الاقتصادية . إن هذه المشكلة في رأيه ، هي نتاج لطبيعة المؤسسات التي تميز الآن المجتمع الرأسمالي الصناعي وما ينشأ بينها من صراعات ، وهي ترجع ، في التحليل الأخير ، إلى قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها على الأسواق وعلى عملية تكوين الأسعار بعيداً عن قواعد اللعبة بالسوق ، كما أنها ترجع إلى ردود الفعل التي تمارسها مؤسسات نقابات العمال للدفاع عن مصالح أعضائها .

والسؤال الذي يقفز للذهن الآن هو : ما الذي يقترحه جالبريث في مجال التغلب على مشكلة التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية الصناعية ؟

وقبل أن نحدد أهم الخطوط التي تشكل عناصر الإجابة لدى جالبريث على هذا السؤال ، تجدر الإشارة ، إلى أن جالبريث قد انتقد الكينزية على أساس أنها غدت غير كافية لمجابهة أزمة الركود التضخمي ، سواء على مستوى المجابهة النظرية أو على مستوى المجابهة الواقعية . فقد صرح في عام ١٩٧٠ : « ان الحقيقة التي نحاول التهرب منها ، هي أن عصر الاقتصاد الكينزي قد ولى . . وأن المقولات الكينزية لا تسمح بالتوفيق على نحو ناجح بين معدل مرتفع للتوظف وأسعار مستقرة نسبياً[٥٣] » . كما أنه انتقد في كتابه الشهير «علم الاقتصاد والمصلحة العامة / ١٩٧٣ » عدم كفاية السياسات النقدية والمالية التي انبثقت عن الكينزية لمواجهة مأزق الرأسمالية حالياً . وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة ، يمكن الإحاطة بإجابة جالبريث على هذا السؤال من خلال ، ما انتهى اليه من مقولات محددة[٥٤] .

المقولة الأولى ، هي أنه يرى ، أنه لما كان التضخم يؤدي إلى زيادة التناقضات الاجتماعية ويجر معه آثاراً سلبية على الإدخار والإستثمار ، وعلى حالة الخدمات العامة ، وعلى ميزان المدفوعات ، إلى آخره ، فإنه يتعين على السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة أن يكون لها دور فعال في محاربة التضخم والحد من آثاره المدمرة . وهنا يعارض جالبريث ، سياسة تخفيض الطلب الكلي (الكينزية) لما لها من تأثير ضار على مستويات الانتاج والتوظف والنمو الاقتصادي .

المقولة الثانية ، هي أنه بعد أن فقدت السوق فاعليتها تحت تأثير المؤسسات الاحتكارية ، فإنه لا يمكن التعويل إذن على آليات السوق . ومن ثم لا يمكن للسياسات المالية والنقدية ، التي تتحقق قراراتها في النهاية عبر السوق ، أن تكون ناجحة في علاج مشاكل التضخم والبطالة . ولهذا يدعو جالبريث الى سياسة بديلة ، تقوم على التدخل النشط من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية وتتسم بالتعاون بين المؤسسات الرئيسية التي يتكون منها الاقتصاد

الرأسمالي (جهاز الدولة ، والشركات الكبرى ، ونقابات العمال) .

المقولة الثالثة ، هي أنه في ضوء الدور الفعال الذي يلعبه لولب الأجور / الأسعار في إحداث العملية التضخمية ، والناجم عن قوة نقابات العمال وقوة الاحتكارات ، فإن الحد من فاعلية هذا اللولب ستتطلب فرض نوع من الرقابة والإشراف على الأجور والأسعار وبالذات للحد من علاقات التأثير المتبادل بين زيادات الأجور وزيادات الأسعار .

المقولة الرابعة ، هي أنه لتحقيق اعتبارات النمو والتوازن الاقتصادي وللخروج من مأزق الركود الاقتصادي ، فإن الأمر يتطلب تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى (وهو ما يسميه جالبريث بالقطاع التكنوقراطي) وبين القطاع العام والحكومي (وهو ما يسميه بالقطاع البيروقراطي) ، خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فاعليات نظام السوق .

المقولة الخامسة ، هي أنه لدرء المثالب والعيوب التي ينطوي عليها نظام التوزيع في الرأسمالية المعاصرة ، فإن الأمر سيتطلب وجود قوانين خاصة بالحد الأدنى للأجور ، واستمرار إعانات الضمان الإجتماعي للعمال العاطلين بشرط أن تبقى في مستوى أقل من مستوى الأجور السائدة في السوق حتى يمكن المحافظة على فاعلية سوق العمالة في جذب العمال للعمل بالأنشطة الانتاجية .

المقولة السادسة ، هي أنه لما كانت أهم حلقات الضعف في نظام السوق هي الإسكان والتشييد والمواصلات والرعاية الصحية ، فإن المصلحة العامة تتطلب ـ في رأي جالبريث ـ تأميم هذه الأنشطة . ويضيف الى ذلك أيضاً الصناعات الحربية .

المقولة السابعة ، أنه في ضوء ظاهرة التدويل والشركات متعددة الجنسية ، والارتباط المتبادل بين مختلف أجزاء الإقتصاد الرأسمالي الدولي ، فإن جالبريث يرى ، أن المقترحات السابقة لا يمكن أن تفلح في إيجاد مخرج لأزمة التضخم الركودي ، داخل كل دولة رأسمالية على حدة ، ما لم يتم تطعيمها ببعد دولي هام ، وهو ضرورة التخطيط والتنسيق بين الدول الرأسمالية في مجالات ، التجارة الدولية ، ونظام النقد الدولي .

كانت تلكم خلاصة مركزة عن أهم ما يميز فكر مدرسة « المؤسسية » في مجال تفسير التضخم وسبل علاجه ، كما تبلورت عند جالبريث(٥٥) . ومن الواضح أن هذه المدرسة تحاول أن تلفت النظر إلى أهمية طابع المؤسسات التي يتكون منها الاقتصاد الرأسمالي المعاصر (جهاز الدولة ، الشركات الكبرى ، نقابات العمال) ودور كل منها في إحداث التضخم ، وربما يكون أهم ما يمكن استنتاجه في هذا الخصوص ، هو أن الأسعار ـ طبقاً لمنطق هذه المدرسة ـ لا

ترتفع ، لأن كمية النقود المتداولة قد زادت ، . . . بل العكس هو الصحيح . . . بمعنى أن كمية النقود المتداولة قد زادت لأن هناك تضخم سببته الصراعات الاجتماعية الموجودة بين المؤسسات . من هنا يصبح العلاج ، ليس في مجال التداول النقدي من خلال سياسات نقدية صارمة كما يقول النقديون ، بل في دعم دور الدولة الاقتصادي عن طريق تطبيق نظام ملائم للرقابة على الأجور والأسعار والأخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادي والتعاون الدولي بين الدول الرأسمالية .

المحور الثاني ـ البلاد المتخلفة والجدل الراهن حول التضخم الركودي :

باديء ذي بدء ، نقول : إننا نقصد بالبلاد المتخلفة في هذا الخصوص ، تلك البلاد التي كانت مستعمرات أو شبه مستعمرات وبلاد تابعة ، وحصلت على استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية . وهي تضم مجموعة غير متجانسة من الدول الواقعة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وهي تتفاوت فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث درجة استقلالها الاقتصادي والسياسي ، وتتمايز فيما بينها من حيث درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . وهي بلاد يغلب عليها تعدد أنماط الانتاج فيها . . ولهذا فهي تمر بمرحلة انتقالية فيما يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي سيتشكل فيها في المستقبل . وأهم ما يجمع بينها ، هي أنها جزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . إنها ـ كما يقول الفكر التنموي الحديث ـ بلاد المحيط Periphiral Countries التي يربطها بمركز هذا الاقتصاد وشائج قوية ، تعمل على تقدم هذا المركز وتخلف بلاد هذا المحيط[٥٦] .

وتتسم هذه البلاد ، كما هو معلوم ، ببنيان انتاجي مشوه ، يغلب عليه سيطرة المواد الخام الأولية (الزراعية أو المنجمية) التي يتوجه معظمها نحو التصدير . من هنا فإن حجم هذا الناتج وحجم الصادرات ، لا يتوقفان على مستوى الطلب المحلي ، بل على حركة الطلب العالمي . ويترتب على ذلك نتيجة هامة في المجال النقدي ، وهي أن عرض النقود المتداولة لا يرتبط مباشرة بحجم الناتج المحلي والسوق الداخلية ، وإنما يرتبط بعلاقات التجارة الخارجية[٥٧] . كما تتسم هذه البلاد أيضاً بتواجد البنوك الأجنبية في القطاع المصرفي ، وبضعف رقابة البنك المركزي عليها ، وبأن الأسواق النقدية فيها ما زالت بعد في مرحلة جنينية ، حيث يسيطر على هذه السوق البنوك التجارية أساساً . أما أسواق الأسهم والسندات فلا زالت محدودة للغاية . وتمثل الودائع والنقود أهم الأصول المالية للبنوك التجارية[٥٨] . كما يوجد في الجزء الأعم من هذه الدول فجوة كبيرة في مواردها المحلية (الفجوة بين الإستثمار المتحقق والإدخار المحلي) ، وهو ما ينعكس في

عجزها الخارجي (الذي يستوجب الاستدانة) وعجزها الداخلي ، الذي يستدعي الاستدانة الداخلية و/أو الخارجية ، فضلاً عن التمويل بالعجز .

هذا ، وتجدر الإشارة أيضاً ، إلى أن هذه البلاد قد تعرضت في العقد الماضي لموجة شديدة من التضخم بعد أن عرفت في فترة الستينات عهداً لا بأس به من الإستقرار النقدي والسعري . وربما كانت النظرة السريعة على الجدول رقم (١) كافية للدلالة على مدى البون الشاسع الذي يفصل بين عقد الستينات وعقد السبعينات فيما يتعلق بمعدل التضخم الذي ساد في هذه البلاد . كما أن الجدول رقم (٢) يعطي لنا تفصيلاً عن تطور التضخم في عدد من الدول المتخلفة (البرازيل ، الهند ، كوريا الجنوبية ، الباكستان) خلال العقد الماضي ، وهو يشير الى حقيقة تحول التضخم الى مشكلة مستمرة في هذه الدول .

على أنه مهما يكن من أمر الخصائص العامة التي تجمع بين هذه الطائفة من البلاد ، فإن ما يعنينا الآن ، هو التعرف على مدى بعد أو قرب نتائج الجدل الذي دار مؤخراً حول قضية التضخم الركودي في البلاد الرأسمالية[٥٩] من واقع الضغوط التضخمية في البلاد المتخلفة .

جدول رقم (١)
توزيع البلاد المتخلفة طبقاً لمعدلات التضخم السائدة فيها

متوسط معدل التضخم سنوياً	خلال الفترة ٦٠ - ١٩٧٠ (عدد الدول)	خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٩ (عدد الدول)
أقل من ٥٪	٦٢	٣
ما بين ٥ - ١٠٪	٩	٢٥
ما بين ١٠ - ٢٠٪	٥	٣٨
٢٠٪ فأكثر	٢	١١
الإجمالي	٧٨	٧٧

Source: W.L. Coats and D.R. Khatkhate: «Monetary Policy in Less Developed Countries: Main Issues», in: **The Developing Economics,** Vol. XXII, No. 4, December 1984, p. 332.

وفي صدد إجابتنا على هذا السؤال ، نود أن نصارح القارىء بأننا ننطلق من مقولة أساسية تنص على أنه « لما كان التضخم ، باعتباره ظاهرة اقتصادية اجتماعية ، هو ، في التحليل الأخير ، من نبت الأرضية التي يقف عليها ، فإنه يكتسي إذن بالمميزات والخصائص العامة التي تنفرد بها هذه الدول عن غيرها من الدول المتقدمة ، الرأسمالية والاشتراكية على السواء »[٦٠] . وبناء على هذه المقولة ، يعتقد كاتب هذه السطور بأن التطبيق الآلي أو الميكانيكي لنظريات التضخم التي ظهرت في الفكر الاقتصادي الرأسمالي ، قديماً وحديثاً ، على واقع مشكلة التضخم في البلاد المتخلفة ، غالباً ما يفضي إلى نتائج غير صحيحة ، أو على الأقل غير دقيقة . والسبب في ذلك ، هو أن نظريات التضخم التي ظهرت في الدراسات النقدية بالعالم الرأسمالي إنما تفترض أصلاً توافر اقتصاد رأسمالي صناعي بقواه وعلاقاته الانتاجية ومؤسساته وآلياته الخاصة به . أما في البلاد المتخلفة ، فإنه من التعسف غير المقبول افتراض وجود هذا الاقتصاد . صحيح أن هذه البلاد ، باعتبارها جزءاً من الاقتصاد الرأسمالي العالمي تخضع لشروط عمل القوانين الاقتصادية التي تسير هذا الاقتصاد . بيد أن اختلاف بنيان الانتاج القومي ودرجة تطوره وما يترتب على ذلك من علاقات ونتائج متباينة بين هاتين المجموعتين من الدول ، يجعل لطريقة عمل القوانين الاقتصادية الرأسمالية خصوصية معينة أو طريقة أداء خاصة في الدول المتخلفة . ولهذا يجب التحوط عند تطبيق نظريات التضخم على واقع البلاد المتخلفة .

خذ مثلاً ، تحليل كينز عن التضخم ، إن الخلفية الأساسية عند كينز ، هي أنه يفترض وجود نظام رأسمالي متقدم ، مشكلته الأساسية ، كما يراها ، تتمثل في التقلبات التي تحدث في مستوى الطلب الكلي الفعال في مواجهة الطاقات الانتاجية القائمة (العرض الكلي) . ولهذا فإن كينز يعطي أهمية ارتكازية في تحليله لمكونات هذا الطلب وللعوامل التي تؤثر فيه . وقد أوصى بتخفيض حجم هذا الطلب في الفترات التي يصل فيها النظام الى مرحلة التوظف الكامل ويلوح في الأفق شبح التضخم . . . ونصح بعكس ذلك في فترات الانكماش . أما البلاد المتخلفة التي هي في حالة من الركود ، أو في طور النمو ، فإن أحداً لا يستطيع أن يدعي بأن مشكلتها الأساسية تتمثل في تقلب أو قصور الطلب الكلي الفعال ، وإنما مشكلتها الجوهرية تتمثل في قصور حجم طاقاتها الانتاجية ، أي قصور الحجم الحقيقي لعرض السلع والخدمات[٦١] . أضف إلى ذلك ، أن عدداً من الدراسات الهامة قد أثبتت أن تأثير المضاعف Multiplier ، وهو ما اهتم به كينز عند تحليله للطلب الكلي ، لا وجود له في حالة البلاد المتخلفة ، بسبب كثرة

جدول رقم (٢)
معدل التضخم في بعض البلاد المتخلفة ، محسوباً على أساس التغير في الرقم القياسي لأسعار الجملة (٪)

السنة	البرازيل	الهند	كوريا الجنوبية	الباكستان
١٩٧١	٢٠,٠	٥,١	٨,٦	٥,٥
١٩٧٢	١٨,٦	٨,٩	١٣,٨	١٠,٤
١٩٧٣	١٦,٨	١٦,٤	٦,٩	٢٧,٢
١٩٧٤	٢٩,٢	٢٨,٦	٤٢,١	٢٢,٤
١٩٧٥	٢٧,٢	٣,٦	٢٦,٦	٢٢,٠
١٩٧٦	٤٣,٣	١,٩ -	١٢,١	٨,٠
١٩٧٧	٤٢,٥	٧,٥	٩,٠	٩,٣
١٩٧٨	٣٧,٦	٠,٢ -	١١,٦	٥,٢
١٩٧٩	٥٥,٩	١١,٤	١٨,٨	٩,٣
١٩٨٠	١٠٦,٥	٢٠,٣	٣٨,٩	١٠,٤
متوسط	٣٩,٨	١٠,٠	١٨,٨	١٣,١

Source: W.L. Coats and D.R. Khatkhate; monetary Policy in Less Developed Countries, **Op. Cit.**, p. 342.

التسربات التي تحدث للدخل القومي عن طريق ارتفاع الميل الحدي للاستيراد وارتفاع الميل للاكتناز(٦٢) .

ولو أخذنا أيضاً مدرسة النقديين ، أو ما يطلق عليها : مدرسة شيكاغو ، فسوف يتضح لنا أيضاً عدم ملاءمة تحليلها لواقع البلاد المتخلفة ، ذلك أن تحليلها للتضخم - كما رأينا آنفاً - كان تحليلاً ضيقاً للغاية ، فهي ترى أن التضخم هو ، في التحليل الأخير ، ظاهرة نقدية بحت ، تعبر عن التفاوت الحادث بين نمو عرض النقود ونمو الناتج الحقيقي ، وهذا التفاوت يعود إلى أخطاء السلطات النقدية في تقدير كمية النقود التي تتناسب مع الاستقرار النقدي والسعري . وهذا تفسير محدود للغاية ولا يتناسب ، كما سنرى حالاً ، مع ظروف البلاد المتخلفة . كما أن رؤيتها العامة للتضخم (كما تبلورت في كتابات ميلتون فريدمان) والتي تعتمد على معادلة كمية النقود ، ليست في واقع الأمر سوى نظرية للطلب على النقود(٦٣) . وإن محددات الطلب على النقود ، ترتبط بقواعد السلوك الرشيدة المأخوذة من نظرية توازن المستهلك ، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل ، وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدرّه هذه الأشكال من دخول وعوائد . وليس يخفي ، أن هذا المنطق يصعب قبوله في حالة البلاد المتخلفة ، حيث لا توجد بها أسواق نقدية ومالية ، وان وجدت فهي في طور التكون . من هنا فالمفاضلة بين الطلب على النقود والسندات ليست موجودة على نحو واضح في هذه الدول . أضف إلى ذلك ، أن هذه المدرسة ، كغيرها من المدارس الفكرية في الاقتصاد الرأسمالي ، تفترض وجود نظام رأسمالي على درجة عالية من التقدم الاقتصادي ، وتوجد به سوق فاعلة ، أي جهاز كفوء للأسعار ، وتلك فروض يصعب قبولها في حالة الاقتصاد المتخلف .

ولا يختلف الحال أيضاً بالنسبة لمدى ملاءمة مدرسة اقتصاديات جانب العرض ومدرسة التوقعات الرشيدة لتفسير التضخم الحادث بالبلاد المتخلفة . فكلا المدرستان يأخذان بالتفسير النقدي الضيق للتضخم ، ويعطيان دوراً كبيراً للعوامل النفسية عند تفسير التقلبات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ولا يتعرضان ، في قليل أو كثير ، لواقع الحال بالبلاد المتخلفة .

أما المدرسة التي تأخذ بتأثير العوامل « المؤسسية » في تفسير التضخم بالبلاد الرأسمالية ، كما تجلت في كتابات جون كنث جالبريث ، فإن الأمر لا يحتاج إلى عناء كبير ، لكي نثبت أن تفسير هذه المدرسة أيضاً لا يصلح لتفسير الضغوط التضخمية

بالبلاد المتخلفة ، فقد رأينا ، أن هذه المدرسة ترجع التضخم الى مفعول مؤسستين كبيرتين هما : الشركات الاحتكارية الكَبرى ، وقوة نقابات العمال . ولسنا في حاجة إلى إثبات ، إن الاحتكار وإن كان موجوداً بالبلاد المتخلفة ، إلا أنه ليس على غرار الشركات الاحتكارية المهيمنة بالدول الرأسمالية الصناعية ، كما أن التنظيمات النقابية للعمال بالبلاد المتخلفة قد لا تكون موجودة أصلاً ، وإن وجدت فهي ضعيفة ولا تتمتع بنفس الفاعلية والقوة التي تتمتع بها نقابات العمال في الدول الرأسمالية الصناعية . ومن هنا ، فأغلب الظن ، أن مستويات الأجور ، النقدية والحقيقية ، التي يحصل عليها العمال بالبلاد المتخلفة لا دخل لنقابات العمال في تحديدها . وعليه ، فإن علاقة التأثير المتبادل بين الأجور من ناحية والأسعار من ناحية أخرى (لولب الأجور / الأسعار) ليس لها وجود واضح في حالة البلاد المتخلفة .

نحو رؤية أفضل لفهم التضخم بالبلاد المتخلفة :

والآن . .

ما الذي يعنيه رفضنا للتفسيرات المختلفة التي جاءت بها المدارس السابقة لتفسير التضخم بالبلاد الرأسمالية كأطر نظرية تصلح لتفسير الضغوط التضخمية بالبلاد المتخلفة ؟ وهل يعني ذلك أننا محتاجون لتفسير خاص للتضخم في هذه البلاد ؟ أو بعبارة أدق ـ هل نحن في احتياج لتأسيس نظرية خاصة للتضخم بالبلاد المتخلفة ؟

لقد قلنا آنفاً ، أننا ننظر إلى مجموعة البلاد المتخلفة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وهذا يعني ، بالضرورة ، أن هذه البلاد خاضعة ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، لطريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية التي تتحكم في تشغيل هذا الاقتصاد . بيد أنه لما كانت ظروف البلاد المتخلفة ، من حيث طبيعة بنيانها الانتاجي ، وعلاقات التوزيع فيها ، ودرجة تطور قواها الانتاجية ، وسعة أسواقها الداخلية ، فضلاً عن طبيعة المشكلات الملحة التي تواجهها . . إلى آخره ، تختلف أيما اختلاف عن تلك الموجودة بالبلاد الرأسمالية الصناعية ، فإنه يترتب على ذلك ، أن يكون لعمل القوانين الاقتصادية الرأسمالية طابع خاص ، أو « ثياب خاصة » تظهر بها في البلاد المتخلفة . وهذا ما يجعل للتضخم في هذه البلاد خصوصية معينة . ومن ناحية أخرى ، ثبت أنه بالبلاد المتخلفة ضغوط تضخمية خاصة ، تنفرد بها عن غيرها من الدول الأخرى ، ومن هنا يتعين إبراز هذه الضغوط ، ومعرفة حجمها الحقيقي ، ومدى مساهمتها في تسبيب العملية التضخمية .

ومهما يكن من أمر ، نحن نعتقد أن الفهم السليم للتضخم بالبلاد المتخلفة هو أمر هام على طريق اكتشاف الحلول المناسبة لمكافحة التضخم . ذلك أن لكل تفسير نظري نتائج معينة تتعلق بمقتضيات وأدوات السياسة الملائمة (لكل تفسير) لكبح التضخم واقتلاع الجذور المسببة له . وفي ضوء هذه الخلفية ، سنحاول الآن محاصرة مشكلة التضخم بالبلاد المتخلفة من خلال أربعة مداخل رئيسية للوصول الى فهم أفضل لها . وهذه المداخل الأربعة هي :

١ ـ التضخم وعلاقته بالتخلف الاقتصادي .
٢ ـ التضخم والتبعية للخارج .
٣ ـ التنمية وعلاقتها بالتضخم .
٤ ـ تفاقم مشكلة التضخم من خلال تطبيق روشتّة صندوق النقد الدولي .

وإليك نبذة سريعة عن هذه المداخل :

١ ـ التضخم والتخلف الاقتصادي :

هناك علاقة وثيقة بين درجة تخلف الاقتصاد القومي وبين مدى حساسيته للتعرض للتضخم . . . ونحن نقصد بالتخلف في هذا الخصوص ، جمود وتشوّه بنيان الانتاج القومي وضعف مستوى الانتاجية فيه ، وتبعيته للخارج ، مع ما يترتب على ذلك من ضآلة في معدلات النمو الاقتصادي ، ومن تبادل لا متكافىء في التجارة الخارجية ، ومن تشويه في علاقات التوزيع بالداخل . وكل ذلك يجعل الاقتصاد المتخلف عاجزاً عن إشباع الحاجات الأساسية لسكانه ، وبخاصة إذا كانوا يتزايدون بمعدلات كبيرة .

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة الى نتائج أبحاث ودراسات من عرفوا بمصطلح الهيكليين Structuralists في تفسير قوى التضخم بالبلاد المتخلفة . فقد أعطى هذا الفريق من الاقتصاديين لفكرة الهيكل الاقتصادي الذي يتسم به الاقتصاد المتخلف أهمية محورية لتعليل الزيادات المستمرة في المستوى العام للأسعار في هذه البلاد . ويقوم جوهر تحليلهم على فكرة معينة ، مفادها ، أنه ما ان تحدث زيادة مبدئية في الأسعار ، ناجمة عن طبيعة الإختلالات الهيكلية في هذه البلاد ، فإن هذه الزيادات ، في ظل ظروف التخلف ، ما تلبث أن تصبح بداية لحركة تراكمية ومستمرة وتصبح صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي ذاته . فأنصار هذه المدرسة إذن يرون أن تحليل التضخم بالبلاد المتخلفة « يجب أن يستند على كشف الخلل الهيكلي الموجود في البنيان الاقتصادي

الاجتماعي لهذه البلاد . أما القضايا النقدية والمالية فهي لا تلعب إلا دورا ثانويا في العملية التضخمية . . . ومن هنا يعتقدون ، أنه لا يجوز تفسير التضخم على أنه زيادة غير طبيعية في كمية النقود ، أو انه نتيجة للإدارة النقدية والمالية السيئة في هذه الدول (كما يعتقد النقديون) لأن العوامل الهيكلية ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هي التي تربض ـ في التحليل الأخير ـ وراء زيادة كمية النقود ، ووراء الإدارة النقدية والمالية السيئة في تلك الدول(٦٤) » .

وعلى أية حال ، فإن الهيكليين يعطون في هذا المقام للاختلال الهيكلي الناجم عن تفاقم مشكلة الغذاء أهمية خاصة كمفسر للضغوط التضخمية في هذه البلاد . فهم يعتقدون ، أن نقطة البداية لفهم جوهر التضخم ـ وعلى الأخص في دول أمريكا اللاتينية ـ هي مشكلة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية وما تعبر عنه من خلل هيكلي في الاقتصاد المتخلف ناجم عن بطء النمو في القطاع الزراعي المنتج لهذه المنتجات . ويرى الهيكليون في هذا الصدد ، أن الزيادة المبدئية في أسعار الطعام ، والتي تسبب فيما بعد حركة دائمة وتراكمية ، في ارتفاعات الأسعار في مختلف القطاعات ، يمكن أن تنجم عن ثلاثة احتمالات ، هي(٦٥) :

١ ـ طروء زيادة كبيرة في الطلب على المنتجات الغذائية بسبب زيادة الدخول النقدية في القطاعات غير الزراعية .
٢ ـ طروء نقص محسوس في عرض المنتجات الزراعية الغذائية بسبب حدوث كوارث طبيعية ، ينتج عنها مواسم حصاد سيئة .
٣ ـ حدوث نقص ملموس في حصيلة الصادرات ، مما يتسبب عنه ـ في ظل قيد ندرة النقد الأجنبي ـ إضعاف لطاقة الدولة على استيراد المنتجات الغذائية من الخارج .

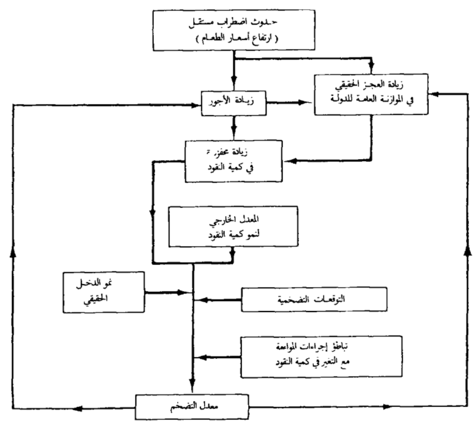
ها هنا سوف ترتفع الأسعار ، حتى لو بقيت دالة الطلب على الأرصدة الحقيقية كما هي . وعندما ترتفع أسعار المنتجات الغذائية تحدث ضغوط اجتماعية لمواجهة خطر تدهور مستوى المعيشة . وعموماً ، هناك احتمالان يمكن للدولة أن تواجه بهما هذه الضغوط ، وكلاهما يؤدي الى مزيد من الضغط التضخمي ، فهناك احتمال أول ، وهو أن تلجأ الحكومة إلى زيادة مبالغ الدعم السلعي Food Subsidies لتخفيض أثمان المنتجات الغذائية . وأغلب الظن أن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة . وهو عجز غالباً ما يغطي من خلال اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي و/ أو طبع البنكنوت . فتزيد كمية النقود المتداولة على نحو يعبث باعتبارات التوازن النقدي والسعري . أما الاحتمال الثاني ، فهي أن تترك الحكومة أسعار المنتجات الغذائية لكي

ترتفع ، ثم تقوم بتقرير زيادات في مستويات الأجور النقدية . وحينها تتزايد معدلات الأجور ، دون أن يواكب ذلك ارتفاع مناظر في مستوى الانتاجية ، فإن كلفة الانتاج تتزايد ، وتتسبب فيها بعد في زيادات إضافية في الأسعار .

وبناء على هذه النظرة الخاصة للمدرسة الهيكلية إزاء مشكلة التضخم بالبلاد المتخلفة ، ليس غريباً إذن أن يتوصل س. ك. شاكراباراتي S.K. Chakrabarti ، وهو من أنصار هذه المدرسة ، إلى نتيجة معينة مفادها ، أن معدل التضخم يمكن اعتباره كدالة للتقلبات في الأسعار النسبية بين المنتجات الزراعية والمنتجات غير الزراعية وهو أمر يتناسب مع معدلات النمو في انتاج القطاع الزراعي والقطاع غير الزراعي(٦٦) .

ومهما يكن من أمر حول مدى خطورة مشكلة الغذاء ، ومكانتها بين العوامل المسببة للتضخم بالبلاد المتخلفة ، فإن أهم ما نود أن نلفت النظر إليه في تحليل المدرسة الهيكلية ، هو أن أنصار هذه المدرسة لا ينكرون أن التضخم يتطلب توسعاً في عرض النقود ، بيد أنه طبقاً لتحليلهم ، فإن التوسع في عرض النقود يكون نتيجة ، وليس سبباً ، للتضخم(٦٧) .

شكل رقم (٢) تخطيط كروكي للنموذج الهيكلي في التضخم



Source: S. Ghatak; **Monetary Economics in Developing Countries.** St. Martin's Press. New York 1981, p. 74.

ولئن كان الهيكليون قد ربطوا بين تخلف الهيكل الاقتصادي وما يتولد عنه من اختلالات وبين مشكلة التضخم في هذه البلاد ، فإن ثمة أموراً أخرى ، يتسم بها الاقتصاد المتخلف وتعد من المصادر الخاصة المولدة للتضخم في هذه البلاد . ومن أمثلة ذلك ، وجود المشكلة السكانية وتفاقم فجوة الموارد المحلية .

وفيما يتعلق بالمشكلة السكانية ، وهي من المشاكل الجوهرية المصاحبة للتخلف[٦٨] فإن لها تأثيرات بليغة على القوى المسببة للتضخم . فمن ناحية ، نجد أن الزيادة في أعداد السكان إذا حدثت في ظل ركود اقتصادي ، وبالذات ركود القطاع الزراعي ، فإنه عادة ما يصاحبها نقص واضح في حجم المعروض من السلع الغذائية في أسواق المدن ، الأمر الذي يدفع بأسعار هذه السلع نحو الارتفاع . « ويرجع ذلك الى قوة سريان مفعول ظاهرة الاستهلاك الذاتي في الريف مع التزايد في أعداد السكان . إذ من المعلوم أن المنتجين الزراعيين في هذه البلاد يحتجزون جزءاً من ناتجهم الزراعي ليخصص لاستهلاكهم الشخصي والعائلي على مدار السنة . فإذا أخذنا في اعتبارنا هذا العامل (الإستهلاك الذاتي للانتاج الزراعي) مع اعتبار أن السكان يتزايدون بمعدل كبير ، لوجدنا أن تفاعل هذين العاملين يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية الغذائية بسبب تناقص الكميات التي يعرضها الزراع في أسواق المدن سنة بعد أخرى . ويزداد تأثير تفاعل هذين العاملين على ارتفاع الأسعار إذا كان القطاع الزراعي راكداً ، وحاصل القول إذن ، أن ظاهرة الاستهلاك الذاتي للانتاج الزراعي لا بد وأن تجر معها ارتفاعاً في الأسعار مع التزايد السكاني ، حتى ولو لم تزد كمية النقود أو حجم الطلب الفعال[٦٩] . أضف إلى ذلك أن الزيادة السكانية ، في ظل الركود والتخلف ، تحدث ضغطاً شديداً على السلع الاستهلاكية الضرورية الأخرى ، وعلى الخدمات العامة (النقل ، المواصلات ، التعليم ، الصحة . . الى آخره) فتزيد من أسعارها .

أما عن فجوة الموارد المحلية وتأثيرها على مشكلة التضخم بالبلاد المتخلفة ، فليس يخفى أنه حينما يكون معدل الإستثمار أكبر من معدل الإدخار المحلي ، فإن ذلك يستدعي إما الاقتراض الخارجي و/ إما التمويل بالعجز . وكلا الأمران يؤدي إلى الضغط على المستوى العام للأسعار ، وإن تفاوتت طبيعة الأجل الذي تظهر فيه الثمار التضخمية لكل منهما . ففي حالة التمويل بالعجز ، فإن آثاره التضخمية غالباً ما تظهر بسرعة في الأمد القصير والأمد المتوسط[٧٠] . أما في حالة القروض الخارجية ، فإن آثارها التضخمية تظهر عبر المدى المتوسط حينما تبدأ مدفوعات خدمة الدين في التزايد[٧١] .

ومهما يكن من أمر ، فإن الباحث في هذا الخصوص يمكن أن يستمر في تعداد الكثير من

الخصائص التي يتسم بها الاقتصاد المتخلف والتي لها علاقة وثيقة بمشكلة التضخم في البلاد المتخلفة . وهو أمر لا يتسع لنا في هذا المقام المحدود .

٢ ـ التضخم والتبعية للخارج (التضخم المستورد) :

كثر الحديث في العقد الماضي عن ما يسمى « التضخم المستورد » . ويقصد به تأثير العوامل الخارجية على مستوى الأسعار المحلية . فكلما عظم تأثير هذه العوامل في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية ، كلما كان تأثير التضخم المستورد كبيراً ، والعكس بالعكس . والحق ، إن ظاهرة التضخم بالبلاد المتخلفة تتسم ، في وضعها الحالي ، بأن جانباً كبيراً منها مستورداً ، وذلك بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وبحكم تعاظم درجة انفتاحها على العالم الخارجي . إنه كلما زادت درجة إندماج الاقتصاد المتخلف في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وكلما زادت درجة انفتاحه عليه ، كلما كانت حساسية هذا البلد لاستيراد التضخم قوية .

وقد يكون من المفيد لنا في هذا الخصوص ، أن نشير في عجالة سريعة ، الى القنوات المختلفة التي ينساب منها التضخم المستورد الى الداخل ، وذلك لكي نستكمل صورة الضغوط التضخمية في البلاد المتخلفة .

وأولى هذه القنوات ، هو ما يسمى بدرجة الانكشاف على العالم الخارجي ، والمقصود بها نسبة مجموع الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي . وهي تعبر عن حجم التعامل مع العالم الخارجي . وقد ثبت أنه كلما كبرت هذه الدرجة كلما زادت حساسية الاقتصاد المتخلف لاستيراد التضخم .

وثاني هذه القنوات هو الميل المتوسط والميل الحدي للإستيراد ، فكلما ارتفع هذين الميلين ، وزادت الأسعار العالمية للواردات ، كلما أدى ذلك الى زيادة استيراد التضخم من الخارج . وتشترك معظم البلاد المتخلفة في استيراد التضخم من خلال هذه القناة بسبب العوامل الآتية :

١ ـ زيادة الاعتماد الغذائي على الخارج .
٢ ـ إعتماد التشغيل في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي على المواد الخام والوسيطة المستوردة .
٣ ـ إرتفاع نسبة المكوّن الأجنبي في برامج الإستثمار المحلية .

وثالث هذه القنوات هي طبيعة التوجه الجغرافي للواردات . فكلما انساب الجزء الأعظم من الواردات من البلاد الرأسمالية المصابة بالتضخم ، كلما زادت الحساسية لاستيراد التضخم

عما لو كانت الواردات تتميز بالتوازن الجغرافي بين مناطق العالم المختلفة (الرأسمالية والاشتراكية والمتخلفة) . وتشير الإحصاءات الى أن غالبية الدول المتخلفة تستورد معظم وارداتها من الدول الرأسمالية .

ورابع هذه القنوات هو التغير الذي يحدث في سعر الصرف . فحينما يتعرض سعر الصرف للعملة المحلية لضغوط التخفيض Devaluation من جرّاء العجز الهيكلي المتفاقم في ميزان المدفوعات وبسبب ضغوط صندوق النقد الدولي وضعف طاقة الدولة على الإستيراد ، كلما يزداد تعرض الاقتصاد المتخلف لاستيراد التضخم حيث ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة ، على الأقل بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة . وسوف نعود الى هذا الموضوع فيما بعد .

وخامس هذه القنوات ، هو العلاقة القائمة بين حصيلة الصادرات وعرض النقود المتداولة(٧٢). وتلك علاقة نشهدها على وجه الخصوص في أوقات زيادة أسعار الصادرات . فحينما ترتفع أسعار المواد المصدرة ، وتتزايد الدخول النقدية وأرصدة الصرف الأجنبي ، فإن ذلك يجر معه عادة ، حركة توسعية في الاستهلاك والإستثمار والإنفاق الحكومي . من هنا يتزايد عرض النقود ، وترتفع الأسعار ، وبخاصة في ضوء عدم مرونة جهاز الانتاج القومي .

هذا وتجدر الإشارة ، إلى أن دراسات التضخم التي تمت عن كثير من البلاد المتخلفة تشير إلى قوة تأثير التضخم المستورد من خلال القنوات السابقة ، وإن اختلف الثقل النسبي لتأثير هذه القنوات في هذه البلاد باختلاف ظروفها الانتاجية والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية .

٣ ـ التنمية وعلاقتها بالتضخم بالبلاد المتخلفة :

ثمة جدل فكري هام حدث في الخمسينات والستينات من هذا القرن حول علاقة الجهود التنموية التي تبذلها الدول المتخلفة للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم بالتضخم الذي يظهر في هذه الدول . وآنذاك انصب الجدل على قضيتين رئيسيتين . القضية الأولى هي مدى فاعلية التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) في الاسراع بعمليات تكوين رأس المال . والقضية الثانية هي العلاقة بين مراحل التنمية والتضخم في الدول المتخلفة(٧٣) .

أما عن **القضية الأولى** ، فقد ثار بشأنها جدل عنيف وخصب . وقد انقسم الاقتصاديون الذين أدلوا بدلوهم في الدلاء ، إلى فريقين متضادين ، الفريق الأول ، متأثر بالأفكار الكينزية ، ورأى أن التضخم يمكن أن يكون وسيلة تمويلية فعالة للإسراع بعمليات تراكم رأس المال . وقد استندوا في ذلك على حجتين رئيسيتين هما :

١ ـ إنه توجد بالبلاد المتخلفة موارد عاطلة كثيرة (أراضي زراعية ، ثروات طبيعية ، أيدي عاملة

عاطلة . .) ، من هنا فإن الدولة لو لجأت إلى زيادة الإئتمان المصرفي وطبع البنكنوت ، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على هذه المـوارد ، ومن ثم تنتظم في دولاب الانتـاج المحلي ، دون أن ترتفع الأسعار ، استناداً الى المقولة الكينزية التي تنص على أن التضخم لا يظهر خطره إلا بعد الوصول الى التوظف الكامل .

٢ ـ إن التضخم يعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات والفئات الاجتماعيـة ذات الميول المتوسطة والحدية المرتفعة للإدخار . ولهذا فإنه إذا قامت هذه الطبقـات والفئات بـاستثمار هذه المدخرات ، فإن التضخم بهذا الشكل يكون قد نجح في تحقيق إدخار إجباري Com-pulsory Savings ، يسهم في سد فجوة الموارد المحلية .

وقد استند هذا الفريق المناصر لسياسة التمويل التضخمي على النجاح الذي حظيت به تجربة التمـويل التضخمي للخـطة الخمسية الأولى للتنميـة في الهنـد (٥٠ / ١٩٥١ـ ٥٥ / ١٩٥٦) لدعم وجهة نظرهم ، حيث أنه بالرغم من أن هذه الخطة قد مولت ما نسبته ٢٦٪ من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز الميزانية ـ وهي نسبة مرتفعة بلا شك ـ إلا أن الأسعار في الهند لم ترتفع ، واستطاعت الخطة أن تحقق أهدافها ، بل وتتجاوزها .

أما الفريق المعارض لسياسة التمويل التضخمي ـ ونحن من بينهم ـ فقد تـولى الرد أولاً على هاتين الحجتين ، ووصل في النهاية الى نتائج مخالفة لآراء الفريق الأول . وقـد تمّ دحض الحجـة الأولى ، على أسـاس أنها تنطوي عـلى افتراض وجـود طاقـات انتـاجيـة عـاطلة Idle Capacities ، تصلح للتشغيل مباشرة بمجرد زيادة حجم الطلب الفعّـال عن طريق زيادة حجم وسائل الدفع . فهذا افتراض تعسفي لا وجود له بالبلاد المتخلفة . صحيح أنه توجد في هذه البلاد موارد عاطلة (نقول مـوارد وليس طاقـات عاطلة) . لكنهـا ليست في حالـة تمكنها من الاستخدام السريع والمباشر في الانتاج بمجرد طروء زيادة في الطلب الكلي . إذ تحتاج هذه الموارد العاطلة الى موارد أخرى حقيقية لتدعمها وتقويها وتؤهلها للانتظام في دولاب الانتاج المحلي . وهذه الموارد الحقيقية لا يستطيع التمويل التضخمي تدبيرها ، وخاصة إذا كـانت مستوردة من الخارج[٧٤]. أما الحجة الثانية فمردود عليها من عدة جوانب . فمن ناحية ، هي تنطوي على قبول سياسي بالتفاوت الشاسع في توزيع الدخول ، وما ينطوي عليه هذا من ظلم اجتماعي ، كإطار عام لتطبيق هذه السياسة التمويلية . وهو إطار يصعب ، سياسياً واجتماعياً القبول به . لكن الأهم من ذلك ، هو أن الأبحاث المختلفة قد أثبتت أنه عـلى الرغم من أن التضخم في البلاد المتخلفة قد أدى إلى زيادة دخول الأغنياء وزيادة فقر الفقراء ، إلا أن ذلك لم يكن مصحوباً بزيادة يعتد بها في مدخرات الأغنياء ، حيث اتجهت هذه الزيادة في الدخل الى الاستهلاك الترفي والى الإستثمارات غير الضـرورية (المضـاربات عـلى الأراضي والعقارات ، قـطاع الخدمـات

الترفية . .) وإلى الاكتناز[٧٥] . أما عن حجة نجاح تجربة الهند في التمويل التضخمي إبّان الخطة الخمسية الأولى ، فقد اتضح أن هذا النجاح كان وليد ظروف عشوائية قلما تتحقق مرة أخرى ، حيث لا يمكن التحكم فيها ، إذ كان لتحسن الظروف الطبيعية والمناخية خلال بعض سنوات الخطة تأثير كبير للغاية في زيادة الانتاج الزراعي زيادة غير مألوفة ، الأمر الذي نتج عنه هبوط في أسعار المواد الزراعية . أضف إلى ذلك أن الخطة كانت متواضعة في توجهها العام ، حيث اتجهت الإستثمارات فيها للتركيز على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تتميز بسرعة ظهور الانتاج منها . والدليل على عشوائية نجاح التمويل التضخمي خلال الخطة الخمسية الأولى بالهند ، هو أن جهاز التخطيط المركزي الهندي قد عدل عن هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الثانية والثالثة والرابعة بعد أن تعرضت الهند لضغوط تضخمية مختلفة .

وبالإضافة الى دحض مقولات أنصار التمويل التضخمي ، فإن معارضي هذه السياسة التمويلية يشيرون إلى أن للتضخم جملة من الآثار السيئة التي تضرّ بعملية التنمية . ولهذا ينصحون البلاد المتخلفة بضرورة العمل على تحقيق الإستقرار النقدي والسعري كإطار ملائم ومطلوب للإسراع بعجلات التنمية للامام . وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة نشير فيما يلي إلى أهم مثالب التضخم المعرقلة للتنمية[٧٦] :

١ ـ إن للتضخم تأثير سلبي على المدخرات الاختيارية .

٢ ـ إن التضخم يشجع الإستثمار في المجالات غير الضرورية ذات الربح السريع (قطاع الخدمات ، المضاربات ، . . .) .

٣ ـ إن التضخم يفاقم من عجز ميزان المدفوعات ، لأنه يعوق الصادرات ويشجع على زيادة الواردات بسبب ما يسببه من تغيير للأسعار النسبية للمنتجات المحلية والمنتجات المستوردة .

٤ ـ إن التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف للعملة المحلية .

٥ ـ إن التضخم يعيد توزيع الدخل القومي ، والثروة القومية ، بشكل متفاوت ، وهو أمر تنجم عنه ضغوط واضطرابات اجتماعية ، وربما سياسية .

٦ ـ إن التضخم يؤدي إلى إضعاف ثقة الأفراد في عملتهم الوطنية ، الأمر الذي ينجم عنه تزايد قوى الاستهلاك والهروب من النقد المحلي واللجوء إلى النقد الأجنبي والإكتناز .

٧ ـ إن التضخم يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية المستقبلة للمشروعات ، ولهذا فهو يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ .

٨ ـ إن التضخم يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للخارج ، وإلى إحجام رؤوس الأموال الأجنبية عن المجيء للإقتصاديات المصابة بالتضخم .

٩ ـ وأخيراً ، وليس آخراً ، يعتبر التضخم هو البيئة المواتية التي تنمو فيها القيم والسلوكيات السيئة ، مثل الرشوة والفساد الإداري وخراب الذمم ، والجري وراء الربح السريع ، وافتعال الأسواق السوداء . . إلى آخره .

ومهما يكن من أمر ، فإن حصاد التضخم في كل دول العالم المتخلف ، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، يشير بما لا يدع مجالاً للشك ، إلى أن التضخم يعرقل التنمية ، ويضع العقبات أمام التخطيط الاقتصادي ، ويعبث بقيم المجتمع ، ويشيع الاضطراب في مختلف جوانبه . وقد يؤدي إلى ظهور النظم الديكتاتورية . من هنا ينبغي الحرص على محاربته ، ورفض التعايش معه . ولهذا ، فنحن نعتقد أن الجدل الذي دار منذ عقدين من الزمان حول فاعلية التمويل التضخمي ، قد حسم في النهاية ، ومنذ زمن ، لصالح معارضي هذه السياسة التمويلية . ولا نعتقد أنه يوجد الآن من الاقتصاديين من يستطيع الدفاع عن هذه السياسة . بل إن الجدل يدور الآن في اتجاه معاكس ، وهو كيفية مكافحة التضخم الراهن في هذه البلاد .

أما القضية الثانية التي أثير بشأنها جدل كبير بين الاقتصاديين في هذا الخصوص ، فتتعلق بالعلاقة بين مراحل التنمية والتضخم . وكان الجدل فيها يدور حول سؤال معين هو : هل يمكن للتنمية بالبلاد المتخلفة أن تتحقق بدون التضخم ، إذا افترضنا أن الدولة تستبعد من سياستها التمويل التضخمي ؟

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة لا تحتملها هذه الدراسة ، نقول ، ان حصاد الجدل في خصوص هذه النقطة قد أسفر على أن هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين ، ينص على أن التنمية الاقتصادية غالباً ما يصاحبها بعض الضغوط التضخمية التي يصعب الفكاك منها ، وبالذات في المراحل الأولى منها . وهذه الضغوط التضخمية تنشأ من طبيعة الاقتصاد المتخلف نفسه (وقد أشرنا لبعضها سابقاً) ومن طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات وتغييرات بنيانية في مجالات الطلب الكلي والعرض الكلي[٧٧] .

ومهما يكن من أمر ، فإن النتيجة التي توصلنا إليها من جرّاء المشاركة في هذا الجدل في الستينات تنص على : « **إن التضخم الطفيف والمعتدل الذي عادة ما ينشأ في المراحل الأولى من التنمية لا يمثل خطراً كبيراً . ذلك أنه طالما كان معدل زيادة الانتاج القومي يفوق بكثير معدل زيادة الأسعار ، فلا محل للتشاؤم أو الخوف من عدم الاستقرار النقدي . على أنه يجب على البنك المركزي والسلطات النقدية ، بصفة**

عامة ، أن تتخذ من الإجراءات والسياسات ما يمكنها من مراقبة التضخم الطفيف مراقبة دقيقة وفعالة ، حتى لا تتجه الأسعار الى التمدد بشكل متواصل . . . ويفلت زمام التحكم في التضخم[٧٨] .

ولا نعتقد أن أحداً يخالفنا في هذه النتيجة .

٤ ـ تفاقم مشكلة التضخم من خلال تطبيق روشتّة صندوق النقد الدولي :

حينما أنشىء صندوق النقد الدولي في عام ١٩٤٤ لم يكن أحد يستطيع أن يتنبأ ، في ضوء المبادىء العامة التي قام على أساسها[٧٩] ، بأنه ستكون له هذه القوة الطاغية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيه ، وبالذات الدول المتخلفة[٨٠] . صحيح أن الصندوق كان قد وضع شروطاً للاستفادة من السيولة التي يوفرها للدول الأعضاء فيه ، وخاصة فيما يتعلق بالسيولة التي تفوق حدود الشريحة الذهبية . لكن هذه الشروط ، لم تكن تشكل أساساً قوياً لتدخل الصندوق في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيه . بيد أن الصندوق ، خلال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات كان قد طور سياساته ، من خلال ممارساته مع بعض الدول المتخلفة ، وتوصل إلى ما يشبه الأيديولوجية الصارمة في تعامله مع هذه الدول . وهذه الأيديولوجية تبدو على وجه الخصوص فيما يسمى ببرامج التثبيت الاقتصادي Stabilization Program التي يتعين على البلد العضو تنفيذها كشرط أساسي من شروط الإستفادة من التسهيلات الإئتمانية المختلفة التي ابتكرها الصندوق في السنوات الأخيرة .

والحق ، إن الباحث في مشكلة التضخم بالبلاد المتخلفة ، وبالذات البلاد ذات الأوضاع الحرجة والتي يوجد بها تضخم شديد ، لا يستطيع أن يسبر غور هذه المشكلة ، من حيث جذورها وتطوراتها ونتائجها المختلفة ، دون أن يتعرض للدور الذي أصبح يلعبه صندوق النقد الدولي في توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تضطر صاغرة أن تلجأ إليه وتقبل شروطه . ذلك أن إذعان هذه الدول لشروط برامج التثبيت الاقتصادي قد أدى إلى تفاقم مشكلة التضخم في تلك الدول .

وقبل أن نوضح العلاقة بين تفاقم مشكلة التضخم ، وبين تطبيق روشتّة برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ، ربما يكون من المفيد لنا أن نوضح الأسباب الاضطرارية التي ترغم دولة ما على اللجوء إلى الصندوق وتعقد معه إتفاقاً للتثبيت .

وباختصار شديد نقول ، إن السبب الرئيسي الذي يرغم دولة ما للإذعان لشروط الصندوق هو **الأزمات الطاحنة للنقد الأجنبي** التي تعاني منها الدولة ، وهي الأزمات التي

نشأت وتفاقمت في عقد السبعينات الماضي من جرّاء تزايد مشاكل العجز الخارجي التي سببتها الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . فقد كان من شأن هذه الأزمة ، حدوث ارتفاعات شديدة في أسعار واردات هذه الدول في الوقت الذي تقلبت أو تدهورت فيه حصيلة صادراتها من المواد الأولية . ونظراً لضآلة الدور الذي يلعبه الصندوق في إمداد الدول الفقيرة المتخلفة بالسيولة الميسرة ، ونظراً لفداحة شروط السحب من سيولته المشروطة ، فقد فضل عدد كبير من هذه الدول ، في بادىء الأمر ، تدبير وسائل السيولة من أسواق النقد الدولية الخاصة ، المرتفعة التكلفة ، وبالذات السيولة القصيرة الأجل (مثل تسهيلات الموردين والتسهيلات المصرفية) . وكان لذلك نتائج ضارة فيما بعد . ذلك أن هذه الدول التي أفرطت في الإستدانة ، وتوهمت ، بأن الموارد المقترضة يمكن أن تكون بديلاً عن جهد الادخار المحلي ، لم تضع في حسابها جيداً كيف ترفع من قدرتها على سداد هذه الديون . من هنا ، وعبر توالي السنين ، وجدت نفسها في نهاية الأمر في طريق مسدود ، وفي منطقة حصار شديد لتنميتها ولحريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية .

فمع نمو الديون ، وتزايد كلفتها ، أصبح من المتعين على هذه الدول أن تخصص جانباً كبيراً ومتزايداً عبر الزمن من مواردها من العملات الأجنبية لخدمة الأعباء الفادحة والمتزايدة لهذه الديون . هذا في الوقت الذي تعرضت فيه أسعار وارداتها للارتفاع الشديد وتقاعست فيه صادراتها عن النمو . ولهذا سرعان ما واجهت هذه الدول موقفاً حرجاً ، يتمثل في عدم إمكانها المواءمة بين الاستمرار في الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية وبين الاستمرار في تمويل وارداتها الضرورية . ومع استمرار هذا الموقف ، وصلت الأزمة في بعض الدول إلى حد خطير بحيث أصبحت عاجزة عن دفع فوائد وأقساط القروض القديمة المستحقة للحكومات والمصارف الأجنبية ، وعن تسوية حساباتها مع عملائها الأجانب . وفي كثير من الأحيان اضطرت هذه الدول إلى الضغط على وارداتها الى أدنى الحدود الممكنة مع ما استتبعه ذلك من آثار إنكماشية ومن إضعاف شديد لعملية التنمية . كما تورطت بعض هذه الدول في اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي القصير الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) ذات التكلفة العالية لمواجهة الموقف المتأزم ، مما أدى إلى استفحال المشكلة . وإزاء هذه الظروف واجهت بعض الدول المتخلفة ذات المديونية الخارجية الثقيلة صعوبات واضحة في تمويل وارداتها بعد أن ضعفت الثقة الدولية في قدرتها على السداد ، وبالتالي أصبحت تواجهها متاعب كثيرة في الاقتراض الجديد[٨١] .

من هنا جاءت الضرورة للجوء إلى صندوق النقد الدولي ومحاولة الوصول معه إلى إتفاق ، خصوصاً أن الإتفاق مع الصندوق أصبح شرطاً مسبقاً للتمكن من إعادة جدولة بعض الديون الخارجية وفي الحصول على المزيد من القروض ، سواء من مجموعة البنك الدولي أو من أسواق الاقتراض الأخرى . وقد استفاد الصندوق من هذا الموقف الحرج الذي تواجهه هذه الدول كمدخل للضغط عليها في اتجاه تحرير تجارتها ومدفوعاتها والتأثير في اتجاهات نموها ووضعها في الاقتصاد العالمي .

وهنا نجد أن وجهة نظر الصندوق عموماً ، هي أن البلاد المتخلفة ذات الموقف الحرج تحتاج إلى إصلاحات هيكلية في مسارها الاقتصادي وفي أوضاعها الداخلية ، وانها ليست في حاجة إلى كل هذا القدر الذي تطلبه من القروض العامة ، وأن رأس المال الخاص ـ وليس العام ـ هو الذي تحتاج إليه ، وان السبب في نقص انسياب رأس المال الأجنبي الخاص الى تلك البلاد يعود إلى أن حكوماتها تتبع سياسات غير مرغوب فيها . ومن هنا يتعين إعادة النظر في هذه السياسات وتوفير المناخ المناسب وما يقتضيه ذلك من عدم المغالاة في التشريعات المالية والاجتماعية التي تؤثر في حرية عمل جهاز السوق ، والتخفيف من القيود الواردة على النقد الأجنبي وعلى الأخص ما كان منها متعلقاً بتصدير الأرباح للخارج ، وإعفاء هذه الأرباح من الضرائب وحماية المشروعات الأجنبية من التأميم أو المصادرة . . . الخ[٨٢] .

ومهما يكن من أمر ، فإن ما يعنينا الآن ، هو البحث في أثر تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي على المستوى العام للأسعار داخل الدولة التي تطبق هذا البرنامج . وهنا تجدر الإشارة ، إلى أن التغلب على مشكلة التضخم تعد من ضمن الأهداف التي يزعم الصندوق أنه يسعى لتحقيقها من وراء تنفيذ هذا البرنامج .

على أنه قبل أن نوضح فلسفة الصندوق في مكافحة التضخم ومدى واقعية هذه الفلسفة وكفاءتها في علاج هذه المشكلة والآثار التي تنجم عن ذلك ، ينبغي لنا أولاً أن نشير إلى المنطق الذي يحكم الصندوق في فهمه لهذه المشكلة . . . وبشكل عام ، يمكن القول ، ان المنطق الأساسي الذي يحكم الصندوق في تفسيره للتضخم هو النظرة النقدية الضيقة Monetarism التي ترى أن السبب الجوهري للارتفاعات المستمرة للأسعار هو الاختلال القائم بين عرض النقود ونمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات ، وهو الأمر الذي ينعكس في النهاية في وجود فائض طلب يدفع الأسعار نحو الارتفاع . كما أن الصندوق يعتقد أن ظاهرة الارتفاع المتواصل للأسعار تعود إلى تدخل الدولة في جهاز الأسعار عن طريق ما تفرضه من رقابة وقيود وما ينجم عن ذلك من « تشويه وانحرافات

في طريقة عمل السوق »[٨٣] . وفي هذا الخصوص ينتقد الصندوق الإعانات المالية لدعم أسعار السلع الضرورية لرفع المعاناة عن كاهل محدودي الدخل . كما ينحى خبراء الصندوق باللائمة على هذه البلاد نظراً لغياب الأسواق المالية النقدية ، أو عدم عملها بكفاءة عالية نظراً للقيود التي تفرضها الدولة عليها . وهي قيود تؤدي ، في وجهة نظر خبراء الصندوق ، إلى تثبيط همم الإدخار ، وإلى زيادة قوى الاستهلاك ، وعرقلة دور سعر الفائدة في ترشيد استخدام الموارد ورفع كفاءتها . وباختصار ، هم يرون أن التضخم الذي يسود هذه الدول إنما يرجع إلى الإفراط في عرض النقود الناجم عن زيادة الانفاق العام ، وإلى الانحرافات السعرية الناتجة عن الإدارة النقدية والمالية السيئة .

وإنطلاقاً من هذه النظرة « النقدية » الضيقة لتشخيص مشكلة التضخم بالبلاد المتخلفة ، يرسم صندوق النقد الدولي عناصر العلاج على أساس ضغط الطلب الكلي ، والهبوط بمعدلات نموه الى مستويات منخفضة تتناسب والموارد الحقيقية المتاحة للاقتصاد القومي حتى يمكن الحد من نمو كمية النقود . وفي هذا الخصوص يحتل تقليل العجز بالموازنة العامة للدولة أهمية محورية في روشتّة الصندوق ، على أساس أن هذا العجز يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وإنه يغطى غالباً عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي و/ أو طبع البنكنوت . وهنا يصر الصندوق على ضرورة التقيد بتنفيذ ما يلي :

١ ـ وضع حدود عليا للإئتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام .
٢ ـ ضرورة العمل على زيادة موارد الحكومة من خلال :

* زيادة الضرائب .
* زيادة أسعار البيع لمنتجات القطاع العام وخدمات المرافق العامة .
* بيع أو تصفية المؤسسات الاقتصادية العامة التي تحقق خسارة وفتح الباب لرأس المال الأجنبي والمحلي للمشاركة في ملكية المؤسسات الناجحة التي تحقق فوائض كبيرة .

٣ ـ الحرص على تقليل معدلات نمو الانفاق العام الجاري ، وذلك من خلال إلغاء الدعم السلعي المخصص للمواد التموينية الضرورية وتقليل التوظف الحكومي .

وبالإضافة إلى ذلك ، تبرز في برامج التثبيت الاقتصادي ، بعض القضايا الهامة التي لا يتهاون فيها الصندوق ولها علاقة وثيقة بمشكلة التضخم في هذه البلاد . ومن هذه القضايا نذكر ما يلي :

١ ـ اتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية .
٢ ـ تخفيض القيود المفروضة على قطاع التجارة الخارجية وخصوصاً على المدفوعات الجارية ، وإلغاء الاتفاقيات الثنائية .
٣ ـ زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة .

وليس بخاف ، أن المقترحات السابقة ، تتسم عموماً ، بخاصتين هامتين . الأولى ، هي أن معظم هذه السياسات المقترحة تتصل أشد الإتصال بفلسفة إدارة الطلب الكلي والتحكم في نموه . والثانية ، هي أنها تعكس الأيديولوجية الرأسمالية للصندوق ، حيث يتمخض التطبيق العملي لعناصر هذا البرنامج عن تقليل واضح لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والاعتماد تدريجياً على جهاز السوق في توزيع وتخصيص الموارد ، وفتح البلاد على مصراعيها أمام نشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة .

وتوجد لدينا ثلاثة ملاحظات جوهرية على عناصر هذا البرنامج ومدى فاعليته في مكافحة ظاهرة التضخم بالبلاد المتخلفة .

الملاحظة الأولى : إننا نختلف مع الصندوق في تشخيصه العام لمشكلة التضخم في هذه البلاد ، الذي رأى فيها مجرد ظاهرة نقدية بحت ، وانها تعود إلى الإدارة النقدية والمالية السيئة التي تفرط في إصدار النقود وتزيد من التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي . فتلك في رأينا نظرة قاصرة وضيقة ، ولا تتسع للفهم الحقيقي للمشكلة . ونحن نعتقد أن مشكلة التضخم في البلاد المتخلفة هي مشكلة الاختلالات الهيكلية التي يسببها بنيان الاقتصاد القومي المتخلف وتغذيها التبعية الاقتصادية للخارج وتحديات بناء التنمية ، وبخاصة في مراحلها الأولى . ومع ذلك نسارع هنا بالقول ، بأن ذلك لا يعني إطلاقاً ، اننا نقلل من أهمية الجانب النقدي للظاهرة . ذلك أننا نعتقد بأن زيادة كمية النقود ، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة التي تحدث في الناتج القومي الحقيقي هي بمثابة « المناخ العام » الذي تتنفس فيه ظاهرة التضخم . لكن هذا المناخ ذاته يتولد من الخصائص العامة التي تميز الاقتصاد المتخلف عموماً وتعكس تحديات التنمية خصوصاً . وبعبارة أفضل نقول : « إن القضية لا تنحصر في زيادة كمية النقود ، وإنما في العوامل المسؤولة عن إحداث هذه **الزيادة** »[٨٤] .

الملاحظة الثانية : إن أحداً لا ينازع في أن من مقتضيات السيطرة على التضخم ، وبخاصة في الأجل القصير ، تتطلب التحكم في نمو الطلب الكلي . بيد أننا مع تسليمنا بأهمية هذه المسألة ، نرى أن كبح نمو الطلب الكلي يجب أن ينصب أساساً على الطلب

الاستهلاكي غير الضروري ، سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص ، ولا يجب أن يمسّ الاستهلاك الضروري للطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل ، حتى لا تقع تكلفة مكافحة التضخم على من لا يقدر على دفعها . ومن الجلي أن مقترحات الصندوق في هذا المجال لا تقدم أية سياسات من شأنها أن تجعل عبء ضغط الإنفاق الكلي محصوراً في مجال الاستهلاك غير الضروري . بل على العكس من ذلك ، تنصب بعض بنود البرنامج ـ كما رأينا آنفاً ـ على ضغط الاستهلاك الشعبي والضروري . وهو ما يتضح فيما يوصي به الصندوق من ضرورة إلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وخدمات المرافق العامة . ولهذا فإن تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي يسفر ، كما تشير التجارب الواقعية ـ عن حدوث تدهور ملموس في معدلات الأجور الحقيقية ، وعن انخفاض مستويات معيشة الطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة والمحدودة الدخل . أضف إلى ذلك ، أن من شأن السياسات الانكماشية التي يوصي بها الصندوق أن تمس إمكانات الإنفاق العام الاستثماري . وهو أمر يؤدي بلا شك ، إلى إبطاء عجلات التنمية(٨٥) .

الملاحظة الثالثة : هي أن التطبيق العملي لبرامج التثبيت الاقتصادي ، وعلى الأخص الجزء المتعلق فيها بقضية سعر الصرف ، يؤدي إلى زيادة أسعار التضخم في البلاد المتخلفة . إذ لا يخفى أن التخفيض يجر معه ضغطاً تضخمياً شديداً ، لأنه يؤدي إلى :

١ ـ إرتفاع أسعار الواردات من السلع الاستهلاكية .
٢ ـ إرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج المستوردة .
٣ ـ زيادة كلفة الإستثمار نتيجة لارتفاع تكلفة المعدات الانتاجية المستوردة .

ويبدو أثر ذلك واضحاً في الاقتصاديات المتخلفة ذات الميول المتوسطة المرتفعة للاستيراد ، والتي تعتمد على الخارج في استيراد مواد الطاقة (النفط ومشتقاته) . ورغم أن صندوق النقد الدولي يقدم « وصفة التخفيض » كعلاج لأزمة ميزان المدفوعات ، إلا أن الصندوق يتجاهل ، بسذاجة شديدة ، أن شروط نجاح تلك « الوصفة » ـ وبالذات شروط مرونات العرض والطلب ـ غير متوافرة في حالة البلاد المتخلفة . بل إن سياسة التخفيض ، نظراً لما يأتي في ركابها من زيادة في المستوى العام للأسعار المحلية ، إنما تعيق التحسن في ميزان المدفوعات . وتشير تجارب التخفيض في البلاد العربية التي وقعت في شرك صندوق النقد الدولي (حالة مصر والسودان) ان التضخم قد زاد فيها اشتعالاً ، وتفاقم العجز في موازين مدفوعاتها ، ونمت فيها الديون الخارجية نمواً هائلاً (٨٦) .

* * *

هوامش ومراجع الدراسة

(١) قارن دراستنا ـ « **تأثير التضخم العالمي على مديونية مصر الخارجية : نظرة على الماضي ورؤية للمستقبل** » ، دراسة قدمت للمؤتمر العلمي السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ـ مارس ١٩٨١ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر بحثنا ـ « **الأزمة المعاصرة في علم الاقتصاد السياسي البورجوازي . . . أزمة فكر . . . أم أزمة نظام ؟** » مجلة فكر التي تصدر في باريس العدد الخامس ١٩٨٥ .

(٣) أنظر في خصائص الأزمة الاقتصادية الحالية دراستنا ـ **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة : مساهمة نحو فهم أفضل لها** ، من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(٤) انظر مقالتنا ـ « **مدرسة شيكاغو . . وأحلام العودة للماضي** » ، وهي الحلقة العاشرة من دراستنا الموسعة : مأزق النظام الرأسمالي ، التي نشرت في مجلة **الأهرام الاقتصادي** على مدار خمسة وعشرين حلقة ـ راجع العدد رقم (٢٢٧) الصادر في ٢٠ ديسمبر ١٩٨٢ .

(٥) قارن ـ رمزي زكي : **مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٥٧ ـ ٥٩ .

(٦) قارن : وهيب مسيحه ـ **النظرية النقدية وسياسة التوظف** ، القاهرة ١٩٦١ ص ، ٢٧١ .

(٧) See; J.M. Keynes: **«The General Theory of Employment, Interest and Money»** ,Mac Millan Co. LTD., London 1963 p. 303 (First Published 1936).

(٨) قارن مؤلفنا ـ **مشكلة التضخم** . . ، مصدر سالف البيان ، ص ٥٨ .

(٩) قارن دراستنا ـ **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . مساهمة نحو فهم أفضل لها** ، مصدر سلف بيانه ، ص ٤٠ .

(١٠) وقد تمثلت هذه الروح في تعاظم انضمام العمال للنقابات الصناعية وبروز وعيها الطبقي وتعدد أشكال نضالها .

(١١) See: A.W. Phillips. «The Relation Between Unemployment and the Rate of Change of Money Wages in the United Kindom, 1861- 1957», in: **Economica,** New Series, Vol. 25, November 1958.

(١٢) راجع دراستنا ـ **الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة** . . . مصدر سلف ذكره ، ص ٤٤ .

(١٣) أنظر أهم هذه الانتقادات في مقالتنا ـ « وداعا . . أيها اللورد » . الحلقة السادسة من دراستنا الموسعة : مأزق النظام الرأسمالي ، التي نشرت **بالأهرام الاقتصادي** أنظر العدد رقم (٧٢٢) الصادر في ١٥ نوفمبر ١٩٨٢ .

(١٤) See: M. Friedman: «The Supply of Money and Changes in Prices and Output». Reprinted in: E. Dean (ed.): **The Controversy Over the Quantity Theory of Money**, D.C. Heath and Com Boston 1965.

(١٥) لمزيد من التفاصيل أنظر مؤلفنا ـ **مشكلة التضخم في مصر** . . . مصدر سابق البيان ، ص ٦٧ ـ ٨٠ .

(١٦) انظر **المصدر السابق الذكر مباشرة** ، ص ٧٦ ـ ٧٧ ، ولمزيد من التفاصيل أنظر :

Brain Morgan: **«Monetarists and Keynesians, Their Contribution to Monetary Theory»**, Mac-Millan Press, LTD., 1978.

(١٧) See; M. Friedman: **«The Supply of Money»** , Op. Cit., P. 104.

(١٨) ويعتقد بومول وبلندر ، أن عملية التوفيق بين الرؤ يتين يمكن صياغتها كما يلي :

«A Middel-ot-the Road View would hold that the Keynesian case is quite strong whehn there is a great deal of unemployment, while the monetarist case is stronger when the economy is near full employment», see: W.J. Baumol and A.S. Blinder, **Op. Cit.**, p. 270.

(١٩) لمزيد من التفاصيل انظر مقالتي ـ وداعاً . . أيها اللورد » ، وهي الحلقة السادسة من دراستي الموسعة : مأزق النظام الرأسمالي ، سلف الاشارة اليها .

(٢٠) حيث يؤمن النقديون بأفضلية القطاع الخاص عن القطاع العام في مجال استخدام الموارد وتخصيصها .

(٢١) للوقوف على تفاصيل أكثر ، أنظر مقالتي : « مدرسة شيكاغو . . . وأحلام العودة للماضي » وهي الحلقة العاشرة من دراستنا الموسعة : مأزق النظام الرأسمالي ، نشرت بالعدد رقم (٢٢٧) من **الأهرام الاقتصادي** في ١٩٨٤/١٢/٢٠ .

(٢٢) **المصدر السابق** ، ص ٣٦ .

(٢٣) أنظر ـ فؤاد مرسي : **محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر** ، منشورات مجلة الاقتصاد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٥٠ .

(٢٤) قارن **المرجع المتقدم الذكر مباشرة** ، ص ٥١ .

(٢٥) ما بالنا إذا علمنا ، مثلاً ، أن أ. كريستول ، وهو أحد أنصارها ، يقول أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض ليست إلا « التحدي الإنساني للهياكل النظرية الشائعة » أنظر :

Economic Impact, 1981, No. 3, P. 33.

والإشارة إلى ذلك أخذناها من :

R. Entrov: The «Rule» and Fall of the Philips Curve», in: **Problems of Economics,** February 1984, Vol. XXVI, No. 10, p. 25.

(٢٦) أنظر ـ جورج جيلدر : **الأغنياء والفقراء** ، ترجمة جمال الدين أحمد ، الناشر : سجل العرب ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢٧) راجع **المصدر الآنف الذكر مباشرة** ، ص ٢٦٨ .

(٢٨) **المصدر نفسه** ، ص ٢٦٧ .

(٢٩) قارن في ذلك :

R. Entrov: The «Rule» and Fall of the Philips Curve», **Op. Cit.,** p. 28.

(٣٠) وفي هذا الخصوص يؤكد A. Laffer :

«There is no stable and clearly expressed corelation between unemployment and inflation».

See: R. Entrov, **Ibid.,** p. 28.

(٣١) من ذلك ، مثلاً ، ما يراه أنصار هذه المدرسة من ضرورة الرجوع إلى قاعدة الذهب لكي تحكم النظم النقدية .

(٣٢) انظر ، جورج جيلدر ، **مصدر سلف ذكره** ، ص ٢٦٥ .

(٣٣) تجدر الإشارة إلى أن التوسع في طريق الإعفاءات الضريبية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مع التوسع الكبير في الإنفاق العام على التسليح ، قد أدى الى انفلات العجز بالموازنة الفيدرالية ، وهو عجز يقدر بحوالى ١٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٤ . وتلك في الواقع ، أحد النتائج الحتمية للتطبيق العملي لمقترحات أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض . ولهذا سرعان ما بدأ أنصار هذه المدرسة يتحدثون عن عجز الموازنة العامة باعتباره منتج ثانوي By-Product لا أهمية له ، للسياسة المالية التي تستهدف زيادة وحفز العرض . وهنا يقترب أنصار هذه المدرسة من شبح كينز ويقعون تحت تأثيره دون أن يدركوا ذلك .

(٣٤) لمزيد من التفاصيل حول النتائج الاقتصادية لسياسة ريجان الاقتصادية (النقدية) أنظر : كارل برونر ـ منهج ريجان الاقتصادي ، ظهوره وتلاشيه . مقالة في **مجلة : دينار** ـ تقرير كويتي عن القضايا المالية والاقتصادية ، العدد الرابع المجلد الأول ١٩٨٣ ، وانظر مقالاتي : « كيف واجه الاقتصاد الأمريكي جذور أزمته » و« الاقتصاد الأمريكي بين هموم المرض الشديد والروشتّة الفاسدة للنقديين » و« قراءات في ترمومتر الاقتصاد الأمريكي المريض » ، وهي عبارة عن الحلقات الثالثة عشرة، والرابعة عشرة ، والخامسة عشرة من دراستي الموسعة : مأزق النظام الرأسمالي ، والتي نشرت **بالأهرام الاقتصادي خلال الفترة من أكتوبر ١٩٨٢ الى مارس ١٩٨٣ ـ وانظر أيضاً** :

J.L. Palmer and J.V. Sawhill (eds.): **The Reagan Experiment,** Washington 1982.

(٣٥) هذا النص اقتبسناه من :

R. Entrov; Op. Cit., p. 27.

(٣٦) أنظر في هذا الخصوص المقالة المبسطة التالية :

R. Maddock and M. Carter: «A Child's Guide to Rational Expectations», in : **Journal of Economic Literature,** Vol. XX, March 1982, pp. 39- 51.

(٣٧) انظر **المصدر الآنف الذكر مباشرة** ، ص ٤١ .

(٣٨) لمزيد من التفاصيل حول تفسير التضخم في ضوء المدرسة السويدية انظر دراستنا : **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو** ، مذكرة خارجية رقم (٩٦٧) ، من مطبوعات معهد التخطيط القومي بالقاهرة ـ سبتمبر ١٩٦٦ ، وانظر :

Bent Hansen: **A Study in the Theory of Inflation,** George Allen and Unwin, LTD., London 1951.

(٣٩) See; John Muth: «Rational Expectations and the Theory of Price Movement», in: **Eco-nometrica,** July 1961, PP. 315-335.

(٤٠) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية :

S. Decanio: «Rational Expectations and Learning from Experience», **Quarterly Journal of Economics,** No. 93 (1) - 1979; R. Maddock; Rational Expectation, Political Business Cycles and the Course of Macroeconomic Theory . Umpublished Ph. D. Thesis, Duke University, 1979; R. Lucas: «Real Wages, Employment and Inflation», in: **Journal of Political Economy,** Sept. - Oct. 1969, T. Sargent: «A Classical Macroeconomic Model for the United States», in : **Journal of Political Economy,** April 1976.

(٤١) See; T. Sargent and N. Wallace: Rational Expectations and the Dynamics of Hyperinfla-tion», in : **International Economic Review,** June 1973.

(٤٢) See; J. Mouth, Rational Expectations and the Theory of Price Movement», **op. Cit.,** p. 316.

(٤٣) See; R. Entrov: «The «Rule» and Fall of the Philips Curve», **op. Cit.,** p. 19.

(٤٤) أنظر مصدر هذا النموذج في :

R. Maddock and M. Carter; «A Child's Guide to Rational Expectations», **Op. Cit.,** P. 50.

(٤٥) See; D. Bell and I Kristal (eds.): **«The Crisis in Economic Theory»,** Basic Books, Inc. Pub-lisher, New York 1981, p. 94-96.

(٤٦) يرى كثير من الكتاب ، أن جذور هذه المدرسة ترجع إلى ثورشتين فبلن (١٨٥٧ - ١٩٢٩) الذي أعطى في كتاباته للعوامل الاجتماعية والمؤسسية دوراً كبيراً في تحليل المجتمع الرأسمالي ومشكلاته المختلفة ، انظر هذا الرأي عنه :

P.A. Samuelson: **Economics,** Eleventh edition, McGraw-Hill Book Company, New York, 1980, p. 790.

وتجدر الإشارة ، إلى أن هذه المدرسة تضم الآن عدداً من الكتاب والمفكرين ذوي الشهرة الواسعة ، مثل جون كنث جالبريت ، ف. و. ليونتيف في الولايات المتحدة ، وجوان روبنسون ، ت. بالوج وتوماس بالو في بريطانيا وفرانسوا بيرو في فرنسا ، وغيرهم .

(٤٧) قارن - ي. بيفيسنر : **رأسمالية الدولة الاحتكارية ونظرية العمل عن القيمة** ، ترجمة فؤاد أيوب ، دار دمشق للطباعة والنشر ، ١٩٨٤ - ص ٢٩ .

(٤٨) See: J.K. Galbraith: **The Affluent Society,** Houghton Mifflin Company, Boston 1969, p. 220.

(٤٩) نفس المصدر السابق ، ص ١٨٤ .

(٥٠) المصدر الآنف الذكر مباشرة ، ص ١٨٨ .

(٥١) See: J.K. Galbraith; **«Economics and the Public Purpose»**, Houghton Mifflin Company, Boston 1973, p. 191- 192.

(٥٢) هذا النص مقتبس عن : أ. أنكن ، ي أوليفتش ـ **نظريات اقتصادية على محك الواقع ، نقد لنظريات جالبريت وبيرلي وكلارك** ، ترجمة مصطفى كريم ، دار الفارابي ـ بيروت ١٩٨٠ ، ص ٤٣ .

(٥٣) النص مأخوذ عن **المرجع الآنف الذكر** ، ص ٤٣ .

(٥٤) راجع في هذا الخصوص مقالتي ـ (الدفاع عن اللورد بين اليسار الكينزي واليمين الكينزي) ، وهي الحلقة السابعة من دراستي الموسعة : مأزق النظام الرأسمالي . العدد رقم (٧٢٣) من **الأهرام الاقتصادي** ، الصادر في ٢٢ /١١ /١٩٨٢ .

(٥٥) من الطريف أن نذكر هنا ، أن جالبريت يطلق على روشتّة الاصلاح التي يقدمها مصطلح : الاشتراكية الجديدة .

(٥٦) أنظر دراستنا ـ (النظم الضريبية بالبلاد المتخلفة : خصائصها الأساسية **وإمكانات تطويرها**) ، **من مطبوعات المعهد** العربي للتخطيط بالكويت ، مارس ١٩٨٤ ، ص ١٢٨ .

(٥٧) قارن ـ س. اي . تولبانوف : **الاقتصاد السياسي للبلدان النامية** ، ترجمة حبيب **مطانيوس** ، دار التقدم العربي ، دمشق ١٩٧٤ ، ص ٣٩٣ .

(٥٨) See: W.L. Coats and D.R. Khatakhate, **Op. Cit.**, p. 331.

(٥٩) وهو ما تعرضنا له في المحور الأول من هذه الدراسة .

(٦٠) أنظر مؤلفنا ـ (**مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء**) ، مصدر سلف ذكره ، ص ٣٥ .

(٦١) راجع المصدر الآنف الذكر ، ص ٦٢ .

(٦٢) See: V.R. Roco, «Investment, Income and Multiplier in an Underdeveloped Economy», in: **The Economics of Underdevelopment,** Oxford University Press, 1963.

(٦٣) ويؤكد ميلتون فريدمان على هذا حينما يقول :

«The quantity theory is in the first instance a theory of the demand for money. It is not a theory of output, or of money income, or of the price level. Any statement about these variables requires combining the quantity theory with some specification about the conditions of supply of money and perhaps about other variables as well».

See: M. Friedman, «The Quantity Theory of Money, A Restatement», **Op. Cit.**, p. 4.

(٦٤) راجع مؤلفي ـ **مشكلة التضخم في مصر** . . . مصدر سبق ذكره ، ص ٨٤ .

(٦٥) **انظر في ذلك** :

Subrata Ghatak: **«Monetary Economics in Developing Countries»**, St. Martin's Press, New York 1981, p. 73.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل أنظر :

S.K. Chakrabati: Money, Output and Price: Guideline for Marco Credit **Planning»**, in Reserve Bank of India. **Recent Developments in Monetary Theory and Policy**, Bombay 1978.

(٦٧) للحصول على مزيد من التفاصيل حول فكر هذه المدرسة ، ارجع الى مؤلفي ـ **مشكلة التضخم في مصر** . . . المصدر الآنف الذكر ، ص ٨١ ـ ١٠٠ ، وانظر المراجع التالية :

M. Edel: **Food Supply and Inflation in Latin America**, Praeges, New York 1969; D. Dutton: A Model of Self-Generating Inflation: The Argentine Case», in: **Journal of Money, Credit and Banking**, 1973, March, PP. 82- 102; Bulmer- Thomas; «A Model of Inflation for Central America»,in : **Oxford Bulletin of Economics and Statistics**, No. 39, 1977, pp. 319- 332; O. Sunkel: Inflation in Chile: An Unorthodox Approach», in: **International Economic Papers**, No. 10, 1960, pp. 107- 131, and: A.P. Thirlwall, **Inflation, Saving and Growth in Developing Economies»**, MacMillan, London 1974.

(٦٨) أنظر في التأصيل النظري للمشكلة السكانية من منظور مناقض للمنظور المالتوسي كتابي ـ **المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة** ، سلسلة عالم المعرفة رقم (٨٤) التي يصدرها المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ، ديسمبر ١٩٨٤ .

(٦٩) قارن مؤلفنا ـ **مشكلة التضخم في مصر** . . . ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

(٧٠) للإحاطة بتفاصيل أكثر حول سياسة التمويل بالعجز ، أنظر بحثنا ـ « **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو** » ، مذكرة خارجية رقم (٩٦٧) من مطبوعات معهد التخطيط القومي بالقاهرة ، سبتمبر ١٩٦٦ .

(٧١) حول العلاقة بين الديون الخارجية والتضخم انظر مؤلفنا ـ **مشكلة التضخم في مصر** ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٥ ـ ٤٦٠ .

(٧٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع : علي توفيق صادق ـ أثر عائدات النفط على السياسات المالية والنقدية في دول الأوابك ، **مجلة النفط والتعاون العربي** ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ١٩٧٩ ، وأنظر أيضاً :

G. Maynard: **«Economic Development and Price Level»**, MacMillan and Co. LTD., London 1962.

(٧٣) سبق أن شاركنا في هذا **الجدل** في الستينات من هذا القرن من خلال دراسة موسعة لنا تحت عنوان : **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو** ـ من مطبوعات معهد التخطيط القومي ـ مذكرة خارجية رقم (٩٦٧) ، سبتمبر ١٩٦٦ .

(٧٤) أنظر في هذه النقطة كتابنا ـ **مشكلة الإدخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية** ، الدار القومية للطبع والنشر ، **القاهرة ١٩٦٦** ، ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٧٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة ، وبالذات فيما يتعلق بحالة أمريكا اللاتينية أنظر المراجع التالية :
R. Vogel and S. Buser: Inflation, Financial Repression and Capital Formation in Latin America, in: R. MccKinnon (ed.): **Money and Finance in Economic Growth and Development,** Dekker, New York 1976; A.P. Thirlwall: **Inflation, Saving and Growth in Developing Economies,** Op. Cit., and see also: E.S. Show: **«Financial Deeping in Economic Development»,** Oxford University Press 1973.

(٧٦) درسنا هذه الآثار بشكل محدد في حالة الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات في مؤلفنا ـ **مشكلة التضخم في مصر . . .** ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٧ ـ ٦١٤ .

(٧٧) لمزيد من التفاصيل أنظر **المرجع الآنف الذكر** ، ص ٩٥ ـ ١٠١ .

(٧٨) انظر هذه النتيجة في دراستي : **علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو** ، مصدر سلف ذكره ، ص ٢١٧ .

(٧٩) كانت هذه المبادىء هي تشجيع التعاون النقدي الدولي ، والعمل على تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية ، وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية ، والوصول الى اتفاق متعدد الأطراف للمدفوعات ، والتخلص من القيود المفروضة على الصرف ، والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء .

(٨٠) انظر في ذلك دراستي ـ مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي ، منشورة في **مجلة الفكر الاستراتيجي العربي** ، العددان السادس والسابع ، يناير ١٩٨٣ ، أيار ١٩٨٣ ، ص (٢٠٥ ـ ٢٨٤) .

(٨١) قارن **المصدر الآنف الذكر** ، ص (٢١٢) .

(٨٢) **المصدر نفسه** ، ص (٢١٢) .

(٨٣) **المصدر نفسه** ، ص (٢٦٢) .

(٨٤) أنظر مؤلفي ـ **مشكلة التضخم في مصر . . .** ، مصدر سبق ذكره ، ص (١٠١) .

(٨٥) أنظر دراستي ـ **مصر وتجربة قروض صندوق النقد الدولي . . .** ، مصدر سبق ذكره ، ص (٢٦٤) .

(٨٦) لمزيد من التفاصيل حول أثر التخفيض على البلاد العربية التي قبلت تطبيق هذه السياسة أنظر للمؤلف : **« أعباء الديون الخارجية وتأثيرها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية »** من مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ديسمبر ١٩٨٤ .

مناقشة بحث الدكتور رمزي زكي

رئيس الجلسة : الدكتور علي توفيق صادق

د. علي توفيق صادق :

يتضح من العرض الذي قدمه لنا الدكتور رمزي زكي أن هناك أربع مدارس فكرية حول الموضوع المثار . فهناك النقديون ، وهناك من اتبع جانب العرض ، وهناك من اتبع التوقعات الرشيدة ، وهناك المدرسة المؤسسية التي يقودها جالبرث . وفي نظر النقديين ، أن التضخم مسألة نقدية بحتة إذ توجد زيادة ، ليس فقط كبيرة ، وإنما غير منتظمة ، في عرض النقود ، ولحل مشكلة التضخم ، بشكل أو بآخر ، لا بد من ثبات معدل نمو حجم النقود حتى يستطيع الآخرون التخطيط لنشاطهم على رؤ ية واضحة .

وبالنسبة للمدرسة التي تركز على جانب العرض ، فقد عرفتها أنا شخصياً مع مجيء إدارة ريغان من خلال مقال في المجلة الامريكية (Impact) ويتحدث فيه مؤلفه عن اقتصاديات العرض ، وهي قريبة الى السياسات المالية ، ويطالب بتخفيض الضرائب على الرأسماليين . والمدرسة الثالثة هي مدرسة التوقعات الرشيدة . علمياً ، كلنا نعلم إنه إذا لم تكن لدينا معلومات دقيقة عن الماضي ومحاولة لاستقراء المستقبل يكون من الصعب علينا اتخاذ القرارات السليمة . ولذلك فإنه نظراً لعدم وجود معلومات كافية لدى متخذي القرار فستكون هناك قرارات خاطئة فيما يتعلق بحجم المعروض مما يؤثر على الأسعار .

والمدرسة الرابعة ، وهي التي تركز على الجانب المؤسسي ، تقدم سببين للتضخم ، وهما الاحتكارات والنقابات . حيث يحاول كل طرف زيادة مكاسبه مما يؤدي الى حلقة متصلة للأسباب والنتائج تؤدي إلى زيادة الأسعار . ماذا نفعل ؟ أعطانا

الدكتور رمزي زكي أربعة مداخل بالنسبة للوضع الموجود في أدبيات التضخم في العالم المتقدم . وإذا نظرنا للموضوع نجد أن هناك دولاً متخلفة تعاني من التضخم ، وأيضاً المدخل الآخر هو أن هذه **الدول** المتخلفة تتعامل كثيراً مع الدول الصناعية الرأسمالية بشكل غير متكافىء . المدخل الثالث ، هو أن هذه **الدول** المتخلفة ، أو النامية ، تريد أن تنمي نفسها ولكنها تعيش في مأزق حول كيفية تمويل هذه التنمية ، والتمويل الذي تلجأ إليه يخلق دائماً التضخم .

الموضوع الرابع ، وهو أيضاً مثار ، هو موضوع صندوق النقد الدولي وعلاقاته بالكثير من دول العالم الثالث التي تقترض منه ، أو أغرقتها الديون الخارجية ولا تستطيع أن تتحرك إلا من خلال صندوق النقد الدولي ، وأترك لكم المجال الآن لإبداء ما ترون في هذا المجال .

د. زكريا عبد الحميد باشا :

أشكر الدكتور رمزي زكي على عرضه الجميل والشامل لمشكلة التضخم من ناحية التطور النظري ومحاولة إلقاء بعض الضوء على أسباب المشكلة عموماً ومشكلة الدول النامية خصوصاً ولدي بعض الملاحظات البسيطة التي لا تعتبر مآخذ على الورقة وإنما هي ملاحظات عامة . لا شك أن مشكلة التضخم ترتبط بالنظام أو بالنظم الاقتصادية الرأسمالية . لذا ، فإن المتوقع أن يكون الاقتصاديون الرأسماليون أول من يثير المشكلة وسوف يحاولون بشتى الطرق إما الدفاع عن النظام أو معالجته من خلال تناول المشكلة .

وملاحظتي الأساسية حول ما يسمى بتعدد نظريات التضخم ، حيث لا أدري إن كنا نتفق أن نطلق عليها نظريات أم انها مجرد نماذج مختلفة تتناول مشكلة التضخم ، لأننا نسمي أشياء كثيرة نظريات بينما هي في حقيقة الأمر ليست نظريات فعلية . كما هو متعارف عليه من وجهة النظر العلمية البحتة . فلو تتبعنا المسار أو التطور التاريخي للنماذج المعروفة للتضخم بدءاً بالنظرية الكمية وتناولها للمشكلة . وانتهاء بالاقتصاديين المعاصرين ، نجد أن كل نموذج كان مناسباً جداً للظروف التي نشأ فيها . فلو أخذنا مثلاً النظرية الكمية وكيفية ربطها زيادة الأسعار بالانتاج ، نجد أنه كان صحيحاً في وقته . ثم جاء كينز ، وقد تغيرت الظروف ، وبدأ يفكر بمتغيرات جديدة . وعندما ضعف نشاط متغيرات كينز بدأت جماعة اقتصاديات العرض بطرح ما لديهم من أفكار وما يتناسب مع الظروف السائدة . وكذلك نفس الشيء بالنسبة لمدرستي التوقعات الرشيدة والمؤسسات . لذلك فإن ما أود قوله هو أننا فعلاً بحاجة لتصور معاصر لنموذج يكون

أكثر شمولاً فيما يتعلق بمشكلة التضخم ، بحيث لا يقتصر الأمر على الدفاع عن النقديين أو غيرهم . وهناك الكثير من المتغيرات التي يمكن أن تدمج في نموذج واحد . وأنا أعتقد أن التطور الحديث في نظم المعلومات ، وكيفية تبويب البيانات ، يمكن أن يساعد ، إلى حد كبير ، في التوصل الى نموذج شامل ، لأن جميع النظريات تكمل بعضها البعض ، حيث أن كل نظرية أو نموذج يتناول جانب من الجوانب المتعلقة بالمشكلة .

والنقطة الثانية ، وهي أيضاً وجهة نظر شخصية ، فيما يتعلق بالتضخم اعتقد أن هناك حاجة ماسة للتمييز بين نموذج التضخم الذي يتناول نظام رأسمالي متقدم والنموذج الآخر الذي يتناول النظام النامي ، وكذلك نموذج التضخم في الإطار العالمي . وذلك لأننا عندما نتحدث مثلاً ، عن أسعار الصرف وعن صندوق النقد الدولي والواردات سنجد أنها ليست أموراً جديدة وإنما زادت حدتها في السنوات الأخيرة . ونجد أن هذه الأمور لم تكن متغيرات أساسية في النظريات التي تعرضنا اليها .

ملاحظة أخيرة ، فيما يتعلق بمشكلة التضخم في الدول النامية ، في اعتقادي أنها فعلاً مشكلة خطيرة ولكن أسبابها واضحة وحلولها أوضح ، وإنما الذي يعقد الأمور أكثر هو اننا نفسر أو نحاول أن نجد حلولها من خلال النظريات المعروفة أو النماذج الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية . والسؤال الأساسي هو : هل الدول النامية لها مطلق الحرية في اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تحل المشكلة ؟ هنا نجد أن هذه الدول ليست مطلقة الحرية . ومن خلال معايشتي لبعض الدول العربية نجد أن السبب الرئيسي للتضخم هو قلة الانتاج . فمثلاً في مصر نجد أن أسعار المنتجات الزراعية في ازدياد مضطرد لأن الانتاج لا يزيد بنفس معدلات زيادة الطلب . فكيف يمكن أن نزيد الانتاج ؟ صحيح يمكن أن نستفيد من النماذج السابقة لمعرفة المتغيرات ، ولكن هل نحن فعلاً محتاجون إلى الرجوع الى نظريات التضخم في النظم الرأسمالية لحل مشكلة التضخم في البلاد النامية ؟ أنا لا أعتقد ذلك .

أيضاً يمكن القول أن التضخم هو نموذج أكثر مما هو مشكلة ، لأننا سنجد أن كل سوق سوف يحتاج إلى نموذج خاص به لدراسة هذه المشكلة ، مما يجعل من الصعب تسمية ذلك بنظرية . وشكراً .

د. محمد صادق :

لا بد من تقديم الشكر للدكتور رمزي زكي على هذا العرض الشيق ، وملاحظتي حول بعض ما ورد في ملاحظة الأخ الذي سبقني . الحقيقة عندما نستعرض المدارس

الفكرية الأربعة التي ذكرها الدكتـور رمزي نجـد أنه ذكـر في معرض عـرضه أن هـذه المدارس تشترك جميعاً في محاولة الدفاع عن الرأسمالية في تفسير التضخم . وانطلاقاً من التعليق الأخير ، سواء أسمينا هذه المدارس نماذج أو نظريات ، فإن الغاية الأساسية هي أن التضخم مشكلة . ويبدو أن هناك اتفاقاً حول آثاره المدمرة اقتصـادياً واجتمـاعياً . ولذلك لا بـد من احتوائـه ، وأيضاً عنـدما نتحـدث عن التضخم علينا أن نفـرّق بين معدلاته المختلفة مثلاً بين ١٠٪ أو ١٥٪ وبين ٢٪ أو ٣٪ لأن المعدلات الأخيرة ، ربما يكون لها بعض الايجابيات . ولكن المهم سـواء حللنا ودافعنـا عن كينز أو النقـديين أو غيرهم ، فأنا أتحدث وفي ذهني البلاد العربية ، غنيها وفقيـرها . ومن يقول منها أنه يسير على الطريقة الاشتراكية وبالتالي يؤ يد التدخل المتزايد للدولة وزيادة سيطرة الدولـة على النشاط الاقتصادي ، أو العكس ، بالرغم أنـه حتى في الاقتصاديـات العربيـة الأخرى كالسعودية والكويت نجد أن الدولة هي المهيمنة على النشاط الاقتصادي وبالتـالي نجد تدخل الدولة محسوساً في كلا الطرفين . وفي اعتقادي ، حتى النقديين لا يرفضون تدخل الدولة . وإنما يريدون تدخلاً رشيداً . ولكننا نميل في تيـارنا العـام الى مقولـة لا بد من تدخل الدولة ونطبق ذلك عملياً .

السؤ ال الذي يعنينا هنا هو ، بعد أن عرضنا مشكلة البلدان المتخلفة وقلنا عنها انها تعاني من التبعية ، ألا يوجد هناك حل لهذه المشكلة . أنا أقول ان هناك دائـماً شيئاً مرغوباً ولكنه غير ممكن . وشيئاً غير مرغوب فيه ولكنه ممكن . وسؤ الي للدكتور رمـزي زكي ولنا جميعاً ، هو ماذا نعمل ؟ وهل أخذنا في نقاشنا بجميع الأسباب ؟ أم أننا نعرفها ولكننا ندور حـولها . لـذلك اعتقـد إذا أردنا الامسـاك بالمشكلة ذاتهـا قبل أن نبـدأ في محاكمتها ، فإن من حقنا أن نبحث عن الأسباب الحقيقية . وأن ما عرضتـه الورقـة هو التركيز على المستوى العام للأسعار ، لكن ما يهمني أنا كمستهلك ، ويهم جميع البلدان العربية ، هو أن تأخذ في عين الاعتبار الأسعار على مستوى بعض القـطاعات الهـامة ، لأنه في بعض الفترات اعتقد أن أهمية بعض القطاعات قد تكون أهم من قطاعات أخرى بالنسبة للمستهلك عموماً ، وشكراً .

د. مجيد مسعود :

شكـراً للسيد الـرئيس والزميـل الفاضـل الدكتـور رمزي زكي عـلى هذا الجهـد الكبير . وكما عودنا دائماً فقد أخذنا في رحلة طويلة الى أعماق الفكر الاقتصادي الموجود في العـالم الرأسمـالي . وكنت أتمنى لو اكتملت الصـورة بعرضـه لفكر مـدرسـة أخـرى ومتواجدة أيضاً حتى في البلدان الرأسمالية وهي المـدرسة المـاركسية ، مثـل أفكار بـول

باران ، وسويزي ، وشارل بتلهايم ، موريس دوب . . الخ ، فـما هو رأيهم ورأي من يسير على فكرهم ؟ كما أن مؤسسي هذه المدرسة الأوائل هم من وسط المجتمع الرأسمالي ولهم امتداداتهم حتى يومنا هذا .

ملاحظة أخرى ، وهي أننا نلاحظ في هذه المرحلة الراهنـة تصاعـداً متزايـداً في التقدم التكنولوجي . ومعنى هذا أن المنتجات ، وفقاً لنظرية العمل في القيمة ، سيقـل فيها عنصر العمل الحالي وإلى حد ما عنصر العمل المتراكم ، وبالتالي يجب أن يؤدي هذا الى تخفيض قيمة المنتج ، أي السعـر . ولكن ما نـلاحظه رغم كـل هذا ، هـو ارتفاع الأسعار فكيف نعلل ذلك ؟ هـل النظريـة أصبحت غير سـارية المفعـول ؟ أم أن هناك عوامل أخرى تحد من تأثيرها ، في تصوري ان النظرية لا زالت سليمـة ، من الناحيـة النظرية على الأقل ، ولكن في التطبيق العلمي هناك قيود تحد من هذا المسار ، ومن هذه المحددات ، في اعتقادي ، أنه من الملاحظ من الأرقام والبيانات التي نتابعها وجود ميل نحو زيادة الدخول ، سواء من الأرباح وعوائد التملك أو الفـوائد والـريع ، أو لعـائد العمل ، وبالتالي فإن الزيادة في الدخول تعني زيادة في القيمة الشرائية بنسب قد تكون أكبر من نسب زيادة انتاجية العمل الاجتماعي في المجتمع . والملاحظ أيضـاً هنا ، في هذا المجال ، أن الزيادة في هذه الدخول في القطاع غير الانتاجي ، (القطاع الثالث) يجعل هناك عبئاً لإعالة هذا الجيش الضخم الكبير في هذا القطاع . عدا هذا ان الاقتطاع من التراكم الرأسمالي للصرف على القطاع الثالث ، وخاصـة الجانب العسكـري ، هو الـذي يعطل مفعـول النظريـة التي قلنا عنهـا أنه مـع زيـادة الانتـاجيـة نتيجـة للتقـدم التكنولوجي يفترض أن تنخفض قيمة المنتجات وبالتالي ينخفض سعرها .

أعـود إلى الملاحـظة التي أبداهـا الدكتـور زكريـا الباشـا ، وقال ان التضخم في الاقتصـاد الرأسمـالي فقط ، أو هكذا فهمت أنـا ، وأقول أنني أفهم التضخم بـاعتباره عملية ترتبط بقيمة المنتجات وأسعارها التي تتم بالنقود الورقية . وبهـذا الفهم يمكن أن يظهر التضخم في الاشتراكية كما يظهر في الرأسمالية . ولكن هنـاك فرق بينهـما . ففي النـظام الـرأسمـالي يمكن أن نقـول أن التضخم يعتبـر جـزء من بنيـة أو نمط الهيكـل الانتـاجي ، وبالتـالي فإن الخلل الـذي يحدث في التـوازن بـين مجمـل الـطلب ومجمـل العرض ، يؤدي دائماً الى ظهور هذا التضخم باستمرار . وبما أن التخطيط غائب في هذه الاقتصاديات الرأسمالية فإن عدم التناسب موجود باستمرار . وقـد يستخدم كـأداة من أجل توزيع العمل الانتاجي بحيث يصب لصالح الرأسماليين . وفي الاشتـراكية يمكن أن نقول إن التضخم يظهر أيضاً ، ولكن في حـالات طارئـة ومحدودة نسبيـاً . ويحدث

هذا ، عادة ، في ظروف الحرب أو بعد نهايتها ، نتيجة لتراكم النقود التي لم يتم صرفها لقلة السلع المطروحة أثناء الحرب ، مما يؤدي إلى الرغبة للزيادة في الاستهلاك والصرف بعد الحرب الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع وجود نقص في كمية السلع المطروحة . أيضاً هناك عمليات التخطيط غير المتقنة ، والتي تؤدي إلى اختلال في التناسب في بعض السلع بالزيادة أو النقصان مما يؤدي إلى خلق سوق سوداء ، وندرة لبعض السلع . والفرق النوعي الآخر هو ما يمكن أن نقول عنه أن ثمار التضخم في الرأسمالية يعود إلى الرأسماليين والطبقات المسيطرة بينما في الاشتراكية ، حتى لو كان ارتفاع الأسعار مخططاً ، فإن عائدها يكون للمجتمع كله ، وبالتالي ليس هناك ضرر مباشر ، كما هو الحال في البلاد الرأسمالية ، وشكراً .

د. عبد الفتاح العموص :

شكراً سيدي الرئيس وشكراً أيضاً للدكتور رمزي زكي على هذا المسح النظري العميق . ولا أريد الإطالة ، وإنما أود أن أتساءل أولاً عن قاعدة فيلبس التي تفترض وجود علاقة عكسية بين نسبة البطالة ونسبة التضخم الناجم خاصة من تكلفة الأجور . وهي غير واردة في العرض مع العلم أن هذه القاعدة قد أخذ بها في جميع الاقتصاديات الرأسمالية في الدراسات التجريبية أو النظرية . فهل نستطيع نحن في البلاد العربية استعمال هذه المعادلات القياسية الخطية ؟ .

أيضاً أود أن أتساءل عن التضخم المتأتي من أسعار السلع المستوردة والفصل بين السلع الغذائية وغير الغذائية . فقد قمنا ، نحن في تونس ، بدراسة عميقة وأظهرنا عموماً بأن التضخم هو تضخم استهلاك وليس تضخم استثمار ، أي أن أسعار السلع الغذائية هي السبب الرئيسي بالنسبة للسلع المستوردة ، وشكراً .

د. فؤاد مرسي :

شكراً ، وأود أن أدلي ببعض الملحوظات الناشئة عن بعض التساؤلات في المناقشات التي دارت حتى الآن . لا شك أن التضخم ظاهرة نقدية . وهذه الظاهرة النقدية بدأت ملاحظتها في القرن الحالي . وبالتحديد ابتداءاً من الحرب العالمية الأولى عندما انقطعت الصلة القانونية بين العملة الورقية وبين الغطاء أو المقابل الذهبي لها ، وأصبح على الأفراد أن يقبلوا العملة الورقية بقيمتها الذهبية . عندئذٍ أمكن التصرف بالنسبة للعملة الورقية بالزيادة بالقدر الذي تستطيعه السلطات النقدية ، وبالتالي انتهى القيد الأساسي الذي كان يحد من سلطة الهيئات النقدية على وضع ضابط حقيقي لما

يوجد في السوق من نقود مقابل ما يوجد فيه من سلع وخدمات . ابتداء من هذه الظاهرة بدأنا نرصد تطورات التضخم كظاهرة مصاحبة للعملة الإئتمانية بصفة عامة . وبالتالي أصبحنا نطرح هذه الظاهرة في القرن الحالي من تطور الرأسمالية المعاصرة التي غدت احتكارية ، وتحولت بعد الحرب العالمية الثانية إلى رأسمالية دولة احتكارية حيث أصبح للدولة دور أساسي في تسيير النظام الاقتصادي . لكن أمامنا مجموعة ظواهر تثير التساؤلات مثل ، كيف يحدث ، في إطار ثورة علمية وتكنولوجية ضخمة ، وتغير التركيب العضوي لرأس المال لصالح رأس المال الثابت وتخلق وفرة متزايدة في الانتاج ان ترتفع الأسعار كما نرى الآن حيث نجد أن اتجاه الأسعار منذ عام ١٩٤٥ ، كان اتجاهاً تصاعدياً . وكيف نشاهد نفس الظاهرة في ظل ركود وبطالة وهي استمرار الارتفاع أو حفاظ الأسعار ، على الأقل ، على مستوى معين من الارتفاع إن لم يكن هناك حرص على رفع أسعار هذه السلع ؟ هذه الظاهرة تفتح المجال في علم الاقتصاد الرأسمالي لمناقشات كثيرة .

طبعاً الدكتور رمزي زكي بحرصه على تشريح رأي وفكر المدارس المختلفة يوضح أربع مدارس . وأنا قد أكون أكثر ميلاً للقول بأن هناك مدرسة واحدة أساسية ، وهي مدرسة رأسمالية الدولة الاحتكارية ، التي يعبر عنها أدق تعبير كينز ، رغم أن فكر كينز ذاته يعيش في أزمة نتيجة لظواهر مصاحبة لعصرنا الحالي . لذلك فهي جميعاً تنويعات على نغمة أساسية واردة في نظرية كيف يمكن للرأسمالية المعاصرة أن تواجه مشاكلها وهي مشاكل جديدة تماماً . وسوف تفاجئنا دائماً بمشاكل تحمل هذا التناقض . تضخم وبطالة ، تضخم وركود ، ثورة علمية وتكنولوجية ووفرة هائلة في سلع الاستهلاك بصفة خاصة ومع ذلك يوجد ارتفاع مستمر في الأسعار ، وبالذات في السلع الاستهلاكية هذا الأمر يجب أن تدخل فيه بعض العناصر الهامة لتكملة الصورة ، لأن كلمة رأسمالية كلمة تبسيطية . وبينما نحن في عصر الظاهرة الأساسية التي تحكم العالم كله سواء كان رأسمالي أو اشتراكي أو نامي ، وهي ظاهرة التدويل المستمر للحياة الاقتصادية . حيث أخذت هذه الحياة تصبح أكثر فأكثر دولية في كل بلد على حدة . هذه الظاهرة الأساسية تحملها في البلدان الرأسمالية عربتين . الأولى هي الشركات عابرة القارات أو القوميات أو المتعددة الجنسية والتي تغير الكثير من العناصر الأساسية التي كنا نتحدث عنها بالنسبة لرأسمالية الدولة الواحدة . وكيف تتحرك وفكرتنا عن السوق وحدود هذا السوق . والعربة الثانية هي عربة التكامل الاقتصادي . وهاتان العربتان تعملان داخل العالم الرأسمالي بنشاط شديد . أما إلى أي درجة يعملان في البلاد الأخرى فهو أمر يمكن النظر

فيه . ففي العالم الاشتراكي لا توجد ظاهرة الشركات عابرة القوميات ولكن توجد فيها ظاهرة التكامل التي تأخذ أبعاداً جديدة . نكون مخطئين إذا قللنا مما يجري في العالم الاشتراكي نتيجة للتكامل الاقتصادي لأنه أخذ يتحول الى قوة اقتصادية جبارة نتيجة لذلك . بجانب هاتين العربتين ، توجد في الاقتصاد الرأسمالي ظاهرة أخرى وهي ظاهرة العسكرة المستمرة للاقتصاد الرأسمالي . هذه العسكرة المستمرة والتي تشمل قطاعاً أساسياً للاقتصاد الرأسمالي والتي لا يمكن أن نتجاهلها كاقتصاديين عندما نتعرض للاقتصاد الرأسمالي ، لأنها ظاهرة اقتصادية خطيرة ، لأنها تمثل القطاع العسكري من الاقتصاد القومي في كل بلد على حدة . ولا بد من دراسة هذا القطاع ودراسة اقتصادياته واستثماراته وأرباحه والعرض والطلب واستهلاكه وسرعة تقادم منتجاته نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية وما يطرحه في السوق المحلي والعالمي من نتائج . . الخ . من هنا اسمحوا لي أن أقول لكم ما لاحظته من أمور من خلال دراستي وقد بدأت دراسة التضخم ونحن طلاب في الأربعينات. وعندما بدأت في الدكتوراة كان لي زميل ، هو الدكتور زكريا نصر ، قال انه سوف يعمل رسالته للدكتوراة عن التضخم . وكان ذلك عام ١٩٤٥ فقلنا له ما الجديد الذي سوف تأتي به ؟ وحتى اليوم والظاهرة لا تزال غامضة ولا زلنا نتحدث عنها . لذا من خلال متابعتي لهذا الموضوع يمكن أن نتبين بأن التضخم لم يعد ذلك المرض الذي كانت كل دولة تحاول الهروب منه بعد الحرب العالمية الثانية ، وإنما أصبح مطلوباً ، إلى حد بعيد ، من أجل حسن تشغيل الاقتصاد الرأسمالي المعاصر . وأصبح التضخم آلية أساسية من آليات تشغيل هذا النظام ، وخاصة إذا كان نظاماً رأسمالياً متقدماً . من هنا أصبح التضخم يستخدم لمقابلة الميل الطبيعي لانخفاض معدل الربح نتيجة للثورة العلمية ، وتحاول الرأسمالية رفع السعر لمقاومة هذا الإنخفاض ، ومقاومة كل العناصر الأخرى التي تدفع إلى عدم التضخم ، ولا أريد أن أقول الانكماش . هذا الوضع يعتبر وضعاً جديداً . وعلينا أن نقف أمام هذه الظاهرة ، وهذا يفسر لنا كيف يمكن أن يجتمع التضخم في السبعينات مع ظاهرة الركود والبطالة . بل وأزعم أن التضخم في الثمانينات سوف لا ينتهي وإنما سوف يستمر كآلية دائمة تستخدم بدرجة أو بأخرى أما اللاتضخم أو الإنكماش فسوف لا يحصل نتيجة رفض القوة المتحكمة في الاقتصاد الرأسمالي .

ولو انتقلنا من إطار الاقتصاد الرأسمالي المتقدم الى بلادنا ، خاصة وأن هذه المشكلة ، كما طرحها الدكتور محمد صادق ، هي التي تهمنا ، فإننا بلدان متخلفة أو نامية ، وان ظاهرة التضخم فيها تأخذ أبعاداً تختلف عما تأخذه في البلاد الرأسمالية .

الدكتور رمزي زكي قال في الثلاثينات عندما يرتفع سعر القطن عما كنا نتوقعه ، كنا نقول .أننا على أبواب التضخم في مصر . وكان الأمر الى هذا الحد في تفكيرنا . ولكن الواقع أن مصر في هذه الحالة كانت على أبواب انتعاش وليس على أبواب تضخم لأن مصر كان فيها موسمان ، موسم الحياة وموسم الموت . ففي موسم الموت ، لا يوجد قطن . وعندما يُجنى القطن ويبدأ تصديره ، يبدأ معه موسم الحياة ، وهو موسم الازدهار والحياة الطبيعية للاقتصاد المصري . لذلك فإن الوضع الذي كان يدفع أي زيادة في أسعار القطن الى نوع من التضخم والانتعاش ، كان وضعاً حقيقياً . وقد درس هذه الظاهرة أحد الاقتصاديين الايطاليين الذي كان موجود في مصر آنذاك وهو بريشياني تورروني ووضح الموسمين واحتمالات التضخم إذا كانت الأسعار الفعلية للقطن أعلى مما كان متوقعاً لها . وهذا الأمر يدعوني للقول بأن اقتصادياتنا اقتصاديات خاصة فهي ليست رأسمالية ولا اشتراكية وإنما اقتصاديات متخلفة أو نامية . هذه الاقتصاديات الخاصة تواجه ظاهرتي التخلف والتبعية وخاصة ظاهرة التبعية التي تعتبر سبب استمرار ظاهرة التخلف حتى الآن . في هذا الوضع علينا أن نفكر في أنفسنا . وكمحاولة لبداية التفكير حول موضوع التضخم في العالم العربي في عام ١٩٨٣ القيت محاضرة في تونس في إطار جامعة الدول العربية ، وقلت فيها أن التضخم في العالم العربي ظاهرة معقدة ولا تؤخذ كما يؤخذ التضخم في أي بلد رأسمالي . وعموماً وبطريقة تبسيطية ، فإن هناك ثلاثة مصادر للتضخم في كل بلد عربي على حدة . المصدر الأول هو المصدر الدولي أو العالمي (في صورة تضخم مستورد) من خلال قنوات معينة ، المصدر الثاني هو الحقبة النفطية وما أدت اليه من سيولة نقدية في العالم العربي جميعاً . أما المصدر الثالث فهو السياسات العملية لكل بلد عربي على حدة ، أي كيفية إدارته الاقتصادية والمالية والنقدية . وبالتالي فإن هذه المصادر الثلاثة علينا أن نضعها في الاعتبار دائماً عندما ننظر لظاهرة التضخم في أي بلد عربي ، وسنجد أنه من الصعب أن تعالج هذه الظاهرة في أي بلد عربي منفرداً لأنك حتى لو وضعت السياسات المحلية فإنك لا تستطيع مواجهة ما يعتبر سياسات قومية عربية نتيجة لحقبة النفط والتي يجب مواجهتها عربياً . ولا تستطيع أيضاً أن تواجه التضخم المستورد نتيجة للنظام الاقتصادي العالمي ونظام النقد الدولي . وهذا يجب أن يواجه من العرب جميعاً . هذه مجرد ملاحظات وإضافات أثارتها تساؤلات وتعليقات الزملاء الذين سبقوني ، وشكراً .

د. أحمد كمال :

أود أن أشكر الدكتور رمزي زكي على العرض النظري المتكامل عن التضخم في

العالم الرأسمالي ، رغم أننا في حاجة لمعرفة أكثر عن التضخم في العالم الاشتراكي . أود أن أتحدث عن التضخم من مفهوم تحليل النظم (System analysis) حيث يمكن النظر إلى التضخم من خلال مجتمع فيه مدخلات ومخرجات . أي بمعنى سبب ونتيجة . وهذا يمكننا من وضع نموذج عام للتضخم ، قد يكون لمجتمع اشتراكي أو رأسمالي أو نامي . وهذا النموذج قد يكون هام جداً بالنسبة لنا في ضوء المدارس المختلفة للتضخم بوجه عام . بالنسبة للبلدان النامية أعتقد أن التضخم يتوقف على ما يسمى بالتضخم المستورد لأن المجتمع الرأسمالي يوجد به نظام تضخم تلقائي Built -in inflation بينما في البلاد المتخلفة يوجد ما يسمى بقوى خارجية External Forces مثل التضخم المستورد وتبعية هذه الدول .

أيضاً صحيح أننا نلاحظ أن جميع السلع تزداد أسعارها ، لكن هناك بعض السلع مثل الأجهزة الالكترونية ، التي أخذت فيها الأسعار بالانخفاض . وهذا الانخفاض هو نتيجة لعوامل مختلفة أهمها الأساليب التكنولوجية الحديثة والتقنية العالمية . فنحن اليوم نستطيع الحصول على (Personal Computer)بمبلغ ألفا دولار ويمتلك نفس قدرات الجهاز التي كان يكلف عام ١٩٤٨ حوالي مليونين دولار ، لذا فإنه نتيجة لهذا التقدم التكنولوجي انخفضت الأسعار حتى مع وجود شركات احتكارية كبيرة ، لذلك فأنا أريد تفسيراً لهذه الظاهرة مع وجود التضخم في كل شيء . وشكراً مرة أخرى .

د. فاروق شلبي :

الحقيقة كانت أهداف الدراسة التي قدمها الدكتور رمزي زكي متعددة وطموحة للغاية ، حيث شملت مسحاً للفكر الاقتصادي حول التضخم ومحاولة استخدام نظريات ، أو جهود التضخم في الدول المتقدمة ، لتفسير واقع الحال في الدول النامية . وهذان الهدفان في حد ذاتها يستحقان يوماً أو ثلاثة ولأكثر من جلسة . لدي بعض الملاحظات المحددة والتي تفضل الدكتور فؤاد مرسي بإثارتها حين قال ، ربما ليس من الضرورة وجود أكثر من مدرسة لتفسير التضخم . بالنسبة للفكر الاقتصادي عن التضخم يمكننا جميعاً الرجوع إلى كينز . ونجد فيه ما ورد في هذه الدراسة حول مدرسة اقتصاديات جانب العرض ومدرسة شيكاغو أو مدرسة النقديين . لأنه كيف سيترجم الطلب الفعال أو الكلي ؟ لا بد أن يتم ذلك إما عن طريق سياسات نقدية أو مالية أو توليفة بينهما . السياسة المالية عن طريق الانفاق الحكومي والايرادات العامة . والسياسة النقدية عن طريق سعر الفائدة وأثره على الطلب الفعال . وحتى مدرسة شيكاغو لخصها كينز نفسه في كتابه Monetary versus Fiscal Policy حيث يقول فيه أن جميع المتغيرات

الاسمية Nominal variables تؤثر فيها مباشرة العوامل أو السياسة النقدية . فالأسعار ، وعرض النقود والطلب على النقود ، جميعاً تأتي من السياسة النقدية بصفة أساسية . أما المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي والبطالة فإنها تأتي أساساً من السياسات المالية . لذلك فإن ما توصل إليه فريدمان هو أننا جميعاً كنزيون سواء كنا نقديين أو ماليين . وإذا تبحرنا في النظرية العامة لكينز فإننا سوف نجد أن كينز نفسه قد أشار الى أنه من الممكن جداً أن يزيد عرض النقد دون أن يكون مصحوباً بارتفاع في الأسعار . وهذه الحالة أشار اليها عند تفسيره لدوافع الطلب على النقود . فإذا كانت كل زيادة في الطلب على النقود تذهب الى الطلب على النقود لدافع الاحتياط ، فسوف لا يكون لها تأثير على الأسعار . فهنا نجد أن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي الى تضخم . وهذا هو كلام فريدمان أيضاً . أما الحالة الثانية فهي أن يكون عرض النقد ثابتاً ومع ذلك تحدث زيادة في الأسعار وذلك نتيجة للتحول من الـ Speculation de-mand for Money الى الـ Precautionary or transaction demand for Money مما يؤدي الى التضخم دون زيادة في عرض النقود . فالمهم ، في خلاصة هذه النقطة ، هو أن المجالات متشابهة في النظريات المتعددة وان جذورها جميعاً في كينز .

والملاحظة الثانية حول إشارة الدكتور رمزي زكي بأن جالبرث قد أتى لنا بتفسير لحركات الأسعار . والحقيقة ان جالبرث لم يكن هدفه إعطاءنا تفسيراً ، أو نظرية أو شبه نظرية ، أو حتى مبدأ ، حول نظرية الأسعار . وإنما كان همه أن يبين أن المؤسسات في الاقتصاد الرأسمالي تقوم بدور قوي من خلال التأثير على طلب المستهلك ، ودفعه إلى شراء سلع ما كان له أن يشتريها لولا تلك المؤسسات وإعلاناتها . . . الخ . وقد لاحظت أن الدكتور رمزي زكي قد أشار الى ذلك في ص **٣٩** . وقد أشار الى أن جالبرث كان يعتبر التضخم كمشكلة رقم ٢ . وهذا ليس تفسيراً في حد ذاته . إن جالبرث في كتابه المشهور ، كان كل همه أن يقول أننا عن طريق وسائل الاعلان وخلافها وجدنا أنفسنا ننفق على السلع التي تحد من قدرة المجتمع على الانتاج ومن معيشتنا معيشة حضارية .

وملاحظتي الثالثة هي كيف نطبق هذه الجهود أو النظريات على الدول النامية . فإن هذا موضوع قديم بدأناه بمحاولة تطبيق الجهود لنظريات النمو على البلدان المتخلفة . وقد فشلنا في التوصل الى نظرية عامة للتنمية . وهنا دعني أضيف بعداً جديداً ، وهو أننا كإقتصاديين فشلنا أيضاً في إيجاد نظرية عامة للتضخم يمكن تفسيره بها في الدول النامية لأنه كما قال الدكتور فؤاد مرسي من الصعب التوصل الى نظرية عامة

للتضخم في هذه البلاد . والتحدي الأصعب والأكبر هو محاولة التوصل إلى نظرية أو لإطار نظرية حول التضخم في دول الخليج العربي . وكنا نتمنى أن نجد الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع في هذه الندوة . فالتضخم الركودي كان موجوداً في الدول النامية قبل ظهور الفكر الاقتصادي بشأنه في أوائل السبعينات . وكان التحدي ، ان تقليل التضخم قد يكون على حساب التنمية في هذه البلاد وبالتالي يمكن للإثنان أن يتواجدا معاً . وربما تكون هذه الورقة فاتحة خير لكي تمتد جذورها الى الدول الخليجية ، ولا سيما وأن التفسيرات متعددة ، وربما لن تخرج بأكثر من ثلاثة أبعاد ، كما تفضل الدكتور فؤاد مرسي وإنما نختصرهم إلى بعدين : محلي وعالمي . لأن زيادة أسعار النفط والعائدات النفطية تصب في أي من هذين المجالين ، أي أن العائدات النفطية تؤثر على السيولة المحلية في البلدان النفطية وكذلك في البلاد الأخرى من خلال التحويلات . الحقيقة أن موضوع التضخم وتفسيراته في دول الخليج بدأت توجد له كتابات جديدة . وأحدث شيء قرأناه في البنك المركزي هو أن التضخم في دول الخليج مسألة نسبية . وأنا لا أتفق مع هذا الرأي . ولكني أثيره للإشارة على وجود أفكار جديدة . كيف نفسر التضخم في دول الخليج مع وجود عمالة كبيرة وافدة ، مع أن هذه العمالة لن تتأثر بشكل نسبي ، كما كانت تتأثر في بلدانها قبل المجيء الى دول الخليج للعمل . ربما ان معدل تضخم ١٠٪ مع الدخول المرتفعة هنا ، لا يكون له أثر كبير ، بينما ان معدل تضخم ٣٪ في بلد الوافد قد يكون لها أثرها وأبعادها السياسية . أيضاً أعتقد أن هناك تحدياً الآن لسياسة سعر الصرف . فإذا كنا نريد أن نخفض العملة لزيادة الصادرات ، فما هي هذه الصادرات ؟ إذا كان معظمها نفطي ومعروفة بالدولار ؟ ولكن ربما يكون البعد الجديد الآن ان المملكة العربية السعودية تريد التخفيض حتى تستطيع أن تصدر منتجات غير نفطية . وهي الآن مثلاً تصدر بصل . ولم نكن نتوقع منها أن تصدر منتجات زراعية . في نفس الوقت هناك دول أخرى خليجية تريد استقرار سعر صرف العملة المحلية حتى تحمي المستورد وبالتالي المستهلك من التضخم المستورد. وهنا يأتي التضارب فكيف يمكننا حسم هذه الأمور التي تلح لإيجاد حلول عاجلة لها وان كانت الخلفية التي أعطاها لنا الدكتور رمزي زكي خلفية مثمرة وجيدة بحيث تساعدنا لتناول المشاكل المطروحة أمامنا وتلح لإيجاد الحلول العملية لها .

د. محمد نور الدين :

أود أن أشكر وأهنىء الدكتور رمزي زكي على ورقته وتقديمه لها ولضيق الوقت

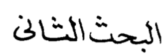
سوف ألخّص تعليقي في سؤال واحد ومحدود وهو ، أن هناك رأي يقول إن عملية النمو الاقتصادي لا بد أن تصاحبها معدلات عالية للتضخم . ونلاحظ أن أكثر الدول العربية تضخماً هي أكثرها تخلفاً . فهل في رأيك أن التضخم في هذه الدول ربما يكون نتيجة لمحاولتها محاربة التخلف ؟ وشكراً .

د. علي توفيق صادق :

أريد أن أضيف سؤالاً لعلنا خلال اليومين القادمين نجد له إجابة . هناك ملاحظة إحصائية تتعلق بعدد المنضمين الى النقابات العمالية في البلاد الرأسمالية . وحسب الأرقام توجد ظاهرة ، وهي أن أعضاء النقابات في تضاؤل ، ويقولون أنهم كانوا يطالبون ببعض المطالب ، وكثير منهم حصل على هذه المطالب . فهل يا ترى هذا صحيح أم لا ؟ وشكراً .

د. رمزي زكي :

شكراً لكم ، وأعتقد أن هدف الحوار لم يكن هو توجيه أسئلة لي لكي أتولى الرد عليها ، بقدر ما كان الهدف هو إثارة الحوار بيننا وتبادل الرأي والمشورة . في ضوء هذا ، ومع ضيق الوقت فإنه من الصعب التعليق على هذا الكم الكبير من الملاحظات والأسئلة ، التي أتفق مع بعضها وقد اختلف مع البعض الآخر . ولست أدري إذا كان من المجدي أن أسترسل في التعليق . ولكن نظراً لضيق الوقت فسوف لا أتمكن الآن من التعليق . وأعتقد أن الفرصة سوف تتاح لي خلال لقاءاتنا القادمة . ولكن أود أن أشكركم جميعاً على مشاركتكم وعلى حسن استماعكم لي وعلى هذه الملاحظات القيمة التي أبديت ، وعلى حسن إدارة الجلسة من قبل الدكتور علي توفيق صادق .


البحث الثانى

العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية
(التضخم المستورد)

دكتور علي توفيق الصادق
مدير قسم الأبحاث / دائرة الأبحاث والاحصاء
صندوق النقد العربي بأبو ظبي

مقدمة

البحث عن العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية يعني ضمنياً أن التضخم ينجم عن تفاعل مجموعتين من العوامل إحداهما خارجية والأخرى محلية . ومثل هذا الافتراض الضمني يتسق مع المشاهدات الفعلية لانتشار التضخم على المستوى العالمي وزيادة نصيب التجارة من مجمل النشاط الاقتصادي في معظم أقطار العالم . فإذا تصورنا أن بلداً ما مغلق على العالم الخارجي ، أي أن مصادر استخدام موارده محلية ، فإن التضخم الذي يحدث في هذا البلد يكون ناجماً عن تفاعل عوامل وسياسات محلية فقط . وفي المقابل ، لو تصورنا وجود بلد ما يستورد كل حاجياته من الخارج وبالتالي يكون انفاقه على الواردات فقط ، فإن التضخم في أسعار الواردات ينعكس في التضخم في مستوى مؤشر السعر المحلي . وباستبعاد وجود زيادة دورية ومستمرة في الرسوم الجمركية أو من زيادة دورية ومستمرة من قبل احتكارات محلية ، فإن التضخم المحلي يكون ناجماً من عوامل خارجية . نخلص من مضمون هذين التصورين إلى القول أنه يمكن من الناحية النظرية أن نقيس دور العوامل الخارجية في التضخم في بلد ما من خلال درجة انفتاحه على العالم الخارجي ومقدار التضخم في البلدان التي يتعامل معها اقتصادياً . ولكن لا بد من التعرف على تلك العوامل الخارجية التي تلعب دوراً في إحداث التضخم في البلد المعني ، ثم نحاول قياس مساهمة تلك العوامل في مستوى

التضخم وذلك اتساقاً مع هدف هذا البحث المعني بالعوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلدان العربية .

وقبل البدء في محاولة تحديد تلك العوامل نرى أنه من المستحسن وتيسيراً للمناقشة وابتعاداً عن الغموض لا بد من إثارة السؤال : ما هي الظاهرة المقصودة بشكل عام وكيف يتم قياسها ؟ أي ما هو تعريف التضخم وكيف يتم قياسه ؟

تعريف التضخم بشكل أو بآخر أمر يسير ، ولكن الإجماع على تعريف معين أمر غير مستطاع . ففي أدبيات الموضوع تعاريف كثيرة ، منها ما يحاول أن يعطي أسباب الظاهرة التضخمية ومنها ما يعطي آثارها ومنها ما يعطي بعض خصائصها المميزة . فعلى سبيل المثال نورد التعاريف التالية[١] :

أ ـ التضخم هو حالة لفائض عام في الطلب تتمثل في « كثرة نقود تلاحق قلة من السلع » .

ب ـ التضخم هو ارتفاع في كتلة النقود أو الدخل النقدي ، إما الكلي أو بالنسبة للفرد .

جـ ـ التضخم هو ارتفاع في مستويات السعر مع خصائص أو حالات أخرى : إنه غير متوقع ، ويؤدي إلى ارتفاعات لاحقة ، إنه لا يزيد التشغيل ولا الناتج ، إنه أسرع من معدل « أمن » ، و« سببه النقود » ، ويقاس بالأسعار أخذاً بنظر الاعتبار الضرائب غير المباشرة والإعانات وهو غير عكوس .

د ـ التضخم هو هبوط في القيمة الخارجية للنقود كما تقاس بأسعار الصرف الأجنبية ، بأسعار الذهب ، وكما مشار لها بفائض الطلب على الذهب أو الاحتياطيات الدولية بالأسعار الرسمية .

يتضح من التعريف في كل من (أ) و(ب) انه سببي ، ففي (أ) سبب التضخم هو فائض الطلب بينما في (ب) هو عرض النقود .

أما في (جـ) فالتعريف عرضي بمعنى أنه يصف الظاهرة بالإضافة إلى شروط أخرى مصاحبة . وفي (د) ترتبط ظاهرة التضخم بالتطورات الخارجية .

وفي إطار هذا البحث نتبنى التعريف التالي[٢] :

التضخم هو ارتفاع معزز في المستوى العام للأسعار .

وكما يبدو من التعريف الذي تبنيناه في مجال هذا البحث ، فإنه لا يشير إلى أسباب

أو آثار التضخم . ولكنه يدل على أن التضخم هو ليس زيادة واحدة في مستوى السعر العام ، كما أن التضخم غير معني في الزيادة في أسعار بعض السلع ، بل هو معني بالزيادة فى مستوى السعر العام ، الذي يمثل معدل مرجح لجميع الأسعار .

نخلص إلى القول بأن الظاهرة التضخمية التي نحن بصدد تحديد العوامل الخارجية في أحداثها هي عبارة عن زيادة معززة في مستوى السعر العام ، وهذا جواب على الشق الأول من التساؤ ل ، أما الشق الثاني ، وهو كيف يتم قياس التضخم ، فهذا ما نتبينه في التالي .

يتم قياس التضخم من خلال تطور مؤشر لمستوى السعر العام في فترة أساس (سنة أساس) ، باعتبار أن مستواه في سنة الأساس هو ١٠٠ ، ولكن السؤال يظل قائماً : ما هو السعر العام الذي نتكلم عنه ؟

في أدبيات الموضوع يمكن أن نشير إلى ثلاثة مؤشرات ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوع قياس التضخم وهي :

أ ـ المخفض الضمني للناتج القومي الإجمالي (GNP deflator)
ب ـ مؤشر أسعار المستهلك .
جـ ـ مؤشر أسعار الجملة .

وبالرغم من أن المخفض الضمني للناتج القومي الإجمالي يعتبر أكثر شمولاً لأن بناءه يشتمل على جميع السلع والخدمات التي تدخل في الناتج القومي الإجمالي ، إلا أنه بالنسبة للمستهلك لا يمثل المؤشر الأكثر ملائمة لقياس كلفة المعيشة لأن أسعار سلع الصادرات والإستثمارات تدخل في تركيبته في حين أنه (المستهلك) لا يتعامل مع مثل هذه السلع . وبما أن البيانات المتوفرة للباحث هي عن مؤشر أسعار المستهلك ، فإن التضخم في إطار هذا البحث هو ما يتعلق بمؤشر أسعار المستهلك .

وقبل الانتقال الى معالجة موضوع هذا البحث لا بد من التأكيد على أن ظاهرة التضخم بشكل عام ظاهرة تتفاعل في أحداثها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية منها ما هو محلي ومنها ما هو خارجي . ولذلك نرى أن لا يحمّل عنوان البحث أكثر مما هو مقصود منه وهو « البحث عن دور العوامل الخارجية في إحداث التضخم في البلدان العربية » . أي أن البحث غير معني بمناقشة جميع مسببات التضخم في كل بلد عربي ، الأمر الذي يحتاج الى جهد كبير من قبل مجموعة من المهتمين بالموضوع .

وفي مجال هذا البحث نناقش

أولاً : علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي وواقع البلدان العربية .

ثانياً : العوامل الخارجية في تحديد مستوى السعر المحلي في إطار نموذج العرض الكلي والطلب الكلي .

ثالثاً : قياس أثر العوامل الخارجية في التضخم في البلدان العربية ، ثم نختتم البحث بمناقشة الامكانيات المتاحة للسيطرة على أثر العوامل الخارجية في تضخم الأسعار في البلدان العربية .

أولاً : علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي : واقع البلدان العربية

١ ـ ١ علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي

١ ـ ١ ـ ١ تبرز علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي في إطار الحسابات القومية من خلال متطابقة الدخل :

الناتج المحلي الاجمالي = الاستهلاك الخاص + الاستثمار الخاص + الانفاق العام + الصادرات - الواردات

حيث يتبين من المتطابقة أن للقطاع الخارجي عبر الصادرات والواردات دوراً في النشاط الاقتصادي القومي . ولغرض المناقشة والاختصار نستخدم الرموز التالية :

الرمز	الوصف
Y	الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل القومي
C	الاستهلاك الخاص
I	الاستثمار الخاص
	الإنفاق الخاص ويساوي (I + C)
G	الانفاق العام (الحكومي)
	الاستيعاب المحلي (الإنفاق المحلي) ويساوي (G + E)
X	الصادرات من السلع والخدمات
M	الواردات من السلع والخدمات

يمكن كتابة متطابقة الدخل بالصيغة التالية :

$$M - X + G + I + C = Y \quad (1)$$

$$M - X + A = Y$$

وبإعادة الترتيب في (١) تصبح الصيغة كما يلي :

$$M - X = A - Y \quad (2)$$

١ـ ١ـ ٢ يمكن النظر إلى الجانب الأيمن في (٢) بأنه ميزان محلي لمعرفة وضع الطلب المحلي في مقابل العرض المحلي للسلع والخدمات . أما الجانب الأيسر في (٢) فهو الميزان الخارجي (الميزان الجاري للسلع والخدمات في ميزان المدفوعات) .
والميزان المحلي في سنة معينة يكون في حالة واحدة من حالات ثلاث هي :

أ ـ فائض ، أي أن الناتج المحلي الاجمالي أكبر من الإستيعاب المحلي .
ب ـ عجز ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي أقل من الإستيعاب المحلي .
جـ ـ توازن ، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يعادل الاستيعاب المحلي .

ويتضح من (٢) أن الميزان الخارجي يكون في نفس الحالة التي تتحقق في الميزان المحلي . ومضمون الفائض أو العجز في الميزان الخارجي ينعكس في تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي (متضمناً البنك المركزي) ، ذلك أنه من البديهيات المحاسبية في التمويل الدولي أن يسوّي عدم التوازن في حركة السلع والخدمات في فترة معينة بواسطة موارد مالية . فإذا كانت قيمة صادرات السلع والخدمات من بلد «أ» الى بلد «ب» أكبر من قيمة صادرات السلع والخدمات من «ب» إلى «أ» ، أي أن الميزان الخارجي لبلد «أ» مع البلد «ب» حقق فائضاً ، فإن التسوية تكون بواسطة انتقال موارد مالية من «ب» إلى «أ» تساوي قيمة الفائض[٣] . فإذا افترضنا أن تغير صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي تساوي B ، فإن علاقة B بالميزان الخارجي (M − X) تكون[٤] :

$$F + (M - X) = B \quad (3)$$

حيث F تمثل صافي انسياب رأس المال إلى القطاع غير المصرفي .

والتغير في صافي الأصول الأجنبية B هو من العوامل المؤثرة في تغير السيولة المحلية كما يظهر من :

$$(\dot{DC}) + B = \dot{L} \quad (4)$$

حيث ● ترمز إلى تغير ، و L الى السيولة المحلية و (DC) الى الإئتمان المحلي .

١ ـ ١ ـ ٣ نخلص الى القول مما تقدم الى أن علاقة الاقتصاد القومي بالاقتصاد الدولي ذات شقين ، أحدهما عيني يتمثل في تصدير واستيراد السلع والخدمات ويؤثر مباشرة في العرض الكلي للسلع والخدمات وفي الطلب الكلي على السلع والخدمات في البلد المعني ، والآخر مالي يؤثر في السيولة المحلية .

وإذا نظرنا إلى المتطابقة (٢) مرة ثانية وأعدنا ترتيب متغيراتها بحيث تأخذ الصيغة التالية :

$$X + A = M + Y \qquad (٥)$$

يتضح أن الطلب الكلي يتكون من طلب محلي يتمثل في A وطلب خارجي يتمثل في X ، وأن العرض الكلي يتكون من عرض من السلع والخدمات المنتجة محلياً Y والمستوردة M . ويمكن تصنيف العرض الكلي من السلع والخدمات الى عرض موجه إلى السوق المحلية (X − Y + M) وعرض موجه إلى السوق الخارجية X . وبهذا يكون الناتج المحلي من السلع والخدمات Y موجه إلى السوق المحلية بقدر (X − Y) والى السوق الخارجية بقدر X . وهذا يعني أن الصيغة في (٥) يمكن ترتيبها لتصبح :

$$A = M + (X - Y) \qquad (٦)$$

أي أن الطلب المحلي A يقابله عرض محلي يتكون من سلع وخدمات مستوردة M ومن سلع وخدمات منتجة محلياً (X − Y) . ومن (٦) يتضح أن الطلب المحلي A يغطي بنسبة $\frac{M}{A}$ من الخارج و $\frac{X-Y}{A}$ من الانتاج المحلي .

أي

$$١,٠ = \frac{M}{A} + \frac{X-Y}{A} \qquad (٧)$$

١ ـ ١ ـ ٤ وبهذا يمكن معرفة تطور علاقة اقتصاد بلد ما بالاقتصاد الدولي من خلال عدد من المؤشرات تتمثل في :

أ ـ نسبة التجارة التي تعكس مدى انفتاح اقتصاد البلد المعني بالاقتصاد الدولي ، وبالتالي مدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي وقدرة البلد المعني على رسم سياسات اقتصادية مستقلة نسبياً عن التطورات الخارجية . وتقاس نسبة التجارة كما يلي :

$$T = \frac{M + X}{Y}$$

ب ـ نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي $\frac{X}{Y}$ وتعكس حجم النشاط الاقتصادي المحلي الموجّه للأسواق الخارجية .

جـ ـ نسبة الواردات الى الاستيعاب المحلي $\frac{M}{A}$ وتعكس حجم الانفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة خارج نطاق الدورة الاقتصادية المحلية ، أي مدى تسرب الدخل الى خارج تيار الدخل القومي .

د ـ نسبة الناتج المحلي الاجمالي الموجه إلى تلبية الإستيعاب المحلي ، وتقاس ب

$$\frac{X - Y}{A}$$

هـ ـ نسبة الاستيعاب المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي $\frac{A}{Y}$ وتعكس مدى تلبية النشاط الاقتصادي المحلي لاحتياجات الانفاق المحلي .

في الجزء التالي نتعرف على واقع البلدان العربية من خلال مناقشة تطور المؤشرات التي عرفناها أعلاه .

١ ـ ٢ علاقة الاقتصاد العربي بالاقتصاد الدولي

١ ـ ٢ ـ ١ يلعب القطاع الخارجي دوراً بارزاً في اقتصادات البلدان العربية . فهو مصدر لاستيراد السلع والخدمات لسد العجز في الميزان المحلي ($A - Y$) ، ومنفذ لتصدير السلع والخدمات للتصرف في فائض العرض منها . ويتضح دور القطاع الخارجي وهيمنته على اقتصادات البلدان العربية من خلال مناقشة بعض المؤشرات التي تم تحديدها في (١ . ١) أعلاه وهي :

أ ـ نسبة الصادرات $\frac{X}{Y}$

ب ـ نسبة الواردات $\frac{M}{Y}$

جـ ـ نسبة التجارة $\frac{M + X}{Y}$

د ـ نسبة الواردات الى الاستيعاب المحلي $\frac{M}{A}$

هـ ـ نسبة الناتج المحلي الموجه الى السوق المحلي $\frac{X - Y}{A}$

و ـ نسبة الإستيعاب المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي $\frac{A}{Y}$

١ ـ ٢ ـ ٢ يبين الجدولان (١) و (٢) تطور النسب المذكورة خلال الفترة **١٩٧١ ـ ١٩٨٢** . ويستنتج من نسبة التجارة $\frac{M + X}{Y}$ أن البلدان العربية « منفتحة » على الاقتصاد الدولي وأن درجة الانفتاح زادت في معظم البلدان العربية وبالتالي أصبحت اقتصاداتها عرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية بدرجة أكبر ، مما يشير إلى احتمال زيادة صعوبة تنفيذ سياسات اقتصادية منشودة .

١ ـ ٢ ـ ٣ وبالرغم من انفتاح جميع البلدان العربية على الاقتصاد الدولي ، إلا أن المؤشرات المعروضة في الجدولين (١) و (٢) ، تظهر ان علاقات الاقتصادات العربية بالاقتصاد الدولي غير متماثلة . فإذا استخدمنا الميزان المحلي (A - Y) أو نسبة الاستيعاب المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي كمعيار لتصنيف البلدان العربية بحيث تكون جميع البلدان التي حقق ميزانها المحلي فائضاً خلال الفترة المعنية (أو نسبة $\frac{A}{Y}$ أقل من ١٠٠٪) في مجموعة واحدة ، والبلدان التي حقق ميزانها المحلي عجزاً في مجموعة أخرى ، يمكن تكوين مجموعتين هما :

أ ـ مجموعة الفائض : وتضم كلاً من : الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت وليبيا والعراق .

ب ـ مجموعة العجز : وتضم كلاً من : الأردن وتونس والجزائر والسودان والصومال وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

١ ـ ٢ ـ ٤ تتسم مجموعة بلدان الفائض باعتماد كبير على الاقتصاد الدولي ، ذلك أنه منفذ لأكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي وفي الوقت نفسه مصدر لسد أكثر من خمسين بالمائة من احتياجات الاستيعاب المحلي . الأمر الذي يجعل اقتصادات هذه البلدان عرضة للصدمات الاقتصادية الدولية وما يرافقها من ركود وتضخم ، وينعكس ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي متمثلاً في انخفاض

الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الأسعار المحلية وانخفاض معدلات استخدام الطاقات القائمة وعرقلة تنفيذ السياسات المنشودة .

١ ـ ٢ ـ ٥ وتتسم مجموعة بلدان العجز باستيعاب محلي كبير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (A أكبر من Y) . الأمر الذي يحدث فائض طلب محلي قياساً إلى السلع والخدمات المنتجة محلياً ، وبالتالي يؤدي إلى ضغوط على الأسعار المحلية . وبالرغم من أن بلدان هذه المجموعة تتسم بعجز الميزان المحلي (Y − A) إلا أنها متباينة من حيث مدى ارتباط كل منها مع الاقتصاد الدولي . ففي كل من **اليمن الشمالي واليمن الجنوبي تساهم الصادرات بنسبة ضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي ، بينما تساهم الواردات بنسبة (نسبياً) (٤٠ ـ ٥٠٪)** من الاستيعاب المحلي . وفي كل من الأردن وتونس ولبنان وموريتانيا تساهم الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي بنسب مرتفعة نسبياً كما أن الواردات تغطي نسبة مرتفعة من الإستيعاب المحلي . وفي البلدان الأخرى في مجموعة العجز ، تلعب الصادرات والواردات دوراً مهماً ولكنه بدرجة أقل في النشاط الاقتصادي .

١ ـ ٢ ـ ٦ وكما أشرنا سابقاً فإن علاقة الاقتصادات **العربيةبالاقتصاد الدولي ذات بعدين، بعد عيني** يتمثل في الصادرات والواردات من السلع والخدمات وبعد نقدي (ومالي) يتمثل في المطالب المترتبة على عجز أو فائض الميزان التجاري وعلى التدفقات المالية المتمثلة في تحويلات العاملين وتحويلات أخرى وعلى التدفقات الرأسمالية . وللبعد النقدي تأثير على السيولة المحلية التي تلعب دوراً مهماً في إحداث عملية التضخم . ويمكن أن نبين هذا الأمر بالنظر ثانية الى المعادلة (٤) :

$$(DC) + B = \dot{L}$$

وبتحويل التغير في السيولة المحلية $\dot{L}$ الى معدل نمو $\frac{\dot{L}}{L}$ كما في :

$$\frac{\dot{(DC)}}{L} + \frac{B}{L} = \frac{\dot{L}}{L} \qquad (٨)$$

يتضح أنه بالإمكان تجزئة نمو السيولة الى قسمين ، أحدهما ناجم عن تعامل

الاقتصاد القومي مع الاقتصاد الخارجي ويتمثل في $\frac{B}{L}$ والآخر ناجم عن سياسات مالية ونقدية محلية يتمثل في ($\frac{\dot{DC}}{L}$) .

وبالإستعانة بمعادلة كمية النقود يمكن إبراز أثر البعد النقدي على التضخم :

$$L\,V = P\,y \qquad (٩)$$

حيث :

L تشمل السيولة المحلية

V سرعة تداول السيولة المحلية

P مستوى السعر المحلي

y حجم المبادلات المحلية .

وبتحويل المتطابقة في (٩) إلى معدلات نمو كما في :

$$\frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} = \frac{\dot{P}}{P} + \frac{\dot{y}}{y} \qquad (١٠)$$

وبترتيب واضح نحصل على .

$$\frac{\dot{P}}{P} = \frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{V}}{V} - \frac{\dot{y}}{y} \qquad (١١)$$

وباستبدال $\frac{\dot{L}}{L}$ من (٨) نحصل على :

$$\frac{\dot{P}}{P} = \frac{B}{L} + \frac{(\dot{DC})}{L} + \frac{\dot{V}}{V} - \frac{y}{y} \qquad (١٢)$$

ويظهر تأثير البعد النقدي الناجم عن التعامل مع الخارج على معدل التضخم $\frac{P}{P}$ من المعادلة (١٢) والمتمثل في $\frac{B}{L}$.

جدول رقم (١)

نسب الصادرات والواردات الى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن						
١.	٩,٥٦	٣٧,٠١	٤٤,٢٦	٤٦,٩٦	٤٥,٠٣	٤٢,٩٩
٢.	٤٧,٧٤	٩٣,٧١	١٠٧,٤٧	٩٦,٣٢	١٠٢,٥٨	١٠٣,٥٣
الامارات						
١.	٨٤,٧٢	٧٣,٩٦	٧١,١١	٧٧,٩٣	٧٢,٢٢	٦٤,٠٩
٢.	٣٨,٦٤	٢٨,٥٣	٣٦,٧٥	٣٤,٤٨	٣٤,٧٠	٣٤,٥٩
البحرين						
١.	١٠٩,١٠	١٣٠,٢٤	١١٥,٧١	١١٨,٢٣	١٢٨,٠١	٨٧,٢٥
٢.	١٢٦,٢٥	١٠٩,١٠٤	١٠٤,١٧	٩٩,٧٩	١٠٧,٨٦	٦٩,٥٤
تونس						
١.	٢٣,٨٤	٣١,٢٧	٣٨,٨١	٤٠,٤٣	٤٢,٢٦	٤٠,٠٥
٢.	٢٥,٨٤	٣٦,١١	٤٣,٧٨	٤٥,٧٩	٥٠,٣٦	٤٩,٨١
الجزائر						
١.	١٨,٣٢	٣٤,٢٣	٣١,٤٤	٣٤,٥٧	٢٩,٦٦	٢٦,٥٦
٢.	٢٧,٧٢	٤٦,٠٥	٣٣,٥٢	٣٢,٦٣	٢٩,٣٤	٣١,٤٣
السعودية						
١.	٦٦,٢٧	٨١,٩٩	٥٩,٠٠	٦٧,٩٤	٧٠,٣٠	٦٥,٦٩
٢.	٢٢,٧٠	١٩,٥٣	٤٣,٠٧	٣٤.٧٧	٣٠,٧٦	٤٠,٠٢
السودان						
١.	١٦,٢١	١١,٢١	٠٨,٦٩	٠٧,١٤	٠٨,٧٦	٠٨,٠٧
٢.	١٨,٢٣	٢٤,٠١	١٦,٤١	١٩,٠٠	٢٠,٩٢	٢٠,٢٧
سوريا						
١.	١٧,٢٨	٢١,٢٩	١٨,٤٥	١٧,٧٧	١٥,٠٧	١٠,٣٠
٢.	٢٢.٢٥	٣٣.٧٨	٣٥.٤٩	٣٢.٧٨	٣٢.٣٩	٢٧.٤٧
الصومال						
١.	١٣.٢٦	١٥,٣٦	١٢.٧٣	١٤.٢٨	١٦,٣١	٣٣.٧٢
٢.	١٩.٩١	٢٩.٥١	٣٢,٩١	٣٨,٢٥	٢٩.٦٣	٥٠,٥٩

١ . = $\frac{X}{Y}$ ٢ . = $\frac{M}{Y}$ ، X = الصادرات ، M = الواردات ، Y = الناتج المحلي الاجمالي .

المصدر : على أساس صندوق النقد العربي ، **الحسابات القومية للدول العربية ، ١٩٧١ ـ ١٩٨٢** .

تابع جدول رقم (١)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
العراق						
١.	٤٠,٧١	٥٧,٩٠	٦٢,٨٦	٦٤,٦٧	٣٣,١٤	٣٠,٣١
٢.	٢١,٤٥	٤٤,٥٥	٣٦,٢٩	٣٦,٣٩	٥٥,٦١	٦٠,٤٢
عمان						
١.	٦٥,٧٩	٦٧,٥٥	٦٧,١٦	٦٧,٣٨	٦٩,٣٧	٦٤,٤١
٢.	٣٢,١٣	٥٠,٦٩	٤٤,٧٨	٣٩,٥٥	٤٤,٢٧	٥٥,٣٣
قطر						
١.	٨٦,٣٢	٧٩,٨٧	٧١,٥٢	٧٩,١٩	٧١,٥٣	٥٨,٧٥
٢.	٣٠,٧٢	١٦,٤٤	٢٧,٩٠	٢٠,٤٦	١٩,٥٢	٢٨,٠١
الكويت						
١.	٦٦,٣٥	٨٠,٤٧	٧٩,٠٨	٨١,٤٠	٧٠,٥٧	٦٧,٤٢
٢.	١٨,٦٦	٢٦,٠١	٢٩,٢٣	٣٥,٦٣	٤١,٢٣	٥١,٨٠
لبنان						
١.	٢٥,٢٥	٤٠,٤٩	٣٧,٣٨	٣٣,١٤	٣١,٠٢	٤٧,٠٢
٢.	٤١,٣٠	٦٤,٢٣	٦٥,٠٠	٦٥,٣٣	٦٣,٨٥	٩٢,٨١
ليبيا						
١.	٥٩,٩٤	٥٤,٣٢	٦٧,٨٢	٧٥,٦٠	٦٠,٩٢	٦٣,٨٧
٢.	٢٦,٨٠	٤٤,٠٧	٣٣,٦٣	٣٣,٠٧	٦٠,١٣	٣٦,٣٥
مصر						
١.	١٤,٠٨	١٨,٣٠	٢٦,٧٥	٣١,٩٦	٢٦,١١	١٧,٥٥
٢.	١٩,١١	٣٧,٤٨	٤٣,٤١	٤٢,٥٤	٣٨,٦٧	٣١,٦٢
المغرب						
١.	١٧,٥٩	٢٣,١٥	١٧,٤٥	١٩,٠٥	٢١,٥٠	٢١,٠٦
٢.	١٩,٧٥	٣٢,٧٥	٢٩,٠٤	٢٨,١٤	٣٤,٣٧	٣٤,٣١
موريتانيا						
١.	٤١,٨٨	٣٨,٧٨	٣٦,٨٢	٤٠,١٧	٤٨,٧٨	٤٥,٩٢
٢.	٣٣,٨٠	٦٤,٣٢	٦٥,٤١	٧٠,٧٢	٧٧,٩٥	٨٧,٦٩
اليمن الشمالي						
١.	٠١,٩٠	٠٤,٢٩	٠٤,٦٦	٠٦,٧٤	٠٨,٧٣	١١,٠٣
٢.	٢٥,٦١	٣٣,١٢	٦٦,٦٣	٧١,٠٢	٧٤,٤٢	٧٦,٧٣
اليمن الجنوبي						
١.	٢٩,١٩	١٢,٧١	٠٨,٠١	١١,٨٨	٠٧,٠٥	٠٥,٨٧
٢.	٦٦,٥١	٦٣,٠٦	٧٢,١٥	١٠٠,١٥	٩٩,١٩	٩٩,٥٩

جدول رقم (٢)

نسب :

١ ـ الإنفاق المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي

٢ ـ الواردات الى الانفاق المحلي .

٣ ـ الانتاج المحلي الموجه الى السوق المحلي الى الانفاق المحلي .

(٪)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الاردن						
١.	١٣٨,٢	١٥٦,٧	١٦٣,٢	١٤٩,٤	١٥٧,٤	١٦٠,٦
٢.	٣٤,٦	٥٩,٨	٦٥,٩	٦٤,٥	٦٥,١	٦٤,٥
٣.	٦٥,٥	٤٠,٢	٣٤,٢	٣٥,٥	٣٤,٩	٣٥,٥
الامارات						
١.	٥٣,٩	٥٤,٦	٦٥,٦	٥٦,٦	٦٢,٥	٧٠,٥
٢.	٧١,٧	٥٢,٣	٥٦,٠	٦١,٠	٥٥,٥	٤٩,١
٣.	٢٨,٣	٤٧,٧	٤٤,٠	٣٩,٠	٤٤,٥	٥٠,٩
البحرين						
١.	١١٧,٢	٧٨,٨	٨٨,٥	٨١,٦	٧٩,٩	٨٢,٣
٢.	١٠٧,٨	١٣٨,٤	١١٧,٧	١٢٢,٥	١٣٥,١	٨٤,٥
٣.	٧,٨٦-	٣٨,٤-	١٧,٧-	٢٢,٥-	٣٥,١-	١٥,٥
تونس						
١.	١٠٢,	١٠٤,٨٤	١٠٤,٩٧	١٠٥,٣٦	١٠٨,١٠	١٠٩,٧٧
٢.	٢٥,٣٣	٣٤,٤٤	٤١,٧٠	٤٣,٤٦	٤٦,٥٨	٤٥,٣٧
٣.	٧٤,٦٧	٦٥,٥٦	٥٨,٠٣	٥٦,٥٤	٥٣,٤٢	٥٤,٦٣
الجزائر						
١.	١٠٩,٤١	١١١,٨١	١٠٢,٠٨	٩٨,٠٦	٩٩,٦٨	١٠٤,٨٧
٢.	٢٥,٣٣	٤١,١٨	٣٢,٣٨	٣٣,٢٧	٢٩,٤٣	٢٩,٩٧
٣.	٧٤,٦٧	٥٨,٨٢	٦٧,١٧	٦٦,٧٣	٧٠,٥٧	٧٠,٠٣
السعودية						
١.	٥٦,٤٤	٣٧,٥٣	٨٤,٠٧	٦٦,٨٢	٦٠,٤٦	٧٤,٦٧
٢.	٤٠,٢٠	٥٢,٠٤	٥١,٢٣	٥٢,٠٤	٥٠,٨٧	٥٣,٥٩
٣.	٥٩,٨٠	٤٧,٩٦	٤٨,٧٧	٤٧,٩٦	٤٩,١٣	٤٦,٤١

تابع جدول رقم (٢)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
السودان						
١.	١٠٢,٠٢	١١٢,٧٩	١٠٧,٧٢	١١١,٨٥	١١٢,١٥	٨٧,٧٩
٢.	١٧,٨٦	٢١,٢٨	١٥,٢٣	١٦,٩٨	١٨,٦٥	٢٣,٠٩
٣.	٨٢,١٤	٧٨,٧٢	٨٤,٧٧	٨٣,٠٢	٨١,٣٥	٧٦,٩١
سوريا						
١.	١٠٤,٩٧	١١٢,٤٩	١١٧,٠٤	١١٥,٠١	١١٧,٨١	١١٧,١٦
٢.	٢١,١٩	٣٠,٠٣	٣٠,٣٢	٢٨,٥٠	٢٩,٩٢	٢٣,٤٤
٣.	٧٨,٨١	٦٩,٩٧	٦٩,٦٨	٧١,٥٠	٧٠,٠٨	٧٦,٥٦
الصومال						
١.	١٠٦,٦٥	١١٤,١٥	١٢٠,١٨	١٢٣,٩٧	١١٣,٣٢	١١٦,٨٧
٢.	١٨,٦٦	٢٥,٨٥	٢٧,٣٨	٣٠,٨٥	٢٦,١٥	٤٣,٢٩
٣.	٨١,٣٤	٧٥,١٥	٧٢,٦٢	٦٩,١٥	٧٣,٨٥	٥٦,٧١
العراق						
١.	٨٠,٧٤	٨٦,٦٥	٧٣,٤٣	٧١,٧١	١٢٢,٤٧	١٣٠,١١
٢.	٢٦,٥٧	٥١,٤١	٤٩,٤٢	٥٠,٧٥	٤٥,٤٠	٤٦,٤٤
٣.	٧٣.٤٣	٤٨,٥٩	٥٠,٥٨	٤٩.٢٥	٥٤,٦٠	٥٣,٥٦
عمان						
١٠	٦٦,٣٥	٨٣,١٤	٧٧,٦٢	٧٢,١٦	٧٤,٩١	٩١,٩٢
٢.	٤٨,٤٢	٦٠,٩٧	٥٧,٦٩	٥٤,٨١	٥٩,١٠	٦٠,١٩
٣.	٥١,٥٨	٣٩,٠٣	٤٢,٣١	٤٥,١٩	٤٠,٩٠	٣٩,٨١
قطر						
١.	٤٤,٤٠	٣٦,٥٧	٥٦,٣٧	٤١,٢٧	٤٧,٩٩	٦٩,٢٤
٢.	٦٩,١٩	٤٤,٩٥	٤٩,٤٩	٤٩,٥٧	٤٠,٦٦	٤٠,٤٥
٣.	٣٠,٨١	٥٥,٠٥	٥٠,٥١	٥٠,٤٣	٥٩,٣٤	٥٩,٥٥
الكويت						
١.	٥٢,٣١	٤٥,٥٤	٥٠,١٤	٥٤,٢٤	٧٠,٦٧	٨٤,٣٨
٢.	٣٥,٦٧	٥٧,١١	٥٨,٣٠	٦٥,٦٩	٥٨,٣٤	٦١,٣٩
٣.	٦٤,٣٣	٤٢,٨٩	٤١,٧٠	٣٤,٣١	٤١,٦٦	٣٨,٦١
لبنان						
١.	١١٦,٠٦	١٢٣,٧٣	١٢٧,٦٢	١٣٢,١٩	١٣٢,٨٣	١٤٥,٧٩
٢	٣٥,٥٨	٥١,٩١	٥٠,٩٣	٤٩,٤٢	٤٨,٠٧	٦٣,٦٦
٣.	٦٤.٤٢	٤٨.٠٩	٤٩.٠٧	٥٠.٥٨	٥١.٩٣	٣٦.٣٤

تابع جدول رقم (٢)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
ليبيا						
١.	٦٦,٨٦	٨٩,٧٥	٦٥,٨١	٥٧,٤٦	٩٩,٢١	٧٢,٤٨
٢.	٤٠,١٠	٤٩,١٠	٥١,١٠	٥٧,٥٥	٦٠,٦٠	٥٠,١٥
٣.	٥٩,٩٠	٥٠,٩٠	٤٨,٩٠	٤٢,٤٥	٣٩,٤٠	٤٩,٨٥
مصر						
١.	١٠٥,٠٣	١١٩,١٨	١١٦,٦٦	١١٠,٥٩	١١٢,٥٦	١١٤,٠٧
٢.	١٨,١٩	٣١,٤٥	٣٧,٢١	٣٨,٤٧	٣٤,٣٦	٢٧,٧٢
٣.	٨١,٨١	٦٨,٥٥	٦٢,٧٩	٦١,٥٣	٦٥,٦٤	٧٢,٢٨
المغرب						
١.	١٠٢,١٦	١٠٩,٦٠	١١١,٥٩	١٠٩,٠٩	١١٢,٨٦	١١٣,٢٥
٢.	١٩,٣٣	٢٩,٨٨	٢٦,٠٢	٢٥,٧٩	٣٠,٤٥	٣٠,٣٠
٣.	٨٠,٦٧	٧٠,١٢	٧٣,٩٨	٧٤,٢١	٦٩,٥٥	٦٩,٧٠
موريتانيا						
١.	٩١,٩٢	١٢٥,٥٥	١١٨,٦٠	١٣٠,٥٦	١٢٩,١٧	١٤١,٧٧
٢.	٣٦,٧٧	٥١,٢٣	٥٠,٨٦	٥٤,١٧	٦٠,٣٥	٦١,٨٥
٣.	٦٣,٢٣	٤٨,٧٧	٤٩,١٤	٤٥,٨٣	٣٩,٦٥	٣٨,١٥
اليمن الشمالي						
١.	١٢٣,٧١	١٢٨,٨٣	١٦١,٩٧	١٦٤,٢٨	١٦٥,٦٩	١٦٥,٧١
٢.	٢٠,٧٠	٢٥,٧١	٤١,١٣	٤٣,٢٣	٤٥,٠٣	٤٦,٣٠
٣.	٧٩,٣٠	٧٤,٢٩	٥٨,٨٧	٥٦,٧٧	٥٤,٩٧	٥٣,٧٠
اليمن الجنوبي						
١.	١٣٧,٣٣	١٥٠,٣٥	١٦٤,١٥	١٨٨,٤٦	١٩٢,١٤	١٩٣,٧٢
٢.	٤٨,٤٣	٤١,٩٤	٤٣,٩٥	٥٣,٢٤	٥١,٦٢	٥١,٣٧
٣.	٥١,٥٧	٥٨,٠٦	٥٦,٠٥	٤٦,٦٧	٤٨,٣٨	٤٨,٦٣

A = الإنفاق المحلي ، Y = الناتج المحلي الإجمالي ، M = الواردات من السلع والخدمات

١. $\frac{A}{Y}$ = ، ٢. $\frac{M}{A}$ = ، ٣. $\frac{X - Y}{A}$ =

المصدر : احتسب النسب على أساس : صندوق النقد العربي ، دائرة الأبحاث والاحصاء ، **الحسابات القومية للدول العربية : ١٩٧١ - ١٩٨٢ .**

ثانياً : العوامل الخارجية في تحديد مستوى السعر المحلي العام

٢ ـ ١ عوامل تحديد مستوى السعر المحلي العام .

٢ـ ١ـ ١ـ يتم تحديد مستوى السعر في سوق السلع والخدمات من خلال تفاعل الطلب والعرض ، أي أنه يمكن أن ينظر الى السعر بأنه دالة تعتمد على متغيري الطلب والعرض :

$$P = P (S, D) \qquad (١٣)$$

حيث

P : مستوى السعر

D : الطلب الكلي ، $D = A + X$

S : العرض الكلي ، $S = y + M$

يتضح من (١٣) أن المتغيرات التي تؤثر على الطلب D والمتغيرات التي تؤثر على العرض S هي العوامل التي تؤثر في مستوى السعر P . الأمر الذي يتطلب تحديد المتغيرات المؤثرة في كل من الطلب والعرض .

٢ـ ١ـ ٢ يتكون الطلب D من الاستيعاب المحلي A والصادرات X . والاستيعاب المحلي A يتكون من الانفاق الخاص E والإنفاق العام G . فإذا افترضنا أن الإنفاق العام يتحدد تلقائياً من خلال السياسة المالية ، تكون المتغيرات المؤثرة في الطلب هي نفس المتغيرات التي تؤثر في الانفاق الخاص E . وتبسيطاً للمناقشة نعتبر الانفاق الخاص أنه دالة تعتمد على متغيري الدخل Y ومعدل الفائدة i ، أي :

$$E = E (y , i) \qquad (١٤)$$

وبحيث يكون تأثير الدخل على الانفاق في ظل ثبات معدل الفائدة i طردياً ، وتأثير معدل الفائدة على الانفاق سالباً ، أي أن :

$$\frac{\partial E}{\partial y} > 0 \ , \ \frac{\partial E}{\partial i} < 0$$

وبهذا يتأثر الاستيعاب المحلي A طردياً مع الدخل Y وعكسياً مع معدل سعر الفائدة i .

٢ ـ ١ ـ ٣ المتغيرات التي تحدد حجم الصادرات بشكل عام هي :

أ ـ مستوى دخل البلدان التي يصدر إليها ، ويمكن لغرض المناقشة اعتبار مستوى الدخل العالمي yW هو المتغير المقصود .

ب ـ مستوى سعر الصادرات بالعملة الأجنبية PX .

جـ ـ مستوى سعر الصرف EX ، أي عدد وحدات العملة المحلية لكل وحدة أجنبية .

د ـ السعر المحلي P ،

وبهذا يمكن تحديد حجم الصادرات بدالة ضمنية كما في :

$$X(P, EX, PX, yW) = X \qquad (١٥)$$

وارتباط الصادرات بالمتغيرات المحددة لها يكون كالتالي :

أ ـ تتأثر الصادرات طردياً مع كل من : الدخل العالمي YW ($\frac{\partial X}{\partial yW} > 0$) وسعر الصادرات PX ($\frac{\partial X}{\partial PX} > 0$) وسعر الصرف EX ($\frac{\partial X}{\partial EX} > 0$)

ب ـ تتأثر الصادرات عكسياً مع السعر المحلي P ($\frac{\partial X}{\partial P} < 0$) .

والعلاقة الطردية بين كل من الصادرات والمتغيرين PX و EX قد تبدو غير واضحة للوهلة الأولى ، الأمر الذي يتطلب تعليلاً لها . فمن وجهة نظر المصدر ، العلاقة بين السعر PX وحجم التصدير X هي علاقة عرض مع السعر بشكل عام . فارتفاع PX يمكن أن يؤدي الى تأثيرين ، أحدهما هو توجيه السلع والخدمات بحجم أكبر الى قطاع التصدير ، والآخر توجيه موارد أكبر الى انتاج السلع والخدمات التصديرية .

أما العلاقة الطردية بين حجم الصادرات X وسعر الصرف EX فيمكن تعليلها من وجهة نظر المصدر . فارتفاع EX يؤدي الى ارتفاع سعر الوحدة المصدرة بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة عرض الصادرات[٥] .

٢ ـ ١ ـ ٤ يمكن تحديد المتغيرات الرئيسة التي تؤثر في حجم الطلب الكلي D بالمتغيرات التي وجدنا أنها تحدد الانفاق المحلي والصادرات لأن D عبارة عن دالة خطية مكونة من E و G و X ، أي $X + G + E = D$. لذلك يمكن أن ينظر الى الطلب الكلي بأنه دالة ضمنية بالصيغة التالية :

$$D(Y, i, yW, PX, EX, P, G) = D \qquad (١٦)$$

كما أنه يمكن استنتاج إتجاه التغير في الطلب الكلي المقابل للتغير في أي من المتغيرات المحددة له في ظل ثبات المتغيرات الأخرى من المناقشة السابقة . فعلاقة الطلب الكلي D طردية مع كل من :

أ - الدخل Y ($\frac{\partial D}{\partial Y} > 0$)

ب -الدخل العالمي yW ($\frac{\partial D}{\partial YW} > 0$)

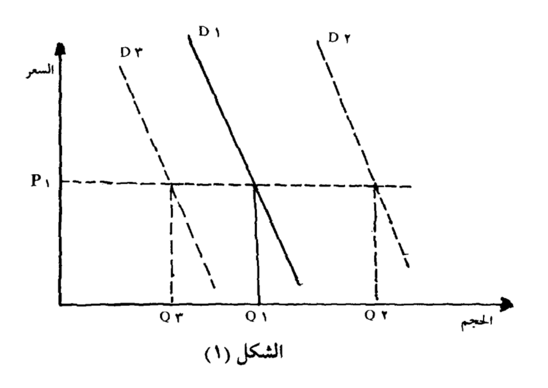
حـ - سعر الصادرات بالعملة الأجنبية PX ($\frac{\partial D}{\partial PX} > 0$)

د - سعر الصرف EX ($\frac{\partial D}{\partial EX} > 0$)

هـ - الإنفاق الحكومي G ($\frac{\partial D}{\partial G} > 0$) .

وعلاقة الطلب الكلي D عكسية مع معدل سعر الفائدة i ($\frac{\partial D}{\partial i} < 0$) .

وتوضيحاً للعلاقة الطردية بين المتغيرات المعنية والعلاقة العكسية مع معدل سعر الفائدة يمكن الاستعانة بالرسم البياني في الشكل واحد .



الشكل (١)

وقد تم رسم الطلب الكلي باعتبار أن حجم الطلب والسعر P يرتبطان بعلاقة خطية ($P = a - bD$ على سبيل المثال) في ظل مستويات معينة لجميع المتغيرات في دالة

الطلب[١٦] . فإذا افترضنا أن مستوى السعر هو P ١ يكون الطلب الكلي Q ١ ، وتتأثر الـزيادة في مستـوى كل من المتغيـراتِ Y و YW و PX و EX و G على الـطلب الكـلي ينعكس في الشكل واحد بنقل وضع الطلب من D ١ الى وضع D ٢ (ليس بالضرورة أن يكون الوضع الجديد للطلب واحد لجميع المتغيرات المعنيـة) ، الأمر الـذي يؤدي إلى زيادة الطلب من Q ١ إلى Q ٢ في ظل ثبات السعر على مستـوى P ١ . أما تـأثير زيـادة معدل سعر الفـائدة فتنعكس في الشكـل واحد بنقـل وضع الـطلب من D ١ إلى وضع D ٣ ، الأمـر الذي يعني انخفـاض الطلب من Q ١ إلى Q ٣ في ظـل ثبات السعـر على مستوى P ١ .

٢ ـ ١ ـ ٥ ويتكون العرض الكلي S من الناتج المحلي y ومن الواردات M أي S = Y + M . ولغرض المناقشة نفترض أن مستوى y معطى ونبحث في المتغيرات التي تحدد الواردات M . والمتغيرات الرئيسة التي تحدد مستوى الواردات هي :

أ ـ مستوى دخل البلد المعني y .

ب ـ مستوى سعر الواردات بالعملة الأجنبية Pm .

جـ ـ مستوى سعر الصرف EX .

د ـ مستوى السعر المحلي P .

وبهذا يمكن صياغة علاقة الواردات بالمتغيرات التي ذكـرت بدالـة ضمنية كـما يلي :

$$M(y, Pm, Ex, P) = M \qquad (17)$$

وتأثير كل من المتغيرات على M يكون على الوجه التالي :

أ ـ تتأثر الواردات طردياً مع كـل من الدخـل Y والسعر P ($\frac{\partial m}{\partial Y} > 0$ ، $\frac{\partial m}{\partial P} > 0$) .

ب ـ تتـأثر الـواردات عكسياً مـع كل من سعـر الواردات Pm وسعـر الصرف EX ($\frac{\partial m}{\partial Pm} < 0$ ، $\frac{\partial m}{\partial Ex} < 0$) .

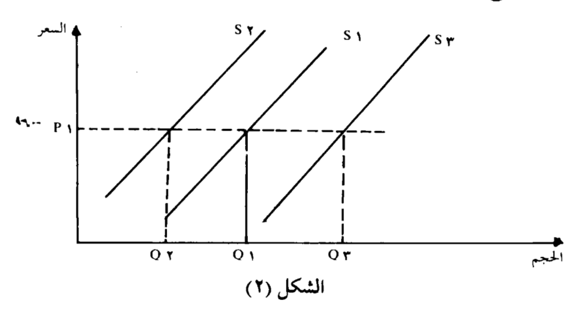
٢ ـ ١ ـ ٦ مما تقدم يمكن وضع العرض الكلي بصيغة دالة ضمنية كما يلي :

$$S(y, Pm, EX, P) = S \qquad (18)$$

وبحيث يكون اتجاه العلاقة بين العرض الكـلي S والمتغيرات المحـددة له هـو

نفس ما ذكر أعلاه بالنسبة للواردات .

وباعتبار العرض الكلي S مرتبطاً مع السعر P بعلاقة خطية ($S = d_0 + d_1 P$ على سبيل المثال) في ظل مستويات محددة للمتغيرات الأخرى المتضمنة في الدالة (١٨)، يمكن إيضاح تأثير الزيادة في كل منها برسم بياني كما في الشكل (٢) .



الشكل (٢)

العرض الكلي مقابل السعر P ١ هو Q ١ . تؤدي الزيادة في كل من Pm و Ex الى نقل وضع العرض الكلي من S ١ إلى S ٢ ، الأمر الذي يؤدي الى نقص العرض الكلي من Q ١ إلى Q ٢ في ظل ثبات السعر P ١ ، كما تؤدي الزيادة في الدخل Y الى نقل وضع العرض الكلي من S ١ إلى S ٣ ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العرض من Q ١ إلى Q ٣ في ظل ثبات السعر P ١ .

٢ ـ ١ ـ ٧ بإحلال دالة الطلب الكلي (١٦) ودالة العرض الكلي (١٨) في دالة السعر (١٣) ، وبترتيب المتغيرات يمكن وضع دالة السعر P بالصيغة التالية :

$$P (YW, Px, Pm, Ex, i, G, Y) = P \qquad (١٩)$$

يتضح من (١٩) أن المتغيرات التي تؤثر في مستوى السعر هي :

أ ـ الدخل العالمي XW

ب ـ سعر الصادرات Px بالعملة الأجنبية .

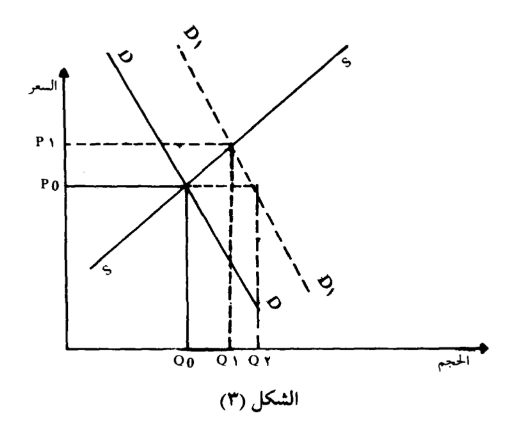
جـ ـ سعر الواردات Pm بالعملة الأجنبية .

د ـ سعر الصرف Ex .
هـ ـ مَعدل سعر الفائدة i .
و ـ مستوى الإنفاق الحكومي G .
ز ـ الدخل القومي y .

٢ ـ ٢ العوامل الخارجية المؤثرة في تضخم الأسعار

٢ـ ٢ـ ١ يمكن تصنيف المتغيرات المحددة لمستوى السعر المحلي P الى متغيرات محلية وأخرى خارجية . وبافتراض أن البلد المعني ذو اقتصاد صغير نسبة إلى الاقتصاد العالمي ، يمكن اعتبار تحديد مستوى سعر الصادرات Px وسعر الواردات Pm عملية تتم في السوق الدولي للسلع والخدمات المتبادلة وبهذا تكون المتغيرات : الدخل العالمي yW وسعر الصادرات Px وسعر الواردات Pm هي عوامل خارجية تؤثر على مستوى السعر المحلي P . وتكون المتغيرات : معدل سعر الفائدة المحلي والانفاق الحكومي G والدخل القومي y هي عوامل محلية تؤثر على مستوى السعر المحلي P . هذا التصنيف لا يعني أن العوامل الداخلية لا تتأثر ببعض العوامل الخارجية ، فمعدل سعر الفائدة الدولي قد يؤثر على معدل سعر الفائدة المحلي . أما سعز الصرف Ex ، فيمكن اعتباره عاملاً محلياً أو خارجياً حسب نظام سعر الصرف الذي يعتمده البلد المعني . فإذا كان النظام المتبني هو نظام أسعار الصرف العائمة ، فإن تحديد Ex يصبح خاضعاً لعوامل أسواق أسعار الصرف المحلية والدولية ، وفي حالة نظام أسعار صرف أخرى ، يمكن اعتبار Ex عامل محلي . وبالنسبة للبلدان العربية فإن الليرة اللبنانية هي العملة الوحيدة المعوّمة .

٢ـ ٢ـ ٢ـ يمكن مناقشة الآثار الجزئية الناجمة من تغيّر في العوامل الخارجية على السعر المحلي من خلال ما بيناه من اتجاه علاقة تلك المتغيرات بكل من الصادرات والواردات والانفاق المحلي والاستعانة برسم بياني لنموذج العرض والطلب لتحديد السعر . ولغرض المناقشة نبدأ من وضع توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ومستوى للسعر المحلي P٠ كما في الشكل (٣) . وفي ظل ثبات المتغيرات الداخلة في تحديد السعر P باستثناء الدخل العالمي yW ، يمكن تحديد اتجاه أثر الزيادة في yW على مستوى السعر P .



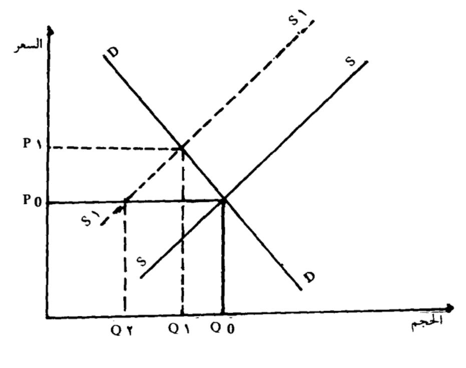
الشكل (٣)

٢ـ٢ـ٣ زيادة الدخل العالمي YW تؤدي عبر الصادرات الى زيادة الطلب الكلي ، الأمر الذي يؤدي الى نقل الطلب الكلي من وضع DD إلى D١ D١ . وبافتراض أن مرونة العرض الكلي محدودة (تختلف عن اللانهاية) ، فإن ذلك يحدث فائض طلب قدره الفرق بين Q٢ و Q0 على أساس سعر P0 . وفائض الطلب يحدث ضغطاً على السعر P ، الأمر الذي يؤدي إلى تحركه نحو السعر P١ الذي يعيد التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي .

٢ـ٢ـ٤ وكذلك فإن ارتفاع مستوى سعر الصادرات Px يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عبر زيادة الصادرات . الأمر الذي يحدث فائض طلب يؤدي إلى ضغط على السعر P للارتفاع ليعيد التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي . وأثر ارتفاع الصادرات على السعر المحلي P مماثل لأثر زيادة الدخل العالمي YW على السعر المحلي .

٢ـ٢ـ٥ أما أثر ارتفاع سعر الواردات Pm على السعر المحلي P فيمكن تبينه من خلال التأثير على العرض الكلي . فارتفاع السعر Pm في ظل ثبات المتغيرات الأخرى يؤدي الى انخفاض الواردات ، الأمر الذي يحدث انخفاضاً في العرض

الكلي . في الشكل (٤) ، انخفاض العرض الكلي يعني انتقال العرض الكلي من وضع SS الى وضع S ١S ١ ، الأمر الذي يؤدي إلى فائض طلب قدره الفرق بين Q0 و Q ٢ . يحدث فائض الطلب ضغطاً على السعر P للارتفاع نحو P ١ ليعيد التوازن بين العرض والطلب .



الشكل (٤)

٢ - ٢ - ٦ إثر الزيادة في سعر الصرف Ex على السعر المحلي P هي نتيجة لأثر سعر الصرف على كل من الصادرات X والواردات M . وبما أن العلاقة بين سعر الصرف وحجم الصادرات طردية ، فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي ، ويتمثل ذلك في انتقال الطلب الكلي من وضع DD إلى وضع D ١D ١ في الشكل (٥) . وكذلك بما أن العلاقة بين سعر الصرف والواردات عكسية ، فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض العرض الكلي ، ويتمثل ذلك في انتقال العرض الكلي من وضع SS إلى وضع S ١S ١ . وبهذا تؤدي الزيادة في سعر الصرف وما يصاحبها من زيادة الطلب وانخفاض العرض إلى فائض طلب قدره الفرق بين Q ٢ و Q ٣ على أساس السعر P0 ، الأمر الذي يؤدي إلى ضغط على السعر للارتفاع نحو P ١ ليعيد التوازن بين العرض والطلب . والحجم Q ١ الذي يقابل السعر P ١ يمكن أن يكون أكبر أو أقل من الحجم Q0 . ويعتمد ذلك على حجم أثر ارتفاع سعر الصرف على كل

من الصادرات والواردات وبالتالي على الطلب والعرض ، وعلى مرونة كل من الطلب والعرض بالنسبة للسعر المحلي . ويتضح ذلك من علاقة نسبة ارتفاع السعر بمرونة كل من الطلب والعرض ε_d و ε_s ومرونة كل من الطلب والعرض بالنسبة لسعر الصرف كما في[١١] :

$$\left(\frac{\Delta P}{P}\right)_d = \frac{1}{\varepsilon_d} \times \eta^{d}_{EX} \quad \frac{\Delta EX}{EX}$$

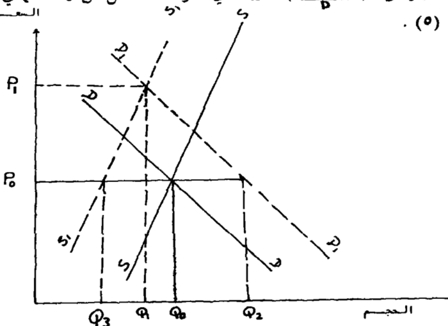
و

$$\left(\frac{\Delta P}{P}\right)_s = \frac{1}{\varepsilon_s} \quad \eta^{s}_{EX} \quad \frac{\Delta EX}{EX}$$

حيث ε_d و ε_s تمثلان مرونتي الطلب والعرض بالنسبة للسعر و η^{d}_{EX} و η^{s}_{EX} تمثلان مرونتي الطلب والعرض بالنسبة لسعر الصرف .

وإذا افترضنا أن $\left|\eta^{d}_{EX}\right| = \left|\eta^{s}_{EX}\right|$ في مستوى السعر P_0 ، فإن مرونة العرض ومرونة الطلب تصبحان المحددتان لوضع Q_1 بالنسبة إلى Q_0 .

فإذا كانت مرونة العرض أصغر من مرونة الطلب تكون نسبة $\left(\frac{\Delta P}{P}\right)_s$ أكبر من $\left(\frac{\Delta P}{P}\right)_d$ ، وبالتالي تكون Q_1 أقل من Q_0 كما في الشكل (٥) .



٢ ـ ٢ ـ ٧ نخلص الى القول مما عرض في الفقرات السابقة إلى أن المتغيرات الخارجية التي تؤثر في مستوى السعر المحلي هي الدخل العالمي وأسعار الصادرات وأسعار الواردات وأسعار الصرف . وفي مجال موضوع التضخم المستوْرد يثور التساؤ ل عن الأقنية التي يتم من خلالها انتقال التضخم الخارجي الى الاقتصاد المحلي ، الأمر الذي نحاول أن نتبينه في التالي .

٢ ـ ٣ أقنية انتقال التضخم العالمي

٢ ـ ٣ـ ١ يؤثر التضخم العالمي على السعر المحلي من خلال ثلاث أقنية هي :

أ ـ الميزان التجاري .

ب ـ ميزان المدفوعات .

جـ ـ العرض الكلي للسلع والخدمات .

٢ـ ٣ـ ٢ يؤدي التضخم الخارجي الى تحسن الموقف التنافسي للصادرات ، الأمر الذي يزيد حجم الصادرات وأسعارها ، وفي الوقت نفسه يؤدي التضخم الخارجي إلى انخفاض الواردات ، أي أن الميزان الجاري (M – X) يتحسن ، وهذا يزيد مباشرة الطلب الفعال . وتنعكس زيادة الطلب الفعال في زيادة مستوى الأسعار ، في ظل تشغيل كامل ، وفي زيادة في الأسعار والانتاج في ظل تشغيل غير كامل .

وانتقال التضخم العالمي الى الاقتصاد المحلي عبر الميزان التجا ري يمكن النظر إليه من زاوية ما قدمناه بخصوص تأثير زيادة سعر الصرف وأثر ذلك على مستوى السعر والكمية المعروضة من السلع والخدمات كما في الشكل (5) من خلال أثره على كل من العرض والطلب الكليين .

٢ـ ٣ـ ٣ـ وقناة ميزان المدفوعات مرتبطة بالنتائج النقدية المترتبة على فائض ميزان المدفوعات . فإذا نظرنا إلى معادلة تغير السيولة (٤) ، نجد أن التغير في صافي الأصول الأجنبية هو أحد مكونات تغير السيولة المحلية . لذلك فإن فائض ميزان المدفوعات يؤدي الى زيادة في الاحتياطيات الدولية ، الأمر الذي يحدث توسعاً في السيولة المحلية . وتأثير السيولة المحلية على مستوى السعر المحلي يمكن أن يتم إما من خلال الآثار النقدية على الطلب الكلي أو من خلال كمية النقود وارتباطها بالدخل القومي . فالزيادة في السيولة المحلية تحدث انخفاضاً في معدل سعر الفائدة ، الأمر الذي يحدث زيادة الانفاق من خلال زيادة

الإستثمار (أنظر معادلة رقم ٩) ، أي أن الطلب الكلي يزيد ، وهـذا يؤدي الى ضغوط على السعر المحلي . وفي إطار نظرية كمية النقود ، فإن الـزيادة في عرض النقود تؤدي الى عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عـلى النقود . ولكي يعـود التوازن لا بـد للدخل الاسمي أن يـرتفع الى الحـد الذي يقـابل مستوى عرض النقود ($Py = msv$ ، حيث $m\,s$ تمثل عرض النقود و V تمثـل سرعة تداول النقود ، y الناتج القومي و P مستوى السعر ، أي أن Py الدخل الاسمي) ، وارتفاع Py في المدى القصير معناه زيادة في السعر P .

٢ - ٣ - ٤ أما القناة الثالثة التي تنقل التضخم العالمي الى الاقتصـاد المحلي فهي تكلفـة السلع والخدمات المعروضة في السوق المحلي . فـالتضخم العالمي يعني زيـادة أسعار الواردات ، ومثـل هذه الـزيادة تؤدي مبـاشرة الى ارتفـاع كلفة السلع والخدمات المستوردة . فإذا كانت السلع والخدمات المستوردة داخلة في عملية انتاج السلع والخدمات المحلية ، فإن كلفة الانتـاج تزيـد ، وبالتـالي ينخفض العرض المنتج محلياً ، وهذا يؤدي الى زيادة السعر المحلي .

بيّـنا أعلاه العوامل الخارجية في تحديد مستوى السعـر المحلي وأثـر كل منهـا عليه ، وهنا نثير السؤال عن امكانية تقديـر التضخم المستورد ، أي إمكـانية تجزئة التضخم في السعر المحلي الى قسمين ، أحدهما محلي والآخـر خارجي . هذا ما نحاول أن نناقشه في القسم التالي .

ثالثاً : التضخم المستورد في البلاد العربية

٣ - ١ قياس التضخم المستورد

٣ - ١ - ١ نذكر ثانية أن مقياس التضخم في إطار هذا البحث هو مؤشر سعر المستهلك . ومن المفيد أن نذكـر أن بناء مؤشـر سعر المستهلك يتم بـالاستعانـة بالعـلاقة الخطية :

$$P_t = ١٠٠ \sum_{i=١}^{n} w_i \frac{P_{it}}{P_{i0}} \qquad (٢٠)$$

بحيث $\sum_{i=١}^{n} w_i = ١$

وحيث n تمثل عدد السلع والخدمات المتضمنة في « سلة » المستهلك

P_{it} تمثل سعر السلعة i في سنة t

P_{i0} تمثل سعر السلعة i في سنة الأساس 0 .

Pt مؤشر السعر العام للمستهلك في سنة t

wi تمثل وزن السلعة i .

٣ ـ ١ ـ ٢ يحدد الوزن wi على أساس نصيب الانفاق على السلعة i من مجمل الانفاق في سنة الأساس ٥ . فإذا افترضنا أن Q ١ ، Q ٢ ، Q ٣ ، . . . . . . Q i . . . . ، Q n تمثل السلع والخدمات المتضمنة في سلة المستهلك ، فإن الوزن wi يحسب كما يلي :

$$wi = \frac{Pi_{o} \times Qi_{o}}{\sum_{i=1}^{n} Pi_{o} \times Qi_{o}} \qquad (٢١)$$

وإذا أعدنا ترقيم السلع والخدمات المتضمنة في السلة بحيث تكون Q ١ ، Q ٢ ، . . . . Q m ، سلع مستوردة ومتضمنة في السلة و Q m + ١ ، . . . . ، Qn هي السلع الأخرى والمنتجة محلياً ، فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام Pt بعلاقة خطية مع مؤشر سعر للواردات ومؤشر سعر للسلع والخدمات المحلية كما في :

$$Pt = \alpha\, Pmt + (١ - \alpha)\, Pdt \qquad (٢٢)$$

حيث Pmt تمثل مؤشر سعر الواردات المتضمنة في السلة .

Pdt تمثل مؤشر سعر السلع المنتجة محلياً في السلة .

α وزن مؤشر سعر الواردات وتساوي نصيب الانفاق على الواردات المتضمنة في السلة من مجمل الانفاق على السلة في سنة الأساس .

ويقاس السعران بالعملة المحلية .

٣ ـ ١ ـ ٣ فإذا افترضنا على سبيل المثال أن في البلد « أ » نصيب الانفاق على الواردات من مجمل الانفاق على سلة المستهلك α يساوي ٠,٦٠ وبالتالي فإن نصيب الانفاق على السلع المحلية المتضمنة في السلة (١ - α) يساوي ٠,٤٠ ، وإذا عرفنا أن مؤشر سعر الواردات Pm ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٧٥ الى ١٢٠ عام ١٩٧٦ ، بينما ارتفع مؤشر السعر العام P من ١٠٠ عام ١٩٧٥ إلى ١٣٠ عام ١٩٧٦ ، فإنه بالامكان معرفة مساهمة التضخم المستورد في التضخم في البلد المعني . من الأرقام التي افترضناها وبالاستعانة بالمعادلة (٢٢) يمكن

حساب مؤشر سعر السلع المحلية Pd :

$$Pd = \frac{١٣٠ - (٠,٦٠)(١٢٠)}{٠,٤} = ١٤٥$$

$$\text{والتضخم المستورد} = \frac{\alpha \; Pm}{P} = \frac{(٠,٦٠)(١٢٠)}{(١٣٠)} = ٠,٥٥٤$$

أي أن التضخم المستورد أسهم بنحو ٥٥,٤ بالمائة من التضخم الحادث في البلد «أ» .

٣ـ ١ـ ٤ فإذا أردنا أن نقدر التضخم المستورد في البلاد العربية بالاستعانة بالمعادلة (٢٢) نجد أن البيانات المطلوبة غير متاحة . فنصيب الانفاق على الواردات من مجمل الانفاق على « السلة » غير متوفر . المتوفر من البيانات المطلوبة هو مستوى مؤشر السعر العام . ومؤشر سعر الواردات لبعض الدول العربية . لذلك لا بد من البحث عن بديل للمعادلة (٢٢) لتقدير التضخم المستورد في البلاد العربية . وفي أدبيات الموضوع نجد ثلاثة أساليب (معادلات) لتقدير التضخم المستورد نعرضها في ما يلي للتعرف على إمكانية الاستفادة منها في تقدير التضخم المستورد في البلاد العربية .

٣ـ ١ـ ٥ يمكن وصف الأسلوب الأول بصيغة المعادلة التالية[٦] :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{(قيمة الواردات)}}{\text{قيمة الناتج القومي الإجمالي}} \times \text{التضخم العالمي} \qquad (٢٣)$$

فإذا افترضنا أن قيمة الواردات لبلد «أ» في عام ١٩٧٥ تساوي ٥ بليون دولار وان الناتج القومي الإجمالي يساوي ٢٥ بليون دولار وان التضخم العالمي يساوي ١٢٪ ، فإن التضخم المستورد في البلد «أ» في عام ١٩٧٥ يكون :

$$(\frac{٥}{٢٥} \times ٠,١٢) \times ١٠٠ = ٢,٤\%$$

أي أن التضخم العالمي (١٢٪) يؤدي الى زيادة في مستوى السعر العام في البلد «أ» تعادل ٢,٤٪ بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية في البلد «أ» .

٣ ـ ١ ـ ٦ وكذلك يمكن وصف الاسلوب الثاني بصيغة المعادلة التالية[٧] :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الانفاق المحلي}} \times \text{التضخم العالمي} \qquad (٢٤)$$

والفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو اختيار المتغير في المقام . ففي الأسلوب الأول المتغير هو الناتج القومي الاجمالي ، أما في الأسلوب الثاني فالمتغير هو الانفاق المحلي . والانفاق المحلي يكون أكثر ارتباطاً مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج القومي الاجمالي ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإن الناتج القومي الاجمالي في البلدان العربية النفطية يزيد كثيراً عن الانفاق المحلي ، الأمر الذي يؤدي الى تخفيض مستوى التضخم المستورد في هذه البلدان .

ويتضح الفرق بين الأسلوبين في إبراز أثر التضخم المستورد من تقدير التضخم المستورد للكويت في عام ١٩٧٥ : نسبة الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي $\frac{M}{Y}$ = ٢٦٪ ونسبة الواردات الى الانفاق المحلي $\frac{M}{A}$ = ٥٧٪ .

وباعتبار أن نسبة التضخم الخارجي تساوي ١٢٪ ، فإن التضخم المستورد يكون :

الأسلوب الأول : (٠,٩٦) (٠,١٢) × ١٠٠ = ٣,١٢٪

الأسلوب الثاني : (٠,٥٧) (٠,١٢) × ١٠٠ = ٦,٨٤٪

٣ ـ ١ ـ ٧ أما الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين[٨] :

أ ـ نسبة التضخم المستورد =

$$\frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات}}{\text{إجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية}} \times ١٠٠ \qquad (٢٥)$$

ب ـ صافي التضخم المستورد =

$$\frac{\text{الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات والصادرات}^{(*)}}{\text{إجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية}} \times ١٠٠ \qquad (٢٦)$$

(*) المقصود الفرق بين الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات والمكاسب الناجمة عن ارتفاع الصادرات .

وبهدف فهم طبيعة الاسلوب الثالث من المفيد أن نـأخذ بعض البيـانات[9] ففي عـام ١٩٧٥ كان إجمالي الانفـاق القـومي بـالأسعـار الجـاريـة في مصـر ٦٠٩٠,٥ مليون جنيه . وكانت الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات في مصـر ٩٦٥,٦ مليون جنيـه (على أسـاس أن أسعـار الـواردات في ١٩٦٩ / ١٩٧٠ = ١٠٠) . وبما أن المكاسب النـاجمة عن ارتفـاع أسعـار الصـادرات المصرية كانت ٣٨٢,٨ مليون جنيه ، فإن الخسائر الصافية للتجارة الخارجية المصرية في عام ١٩٧٥ بلغت ٥٨٢,٨ مليون جنيه (٩٦٥,٦ - ٣٨٢,٨) . واستناداً الى هذه الأرقام يمكن تقدير نسبة التضخم في عام ١٩٧٥ من المعادلة (٢٥) وصـافي التضخم المستورد من المعـادلة (٢٦) ، وبـذلـك تكـون نسبـة التضخم المستـورد عام ١٩٧٥ في مصر نحو ١٥,٨ بـالمئة وصـافي التضخم المستورد نحو ٩,٦ بالمئة . والواقع أنه بالرغم من أن كلاً من المعادلتين تشير الى التضخم المستورد ، فإن الرقم الذي نحصل عليه من تطبيق المعادلة (٢٥) هو عبارة عن نسبة زيادة كلفة الواردات الى الإنفاق القومي ، والرقم الذي نحصل عليه من تطبيق المعادلة (٢٦) هو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات الى الانفاق القومي .

٣ ـ ١ ـ ٨ يمكن النظر الى معادلة (٢٢) من زاوية التضخم[10] ، أي

$$\hat{P} = \alpha \, Pm + (1 - \alpha) \, \hat{Pd} \qquad (٢٧)$$

حيث

$\hat{P}$ = معدل التضخم

$\hat{Pm}$ = معدل التضخم المستورد .

$\hat{Pd}$ = معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية .

إن α في (٢٢) أو (٢٧) هو نصيب الانفاق على الواردات المتضمنة في سلة المستهلك من مجال الانفاق على السلة . ولكن نظراً لعدم توفر هذه البيـانات فإننا ننظر إلى α بأنها نصيب الواردات الى الانفاق المحلي . وبهذا التحـديد نستخدم معادلة (٢٤) لتقدير التضخم المستورد في البلاد العربية ومعادلة (٢٧) لتجزئة التضخم في كل بلد عربي الى محلي ومستورد .

٣ ـ ٢ التضخم المستورد في البلدان العربية

٣ـ ٢ـ ١ تقدير التضخم المستورد في البلاد العربية يتـطلب معرفـة معدلات نمـو أسعار

الواردات لكل دولة عربية ، وهذا أمر غير متوفر لنا . ونظراً لأن الواردات العربية من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) تكوّن حوالي ٧٠ - ٧٥٪ من مجمل الواردات العربية ، فإننا نستخدم معدلات التضخم في دول المنظمة باعتبارها تمثل التضخم الخارجي . جدول رقم (٣) يعرض معدلات التضخم (أسعار المستهلك) لكل من الولايات المتحدة الاميركية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ولمجموعة دول المنظمة . وتجدر الإشارة إلى أن التسارع في معدلات التضخم لمجموعة دول المنظمة كان بارزاً قبل عام ١٩٧٠ ، وتسارع خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، وكذلك خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٠ .

جدول رقم (٣)

معدلات التضخم على أساس مؤشر أسعار المستهلك

(٪)

	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
الولايات المتحدة الامريكية	٢,٨	٥,٤	٥,٩	٤,٣	٦,٢	١١,٠	٩,١	٥,٨	٧,٧	١١,٣	١٣,٥	١٠,٤	٦,١	٣,٢
ألمانيا	١,٤	١,٩	٣,٤	٥,٣	٦,٩	٧,٠	٦,٠	٤,٥	٢,٧	٤,١	٥,٥	٥,٩	٥,٣	٣,٠
فرنسا	٢,٧	٦,٤	٥,٢	٥,٥	٧,٣	١٣,٧	١١,٨	٩,٦	٩,١	١٠,٨	١٣,٦	١٣,٤	١١,٨	٩,٦
بريطانيا	٢,٥	٥,٤	٦,٤	٩,٤	٩,٢	١٦,٠	٢٤,٢	١٦,٥	٨,٣	١٣,٤	١٨,٠	١١,٩	٨,٦	٤,٦
إيطاليا	٣,٧	٢,٦	٥,٠	٤,٨	١٠,٨	١٩,١	١٧,٠	١٦,٨	١٢,١	١٤,٨	٢١,٨	١٧,٨	١٦,٦	١٤,٦
مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	٣,١	٤,٨	٥,٦	٥,٣	٧,٨	١٣,٤	١١,٣	٨,٦	٧,٩	٩,٨	١٢,٩	١٠,٥	٧,٨	٥,٣

المصدر : OECD, **OECD Economic Outlook** No. 35, July 1984 Table R10, p. 161.

٣ـ ٢ـ ٢ يلاحظ أن التضخم المستورد في البلاد العربية كما هو معروض في جدول رقم (٤) ، كان منخفضاً نسبياً في بداية عقد السبعينيات ، وبشكل عام كان التضخم المستورد في مجموعة دول الفائض أكبر منه في مجموعة دول العجز . كما أن التضخم المستورد أخذ بالزيادة في عقد السبعينيات عاكساً بذلك بشكل عام الزيادة في مستوى التضخم العالمي وزيادة نصيب الواردات من الانفاق المحلي في معظم البلدان العربية (أنظر جدول رقم ٢) . ويلاحظ أيضاً أن البلدان العربية الأقل اعتماداً على الواردات لتلبية احتياجات الطلب المحلي (السودان وسوريا ومصر والمغرب والصومال) هي الأقل تعرضاً الى التضخم العالمي (جدول رقم ٢ وجدول رقم ٦) .

٣ـ ٢ـ ٣ ولغرض مقارنة معدلات التضخم المستورد بمعدلات التضخم في البلدان العربية تم احتساب المتوسط الحسابي البسيط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمعدلات التضخم المستورد في الدول العربية كمجموعة ولكل من الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية ، وكذلك لمعدلات التضخم في البلدان العربية (جدول ٧ وجدول ٨) . ويتضح من مقارنة متوسط معدلات التضخم المستورد بمتوسط معدلات التضخم ان الأخير أكبر ، الأمر الذي يشير الى أن التضخم في البلدان العربية ليس من مصادر خارجية فقط بل هو من عوامل محلية وخارجية . كما أن التضخم المستورد في البلدان العربية أقل انتشاراً من التضخم في البلدان العربية (الانحراف المعياري للتضخم المستورد في السنوات المعنية أقل من الانحراف المعياري للتضخم للسنوات نفسها ، وكذلك معامل الاختلاف) . ويتضح من المؤشرات المعروضة في جدول (٧) أن معدلات التضخم المستورد في مجموعة الدول العربية النفطية أكبر من معدلات التضخم المستورد في مجموعة الدول العربية غير النفطية . ولكن انتشار معدلات التضخم المستورد في مجموعة الدول العربية النفطية أقل من انتشارها في مجموعة الدول العربية غير النفطية كما يستدل على ذلك من حجم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف . وبالمقابل فإن معدلات التضخم العام في مجموعة الدول العربية غير النفطية كانت أكبر من معدلات التضخم في مجموعة الدول العربية النفطية للسنوات المعنية باستثناء عام ١٩٧٥ (أنظر جدول رقم ٨) . وبالنسبة لانتشار معدلات التضخم ، فإن مؤشر الانحراف المعياري يشير إلى أنه كان أكبر في الدول غير النفطية خلال ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، وأقل في السنوات ١٩٧١ و١٩٧٥ و١٩٧٩ . منه في الدول العربية النفطية .

جدول رقم (٤)
التضخم المستورد في البلدان العربية
(٪)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٧٠	١٩٨١	١٩٨٢
الاردن	١,٨	٦,٨	٦,٥	٨,٣	٦,٨	٥,٠
الامارات	٣,٨	٥,٩	٥,٥	٧,٩	٥,٨	٣,٨
البحرين	٥,٧	١٥,٦	١١,٥	١٥,٨	١٤,٢	٦,٦
تونس	١,٣	٣,٩	٤,١	٥,٦	٤,٩	٣,٥
الجزائر	١,٣	٤,٧	٣,٢	٤,٣	٣,١	٢,٣
السعودية	٢,١	٥,٩	٥,٠	٦,٧	٥,٣	٤,٢
السودان	٠,٩٤	٢,٤	١,٥	٢,٢	٢,٠	١,٨
سوريا	١,١	٣,٤	٣,٠	٣,٧	٣,١	١,٨
الصومال	٠٩٨	٢,٩	٢,٧	٤,٠	٢,٧	٣,٤
العراق	١,٤	٥,٨	٤,٨	٦,٥	٤,٨	٣,٦
عمان	٢,٦	٦,٩	٥,٧	٧,١	٦,٢	٤,٧
قطر	٣,٧	٥,١	٤,٩	٦,٤	٤,٣	٣,٢
الكويت	١,٩	٦,٥	٥,٧	٨,٥	٦,١	٤,٨
لبنان	١,٩	٥,٩	٥,٠	٦,٤	٥,٠	٥,٠
ليبيا	٢,١	٥,٥	٥,٠	٧,٤	٦,٤	٣,٩
مصر	٠,٩٦	٣,٦	٣,٦	٥,٠	٣,٦	٢,٢
المغرب	١,٠	٣,٤	٢,٥	٣,٣	٣,٢	٢,٤
موريتانيا	١,٩	٥,٨	٤,٠	٧,٠	٦,٣	٤,٨
اليمن الشمالي	١,١	٢,٩	٤,٠	٥,٦	٤,٧	٣,٦
اليمن الجنوبي	٢,٦	٤,٧	٤,٣	٦,٩	٥,٤	٤,٠

المصدر : على أساس بيانات جدول رقم (٢) وجدول رقم (٤) والمعادلة (٢٤) :

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الإنفاق المحلي}} \times \text{التضخم العالمي}$$

جدول رقم (٥)

معدلات التضخم في البلدان العربية (على أساس أسعار المستهلك) (٪)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٤,٧	١٢,٠	١٤,٣	١١,٠	١٢,١	٣.٢
الإمارات	٤,٩	١٢,٥	٢٧,٥	١٧,٠	١٥,٠	١٠,٠
البحرين	٥,٩	١٦,٣	١٥,٧	٣,٨	١١,٣	٩,٠
تونس	٥,٩	٩,٥	٧,٣	١٠,٠	٨,٩	١٢,٩
الجزائر	٢,٦	٩,١	١١,٥	٩,٥	١٤,٦	٦,٧
السعودية	٤,٨	٣٤,٧	١,٨	٣,٧	٢,٧	١,٢
السودان	١,٥	٢٤,٠	٣١,٣	٢٥,٣	٢٤,٦	٢٥,٧
سوريا	٤,٨	١١,٥	٤,٨	١٨,٩	١٨,٤	١٤,٣
الصومال	-٠,٥	١٩,٣	٢٤,٣	٥٨,٧	٤٤,٤	٢٣,٦
العراق	٣,٥	٩,٥	١١,٩	١٦,٠	١٩,٠	١٦,٠
عمان	غ.م.	غ.م.	٨,٥	١٢,٥	٢,٨	٢,٨
قطر	غ.م.	غ.م.	٣,٠	٦,٨	٩,١	١١,٥
الكويت	٤,٤	٨,٩	٧,٠	٧,٠	٧,٤	٧,٧
لبنان	١,٥	١٩,٣	٢٣,٨	٢٣,٧	١٩,٤	٢٠,٠
ليبيا	-٢,٧	٩,٢	-٥,٥	٣,٥	٤,٠	٦,٠
مصر	٤,١	٩,٦	١٠,٠	٢٠,٦	١٠,٤	١٤,٩
المغرب	٤,٣	٧,٩	٨,٣	٩,٤	١٢,٥	١٠,٦
موريتانيا	٧,٧	غ.م.	٩,١	١٠,٧	١٩,١	١٢,٦
اليمن الشمالي	٧,٣	٢٤,٣	٢٦,٧	٥,٣	١٩,١	١٢,٦
اليمن الجنوبي	٥,٤	١١,٤	١٣,٩	١٠,٠	٨,١	١٥,٠

المصادر :

(١) محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي ، الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢ جدول ١ - ١ ، ص . (١٨) .

(٢) صندوق النقد الدولي ، الاحصائيات الدولية ، الكتاب السنوي ١٩٨٣ ، ونشرة آب (أغسطس) ١٩٨٤ .

(٣) Arab Banking Corporation, **The Arab Economies: Structure and Out look**, Revised edition, August 1984.

جدول رقم (٦)
مساهمة التضخم المستورد في التضخم في البلدان العربية
(٪)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الأردن	٣٨,٥	٥٦,٥	٤٥,٣	٧٥,٦	٥٦,٢	١٥٥,٨
الإمارات	٧٧,١	٤٧,٣	٢٠,٠	٤٦,٥	٣٨,٧	٣٨,٠
البحرين	٩٦,٩	٩٥,٨	٧٣,٢	٤١١,٥	٥١,٣	٧٣,٥
تونس	٢١,٩	٤١,٠	٥٢,٤	٥٥,٩	٥٥,١	٢٧,٠
الجزائر	٥٠,٦	٥١,٤	٢٧,٩	٤٥,١	٢١,٢	٣٤,٢
السعودية.	٤٤,٠	١٧,٠	٢٧٧,٨	١٧٩,٦	١٩٦,٣	٣٦٢,١
السودان	٦٤,٨	١٠,٠	٤,٨	٨,٧	٨,١	٧,٠
سوريا	٢٣,٢	٢٩,٧	٦٢,٤	١٩,٦	١٦,٩	١٢,٦
الصومال	*١٩٦,٠	١٥,١	١١,١	٦,٨	٦,١	١٤,٤
العراق	٣٩,٩	٦٠,٩	٤٠,٣	٤٠,٦	٢٥,٣	٢٢,٥
عمان	غ.م.	غ.م.	٦٧,١	٥٦,٨	٢٢١,٤	٢٣٥,٠
قطر	غ.م.	غ.م.	١٦٣,٣	٩٤,١	٤٧,٣	٢٧,٨
الكويت	٤٣,٢	٧٢,٨	٨١,٧	١٢٢,٣	٨٢,٤	٦٢,١
لبنان	١٢٧,٥	٣٠,٦	٢١,٠	٢٧,٠	٢٥,٨	٢٥,٠
ليبيا	*٧٧,٥	٥٨,٠	*٩١,٧	٢١١,٤	١٦٠,٠	٦٥,٠
مصر	٢٣,٥	٣٧,٣	٣٦,٢	٢٤,٢	٣٤,٦	١٤,٨
المغرب	٢٣,٤	٤٣,١	٣٠,٢	٣٥,١	٢٥,٦	٢٢,٧
موريتانيا	٢٤,٧	غ.م.	٥٤,٨	٦٥,٢	٣٣,٠	٣٨,٠
اليمن الشمالي	٢١,٠	١١,٩	١٥,٠	١٠٦,٥	٢٤,٦	٢٨,٥
اليمن الجنوبي	٤٨,٦	٤١,١	٣٠,٩	٦٨,٩	٦٦,٧	٢٦,٧

(*) إنخفاض في مستوى السعر العام .

المصدر : على أساس الجدولين ٤ و ٥ .

$$\text{مساهمة التضخم المستورد} = \frac{\text{التضخم المستورد كما في جدول (٤)}}{\text{التضخم العام كما في جدول (٥)}} \times ١٠٠$$

جدول رقم (٧)
المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف
للتضخم المستورد في البلدان العربية

(٪)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الدول العربية						
١ ـ المتوسط	٢,٠١	٥,٣٨	٤,٦٣	٦,٤٣	٥,٢٠	٣,٧٣
٢ ـ الانحراف المعياري	١,١٨	٢,٧١	١,٩٩	٢,٧٣	٢,٤٧	١,٢١
٣ ـ معامل الاختلاف	٠,٥٩	٠,٥٠	٠,٤٣	٠,٤٢	٠,٤٦	٠,٣٢
الدول العربية النفطية						
١ ـ المتوسط	٢,٥١	٥,٩٤	٥,٢٣	٧,٢١	٥,٥٦	٤,٠٣
٢ ـ الانحراف المعياري	٠,٨٥	٠,٥٦	٠,٣٦	٠,٧٢	٠,٧٣	٠,٥٤
٣ ـ معامل الاختلاف	٠,٣٤	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠١	٠,١٣	٠,١٣
الدول العربية غير النفطية						
١ ـ المتوسط	١,٧٤	٥,٠٨	٤,٣٠	٦,٠١	٥,٠٠	٣,٥٧
٢ ـ الانحراف المعياري	١,٢٤	٣,٢٩	٢,٣٩	٣,٢٦	٢,٩٩	١,٤٢
٣ ـ معامل الاختلاف	٠,٧١	٠,٦٥	٠,٥٦	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٤٠

الدول العربية النفطية هي : الامارات ، السعودية ، العراق ، قطر ، عمان ، الكويت وليبيا .

المصدر : على أساس بيانات جدول رقم (٤)

جدول رقم (٨)
المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف
لمعدلات التضخم في البلدان العربية

(٪)

	١٩٧١	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الدول العربية						
١ ـ المتوسط	٣,٨٩	١٤,٦٥	١٢,٧٦	١٤,١٧	١٤,١٥	١١,٨٢
٢ ـ الانحراف المعياري	٢,٥٤	٧,١٩	٩,٣٨	١٢,٠٣	٩,٢٠	٦,٣٣
٣ ـ معامل الاختلاف	٠,٦٥	٠,٤٩	٠,٧٤	٠,٨٥	٠,٦٥	٠,٥٤
الدول العربية النفطية						
١ ـ المتوسط	٢,٩٨	١٤,٩٦	٧,٧٤	٩,٥٠	٨,٥٧	٧,٨٩
٢ ـ الانحراف المعياري	٢,٨٨	٩,٩٥	٩,٥٨	٥,٢٢	٥,٨٦	٤,٧٤
٣ ـ معامل الاختلاف	٠,٩٧	٠,٦٧	١,٢٤	٠,٥٥	٠,٦٨	٠,٦٠
الدول العربية غير النفطية						
١ ـ المتوسط	٤,٢٥	١٤,٥٢	١٥,٤٦	١٦,٦٨	١٧,١٥	١٣,٩٣
٢ ـ الانحراف المعياري	٢,٣٠	٥,٦٤	٨,٠٧	١٣,٧٨	٩,١٨	٦,٠٧
٣ ـ معامل الاختلاف	٠,٥٤	٠,٣٩	٠,٥٢	٠,٨٣	٠,٥٤	٠,٤٤

الدول العربية النفطية هي : الامارات ، السعودية ، العراق ، قطر ، عمان ، الكويت وليبيا .

المصدر : على أساس بيانات جدول رقم (٥) .

٣ ـ ٢ ـ ٤ تبرز مساهمة التضخم المستورد في التضخم في البلاد العربية تفاوتاً في بعدين ، بعد قطري ، بين بلد وآخر ، وبعد زمني من سنة إلى أخرى . فكما أشرنا أعلاه ، فإن مساهمة التضخم المستورد في البلدان غير النفطية أقل منها في البلدان العربية النفطية بشكل عام . فالتضخم المستورد ساهم بأقل من ١٠٪ في التضخم في السودان خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ ، وبأقل من ٢٠٪ في سوريا ، وتراوح بين ٦ و ١٥٪ في الصومال وبين ١٤ و٣٧٪ في مصر (أنظر جدول رقم ٦) . بينما ساهم التضخم المستورد بنحو ٢٧٨٪ في السعودية و٦٤٪ في قطر و٨٢٪ في الكويت و٢٠٪ في الإمارات ، وفي ليبيا بنحو ٩٢٪ في عام ١٩٧٩ . وقد تغيرت مساهمة التضخم المستورد لنفس البلدان في ظـ!ظ (على سبيل المثال) عنها في عام ١٩٧٩ . فانخفضت الى نحو ١٩٦٪ في السعودية وكذلك الى نحو ٤٨٪ في قطر ، بينما ارتفعت الى نحو ٣٩٪ في الإمارات و١٦٠٪ في ليبيا . ويستدل من مقارنة البيانات المعروضة في جدول رقم (٤) مع البيانات المعروضة في كل من جدول (٥) وجدول (٦) ، أن التفاوت الكبير في مساهمة التضخم المستورد في التضخم في البلدان العربية من فترة إلى أخرى يعكس جهود المسؤولين في محاولة السيطرة على التضخم في أسعار السلع والخدمات المحلية . ففي السعودية كان مستوى التضخم المستورد أعلى من مستوى التضخم في السعر العام خلال ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢ . الأمر الذي يعني انخفاض أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً والمتضمنة في السلة . وكذلك في عمان في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ وفي ليبيا في عامي ١٩٨٠ و١٩٨١ وفي إلكويت في عام ١٩٨٠ . وفي هذا المجال نثير التساؤل عن سبب انخفاض مستوى الأسعار المحلية في هذه الدول وهل هو راجع الى أداء اقتصادي أفضل أو أي زيادة في دعم السلع (أو الانتاج) أو كليهما أو إلى عدم دقة البيانات ؟

٣ـ ٢ـ ٥ ليس بالإمكان استنتاج ملامح عامة عن دور التضخم المستورد في التضخم في البلاد العربية إضافة إلى ما أوردناه أعلاه . ولكن بالإمكان التأكيد مرة أخرى إلى أن التضخم بشكل عام محصّلة لتفاعل عوامل خارجية ومحلية من جهة ، اقتصادية واجتماعية وسياسية من جهة أخرى . كما أنه ليس بالإمكان القول أن التضخم في البلاد العربية النفطية هو تضخم مستورد بينما التضخم في البلاد العربية غير النفطية تضخم محلي . إن هذا القول ينسجم مع خصوصية كل بلد عربي نفطياً كان أو غير نفطي . فعلى سبيل المثال ، لننظر في مستويات التضخم في عام ١٩٧٩

في مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وفي بعض البلدان العربية . كان التضخم في دول المنظمة ٩,٨٪ . وكان التضخم ٢٧,٥٪ في الإمارات و٤,٨٪ في سوريا و٣١,٣٪ في السودان و١٠,٠٪ في مصر و١,٨٪ في السعودية و٧,٠٪ في الكويت وفي ليبيا ـ ٥,٥٪ . مقارنة التضخم العام مع التضخم المستورد في هذه البلدان العربية تشير إلى أن التضخم المحلي كان في الإمارات ٢٢٪ و١,٨٪ في سوريا و٢٩,٨٪ في السودان و٦,٤٪ في مصر و-٣,٢٪ في السعودية و١,٣٪ في الكويت وفي ليبيا -١٠,٥٪ (*) .

وإذا كان التضخم بشكل عام والتضخم المحلي بشكل خاص يعكس خصوصية اقتصاد البلد المعني ، فإن التساؤل يثار عن إمكانية إدارة التضخم المستورد ، الأمر الذي نحاول أن نتبينه في التالي .

٣ـ ٣ إدارة التضخم المستورد في البلدان العربية :

٣ـ ٣ـ ١ تبين لنا أن مستوى التضخم المستورد يتأثر بمدى انفتاح الاقتصاد المعني على الاقتصاد الدولي ومستوى التضخم العالمي . فإذا كان الاقتصاد المعني اقتصاداً صغيراً نسبياً ، فإنه لا يستطيع أن يؤثر في مستوى التضخم العالمي . واقتصادات البلدان العربية صغيرة نسبياً ، لذلك يمكن الافتراض بأنها لا تستطيع أن تؤثر على مستوى التضخم العالمي بشكل عام (هنا يمكن أن يثار التساؤل عن مدى تأثير الدول العربية النفطية من خلال سياسات تسعير النفط على مستوى التضخم العالمي ، الأمر الذي لا نتناوله في هذا البحث) . أما بالنسبة لانفتاح اقتصادات البلدان العربية على الاقتصاد العالمي فقد بيّنا أنها « منفتحة » وزادت درجة الانفتاح خلال عقد السبعينيات . وبقدر تمكّن البلدان العربية من تخفيض درجة الانفتاح (الإنكشاف) ، يمكن لها أن تقلل من آثار التضخم المستورد على التضخم العام فيها . وهذا الأمر يتطلب زيادة الانتاج المحلي الموجه إلى السوق المحلية . وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المهم ليس الانتاج المحلي الموجه إلى السوق المحلية ، بل المهم هو الانتاج بكفاءة عالية بحيث لا يحل التضخم المحلي مكان التضخم المستورد . وبالإضافة إلى تخفيض درجة الانفتاح يمكن أن يخفض التضخم المستورد من خلال تنويع

(*) احتسبت هذه الأرقام باستخدام المعادلة (٢٧) باعتبار أن قيمة $\alpha\hat{p}$ هي التضخم المستورد .

مصادر الواردات والعمل على تخفيف تركيزها في البلدان التي تتسم بمعدلات تضخم عالية .

٣ـ ٣ـ ٢ وبشكل عام يستطيع البلد المعني أن يقلل أو حتى يزيل آثار التضخم المستورد على التضخم العام فيه من خلال استخدامه سياسة سعر صرف مرنة . فإذا كان مؤشر سعر الواردات هو Pmd بالعملة المحلية وPm بالعملة الأجنبية ، فإن علاقة المؤشرين تكون :

$$Pmd = (EX) \times (Pm) \qquad (٢٨)$$

حيث EX تمثل سعر الصرف أي عدد وحدات العملة المحلية لكل وحدة أجنبية .

ويمكن كتابة العلاقة (٢٨) بين المؤشرين بصيغة معدلات كما في :

$$\frac{\dot{Pmd}}{Pmd} = \frac{\dot{(EX)}}{EX} + \frac{\dot{Pm}}{Pm} \qquad (٢٩)$$

فإذا كان التضخم العالمي $\frac{\dot{Pm}}{Pm}$ في سنة معينة يعادل ١٠٪ فإن انخفاض سعر الصرف بمعدل ١٠٪ (أي $\frac{\dot{(EX)}}{EX} = -10$) يؤدي إلى إزالة التضخم العالمي على سعر الواردات بالعملة المحلية .

٣ـ ٣ـ ٣ إن إمكانية السيطرة على التضخم المستورد من خلال سياسة سعر أسعار الصرف بالشكل الذي أشرنا إليه أعلاه قد لا تكون عملية بالنسبة لبعض البلدان العربية (أو كلها ؟) وذلك على أساس حجم الاحتياطيات التي بحوزتها وعلى أساس وضع موازين مدفوعاتها وعلى أساس السياسات الانمائية التي تتبعها . إن تخفيض التضخم المستورد من خلال سياسة أسعار الصرف قد لا تنسجم وسياسات إنمائية إحلالية أو سياسات ترشيد الاستهلاك بشكل عام واستهلاك المستوردات بشكل خاص .

الخاتمة

حاولنا في هذا البحث أن نبيّن أن التضخم المستورد يرتبط أساساً مع درجة ارتباط اقتصاد البلد المعني بالاقتصاد الدولي ، وكذلك ان نبين من خلال نموذج العرض والطلب المتغيرات الرئيسية التي تحدد مستوى السعر العام بشكل عام والمتغيرات الخارجية التي تلعب دوراً في تحديد مستوى السعر العام في البلد المعني . وقد أوضحنا مدى ارتباط الاقتصادات العربية بالاقتصاد الدولي ومدى مساهمة التضخم المستورد في إحداث التضخم في البلدان العربية . وإتضح لنا أن البلدان العربية النفطية هي البلدان الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد الدولي من بين البلدان العربية ، ولذلك كانت مساهمة التضخم المستورد في التضخم في هذه المجموعة أكبر منها في مجموعة الدول العربية غير النفطية .

وتقليل تأثير التضخم المستورد على التضخم العام يتطلب العمل على تقليل الاعتماد على الواردات لسد احتياجات الاستيعاب المحلي وذلك من خلال زيادة وتنويع الانتاج المحلي الموجه الى السوق المحلية . وبالرغم من الامكانية النظرية في استخدام سياسة أسعار الصرف في تخفيف أو إزالة آثار التضخم العالمي على التضخم المحلي ، فإن ذلك قد لا ينسجم مع بعض السياسات الأخرى التي تحتل أهمية أكبر في نطاق السياسات الاقتصادية للبلدان المعنية .

الهوامش

(١) أنظر : Bronfenbrenner, M. and Holzmann, F.D. «A survey of Inflation Theory», American Economic Review, 1963. (September) 53 (4) : 593- 661.

ورد هذا المرجع في : Frisch, Helmut, Theories of Inflation, Cambridge University Press, Cambridge, 1983 pp. 10- 11

٢ ـ أنظر : Griffiths, Brian, Inflation , the Price of Prosperity, Weidenfeld and Nicolson, London, 1977, p. 10.

و Frisch (مرجع (١)) ص ٩ .

٣ ـ أنــظر : Park, Yoon S., Oil, Money and the World Economy, Boulder, Colorado, Westview Press, 1976, p. 132.

٤ ـ أنــظر : Polak, J.J. and Argy v., «Credit Policy and the Balance of Payments», in IMF , The Monetary Approach to the Balance of Payments, Washington, D.C., 1977, p. 206.

٥ ـ يمكن إيضاح المقصود بارتفاع EX من المثال التالي :

لنفرض أن EX يمثل سعر الصرف بين الدولار وعملة محلية ، وكان الدولار يساوي ١٠ وحدات من العملة المحلية ، ارتفاع EX يعني أن الدولار أصبح يساوي عدداً أكبر من ١٠ وليكن ١٢ وحدة . أي أن العملة المحلية انخفضت مقابل العملة الأجنبية . وعلى افتراض ضمني أن منحنى الصادرات مرن ، فإن ارتفاع EX يؤدي إلى زيادة في عرض الصادرات من وجهة نظر المصدر .

٦ ـ أنـظر Merklein, H.A. and Hardy, W., Energy Economics, Gulf Publishing Company, Houston, Texas, 1977, p. 60.

٧ ـ أنظر : علي توفيق صادق ، « أثر عائدات النفط على السياسات المالية والنقدية في دول الأوابك » . مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد ٥ ، العدد ٢ ، ١٩٧٩ ص . (٨٠) .

وخضر عبد المجيد عقل ، التضخم في الأردن ودور وزارة التموين في الحد منه (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) . دراسة قدمت إلى كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأردنية استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير ، عام ١٩٨١ ، ص . (٧٤) .

٨ ـ أنظر : رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ ، ص . (٢٨١ و ٢٨٤) .

٩ ـ أنظر : رمزي زكي في (٨) جدول رقم (٦٤) ص. (٢٨٦) .

١٠ ـ أنـظر : Lindbeek, Assar, «Imported and Structural Inflation and Aggregate Demand: The Scandinavian Model Reconstructed», in Assar Lindbeck (editor), Inflation and Employment in Open Economies. North-Holland Publishing Co., Amsterdam, 1979, pp. 13-40.

١١ ـ نسبة تغير الكمية $\frac{\Delta Q}{Q}$ في مجال الكمية وسعر الصرف يمكن احتسابها من $\frac{\Delta Q}{Q} = \eta_{EX} \frac{\Delta Ex}{Ex}$

حيث η_{EX} مرونة و $\frac{\Delta EX}{EX}$ نسبة تغير سعر الصرف . ونسبة تغير السعر $\frac{\Delta P}{P}$ في مجال الكمية والسعر يمكن احتسابها من $\frac{\Delta P}{P} = \frac{١}{ع} \frac{\Delta Q}{Q}$

حيث ع مرونة بالنسبة للسعر . من هذين العلاقتين نحصل على :

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{١}{ع} \times \eta_{EX} \times \frac{\Delta EX}{EX}$$

المراجع

(١) محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات .

مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢ .

٢ ـ خضر عبد المجيد عقل ، التضخم في الأردن ودور وزارة التموين في الحدّ منه (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) .

دراسة قدمت إلى كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأردنية ، استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير ، ١٩٨١ .

٣ ـ علي توفيق صادق ، « أثر عائدات النفط على السياسات المالية والنقدية في دول الأوابك » .

مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد ٥ ، ع ٢ ، ١٩٧٩ .

٤ ـ صندوق النقد العربي ، الحسابات القومية للدول العربية ١٩٧١ ـ ١٩٨٢ .

٥ ـ رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

٦ ـ Bronfenbrenner, M and Holzmann, F.D., «A Survey of Inflation Theory», American Economic Review, 1963 (September) 53 (4): 593-661.

٧ ـ Emminger, Otmar, Inflation and the International Monetary System, the per Jacobson Foundation, Basle, 1973.

٨ ـ Frisch, Helmut, Theories of Inflation, Cambridge University Press, Cambridge, 1983.

٩ - Griffiths, Brian, Inflation, the Price of Prosperity, Weidenfeld and Nicolson, London, 1977.

١٠ - Krause, L.B. and Salant, W.S. (eds.) Worldwide Inflation: Theory and Recent Experience, the Brookings Institution, Washington, D.C. 1977.

١١ - Lindbeck, Assar (ed.), Inflation and Employment in Open Economies, North - Holland Publishing Co., Amsterdam, 1979.

١٢ - Meiselman, D.I., and Laffer, A.B., (eds.), The Phenomenon of Worldwide Inflation, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, D.C., 1976.

١٣ - Merklein, H.A. and Hardy, W. , Energy Economics, Gulf Publish, Houston, Texas, 1977.

١٤ - Park, Yoon, S., Oil, Money and the World Economy, Boulder, Colorado, Westview Press, 1976.

١٥ - Polak, J.J. and Argy V., «Credit Policy and the Balance of payments», in IMF, The Monetary Approach to the Balance of payments, Washington, D.C., 1977.

مناقشة بحث الدكتور علي توفيق الصادق
(رئيس الجلسة : الدكتور فؤاد مرسي)

د. فؤاد مرسي :

شكراً للدكتور علي توفيق الصادق ، على حديثه الشيق الذي صحبنا فيه في رحلة ممتعة من المجهود الفكري لمحاولة تحديد ظاهرة ونصيب التضخم المستورد داخل الاقتصاد العربي . وأعتقد أن الوقت الآن مفتوح للمناقشة .

د. عبد الفتاح العموص :

لديّ بعض الأسئلة . وهي أولاً ، لماذا استعملتم أسعار الجملة وليس أسعار التجزئة في قياس التضخم ؟ ثانياً ، حول تركيب السلع ، كم من المنتجات تم استعمالها في قياس التضخم ، وهل هذه المنتجات المستعملة تمثل أغلبية السلع الاستهلاكية ؟ ثالثاً : بالنسبة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي هل استعملتم أسعار تكلفة عوامل الانتاج أم أسعار جارية مقسومة ، أو كما يقال (مكمشة) بأسعار سنة من السنوات ؟ وشكراً .

رد. د. علي توفيق :

بالنسبة للسؤال الأول ، استخدمت مؤشر سعر المستهلك . أيضاً أنا لم آخذ السلع تفصيلياً . وإنما أخذت الأرقام المنشورة . وعملية التفصيل هذه أكبر من أن أقوم بها وحدي . ولو عرفنا مكونات السلة من السلع المحلية والمستوردة بالطبع يكون المؤشر أفضل . والعملية أسهل . وبالطبع السلة تختلف من بلد لآخر . بالنسبة للسؤال الثالث لم أستخدم المخفض Deflator . وأنا أبحث كيف يقاس التضخم .

د. مجيد مسعود :

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للزميل الفاضل الدكتور علي توفيق الصادق . أعتقد لا بد من المزيد من الجهد العلمي لكيفية قياس التضخم ، كما يدعونا الى ذلك الدكتور علي ، وخاصة في أقطارنا العربية ، وألا نعتمد فقط على ما يطرح من أفكار تطبق على بلدان لها ظروفها الخاصة . فالقياس بالنسبة للتضخم ، سواء كان على أساس زيادة كمية النقود المتداولة ما زال عليه بعض الملاحظات . وسوف أشير إلى بعضها فقط من أجل التفكير في كيفية تحسين هذه الأداة القياسية . فبالنسبة للمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي من قطاع استخراج وتصدير النفط ، أعتقد أنه لا يعطينا صورة حقيقية لما يكون عندنا من حاصل موارد هذا النفط كقوة شرائية نستخدمها في الأسواق العالمية ، بينما يمكن أن يعطينا وضعاً حقيقياً عندما نستخدمه في الزراعة . فمثلاً لو رجعنا هذا المخفض الى أساس أسعار سنة ١٩٧٠ ونحن في عام ١٩٨٠ فإنه سوف يكون رقماً ضئيلاً جداً لا يعبر عما صار في أيدي هذه الدول من قوة شرائية .

أيضاً ضمن هذا القياس هناك التطور الحاصل في نوعية المنتجات حيث نجد مثلاً أن الجرار المنتج عام ١٩٨٠ غير ذاك المنتج في ١٩٦٠ أو ١٩٧٠ ، وبالتالي فعندما نقيس ونقارن سوف لا نحصل على مقياس دقيق . أيضاً بعض المنتجات تتغير تركيبها ، وأصبحت تعتمد على المخلفات الصناعية كالملابس والأحذية والأثاث بعدما كانت تستخدم المواد الأولية . ولذلك فعندما أقارن أسعارها بأنا أقارن سلعاً مختلفة تماماً عن السلع التي كانت موجودة في السابق . لذلك عندما أتحدث عن سلة المستهلك التي أشار إليها الدكتور عبد الفتاح نجد أن هناك سلعاً جديدة ظهرت ودخلت هذه السلة وبالتالي فإنها عرضة أيضاً للتغيير في مكوناتها ومتابعة أسعارها ومكوناتها ، وهو أمر يحتاج إلى جهد ودقة أكثر .

وبالنسبة للمقارنات الدولية ، أيضاً السلع المشمولة في هذه السلة والأوزان الترجيحية لها مختلفة تماماً . فمثلاً في أمريكا قد تشمل حوالى ألفين سلعة بينما في بلادنا قد لا تتعدى ٢٠ ـ ٣٠ سلعة . ولذلك فوضع المقارنة مختلف تماماً . كذلك في بعض الأقطار العربية لا يدخلون الايجارات ضمن سلة المستهلك . وهذه الإيجارات تمثل رقماً أساسياً للمستهلك . ولذلك فإن السلة لا تعكس تكلفة المعيشة بصورة صحيحة .

أيضاً هناك مشكلة أخرى وهي أن كثيراً مما نعتبره مؤثراً على القوة الشرائية قد لا يكون موجود في السلة . فمثلاً في منطقة الخليج نجد مهور الزواج وتكلفة السكن ، أي

بناء المنزل ، لا يدخل ضمن سلة المستهلك . كذلك بالنسبة لوطننا العربي أن غالبية سكان الريف يعتمدون على الاستهلاك الطبيعي . وما يستهلكونه ليس له سعراً بالمعنى الاقتصادي . وبالتالي لا يظهر في هذه الأرقام ويقلل من وزن القياس للاعتماد عليه في التحليل الاقتصادي .

وعند المقارنات الدولية نجد أيضاً في الدول الاشتراكية ، أن الدخل الوطني يحسب على أساس الانتاج المادي ولا تدخل فيه الخدمات ، وبالتالي عند المقارنة الدولية هناك مشكلة كيفية الحصول على أسعار الخدمات . بعد هذه الملاحظات لدي سؤال وهو : هل يمكن أن نعتبر أي ارتفاع في مستوى الأسعار مؤشراً على حدوث التضخم أم أن هذا ليس شرطاً ، من الناحية النظرية على الأقل ؟ وشكراً .

رد . د. علي توفيق :

أبدأ بالسؤال الأخير ، وهو هل نعتبر كل ارتفاع في السعر مؤشراً على التضخم ؟ ولكي نجاوب على هذا السؤال لا بد من الاجابة على سؤال آخر وهو : ما هو التضخم ؟ هي لغة تفاهم فإذا قبلنا أن ارتفاع مؤشر السعر العام هو التضخم نكون قد أجبنا على السؤال . وأنا أخذت تعريفاً من التعاريف المختلفة للتضخم وهو أنه ارتفاع معزز ، بمعنى أنه لو توقف فلا يكون هناك تضخم . لذلك أعتقد لا بد من الاتفاق على معنى التضخم ، حتى يمكن الإجابة على هذا السؤال . أيضاً أنا أشاركك الرأي حول الملاحظات التي أبديتها . ولكن لي تعليق واحد على الملاحظة المتعلقة بالمخفض الضمني والناتج المحلي خاصة للنفط . على ما أعتقد في الوقت الحاضر الدول العربية النفطية لكي تحول القيمة الاسمية لعائداتها النفطية الى قيمة حقيقية فإنهم لا يستخدمون المؤشر الضمني ، وإنما ما يقال الرقم القياسي (Index) لاستيراداتهم من شركائهم . وأنا عندي تجربة شخصية . ففي مؤتمر الطاقة العربية الأول عام ١٩٧٩ حيث واجهتنا نفس المشكلة اقترحنا استخدام وارداتهم كمؤشر . ولا أدري في الكويت الآن كيفية تحويل الناتج المحلي الاجمالي من إسمي الى حقيقي . وربما الدكتور فاروق شلبي من البنك المركزي الكويتي يساعدنا على ذلك . وقد لاحظت أن التخفيض من الإسمي الى الحقيقي تخفيض هائل جداً .

د. فاروق شلبي :

الحقيقة لدينا دراسة شاملة نظرية وعملية وقد استمتعت بقراءتها . ولدي المزيد من الرغبة لقراءتها مرات أخرى ، لأنها ذهبت أبعد من النماذج القياسية المتوفرة لدينا في

قياس التضخم المستورد . في إدارات البحوث في جهات كثيرة يؤخذ فقط الرقم القياسي لأسعار الصادرات أو الواردات ولا تتعدى المحاولات ذلك . أما التساؤل حول كم يشكل التضخم المستورد في التضخم المحلي فإن ذلك اعتبره تحدياً بحثياً هاماً . وجدت هذا التساؤل ومحاولة الاجابة عليه في إحدى الدراسات التابعة إلى (Bank for International Settlement- B.I.S.) في التقرير السنوي لعام ١٩٨١ . ومنذ ذلك الوقت وهذا الموضوع يشغلنا . وقد وجدنا ضالتنا في هذا البحث بقدر الإمكان . وكانت المحاولة في هذه الدراسة ، وسوف أحاول ربطها بما تفضل به الأخ علي مشكوراً ، في محاولته حول الدول النامية ، انهم يحاولون إيجاد نسبة التضخم المستورد في التضخم الكلي وما هي نسبة مشاركة التضخم المحلي . وكان اعتقادنا أن التضخم المستورد محصور في الدول النامية ولكن هذه الدراسة توضح أنه حتى الدول الصناعية عرضة لهذا التضخم . ولكن الجزء الأعظم منه نتيجة للسياسات المحلية . وسؤالي الأول بعد هذا التقديم هو ، هل النموذج الذي نحن بصدده نتوقع منه أن يكون العكس ، وهو أن التضخم المستورد في الدول النامية يكون دائماً أعلى في نسبته ؟ لأني لم أجد النموذج الذي يمكن أن يعطيني هذه النسبة ويجيب على هذا السؤال . وإذا كان الحال كذلك ، فإن ذلك سوف يجعل معظم سبل العلاج ليس في أيدينا وبالتالي لا تلوموا دولنا . وسؤالي الثاني يتعلق بنقطة سعر الصرف في النموذج . هناك دول عديدة تحاول أن تصدر أكثر وتستورد أقل عن طريق نظام سعر الصرف . والسؤال الثاني نحن نواجه التضخم المستورد من خلال سياسة سعر الصرف ، ما هي التوليفة المناسبة لهذا الغرض ؟ الحقيقة هذه النقطة أنا أعرف أنه ليس من السهل الإجابة عليها . لكن أعتقد أن لها علاقة طردية بين الصادرات وسعر الصرف وعلاقة عكسية بين الواردات وبين سعر الصرف . فكيف نوفق بين الاثنتين طالما هدف السياستين التصديرية والاستيرادية مختلفتين من خلال سياسة واحدة وهي سعر الصرف ؟

أيضاً ذكر الدكتور علي توفيق الصادق في ورقته أن فائض ميزان المدفوعات يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات الدولية الأمر الذي يحدث توسعاً في السيولة المحلية ويا حبذا لو وضح لنا الدكتور علي مدى هذا الارتباط لأننا لو أخذنا مثلاً حالة الكويت نجد أنه لا علاقة للاحتياطيات غير أن المدفوعات ولا أقول سراً بأننا قد أعدنا تعريف وترتيب ميزان المدفوعات في الكويت منذ عامين لنفصل منها كل احتياطيات الدولة ، عدا احتياطيات بنك الكويت المركزي ، لأن الاحتياطيات النفطية في حقيقتها لا تمثل احتياطيات وإنما هي استثمارات وبالتالي أدخلت تحت بند استثمارات حكومية بالخارج . ولذلك لا

علاقة للسيولة المحلية باحتياطيات ميزان المدفوعات أو الاحتياطيات الدولية . أخيراً ذكر الدكتور بأن هناك ثلاثة أقنية تؤثر في التضخم العالمي وهي الميزان التجاري ، ميزان المدفوعات والواردات وأنا أجد صعوبة في فصل الميزان التجاري عن الواردات لأن الميزان التجاري عبارة عن صادرات وواردات سلعية وهل الميزان التجاري مؤثر أم متأثر لأنه في النهاية يمثل حصيلة أو خلاصة عمليات سنة ما ولذلك لم يكن مؤثر وإنما كان حصيلة معاملاتنا في الخارج فهل هذا صحيح وإذا كان كذلك فما الفرق بين القول الميزان التجاري كبند والواردات مرة أخرى كبند ؟ وشكراً على هذا البحث القيم الذي قدمه الدكتور علي .

رد . د. علي توفيق :

سأكون سعيد جداً لو حصلت على نسخة من دراسة الـ .B.I.S وبالنسبة للسؤال الأول هل نتوقع أن يكون التضخم المستورد أكبر في البلاد النامية ؟ الحقيقة من الصعب الإجابة عن الدول النامية بصفة عامة . ولكن بالنسبة للدول العربية ، إذا قبلنا التقديرات التقريبية ، نجد أنها تختلف من بلد لآخر كما يتضح من الجدول المرفق مع الدراسة الحالية .

وبالنسبة لسعر الصرف تقول أنه يدخل كمتغير بين الواردات والصادرات وهذا أمر صحيح . أما فيما يتعلق بالاحتياطيات الدولية فأنا معك بأن هناك وضع خاص بالنسبة للدول النفطية وأنا قصدت (الموجودات الأجنبية) وليس احتياطيات البنك المركزي ، لأنه من الصعب تحديد ما هي احتياطيات الدول النفطية .

وبالنسبة للميزان التجاري فإنه بالشكل الذي عرضته فإن وجود التضخم الخارجي يصاحبه في بعض الأحيان تحسن في بعض الصادرات ، وحسب النموذج البسيط الذي أخذت به فإن الصادرات تعتبر جزء من الطلب الكلي ، مما يحث على ارتفاع السعر . أما بالنسبة للعرض الكلي فقد أخذته من جانب الانتاج إذ يظهر أثر التضخم المستورد ضمن كلفة الانتاج الذي تدخل فيه مواد مستوردة .

د. عمار :

الحقيقة لديّ تعليق بسيط عن مؤشر التضخم . هناك نوعان من التضخم هما التضخم الزاحف Hispro-Inflation ويكون دائماً بنسبة أقل من التضخم القافز Crip-ple Inflation . ومثله ارتفاع أسعار البترول خلال ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ و١٩٧٨ -

١٩٧٩ . ويمكن إرجاعه إلى مسبباته . أما بالنسبة للتضخم الزاحف فإنه عادة نتيجة لزيادة في الطلب .

د. محمد صادق :

لديّ بعض التساؤلات ، وأيضاً معلومة سأل عنها الدكتور مجيد من قبل . أنا أتفق مع الدكتور مجيد ، بأنه ليس بالضرورة أن يكون كل ارتفاع في السعر مؤشراً على وجود التضخم . لكن هناك سؤال يحتاج منا أن نعرف إذا كان هناك تضخم أم لا . وهذه مسألة مهمة جداً وقد ورد استعمال كلمة (سلة المستهلك) ومن خلال هذا المفهوم على الجهة المعنية ، أي الدولة ، أن تؤمن حداً أدنى من هذه السلة للمستهلك . ولذلك فهذه السلة ، حتى إذا تغيرت المتغيرات فيها ، يجب أن تؤخذ في مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . لكن حسب علمي فإنه في كثير من البلدان الرأسمالية لا توجد سلة واحدة بل ربما تكون هناك أكثر من سلة حسب الطبقات . وقد يكون المؤشر العام هو ترجيح هذه السلات . وأعتقد أن تلك نقطة تستحق أن تؤخذ في الاعتبار .

حاول الدكتور علي توفيق مشكوراً الإجابة على السؤال الذي يقول هل حصل هناك أثر للتضخم المستورد أم لا ؟ وأنا لست خبيراً في هذا المجال . ولكن كنت قد سألت نفسي قبل يومين هذا السؤال وحاولت الاجابة عليه بطريقة بسيطة ، حيث أخذت البلدان العربية التي تتوفر عنها معلومات للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ واطلعت على معدل التضخم فيها ، وقلت في نفسي إذا كان هناك تضخم فلا بد أن يكون قد أتى من إحدى القنوات وهي الواردات حيث وجدت معامل التضخم معها حوالى ٠,٣٨٨٣ . وقيمة (R) حوالى ٣,٦٦ أي مهمة إحصائياً . كما أن المعامل التحديدي Coefficient of Determination ٠,٥٧٣ بمعنى أن الواردات كانت مسؤولة عن حوالى ٥٧٪ من التضخم في مجمل البلدان العربية في متوسط الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٢ . وربما الأهم من ذلك ، أن البلدان النامية لم تعد بلداناً متلقية التضخم فقط من البلاد الرأسمالية بل حتى هذه البلدان النامية تصدر فيما بينها التضخم . فالبنك الدولي يقسم الآن دول العالم الى ٤ مجموعات دولية . وهي البلدان ذات الدخل المنخفض ، وذات الدخل المتوسط ، وذات المتوسط المنخفض ، وذات المتوسط المرتفع . وخمسة بلدان عربية هي ذات الفائض . وحاولنا البحث عن وجود أي ترابط بين هذه المجموعات حيث وجدت نسبة أثر الواردات عليها ٠,٥٢٨ أي حوالى ٥٣٪ وهذه بالطبع محاولات أولية ومن خلال تطوير مثل هذه المحاولات أعتقد نستطيع أن نعرف إذا كان هناك تضخم مستورد أم لا . وشكراً .

د. محمد سعيد عبد العزيز

شكراً على هذا البحث القيم . وعندي ملاحظة بسيطة . إن محاولة قياس آثار التضخم تعني الآثار على الأحوال المعيشية بشكل عام . وفي اعتقادي أن النقطة المهمة والحساسة بالنسبة للدول النامية هي ليست فقط مستوى المعيشة وإنما أيضاً تكلفة التنمية . ومحاولة قياس أثر التضخم على تكلفتها . فهل كان من الممكن ، عندما استخدمنا معيار الواردات ، أن نقسم هذه الواردات إلى سلع استهلاكية ووسيطة ورأسمالية ، وقياس مستوى التضخم المستورد على هذه المجموعات من السلع في الدول العربية ، لأنه في الواقع ان هذا ربما يعطينا منطلقاً لتوضيح أكبر ، حتى يمكن ربطها بتشجيع الانتاج المحلي . فإذا كان فعلاً التضخم المستورد مؤثر على زيادة كلفة الانتاج فيمكن تبرير اللجوء الى المستلزمات المحلية . فهل يمكن دراسة التضخم من خلال المجموعات السلعية المستوردة . وقياس أثر كل منها ؟ وشكراً .

رد. د. علي توفيق :

هذا سؤال هام جداً في الحقيقة . ومن الناحية النظرية ليس من الصعب حساب التضخم في مجموعات سلعية . وبالنسبة لي لم تتوفر لي المعلومات . وأعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى جهد أكثر من واحد وإلى معلومات تفصيلية كثيرة .

البحث الثالث

أثر التضخم المستورد على مستوى الأسعار في الأقطار العربية ذات العجز المالي
(تونس كمثال)

دكتور عبد الفتاح العموص دكتور عبد الفتاح غربال دكتور عبد القادر شعبان
أ. سمير مقطوف
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف ـ صفاقس ، تونس

مقدمة :

تشكل حالات التضخم في عصرنا هذا إحدى العوائق التي تعترض سبيل نمو الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية . فثقل التضخم وسرعته ينجرّ عنها عادة إعادة توزيع الدخل والمتاع بين مختلف شرائح المجتمع وذلك بالرغم من توقعات أثره . فأي معدل مرتفع في التضخم يؤدي إلى ربح لبعض الأفراد الاقتصاديين ذوي المداخيل الاسمية المرتفعة وضرر لأصحاب المداخيل القارة الحقيقية .

كما ينجرّ عن التضخم أيضاً إعادة توزيع دخل بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي . فالحكومة هي في الآن نفسه من أكبر المدينين ومن أهم المستفيدين من عملية التضخم لأنها تتمكن من الحصول على أرباح تتأتى أساساً من ضريبة التضخم التي تستعمل عموماً لتمويل عجز الخزينة .

يضرّ التضخم أخيراً أصحاب الأرصدة النقدية إذ يقلّص من القيمة الحقيقية لأرصدتهم . فيضطر هؤلاء الأفراد الاقتصاديون الى التنقيص من قيمة نفقاتهم بمقدار انخفاض قيمة أرصدتهم الحقيقية التي يعطونها للحكومة مقابل حصولهم على أرصدة

زائدة . من جهة أخرى ، يجرّ فرض هذه الضريبة الأفراد الى تعويض النقد والأصول المالية الأخرى بمخزون السلع ، الشيء الذي يؤدي إلى استخدام غير رشيد للموارد والى عوامل الانتاج وإلى تغيير في هيكلة الطلب الإجمالي حيث تستفيد من تلك السلع والأصول ، الأرصدة التي تمكن مكتسبيها من ضمانات كافية قصد مجابهة حالات التضخم . فتتطور عدة قطاعات اقتصادية انتاجية ربما غير مرغوب فيها في اقتصاد نام ، يحتاج لتنمية قطاعات انتاجية أخرى .

لقد اعتادت جميع البلدان معدلات تضخمية مرتفعة ومتغيرة عبر الزمن . فمشاكل التضخم في بلدان امريكا اللاتينية مثلاً قديمة يرجع عهدها الى ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد عرفت البلدان المتقدمة بدورها أنواعاً شتى من التضخم امتازت كلها بارتفاع عام وجامع وغير مستقر سفّهت بذلك التحاليل الاقتصادية التقليدية والتقليدية المجددة وحتى الكينزية .

تلك التحاليل التي اعتمدت جلّها حول وجود وثبوت آراء نظرية منحنى فيليبس في الأمد البعيد والتي تخطتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية بظهور التحام يكاد يكون مستمراً بين البطالة والتضخم . لكن هذا الالتحام زال في الاقتصاديات النامية التي تشكو عدة عوائق مميزة تتمثل في وجود بطالة بارزة ومقنعة هيكلية تحدث ضغوطاً قوية على الأجور وتطورها ، في عدم وجود نقابات عمالية قوية ومنظمة قادرة على فرض طلباتها ، وفي وجود ركود مستمر في العرض الكلي وعجز في ميزان المدفوعات يتفاقم من سنة إلى أخرى .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو : هل ان مصدر هذا التضخم واحد وحيد من نوعه في البلدان النامية ؟ بصورة أعم هل ان أسباب وانعكاسات التضخم في هذه الاقتصاديات المذكورة واحدة أم كثيرة ومتنوعة ؟ هل مسبباته داخلية أو خارجية أم مزيج بينها ؟ هل حالات التضخم ظرفية أم هي هيكلية ؟

للجواب على هذه التساؤلات وجب علينا دراسة وتحليل حالات التضخم بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والنماذج التجريبية التي تخص البلدان النامية . ولإعطاء مدلولاً أكبر ومعنى أدق لدراستنا هذه ، نركن لتحليل التضخم في الاقتصاد التونسي للفترة الزمنية الفاصلة بين سنة ١٩٦٠ و١٩٨٠ .

وفي الجزء **الأول** نركز على التحاليل النظرية والتجريبية للتضخم في الاقتصاديات النامية .

وفي الجزء الثاني نركز على ظاهرة التضخم في الاقتصاد التونسي في الفترة الزمنية ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ .

أولاً : التحاليل النظرية والتجريبية للتضخم في الاقتصاديات النامية :

تحوم المجادلات الفكرية الاقتصادية المفسرة لحالات التضخم في الاقتصاديات النامية حول تحليلين متباينين : التحليل النقدوي الذي يرجع التضخم الى أغلاط مرتبكة في السياسات الاقتصادية القطاعية المتبعة من لدن البلدان النامية ، والتحليل الهيكلي الذي يعترف ويقر قصور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية على تحقيق الاستقرار ومواكبة النمو الاقتصادي بدون اللجوء إلى قيم متغيرات السياسة الاقتصادية المتطورة . لا بد إذن في نظر الهيكلين من تغير الهياكل المتواجدة للقضاء على التضخم وتحقيق النمو المنشود .

يحتوي هذا الجزء على نقطتين أساسيتين : نبحث في الأول أهم ركائز التحليلين الاقتصاديين النقدوي والهيكلي ونبرز في الفصل الثاني أثر التضخم على الاقتصاديات النامية .

(أولاً ـ ١) : التحاليل النقدوية والهيكلية :

١ ـ التحليل النقدوي :

يشتمل هذا التحليل على قاعدة نظرية أساسية وعلى تحليل تجريبي وتطبيقي .

أ ـ القاعدة النظرية :

يعتقد النقديون أن الهياكل الاقتصادية في البلدان النامية قادرة وحدها على تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي . أما التضخم فهو ناتج عن انتهاج سياسات اقتصادية ميدانية وقطاعية مختلفة ومتباينة خاطئة .

فبعض البلدان المعنية تلجأ غالباً إلى اتخاذ معدلات استثمارية مرتفعة جداً تمول بواسطة عجز الميزانية العامة أو الخزينة ، أو عن طريق التسليف . ونظراً الى غياب الادخار القومي الكافي وعدم وجود نظام ضريبي فعال ، تركن هذه البلدان الى اتباع أنماط تمويلية تضخمية تؤدي حتماً لإصدار كميات هامة من النقد . فمنبع التضخم الأولي هو إذن : طلب كلي متزايد منجر من سياسة نقدية توسعية .

وحسب هذا التحليل النقدوي المتطرف ، فإن العرض النقدي هو متغير خارجي يتأتى من قرارات السياسة الاقتصادية النقدية والضريبية . فالسياسة النقدية المتبعة هي

سياسة نشيطة ، وتوسع الكتلة النقدية الذي يؤدي الى ظهور طلب كلي متزايد هو المحدد الأساسي لتغيير معدل التضخم .

إنطلاقاً من تعاليم التحليل النقدوي ، اقترح صندوق النقد الدولي على البلدان النامية (أمثال الشيلي ، مصر ، نيجيريا) انتهاج سياسة نقدية مقيدة . لكن هذه السياسة المقيدة المقترحة لم تكن لها أذن صاغية من لدن الاقتصاديين الهيكليين الذين يرون أن التضخم ناتج عن هيكلة النظام الاقتصادي للبلدان النامية .

(ب) التحليل التجريبي :

استعملت جل الدراسات التجريبية النموذج النقدوي الذي رسمه « هبرجر » (Haberger) سنة ١٩٦٣ والذي طبق في الشيلي في الفترة الزمنية بين سنتي ١٩٣٩ و١٩٥٨ . وقد اشتق هذا النموذج من دالة طلب النقد التي افترضت مستقرة على الأمد البعيد . وهي على النحو التالي :[١]

$$\frac{M_d}{P} = K\, Y_t^{a}\, D^{b}$$

(M_d) الكتلة النقدية المطلوبة إجمالياً أو للفرد .

(P) مؤشر الأسعار .

(Y) الدخل القومي الإجمالي أو للفرد .

(C) تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية .

(K, a, b) مؤشرات .

(C) تقيس تكلفة الفرصة التي يتحملها من يحتفظ بالأرصدة . وهذا المتغير يوازي نسبة الفائدة الحقيقية لمعدل التضخم المتوقع عند التوازن . وإذا افترضنا عرض النقد (M_s) خارجي ، فإن المعادلة تكون على هذا النحو :

$$M_t^{d} = M_t = M_t \Longrightarrow \frac{M}{P_t} = K\, Y_t^{a}\, C_t^{b}$$

باستعمال اللوغريتم (Logarithme) تكون المعادلة هكذا

$$\mathrm{Log}\, \frac{M_t}{P_t} = \mathrm{Log}\, K + a\, \mathrm{Log}\, Y_t + b\, \log C_t$$

وإذا أدخلنا التفاضل (Différentiel) الزمني للمعادلة نجد :

$$\frac{d\,Log\,M\,t}{dt} - \frac{d\,Log\,P\,t}{dt} = \frac{a\,d\,Log\,Y\,t}{dt} + \frac{b\,d\,Log\,C\,t}{dt}$$

$$\boxed{\overline{P}\,t = \overline{M}\,t - a\,y_{t.} - b\,\overline{C}\,t} \qquad (١)$$

تبين العلامة (-) معدل النمو

تتحمل المعادلة رقم (١) تعديل وقتي للنظام الاقتصادي عند تغير مستوى النقد . عموماً تتغير هذه المعادلة بالاعتماد على تعديل تقاطعي . فإن افترضنا فعلاً أن الأسعار تعدل بتغير الكتلة النقدية تـدريجياً عـلى مدى فتـرتين وإن $A\,t = P\,t\text{-}١ - P\,t\text{-}٢$ هي مقياس لتكلفة فرصة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية ، فإن المعادلة ترسم كالآتي :

$$\boxed{\overline{P}\,t = a_0 + a_١\,\overline{M}\,t + a_٢\,\overline{M}\,t\text{-}١ + a_٣\,A\,t + U\,t} \qquad (٢)$$

مع

تعرف المتغيرات المستعملة هكذا :

($\overline{P}\,t$) معدل التضخم .

($\overline{M}\,t$) معدل النمو النقدي .

($\overline{Y}\,t$) معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي .

($A\,t$) تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية .

($U\,t$) إصطلاح الأخطاء المرتكبة .

تستعمل إذن المعادلة رقم (٢) كمعادلة نقدوية قاعدية لاختبار الافتراض . إلا أن هناك كثير من الاقتصاديين الذين حاولوا إدماج متغيرات مفسرة أخرى ضمن هذه المعادلة وذلك لاعتبار أثر آخر نقدوي .

ويكون الشكل العام للمعادلة كالآتي :

$$P\,t = a_0 + \sum_{0}^{m} ai\,\mathring{M}\,t\text{-}١ + \sum_{0}^{n} bj\,Y\,t\text{-}j + \sum_{0}^{p} ci\,E\,t\text{-}i + \sum_{0}^{q} di\,\overline{W}\,t\text{-}i + CA\,t + U\,t \qquad (٣)$$

(a_0) مصطلح ثابت .

(U t) مصطلح خطأ .
(E) معدل الصرف أو سعر الاستيراد .
(W) معدل الأجر المتوسط أو الأدنى أو سعر وحدة عامل العمل .

(ج) الاستنتاجات التجريبية في البلدان النامية :

استعملت المعادلة النقدوية رقم (٣) من طرف بعض الاقتصاديين في اختباراتهم التجريبية لعدد من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا . واختلفت آراء هؤلاء حول معنى ومغزى دلالة هذه المعادلة بالنسبة للعديد من هذه البلدان . فقد أظهر كل من « هبرجر » (الشيلي والهند) و« ديز » (البرازيل) و« كولكو » (الأرجنتين) متانة وصحة نموذج « هبرجر » النقدوي الذي يفسر بصورة جيدة حالات التضخم في البلدان المعنية إذ أن هناك معناً ومغزاً دوماً للمتغيرات النقدية المتأخرة أو غيرها ، كما أن أثرها يقترب من عدد واحد (١) وهناك أيضاً معاملاً سلبياً تارة غير ذي معنى يختلف عن عدد واحد بالنسبة لمتغير الدخل بينما يظل طوراً متغير معدل الأجر غير ذي دلالة لأن معادله ليس له مدلول اطلاقاً ، مما تجرنا الى رفض افتراض تضخم التكاليف والتضخم المستورد في كثير من الأحيان .

ولكن وعكس ذلك ، هناك من الاقتصاديين(٢) من يقرّ نقص وعدم صلوحية ودلالة الافتراض النقدي لتفسير حالات التضخم في بلدان آسيا خاصة . وسبب هذا النقص يرجع أساساً ، من جهة إلى نقدية الاقتصاديات النامية التي تجعل من متغير النقد متغير داخلي ، ومن جهة أخرى إلى الضغوط التي تمارسها التكاليف والعوامل الخارجية الأخرى التي تؤثر مباشرة على الأسعار . أمام هذه النقائص النسبية للافتراض النقدي تقرّ الاستنتاجات التجريبية افتراض التضخم المستورد لأن معامل معدل نمو مؤشر أسعار الاستيراد له معنى ودلالة لجميع البلدان النامية المعنية وعوامله مطابقة لتعاليم نظرية .

انطلاقاً من هاته النقائص النقدوية لتفسير التضخم في البلدان النامية تقدم الاقتصادي « وشتار Wachter » عام ١٩٧٦ بنموذج عام لحالات التضخم اشتمل على عناصر نقدوية وأخرى هيكلية مجتمعة .

٢ ـ التحليل الهيكلي :

أعد التحليل الهيكلي في بلدان أمريكا اللاتينية عموماً . ويرى الهيكليون أن التضخم ظاهرة حتمية في البلدان النامية ينبع منها أساساً عدم استقرار الهيكلة الاقتصادية . وهنا لا بد من أن نفرّق بين أسباب الضغوط التضخمية والعوامل المنمية

للتضخم . كما يجب علينا التفريق بين المحددات الهيكلية المنبثقة من عجز بعض القطاعات لمواكبة وملائمة التغييرات الحاصلة في مستوى وتركيب الطلب الكلي ، والضغوط التضخمية الجامعة عند دراسة أسباب التضخم الأصلية .

أ ـ ركود العرض الغذائي أمام الطلب المتوسع[٣] :

يفسر نمو الطلب للسلع الغذائية في البلدان النامية بتطور الدخل والنمو السكاني . إلا أن العرض غير المرن الناتج من الهياكل الانتاجية وخاصة الملكية ومن محدودية الطاقة الاستيرادية المنجرة من الصعوبات التي تفرضها مدخرات الصرف ، يمثل عوائق جمة أمام الطلب . فكل هذه العوامل المذكورة تبرز طلباً متزايداً احتمالياً في السلع الغذائية وتظهر ضغوطاً في اتجاه غلو أسعار هذه السلع .

(ب) مضايقات مدخرات الصرف :

تتميز البلدان النامية عامة بنمو سريع لواردات السلع الوسيطة والسلع التجهيزية ، وبارتفاع أقل سرعة لمداخيل الصادرات . الشيء الذي يؤدي إلى بروز نقط اختناق في مدخرات الصرف .

ويفسر النمو السريع للواردات بضعف مرونة طلب السلع المستوردة وغياب أو ضعف قدرة تعويض السلع المستوردة بالانتاج الداخلي خاصة بالنسبة للسلع الوسيطة والتجهيزية . من جهة أخرى يفسر ضعف نمو مداخيل الصادرات ، بطلب قليل المرونة للسلع الأولية وبمزاحمة المنتجات التركيبية للسلع المصدرة وأخيراً بضعف مرونة العرض في التصدير .

تجر هذه الصعوبات التجارية الهيكلية الخارجية مسؤولي السياسة الاقتصادية لاتخاذ وسائل المراقبة الكفيلة (إنخفاض قيمة العملة الوطنية ، رفع التعريفات الجمركية عند الاستيراد) للحد ولامتصاص عجز ميزان المدفوعات وتؤدي هذه الوسائل أيضاً الى رفع تكلفة السلع الوسيطة الضرورية للصناعة الوطنية وغلو أسعار السلع المستوردة .

(ج) المصاعب المالية :

افترض التحليل النقدي تبني الدولة في البلدان النامية برامج استثمارية تفوق بكثير طاقة إدخارها الوطني ، مما ينجز عنه عجز هام في الميزانية والخزينة . ويمول هذا العجز اما بواسطة الادخار الخاص والحكومي أو بإصدار النقد . وبما أن البلدان النامية تتميز عموماً بقلة الإدخار الوطني الخاص من جراء الاختلالات المتأتية من أثر التضخم ، وبنقص فادح في الإدخار الحكومي الناتج عن عدم فاعلية النظام الضريبي وضعف

المداخيل ، فإن الوسيلة الوحيدة الحكومية لتمويل عجز الخزينة تركن في إصدار النقد . وهكذا أمام عرض الطلب وبدون وجود قيود مقاصة لطلب الخاص بواسطة تعديل نظام الضريبة ؛ يؤدي نمو طلب الحكومة إلى تكوين التضخم(٤) .

(د) نقط الاختناق في التركيبة الأساسية الاجتماعية وفي السلع الحيوية :

يحدث النمو الاقتصادي في البلدان النامية طلباً متزايداً للنقل والماء والطاقة والصحة التي يشكو عرضها من قلة المرونة في الأمد القصير والمؤدية عامة إلى غلو الأسعار .

فلا يمكن التغلب على التضخم الناتج عن هذه النقط الاختناقية حسب التحليل الهيكلي إلا بإزالة العوائق الهيكلية المجمعة والتي تحدث ضغوطاً تضخمية عنيفة وشاملة في التركيبة الاقتصادية .

وتشتمل هذه العوائق على العنصرين الأساسيين التاليين :

أ ـ اختلالات نظام الأسعار المنجرة من سياسات مراقبة الأسعار المختلفة والمتعاضدة مع التضخم والمنتهجة في هذه البلدان . تمكن مراقبة الأسعار هذه من استقرار الطاقة الشرائية للكتلة النقدية النامية باستمرار . أي أن مثل هذه المراقبة تدعم الضغوط المؤثرة على الطلب ، مما ينتج عن ذلك تفاقم قوي للواردات وعجز في الميزان التجاري .

ب ـ استخدام سيء للموارد خاصة للأموال الاستثمارية . فبالنسبة للهيكلين يبرز أي معدل مرتفع في الإستثمار نقط اختناق كندرة المنتجات وندرة وسائل النقل المؤدية حتماً إلى ظهور تواترات تضخمية بالرغم من أن مثل هذا المعدل يعجل النمو الاقتصادي(٥) .

(هـ) التحليل التجريبي :

إعتمد التحليل النظري الهيكلي كقاعدة أساسية في عدة اختبارات إحصائية نخص بالذكر منها دراسة « وشتار Wachter » الذي حلل أثر متغير أسعار السلع الغذائية النسبي على معدل التضخم ، ودراسة « أخطار Akhtar » الذي أدخل في تحاليله متغيرات هيكلية تنموية .

دراسة « وشتار Wachter »

إقترح « وشتار » سنة ١٩٧٦ نموذجاً للتضخم اعتمد فيه عنصر تضخم الطلب

والأثر الهيكلي وهو على هذا النحو :

$$p_t = f_t(D) + s\left(\frac{P_f}{P_{nf}}\right)$$

(P t) معدل التضخم الاجمالي المرتبط بالسعر النسبي للسلع الغذائية .
(P f) و (P nf) مؤشرات السلع غير الغذائية والغذائية .
(D) متغير محدد للطلب المتزايد الاجمالي .

إستعمل « وشتار » لقياس الأثر الهيكلي متغيرات معادلة « هبرجر » المعممة الآتية :

$$F_t(D) = a_1 \overline{M}_t + a_2 g(\overline{M}_{t-1}, \ldots) + b_1 \overline{Y}_t + e A_t + s\left(\frac{\overline{P}_f}{\overline{P}_{nf}}\right)$$

فيصبح إذن نموذجه :

$$\overline{P}_t = a_1 \overline{m}_t + a_2 g(\overline{M}_{t-1}, \ldots) + b_1 \overline{Y}_t + e A_t + s\left(\frac{\overline{P}_f}{\overline{P}_{nf}}\right)$$

إختبر نموذج « وشتار » المشار اليه في العديد من البلدان النامية خصوصاً في أمريكا اللاتينية (الشيلي - الأرجنتين - البرازيل والمكسيك من سنة **١٩٤٠** إلى سنة **١٩٧٤**) .
وأدت الاختبارات الى الاستنتاجات الآتية :

- لعامل (s) مغزى ومعنى غير لاغ لمستوى مرتفع من الدلالة .
- للمتغيرات الأخرى كالكتلة النقدية والدخل القومي والتوقعات مغزى ودلالة أظهرتها العلامات المنتظرة والمتحصّل عليها في الاختبارات .

دراسة « أخطار Akhtar »

أراد « أخطار » إعطاء تفسيراً عاماً للتضخم للهند وللفيليبين بالنسبة للفترة الزمنية الفاصلة بين سنة **١٩٥١** و**١٩٧٢** معتمداً على هيكلة هاته الاقتصاديات . فانطلق من نموذج نقدوي مشتق من معادلة التبادل . وافترض دالة طلب نقد بسيطة أنشأت كما يلي :

$$\frac{M}{P_y} = Y^{\alpha} C \quad (1)$$

(M) مخزون إسمي للنقد محدد بصفة خارجية .
(P) مستوى الأسعار .
(Y) الدخل الحقيقي .
(C) إتجاه الكلفة المتوقعة للاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية .

أما تحليل المعادلة رقم (١) بالنسبة لـ (P) في صيغة معدلات نمو فقد أفضى إلى :

$$\boxed{P = m - (1 + \alpha) Y - \beta C} \qquad (٢)$$

وتشتمل المعادلة رقم (٢) على عناصر أساسية من التحليل النقدوي للتضخم أهمها : النقد ، الدخل الحقيقي والكلفة المتوقعة للاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية . وتبدو هذه العلاقة واضحة ومباشرة ، وتظهر أن النمو النقدي النسبي للانتاج وتكلفة الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية تحذف ارتفاعاً في معدل التضخم . كما أن النمو في الدخل الحقيقي يؤدي بدوره إلى تقلّص معدلات التضخم من خلال طلب الأرصدة الحقيقية . وفي نفس السياق يرتبط عكسياً معدل التضخم بالتكلفة المتوقعة للاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية .

تفترض المعادلة رقم (٣) موازنة ظرفية لـ (s) التغييرات النقدية وتستنفي كل وهم نقدي . رسمت المعادلة النقدوية المختبرة على النحو الآتي :

$$\boxed{P_t = a + a_1 m_t + a_2 m_{t-1} + a_3 Y_t + a_4 + \acute{P}} \qquad (٣)$$

ومن $a = 1 + \alpha$
و $\acute{P} = P_{t-1} - P_{t-2}$

نستطيع من هذه المعادلة إبراز هذه الاستنتاجات :

- يؤكد التحليل النقدوي امتداد العلاقة الجدلية من النقد إلى الأسعار وإلى الانتاج . فكل نمو مضطرد للنقد بالنسبة للانتاج هو شرط كاف للتضخم . كما أن أهمية واتساع التضخم ينجر من أهمية واستمرارية النمو النقدي . أي أن التضخم مستقل عن مستوى التشغيل في الاقتصاد . بعبارة أخرى ، يؤدي معدل النمو المضطرد للنقد إلى ظهور ضغوط تضخمية بصفة متشابهة .

- يعتبر ازدياد العرض النقدي ، المتغير الأساسي في التحليل النقدوي هاماً لتفسير ظاهرة

التضخم في الاقتصاديات النامية . من ذلك ان السياسات النقدية التوسعية المتبعة في هذه الاقتصاديات والهادفة الى استعمال الموارد غير المستغلة أي الاكثار من الانتاج ، ترتبط بوجود عوامل إضافية كرأس المال الطبيعي مثلاً ذو العرض المنقوص . وهناك تشابه بين ازدياد العرض النقدي في اقتصاد يفتقر للعوامل الاضافية واقتصاد يدنو من التوظف الكامل بالرغم من غياب سياسات نقدية توسعية متعمدة ، لأن النقدية المضطردة للاقتصاد تعتبر ضلعاً حتمياً لعملية التنمية . كما أن بعض درجات التضخم تعتبر أيضاً استنتاجاً ضرورياً لتعبئة الموارد من لدن سياسة تنموية . لأن في صلابة وعكوف الاقتصاديات النامية تتمكن حركة الأجور والأسعار المتصاعدة من إعادة توزيع اليد العاملة والموارد على القطاعات الاقتصادية أو بالأحرى إخراج عمال القطاعات التقليدية قصد إدماجهم في صلب الاقتصاديات النامية ، طالما استمر التضخم في انخفاض ملحوظ وكاف لإيثارة إعادة توزيع ما بدون الوصول الى توزيع للموارد خاطىء وخطر .

- تعكس السياسة الضريبية جزءاً من تأثير السياسة التنموية على الأسعار والانتاج . فباستثناء المصاريف العامة الاجتماعية المتزايدة ، يكون الإستثمار الحكومي إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية في البلدان النامية ويؤدي عموماً بأهميته القصوى الى عجز الخزينة . وبما أن هذا العجز يكون دائماً في ارتفاع ، وجبت تغطيته بواسطة الأسعار وبانتاج متزايد . كما يجب أيضاً تقييم آثار السياسة الضريبية على الأسعار والانتاج وذلك باعتبار التغييرات الحاصلة في عجز الخزينة .

$$\Delta F = \Delta G - \Delta R \quad (٤)$$

(G) تمثل المصاريف الجملية الحكومية لاستهلاك السلع والخدمات ، للإستثمار الحكومي ولتحويلات رأس المال والدخل . بينما تمثل (R) الدخل الجملي الحكومي المتأتي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، والدخل الصافي المستمد من المؤسسات الحكومية . وتشتمل قيمة (G) على قيمة الواردات الحكومية السلعية والخدمية . كما تضم (R)دخل الحكومة الصافي المستمد من مصادر غير وطنية ، الشيء الذي يقلل من سعة العجز (s) .

$$\Delta F_1 = \Delta G - \Delta R - \Delta J s + \Delta R f \quad (٥)$$

(J s) و (R f) تمثلان الواردات الحكومية والدخل الحكومي الصافي الناتج عن

مصادر خارجية . وإذا أردنا مقارنة زمنية لـ (F_1) نقسمه على نفقات الحكومة الاجمالية أو الدخل القومي .

بعبارة أخرى ، إذا اخترنا أولاً $D = F_1 / G$ (٦) تكون العلاقة بين (D) ومعدل التضخم إيجابية . فإن ارتفعت (G) ارتفع أيضاً امتصاص الناتج المحلي أو الوطني ، الممكن تغطيته إما بارتفاع الانتاج أو بالتضخم أو بالاثنين معاً . أما إذا تقلصت (D) فستكون الحالة عكسية .

ـ أدخل كذلك « أخطار » في نموذجه تأثير متغيرات التجارة الخارجية وبالخصوص تأثير الانفتاح على التضخم عند استعماله للعلاقة والمعادلة الآتية :

$$\boxed{\frac{P}{P\,m} = \frac{1}{be\,(J\,/\,Y)}} \quad (b > 0 \text{ مع}) \qquad (٧)$$

(P) مستوى الأسعار المحلية أو الوطنية .

(P m) مستوى أسعار الاستيراد .

(J) مجموع الواردات .

(Y) الدخل القومي .

تبين المعادلة رقم (٧) اعتماداً على العلاقات المؤسسية والهيكلية ، ان نسبة الاستيراد في الدخل مرتبطة بالأسعار المحلية وبأسعار الاستيراد . وفعلاً هناك علاقة معكوسة بين الأسعار المحلية ونسبة الاستيراد في الدخل (استيراد / الدخل) .

ويضم أيضاً التحليل التجريبي ثلاثة أصناف متغيرات :

+ المتغيرات النقدوية .
+ المتغيرات التنموية .
+ متغيرات التجارة الخارجية .

وقد مكنت الاستنتاجات التجريبية عدم صلوحية النموذج النقدوي لتفسير التضخم في الهند (معامل الانحدار ضعيف جداً $R^2 = ٠,٣٨٥$) . الملاحظ هنا أن المتغيرات الضريبية التنموية ($\triangle F/G, I/Y$) لم يكن لها دور هام في تفسير التضخم في الهند وفي الفيليبين ، لأن معامل الانحدار ظل ضعيفا وليس لاختبار ستودنت مغزى .

بالنسبة للهند ، برز من خلال الدراسة بوضوح تام تأثير المتغيرات التنموية المتأتي

من تأثير معدل نمو الانتاج الصناعي (K t) على معدل التضخم . بينما لعب متغير معدل نمو الانتاج الصناعي التقاطعي للفترة المنصرمة (K t-١) دوراً هاماً في تفسير التضخم .

مكنت الدراسة التجريبية من إظهار علاقة بين متغيرات التجارة الخارجية ومعدل التضخم في الهند وكذلك الشأن في الفيليبين . لكن العلاقة بين مجموع الواردات على إجمالي الناتج الداخلي ومعدل التضخم كانت إيجابية أكثر مما تكون سلبية . أي أن قطاع التجارة الخارجية في الفيلبين يلعب دوراً هاماً في تفسير التضخم لأن معامل انحداره (J / Y) له مغزى أكيد بالرغم من علامته الإيجابية .

يمكننا إذن الاعتماد على النموذج النقدوي لتفسير التضخم في الهند والفيليبين بشرط أن يضاف إلى متغيراته الأساسية متغيرات التجارة الخارجية ومتغيرات التنمية .

ما هي الآثار التي يمكننا حصرها في البلدان النامية والمنجرة من حالات التضخم العديدة والمختلفة ؟

(أولاً ـ ٢) : أثر التضخم في الاقتصاديات النامية :

يمكننا تقسيم أثر التضخم في البلدان النامية إلى قسمين هامين . يخص القسم الأول أثر التضخم في إعادة توزيع المداخيل بين الفئات الاقتصادية المختلفة ، وبين القطاع الحكومي والقطاع الخاص . أما القسم الثاني فيهتم بأثر التضخم على استخدام عوامل الانتاج خاصة عاملي العمل ورأس المال .

١ ـ أثر التضخم في إعادة توزيع المداخيل :

أ ـ أثر التضخم في إعادة توزيع المداخيل بين الفئات الاقتصادية :

يلعب التضخم دوراً أساسياً في إعادة توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاقتصادية عندما يساعد أصحاب المداخيل الاسمية في الحصول على زيادة في مداخيلهم أكثر من الزيادة الحاصلة في معدل التضخم ، وعندما يلحق ضرراً بأولئك الذين تقل الزيادة الحاصلة في مداخيلهم الاسمية عن الزيادة المتحصل عليها في معدل التضخم .

يلعب كذلك التضخم في البلدان النامية دور الضريبة المفروضة على الأجور لأن العمال في مثل هذه الحالة لا يستطيعون فرض طلباتهم المهنية الأجرية اعتماداً على أهمية توقعاتهم التضخمية . فليس لهم إذن وزن كاف في السوق يحميهم عند الاقتضاء من حالات التضخم . بعبارة أخرى ، يستفيد المستثمرون من تدني الطاقة الشرائية للإجراء تمكنهم من الرفع في تمويلاتهم الذاتية ومن الحصول على قروض مختلفة . كما تعوّض

السياسة الاستثمارية المنبثقة عن التضخم السياسة التمويلية المعتمدة على تدني الأجور وعلى الضريبة ، تلك السياسة التي أوجدت عدة صعوبات أمام الحكومة .

من جهة أخرى وبالنسبة للمتاع المالي خصوصاً نرى أن هناك تشابه مطلق بين أثر التضخم على المتاع وأثر إعادة توزيع الدخل بين الأجراء والممولين . إلا أن معدل الفائدة في البلدان النامية يكون دوماً دون مجموع معدل الفائدة الحقيقي مع معدل التضخم المتوقع من جرّاء التقنين وتدخلات الحكومة . من ذلك ان الدائن يتحصل على استخلاص معدل فائدة حقيقي أقل ارتفاعاً يطابق انخفاض في القيمة الحقيقية للدين غير المعوضة بمعدل فائدة نسبي مماثل .

ب ـ أثر التضخم في إعادة التوزيع من القطاع الخاص الى القطاع الحكومي :

ينبع أثر التضخم في إعادة التوزيع من القطاع الخاص وفي صالح القطاع الحكومي من ثلاثة مصادر :

- نرى الحكومة في البلدان النامية أكبر مدين وأهم مستفيد من عملية التضخم .
- ترتفع القيمة الحقيقية للضريبة المتطورة باستمرار في صورة عدم تعادل مختلف الضرائب المفروضة مع نمو التضخم . فبالنسبة للبلدان النامية عموماً ، تمكن أي سياسة ضريبية توسعية منتهجة من تحويل المدخرات من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي . ويؤدي هذا التحويل الى زيادة في الإستثمار المرتبطة أساساً بأهمية الميول الحدي للاستهلاك الاسري . فطالما ارتفع الميول الحدي للاستهلاك ازداد أثر التحويل على الإستثمار .
- أخيراً واعتماداً على إصدار النقد ، تتمكن الحكومة من جني ربح يكون بمثابة ضريبة مفروضة على التضخم[٦] . فكل سياسة نقدية توسعية تؤدي الى سحب رسوم ضريبية على المحتفظين بالأرصدة الحقيقية ، لأنها تقلص من القيمة الحقيقية لأرصدتهم . كذلك ، تمكن هذه الرسوم المفروضة من تمويل استثمارات القطاع الخاص عن طريق تمويل القروض للاقتصاد الوطني ، ومن تمويل القطاع الحكومي عندما تمول عجز الخزينة .

وتكون القيمة الاسمية للضريبة على التضخم هكذا ΔM ، أما معادلة قيمتها الحقيقية فهي على النحو الآتي :

$$\frac{\Delta M}{P} = \frac{M}{M} \quad \frac{\Delta M}{P} = \frac{M}{P} \cdot \frac{\Delta M}{M} = m\,\overline{P}$$

في اقتصاد ساكن يتعادل معدل نمو الكتلة النقدية (M / M) مع معدل التضخم . وهناك تطابق بين قاعدة سحب الضريبة على التضخم والاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية (m) مع نسبة فرض الضريبة ومعدل التضخم .

من جهة أخرى ، يتبع عموماً طلب الأرصدة الحقيقية تكلفة فرصة الاحتفاظ بالنقد . تلك التكلفة التي تعادل نسبة الفائدة الحقيقية مع التضخم المتوقع . لكن في البلدان النامية تقل دائماً نسبة الفائدة النقدية على مجموع نسبة الفائدة الحقيقية مع معدل التضخم من جراء التقنيين وتدخلات الحكومة كما ذكرنا ذلك آنفاً . وبناء عليه ، تظل تكلفة فرصة الاحتفاظ بالنقد أكثر ارتفاعاً دائماً من نسبة الفائدة النقدية . بعبارة أخرى ، لم يستطع معدل التضخم المتوقع تعويض نسبة الفائدة النقدية .

نرى من هنا أن معدل الفائدة هو مؤشر سيء لتكلفة فرصة الاحتفاظ بالنقد . وقد اعتبر مجموع نسبة الفائدة الحقيقية مع معدل التضخم المتوقع في البلدان النامية كمقياس لتكلفة فرصة الاحتفاظ بالنقد .

فضلاً عن ذلك ، إذا استعمل التضخم كغاية لمضاعفة المداخيل المتأتية من الضريبة المفروضة على التضخم ، فلا بد للحكومة من اعتبار الخسارة المنجرة على رفاهية المجتمع . ونستطيع هنا تقدير معدل التضخم الأمثل لبلوغ الرفاهية الاقتصادية القصوى اعتماداً على نظرية الضريبة كالآتي :

- **التكلفة الحدية للضريبة : (CM) =** $\frac{\text{التكلفة الحدية لجمع الضرائب}}{\text{المداخيل الحدية للضريبة}}$

- بالنسبة للضريبة المفروضة على التضخم ، تكون التكلفة الحدية للتضخم هكذا :

التكلفة الحدية للضريبة على التضخم = $\frac{\text{التكلفة الحدية للرفاهة}}{\text{المداخيل الحدية للضريبة على التضخم}}$

نتحصل على معدل تضخم أمثل عندما تتعادل التكلفة الحدية للضريبة على التضخم مع التكلفة الحدية لمختلف الضرائب الأخرى (CM J) أي :

$$CM\ j = \frac{dmc}{md\bar{p} - dm\bar{p}}$$

في صورة $(CM\ j) = 0$ نجد $(dmc) = 0$

وكما أن $c = (r + \bar{p})$ نجد $dm\,(r + \bar{p}) = 0$

أي $\bar{p} = - r$

وهذه النتيجة تعني أن معدل التضخم الأمثل هو انكماش معادل لنسبة الفائدة الحقيقية . ويمكن معدل هذا الانكماش من الحصول على الكتلة النقدية المثلى * m[٧] . ويحتفظ الأفراد الاقتصاديين بالكتلة النقدية * m المنبثقة إما عن إنكماش متأتي من معدل نمو سلبي للكتلة النقدية أو من استخلاص الفائدة على النقد . يعادل إذن الربح الإجمالي للرفاهة المساحة السفلى لكل منحنى طلب النقد .

٢ ـ أثر التضخم في الاستخدام :

هناك أثرين للتضخم في الاستخدام : أثر التضخم للاستخدام بـا لمعنى الضيق وأثر التضخم للاستخدام بالمعنى الواسع وجب تحليلها .

أ ـ أثر التضخم للاستخدام بالمعنى الواسع

يرتبط هذا الأثر بظروف الطلب والتجارة الخارجية وآليات السوق . ويزعم محللي هذا التيار :

- إن التضخم يوجد مرونة في الأسعار النسبية . ففي إطار اقتصاد خال من التضخم أين تتواجد صلابة في الأسعار النسبية باتجاه الانخفاض ، يؤدي ظهور التضخم الى تدني هذه الأسعار ولو بصورة ضعيفة . ويركن هذا التدني في ارتفاع الأسعار النسبية بمعدل يقل من ارتفاع معدل التضخم العام .

- ينجر عن التضخم مناخ مريب للنمو المستقبلي للأسعار بالنسبة لمستوياتها ولتغييراتها . ويحدث هذا الريب المتأتي من التضخم تغيير في هيكلة الطلب الكلي تستفيد منه السلع والأصول التي تعرض الضمانات الكافية ضد التضخم مما يساعد على تضخم بعض القطاعات الاقتصادية . أما بالنسبة للتجارة الخارجية ، يحدث التضخم تغيير في حجم الواردات لصالح السلع الاستهلاكية على حساب السلع التجهيزية ، الشيء الذي يساعد على تقلّص الإستثمار في الصناعة .

ب ـ أثر التضخم للاستخدام بالمعنى الضيق :

يستند هذا الأثر على عوامل الانتاج كالعمل ورأس المال وتفاعلهما . فكل تحليل لأثر التضخم في الاستخدام بالمعنى الضيق في البلدان النامية تظهر بجلاء أن هناك توظف

سيء لهذه العوامل ، يفسر بأن كل مستوى مرتفع في معدل التضخم يفقد الثقة في قيمة النقد ويخلق مناخ مريب مضاد للاستثمار ذي المردود المؤجل . الشيء الذي يظهر أن حجة كينز التي تقول بأن التضخم يساعد الاستثمار بالرفع في رأس المال ، غير مقبولة .

تتميز أيضاً الاقتصاديات النامية عموماً ، باتجاه الإستثمارات نحو القطاعات ذات المردود المباشر والمتأكد ، وبانتقال اليد العاملة المكثف من القطاع الأولي الى القطاع الثلاثي الخدمي .

من جهة أخرى ، هناك أثر للاستخدام يخص إعادة توزيع المتاع والملكية فوجود توقعات لغلو الأسعار يحث محتفظي الأرصدة على تقليل الخسائر المنجرة من الانخفاض المتوقع في الطاقة الشرائية للنقد . وهذا التعديل يؤدي الى تعويض النقد بالأصول الحقيقية . ويعتبر أثر تعويض النقد بالأصول الحقيقية في البلدان النامية عاملاً مسيطراً ، اعتماداً على وضع الأصول المالية المبتذل من جراء النقص السائد في الأسواق المالية(٨) .

نستخلص من تحاليلنا حول ظاهرة التضخم في البلدان النامية أن هناك تفسيرين لهذه الظاهرة :

- التفسير أو التحليل النقدوي الذي يرجع ظهور التضخم أساساً إلى تجاوز الطلب للعرض . والذي يزعم أن السبب الرئيسي للتضخم يركن في التوسع السريع للكتلة النقدية الذي يتخطى ارتفاع الانتاج القومي .
- التفسير أو التحليل الهيكلي الذي يقترحان هيكلة التنظيم الاقتصادي في البلدان النامية تولد التضخم والبطالة واختلال ميزان المدفوعات وعجز الخزينة . كما يؤكد هذا التحليل حتمية التضخم لأن بدونه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي في ظل استقرار الأسعار .

إنطلاقاً من هذين التحليلين النقدوي والهيكلي سنحاول دراسة التضخم في الاقتصاد التونسي النامي في الفترة الزمنية الفاصلة بين ١٩٦٢ و١٩٨٠ .

ثانياً ـ ظاهرة التضخم في الاقتصاد التونسي في الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٨٠ :

أعدت بعض من الدراسات التطبيقية حول ظاهرة التضخم في الاقتصاد التونسي للفترة الزمنية الفاصلة بين سنتي ١٩٦٢ و١٩٨٠ . وارتكزت جل هذه الدراسات العينية أساساً على النظريات التقليدية النقدوية والهيكلية لتحليل أسباب ومسببات وأثر هذه الظاهرة في تونس . ونذكر من هذه الدراسات وعلى سبيل الحصر بحوث السادة :(٩)

- د/ **مصطفى النابلي** الذي أدخل في تحليله في الوقت نفسه متغيرات نقدوية ومتغيرات هيكلية أظهرت الدور الهام الذي تلعبه الأجور وتطورها في التضخم .

- **محمد الطبربي** الذي أبرز وجود علاقة متينة بين متغيرات تكلفة وحدة العمل ونمو الكتلة النقدية وتطور مؤشر أسعار المنتجات المصنعة المستوردة .

- **سمير مقطوف** الذي حاول التوفيق بين التحاليل الآنفة الذكر وأظهر في الآن نفسه الدور الهام الذي يلعبه كل من الإستثمار الخاص والإستثمار الحكومي .

- د/ **عبد القادر شعبان** الذي حاول تفسير ظاهرة التضخم بالاعتماد على تحليل دالة طلب النقد في تونس وتطورها .

إنطلاقاً من هذه الدراسات التطبيقية أردنا فيما يخصنا تقديم تحليل موجز يتمم ما وصل إليه الزملاء من نتائج واستنتاجات نظرية وتجريبية .

١ ـ ملاحظة عملية التضخم في تونس :

إستعمل في تونس مؤشرين لإظهار معدل التضخم وتطوره . يخص الأول مؤشر أسعار الاستهلاك ، بينما يهتم الثاني بمؤشر أسعار الجملة . ويبرز هذا الجدول الموالي تطور هذه المتغيرات ومستوى معدل النمو فيها للفترة الزمنية المعنية .

السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك (PC)	معدل نمو أسعار الاستهلاك ($\overline{PC}$)	مؤشر أسعار الجملة (PG)	معدل نمو أسعار الجملة ($\overline{PG}$)	موطأ إجمالي الناتج الداخلي (P)	معدل نمو موطأ إجمالي الداخلي ($\overline{P}$)	انتاج سلع غذائية (PF)	معدل نمو سلع غذائية ($\overline{PF}$)	انتاج سلع غير غذائية (PNF)	معدل نمو سلع غير غذائية ($\overline{PNF}$)
١٩٦٢	٧٦	-	١٠٠	-	٦٩.٦	-	١٦٦.٨	-	٧١	-
١٩٦٣	٧٨	٢,٦٣	١٠٥,٣	٥,٣	٧٤,٢	٦,٦١	٧٤,٩	١٢,٩٧	٧٤,٤	٤,٧٩
١٩٦٤	٨١,٣	٤,٢٣	١١٠,٦	٥,٠٣	٧٤,٣	٠,١٣	٦٧,٥	-٩,٨٨	٧٧,٧	٤,٤٣
١٩٦٥	٨٦,٧	٦,٦٤	١٢٤,٧	١٢,٧٤	٨١,٤	٩,٥٥	٧٤,٧	١٠,٦٦	٨٥,٦	١٠,١٦
١٩٦٦	٩٠	٣,٨٠	١٢٨	٣,٤٤	٨٢,٧	١,٥٩	٧٣,٨	-١,٢٠	٨٦,٩	١,٥٢
١٩٦٧	٩٢,٧	٣,٠٠	١٣٣,٨	٣,٧٢	٨٦,٧	٤,٨٣	٨١,٤	١٠,٢٩	٨٨,٩	٢,٣٠
١٩٦٨	٩٥	٢,٤٨	١٣٨,١	٣,٠٢١	٨٦.٧	٠,٠٠	٨١,٥	٠,١٢	٨٨,٥	٠,٤٥
١٩٦٩	٩٨,٩	٤,١٠	١٣٩,٩	١,٣٠	٨٨,٦	٢,١٩	٨٠,٩	-٠,٧٣	٩٠,٩	٢,٧١
١٩٧٠	١٠٠	١,١١	١٠٠		٩١,٢	٢,٩٣	٨٨,٢	٩,٠٢	٨٢,٠	١,٢١
١٩٧١	١٠٦	٦,٠٠	١٠٧,٤	٧,٤٠	٩٦,٩	٦,٢٥	٩٤,٥	٧,١٤	٩٧,٨	٦,٣٠
١٩٧٢	١٠٨	١,٨٨	١٠٩	١,٤٩	١٠٠	٣,٢٠	١٠٠	٥,٨٢	١٠٠	٢,٢٥
١٩٧٣	١١٣,١	٤,٧٢	١١٤,٨	٥,٣٢	١٠٧,٧	٧,٧٠	١٠٦,٥	٦,٥٠	١٠٨,٨	٨,٨٠
١٩٧٤	١١٧,٧	١٧,٠٧	١٣٩,١	٢١,١٧	١٢٨,٣	١٩,١٢	١٢٦,٦	١٨,٨٧	١٣٣,٥	٢٢,٧٠
١٩٧٥	١٢٨,٥	٩,٥١	١٥٢,٣	٩,٤٩	١٣٣,٩	٤,٣٦	١٣٢,٥	٤,٦٦	١٣٧,٩	٣,٢٩
١٩٧٦	١٣٥,٩	٥,٤٣	١٥٤,٢	١,٢٥	١٣٦,٦	٢,٠١	١٣١,٥	٠,٧٥	١٤١,٢	٢,٣٩
١٩٧٧	١٤٤,٩	٦,٦٢	١٦١,٧	٤,٨٦	١٤٧,٢	٧,٧٦	١٤٣,٢	٨,٩٠	١٥١,٨	٧,٥٠
١٩٧٨	١٥٣,٨	٦,١٤	١٦٦,٧	٣,٠٩	١٥٩,٦	٨,٤٢	١٥٠,٦	٥,٠٣	١٦١,٨	٦,٥٩
١٩٧٩	١٦٥,٦	٧,٦٧	١٧٨,٨	٧,٢٦	١٧٤,٦	٩,٤٠	*١٦٤,٣	٩,١٠	١٧٦,٩	٩,٣٣
١٩٨٠	١٨٢,٢	١٠,٠٢	١٩٠.١	١٠.٧٩	١٩٢.٨	١٠.٤٢	١٧٩,٥	٩,٣١	١٩٥.٨	١٠.٦٨

ملاحظة : أعددنا هذا الجدول اعتماداً على تقارير البنك المركزي التونسي .

٢ ـ النتائج والإستنتاجات :

نستخلص من هذا الجدول الملاحظات التالية :

ـ يتخطى عموماً تغير مؤشر أسعار الجملة تغير مؤشر أسعار الاستهلاك . إلا أننا نرى في غالب السنوات المدروسة هناك ارتفاع متوازي للمؤشرين . وبالرغم من أن بعض الاقتصاديين تبنوا إحدى هذين المؤشرين لتحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات النامية ، فإننا نلاحظ أن هذه النظرة غير كافية وجديرة لتفسير هذه الظاهرة في تونس وذلك لسببين أساسيين :

* **السبب الأول** مميز للاقتصاد التونسي يركن في وجود صندوق تعويض يدعم في غالب الأحيان أسعار السلع والمنتجات الاستهلاكية المستوردة .

* **والسبب الثاني** يخص كل البلدان النامية ويتمثل في وجود قنوات توزيع ضخمة وثقيلة لا يمكن تجاهلها وإهمالها .

ـ بالنسبة للفترة الزمنية الفاصلة بين ١٩٦٢ و١٩٦٩ ، لم يشتمل مؤشر أسعار الجملة إلا على ٤٠ منتجات من مجموع ٢٤٩ منتجات حصرت سنة ١٩٧٠ . وتحاشياً لهذه النقائص والمشاكل المنجزة عن ذلك ركز الدكتور مصطفى النابلي في دراسته تحليله على استعمال الموطأ الضمني لإجمالي الناتج الداخلي لتفسير التضخم لكل فترة زمنية انطلاقاً من ١٩٦٦ الى ١٩٧٧ .

ـ اعتمد تقديرنا للتضخم على المعادلة الآتية :

$$P_t = \frac{\text{إجمالي الناتج الداخلي (t) بالأسعار الجارية}}{\text{إجمالي الناتج الداخلي (t) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٢}}$$

ـ من جهة أخرى ، أظهرت تحاليلنا ان النموذج النقدوي ليس بمفسر قوي لظاهرة التضخم في الاقتصاد التونسي لأن المتغير النقدي ومتغير الدخل لا يفسران تباين معدل التضخم إلا في حدود ٤٠٪ فقط لأن معامل انحدار المعادلة الآتية (٠,٤٠ = R^2) .

$$P_t = ٠,٥٣٢\,\overline{M}_t - ٠,٢٤\,\overline{y}_t + ٠,٣٥١$$

$$(٣,١٣) \quad (-٠,٩٦) \quad (٠,١٤)$$

$$R^2 = ٠,٤٤ ,\ F = ٥,٠٣٧ ,\ D.W. = ٢,٤٤$$

ـ كما أن إدماج متغير سعر السلع المستوردة في المعادلة تحسن من قيمة معامل الانحدار (R^2) الذي يرتفع من ٠,٤٠ إلى ٠,٦٩ وقد أقرّ اختبار « فيشار » مغزى ودلالة هذه العلاقة في حدود ١٪ وأظهر في الوقت نفسه اختبار « دربي وتسون » استقرارية العلاقة في الزمن الطويل وغياب أي ترابط ذاتي للأخطاء .

ـ يظهر لنا أيضاً أن متغير سعر السلع المستوردة ونموه عبر الزمن (Pm) يلعب دوراً هاماً في تفسير عملية التضخم في الاقتصاد التونسي ، فهذا المتغير يفسر لوحده تباين معدل التضخم بنسبة ٦٥٪[١٠] .

ـ نذكر كذلك الدور الضعيف الذي يلعبه متغير الأجر في تفسير غلو الأسعار في تونس . فنسبة تأثيره لا تتخطى ١٩٪ فقط . مما يبرز لنا بوضوح تام قصور هذا المتغير في تفسير التضخم ، سيما وأن إدخال المتغير النقدي ومتغير أسعار السلع المستوردة في التحليل يقلص من أهمية وحتى من مكانة الأجور في تغيير الأسعار النسبية . نستطيع إذن القول هنا أنه لا وجود أساساً لتضخم منبثق من تكاليف الانتاج الأجرية كما أظهرته بعض من الدراسات الآنفة الذكر ، واعتمدت على ذلك السياسة الاقتصادية التنموية التونسية الحالية[١١] .

ـ وبالعكس ، نلاحظ الدور الهام الذي يلعبه كل من متغير الإستثمار الخاص على إجمالي الناتج الداخلي (I / Y) ومتغير عجز الخزينة على النفقات الحكومية الهيكليين (F / G) في تفسير ظاهرة التضخم في تونس . فالمتغيرين الهيكليين يفسران لوحدهما غلو الأسعار في حدود ٣٢٪[١٢] .

ـ يلعب مجموع متغيرات الكتلة النقدية وإجمالي الناتج الداخلي وأسعار السلع المستوردة وتغير الخزينة على النفقات الحكومية والإستثمار الخاص على إجمالي الناتج الداخلي أساسياً في تفسير حالات التضخم في الاقتصاد التونسي بنسبة تقدر بحوالى ٩٣٪ لأن معامل إنحدارها (R^2 = ٠,٩٣) وقد أقرت اختبارات « فيشار » و« دريس وتسون » هذه العلاقة وأكدت مغزاها ودلالتها واستمراريتها واستقراريتها في الزمن[١٣] .

ـ وإذا أردنا اختبار أثر كل متغير على غلو الأسعار فإننا نتحصل على النتائج التالية :

* كل ارتفاع بـ ١٪ في أسعار الاستيراد ينجر عنه ارتفاع في معدل الأسعار العام يقدر بـ ٠,٢٨٪ .
* وأي زيادة في كسر متغير الإستثمار الخاص على إجمالي الناتج الداخلي لـ ١٪ يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بنسبة ٠,٥٥٪ .

* كما أن زيادة بـ ١٪ في كسر عجز الخزينة على النفقات الحكومية يؤدي الى ارتفاع في الأسعار بنسبة ٣٢, ٠٪ .

* وأخيراً ينجر عن ارتفاع الكتلة النقدية بـ ١٪ غلو في الأسعار يقدر بـ ٢٠, ٠٪ .

* أما متغير الأجر فيظل ضعيف لأن ارتفاعه بـ ١٪ ينجر عنه ارتفاع في التضخم يقدر بنسبة ١٩, ٠٪ فقط .

وقد أقرت كل الاختبارات القياسية الاقتصادية مغزى ودلالة النتائج المتحصل عليها لكل متغير وأكدت استمرارية واستقرارية معادلاتها .

اعتماداً على هذه النتائج ، نستطيع إفراز استنتاجات أخرى هامة بالنسبة لعملية التضخم وتطورها في الاقتصاد التونسي في الفترة الزمنية المعنية والتي تشتمل على عشريتين متتاليتين (١٩٦٢ ـ ١٩٨٠) . وترتكز استنتاجاتنا هذه على تحليلين متغيرين :

يهتم **الأول** بالمنتجات الغذائية **والثاني** يخص المنتجات غير الغذائية .

وتكون معادلتنا على هذا النحو :

$$\boxed{P_t = a_0 + a_1\, Pm + a_2 \frac{PF}{PNF}} \quad (1)$$

$$\overline{P}_t = -21{,}672 + 0{,}017\, Pm + 24{,}839 \frac{PF}{PNF}$$

(٢١, ٨٨٦)   (٠, ٠٠٧) (٣, ٤٢٤)

$R_2 = 0{,}55$ $D.W. = 2{,}22$

نستنتج من هذه المعادلة :

ـ إن أي ارتفاع بـ ١٪ في كسر المنتجات الغذائية على المنتجات غير الغذائية يؤدي إلى غلو في الأسعار يقدر بـ ٢٤, ٠ ٪ .

وقد أقر وأكد كل من اختباري « فيشار » و« دربي وتسون » مغزى ودلالة العلاقة المتينة الموجودة بين المتغيرين وأظهرا استمراريتها واستقراريتها .

ـ إن معدل التضخم في الاقتصاد التونسي للفترة الزمنية المدروسة يفسر بثلاث

متغيرات : أسعار السلع المستوردة (Pm) وكسر متغير الاستثمار الخاص على إجمالي الناتج الداخلي وكسر المنتجات الغذائية على المنتجات غير الغذائية . وتبرهن على ذلك بجلاء الجدولين التاليين :

الجدول رقم (١)
قيمة مختلف المتغيرات المستعملة

P	Y	M	Pm	Mm	I	F	G	السنوات
٧٤,٢	٥٢٧,١	١٤٢,٧	٧٠,٢	٧٦		١٨,٩	-	٦٣
٧٤,٣	٥٣٦,٤	١٤٧,٣	٧٥,٥	٧٦	٢٨	١٢,١	١٢٦,٩	٦٤
٧١,٤	٥٧١,٣	١٥٩,٦	٨٩,٢	٧٦	٣٠,١	٢٥,٠	١٤٢,٩	٦٥
٨٦,٧	٥٧٦,٣	١٩٢	٩١,٥	٨٤	٣٦,٧	٢٥,٥	١٥١,٨	٦٧
٨٦,٧	٥٧٦,٣	١٩٢	٩١,٤	٨٤	٣٨,٧	٤٤,٢	١٥٥,-	٦٧
٨٦,٧	٦٤٢	٢١٦,٨	٨٩,٨	٨٤	٥٤	٣٢,٣	١٧٦,*	٦٨
٨٨,٦	٦٣٧,٣	٢٢٩,٨	٩١,٠	٨٤	٥٤,٥	١٧,١	١٨١	٦٩
٩١,١	٧٢٠,٢	٢٥٠,٩	٩٣,٨	٨٤	٦٣,٣	١٩,٦	١٧٨,٥	٧٠
٩٦,٨	٨٠١,٥	٣٠٣,٩	٩٦,٣	٩٧	٦٧,٦	١٥,٢	١٨٧,٦	٧١
١٠٠	٩٤١	٣٥٥,١	١٠٠	١٠٤	٩٤	١٦,٤	٢١٣,٣	٧٢
١٠٨,٥	٩٤٣,٥	٤٢٦,٢	١١٧,٧	١٠٤	١٢٦,٥	١٥,٦	٢٩٧,٤	٧٣
١٢٨,٥	١٠٤٠,٩	٥٤٦,٣	١٦٧,٦	١٣٠	١٦٦	٢٣,٥	٤٢٠,٢	٧٤
١٣٥,٣	١١٢١,٩	٦٦٧,٨	١٨٨,١	١٣٧	٢٢٠,٧	١٨,٥	٥١٢,١	٧٥
١٣٨,٨	١٢٠١,٤	٧٧٢,٣	١٨٦,١	١٤٥	٢٣١,٤	٤٠,٩	٦٠٢,٣	٧٦
١٤٩,٣	١٢٤٤	٨٧٥,٩	١٨١,٩	١٩٣	٢٤٦	١٣٢,٤	٦٤٥,٥	٧٧
١٥٧,٠	١٣٤٧	١٠٤٩,٧	١٩٣,٤	٢٠٧	٢٩٦,٩	١٢٢,٦	٧٥٥,٣	٧٨
١٧١,٣	١٤٤٠	١٢١٩,٤	٢٢٤,٦	٢٢٦	٣٦٥,٥	٧٩,٤	٨٧٧	٧٩
١٩٨,٥	١٥٣٥,٥	١٤٤٥,٥	٢٧٤,٥	٢٣٩	٤٨٢,٩	٦٨,٧	٩٧٦,٣	٨٠
٢١٦,٠	١٦٤٦,٥	١٦٣٩,٧	٣٠٥,٦	٢٦٣	٦٠٣,٩	١١٠,٢	١٢١٣,٢	٨١

الجدول رقم (٢)
قيمة المتغيرات بمعدل التباين وبالنسب

P	Y	M	P m	W m	I / Y%	ΔF /G %	السنوات
٠,١٣	١,٧٦	٣,٢٢	٧,٨٣	٠	٧,٠٢	٥,٣٥	٦٤
٩,٥٥	٦,٥٠	٨,٣٥	١٧,٨٣	٠	٦,٤٧	٩,٠٢	٦٥
١,٥٩	٢,٣٤	١٣,٠٩	٢,٥٧	١٠,٥٢	٧,٥٩	٠,٣٢	٦٦
٤,٨٣	- ١,٤٣	٦,٣٧	- ٠,١٠	٠	٧,٧٤	١٢,٠٠	٦٧
٠	١١,٤٠	١٢,٩١	- ١,٧٥	٠	٩,٧٠	- ٦,٧٥	٦٨
٢,١٩	٤,٩٢	٥,٩٩	١,٣٣	٠	٩,٦٥	- ٨,٣٩	٦٩
٢,٨٢	٦,٩١	٩,١٨	٣,٠٧	٠	٩,٦٤	+ ١,٤٠	٧٠
٦,٢٥	١١,٢٨	٢١,١٢	٢,٦٦	١٥,٤٧	٨,٧١	- ٢,٣٤	٧١
٣,٢٨	١٧,٤٠	١٦,٨٤	٣,٨٤	٧,٢١	٩,٩٨	+ ٠,٥٦	٧٢
٨,٥٠	٠,٢٦	٢٠,٠٢	١٧,٧	٠	١٢,٣٠	- ٠,٢٦	٧٣
١٨,٤٣	١٠,٣٢	٢٨,١٧	٤٢,٣٩	٢٥	١٢,٤٠	+ ١,٨٨	٧٤
٥,٢٩	٧,٧٨	٢٢,٢٤	١١,٠٣	٥,٣٨	١٤,٥٣	- ٠,٩٧	٧٥
٨,٠١	٧,٠٨	١٥,٦٤	-٥,٢١	٥,٨٣	١٣,٨٧	٣,٧١	٧٦
٧,٥٦	٨,٥٤	١٣,٤١	٣,٩١	٣٣,١٠	١٣,٢٤	١٤,١٧	٧٧
٥,١٥	٨,٢٧	١٩,٨٤	٦,٣٢	٧,٢٥	١٤,٠٣	- ١,٢٩	٧٨
٩,١٠	٦,٩٠	١٦,١٦	١٦,١٣	٩,١٧	١٤,٢١	- ٤,٩٢	٧٩
١٥,٨٧	٦,٦٣	١٨,٥٤	٢٢,٢	٥,٧٥	١٥,٨٤	- ١,٠٩	٨٠
٨,٨١	٧,٢٢	١٣,٤٣	١١,٣	١٠,٠٤	١٦,٩٨	٣,٤٢	٨١

المصادر : المعهد الوطني للاحصاء .

ـ تقارير الميزان الاقتصادي معهد باش حانبة ـ تونس ـ

خلاصة

من خلال دراستنا النظرية والتجريبية ، عرفنا عملية التضخم كنمو مستمر ومضطرد لمعدل الأسعار العام . وفسرنا هذه الظاهرة في الاقتصاد التونسي للفترة الزمنية المعنية معتمدين أساساً على الموطأ الضمني لإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار القارة وأسعار السوق .

وقد مكنتنا نتائج اختباراتنا الخطية القياسية الاقتصادية من إفراز متغيرات أساسية اقتصادية مفسرة لحالات التضخم في الاقتصاد العام التي تشتمل على :

- أسعار السلع المستوردة .
- متغير نمو كسر الاستثمار الخاص على إجمالي الناتج الداخلي (I / Y) .
- ومتغير كسر المنتجات الغذائية على المنتجات غير الغذائية .

١ ـ بالنسبة لمتغير أسعار السلع المستوردة المفسر لغلو الاسعار في حدود ٢٨ , ٠٪ ، يمكننا تأكيده وإقراره بالانفتاح المشط للاقتصاد التونسي على الخارج ، بإبقاء معدل وسعر صرف ثابت نسبياً ، بالزيادة المضطردة التي شهدتها أسعار المنتجات الغذائية وغير الغذائية الدولية ، وأخيراً بالاختلالات الموجودة في اختيار استعمال كثافة رأس المال أو كثافة العمل ، سيما وأن الركون الى نظام تعويض أسعار السلع المستوردة وانتهاج سياسة نقدية مرتكزة على أسعار فائدة منخفضة تميز استعمال رأس المال على استعمال العمل في عملية الانتاج .

٢ ـ أما فيما يخص المتغير الثاني فهو يفسر باختبارات السياسة الاقتصادية التنموية التونسية في ميدان الإستثمار الخاص والإستثمار الحكومي خاصة والتي ترتكز على عجز الخزينة المؤدي عموماً إلى ارتفاع المديونية الخارجية المنبثقة من الشراآت المكثفة للمنتجات التجهيزية الخارجية .

٣ ـ بالنسبة للمتغير الثالث المتمثل في المنتجات الغذائية وغير الغذائية نلاحظ الحصة الهامة والدور الأساسي الذي تلعبه المنتجات الغذائية في مجموع السلع المستوردة الشيء الذي يترجم بجلاء ضغوط طلب هاته السلع الحيوية في الاقتصاد الوطني ، ويبرز في الآن نفسه المشاكل التي يتخبط فيها هذا الاقتصاد : عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والمديونية المستمرة .

٤ ـ أخيراً ، نستطيع القول أن حالات التضخم في تونس وتطورها عبر الزمن تستدعي انتهاج سياسات اقتصادية تنموية ترتكز أساساً على استقرارية الأسعار التي هي في ذاتها أحد الأهداف التنموية الواجب تحليلها ودراستها بصورة جدية .

ملحق

$$\bar{P}_t = ٠,٣٥٥\ \bar{P}_m + ٣,٢٥٩ \qquad (١)$$

$$(٥,٥٠) \qquad (٣,٥٩)$$

$R_{٢} = ٠,٦٥$

$F = ٣٠,٢٥٦$

$D.W. = ١,٦٤$

$$\bar{P}_t = ٤,٧٣٧ + ٠,٢٣٧\ \bar{W}_m \qquad (٢)$$

$$(٣,٣٩) \qquad (١,٩٨)$$

$R_{٢} = ٠,١٩$

$F = ٣,٩٤٨$

$D.W. = ١,٨٠$

$$\bar{P}_t = ٠,٢٥٥\ I / Y + ٠,٧٥٤\ \frac{\Delta F}{G} - ٢,٣٣ \qquad (٣)$$

$$(١,٧٨) \qquad (٢,٣٤) \qquad (-٠,٦٠)$$

$R_{٢} = ٠,٣٢$

$F = ٣,٦٢٧$

$D.W. = ٢,١٧$

٤) $$\overline{P}_t = -٢,٥٩ - ٠,٠١٤\overline{M} + ٠,٠٥٦\overline{Y} + ٠,٢٨٩\overline{p}m + ٠,٥٥٣\ I/Y + ٠,١٩٨\ \frac{\Delta F}{G}$$

$R_{٢} = ٠,٩٣$

$F = ٣١,٤٥٠$

مراجع وهوامش الدراسة

(١) أنظر : **A.C. Haberger:** «The Dynamics of Inflation in Chile» in C. Christ et al (eds) Measurement in Economics. Studies in Mathematical Economics and Econometrics (Stand-ford University Press) 1963.

(٢) أنظر : **S.M. Wachter:** «Latin American Inflation: The Structuralist Monetarist debat- Lexington book- 1976.

N. Edel: Food Supply and Inflation in Latin America Praeger- 1969.

(٣) أنظر : **M.A. Akhtar:** «The Inflation Problem in Developing economics- Indian Economic Journal, october 1969.

(٤) أنظر : مصدر سابق **M.A. Akhtar**

(٥) أنظر : مصدر سابق **M.A. Akhtar**

(٦) أنظر : - **G.S. Dorrange:** The effect of Inflation on economic Development- «Staff Papers», March 1963.

— **J.A. Tatom:** «The Welfare Cost of inflation» Federal Reserve Bank of St Louis Review, November 1976.

(٧) أنظر : **M. Friedman:** «The optimum quantity of money and other essays»- Aldìne- Chicago, 1969.

(٨) أنظر : - **G.S. Dorrange:** «The effect of inflation on Economic Development», Op. Cit.

- **R.W. Gold Smith:** «The determinant of financial Structure organisation for economic corporation and development», Development Center Studies, Paris 1963.

(٩) أنظر :

- **د / مصطفى كمال النابلي** : « التضخم في تونس » : دراسة اقتصادية خطية قياسية ١٩٦٠ ـ ١٩٧٧ ـ مركز الدراسات والبحوث والنشر ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية تونس ـ باللغة الفرنسية ـ ١٩٨١ .

- **محمد الطبربي** : « التضخم في البلدان النامية : الحالة التونسية » مذكرة الشهادة العليا للدراسات الاقتصادية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية تونس ١٩٧٨ ـ باللغة الفرنسية ـ

- **سمير مقطوف** : « التضخم وسياسات الاستقرار في تونس : دراسة نظرية وتقديم تجريبي » مذكر للشهادة المعمقة في العلوم الاقتصادية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية تونس ١٩٨٤ ـ باللغة الفرنسية .

- **د / عبد القادر شعبان** : « دالة طلب النقد في تونس : دراسة نظرية وتطبيقية ، » رسالة دكتورا المرحلة الثالثة جامعة تولوز ـ فرنسا ـ ١٩٨٠ ـ باللغة الفرنسية .

(١٠) ، (١١)، (١٢)، (١٣) أنظر الملحق في هذه الدراسة .

(١٤) أنظر : « التضخم : تحليل نظري وتطبيقي (تونس كمثال) » .

بحث بإشراف الدكتور عبد القادر شعبان ـ كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بصفاقس ، جوان ١٩٨٣ .

مناقشة بحث الدكتور عبد الفتاح العموص وزملائه
رئيس الجلسة الدكتور محمد نور الدين

د. محمد نور الدين :

أهنىء الدكتور عبد الفتاح العموص على هذا التقديم الواضح والممتع ، وأعتقد أن الورقة كانت من أجود الأوراق التطبيقية التي قدمت في هذا الاجتماع . ولنبدأ الآن المناقشة .

د. علي توفيق :

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للدكتور عبد الفتاح على هذه المعلومات بصفة عامة عن التضخم ، وبصفة خاصة عن التضخم في تونس . وبالنسبة للملاحظات الفنية سوف أبعثها للسيد المحاضر بعد قراءتي الورقة بتركيز ، وسوف أركّز الآن على ملاحظات أثارها العرض الشيق . لقد لفت انتباهي موضوع الإستثمار الخاص في تونس . ويظهر حسب النموذج الذي طبقه المحاضر بأن هناك علاقة طردية بين حجم الإستثمار الخاص وبين التضخم في تونس . ذلك لأنك ذكرت أنه في الماضي كان نصيب الإستثمار الخاص أقل مما هو في السنوات القليلة الماضية . نحن نعلم أن الإستثمار سواء كان خاصاً أو عاماً ننظر إليه من زاويتين ، زاوية الطلب ، بمعنى ملاحقة ما هو متوفر من سلع وخدمات ، ومن ناحية تقديم السلع والخدمات . وسؤالي هل هناك علاقة « تأخيرية » في النموذج بين التضخم والإستثمارات . والملاحظة الثانية ، ذكرتم بأن التضخم المستورد يفسر جزءاً كبيراً من التضخم في تونس ، وأكثر مما وجده بعض الزملاء الآخرين عندكم في تونس ، فأين تقف الموجة من التضخم المموج القادمة من الخارج ؟ ثالثاً بالنسبة للدالة التي ذكرت في البحث ، وهي دالة هاربيرجر ، ما هي في حقيقتها إلا نظرية كمية النقود . وقد اعتبرت أنت في تحليلك سرعة تداول النقود راكدة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨١ ، وأخيراً أرجو أن تسمحوا لي بطرح فكرة ، وهي أننا لو دققنا في

كل ما تقوله عن التضخم سواء عن النقديين أو الكينزيين ، فإن حقيقة الأمر في نظري لا تعدو عن القول بأنه إذا كان هناك تضخم فإذاً هناك فائض طلب وشكراً .

د. مجيد مسعود :

شكراً سيدي الرئيس وشكراً ، للزميل الفاضل المحاضر . لقد تابعت بتقدير واعتزاز هذا العرض الجيد للمحتوى الجماعي في عمل الزملاء بالجامعة التونسية وتخطيه لنقطة من نقاط التبعية اللغوية ، والاعتماد على لغتنا العربية . تساؤلي هو : لقد ذكر السيد المحاضر بأن الحكومة التونسية جنت ضرائب تضخمية . من خلال متابعتكم لهذه الدراسة هل أدى هذا إلى تأثير ما على التضخم من حيث الزيادة والنقصان ؟ لأننا نعلم أن الضرائب تنقص من جهة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي يقل الطلب الكلي للأفراد فهل حدث هذا فعلاً أم لا ؟ ثانياً ذكرت أن سلة المستهلك مدعمة ، فهل يلعب هذا الدعم حقيقة الى المستهلك أم أنه يذهب إلى التجار ؟ لأننا مثلاً هنا في الكويت نسمع عن الدعم ولكن عند التعمق في هذا الكلام نجد أن الهامش التجاري كبير جداً . ولذلك فإن ما تدفعه الدولة يذهب إلى جيوب التجار . أيضاً تحدثت عن تجربتكم وقلت أنكم ميزتم بين التضخم المستورد وبين ما يعود منه على السلع الاستهلاكية وما يعود منه على السلع الاستثمارية ، وهذا ما يحقق رغبة الزميل محمد عبد العزيز بالأمس وهي خطوة جيدة للتحليل ، وشكراً .

د. محمد صادق :

أضم صوتي بالشكر إلى الزملاء على العرض الجيد والتغيير الذي حصل بالنسبة للغة العربية . ملاحظاتي عن بعض الأمور الفنية رغم أني لست فنياً في هذا المجال . قد ذكرت أنك وجدت في الدراسة بأن حجم النقود لا يفسر إلا حوالى ٢٠٪ وأن العوامل الأخرى حوالى ٧٣٪ . وسؤالي على أي أساس تم جمع العناصر الأخرى ؟ وما هو الأسلوب الذي اتبع لذلك ؟ وهل من الممكن أن نجد بين العوامل الثلاثة التي وجدتموها تفسر النسبة الأكبر عن التضخم ، عاملاً واحداً له علاقات مع العوامل الأخرى أكثر من بقية العوامل ؟ وأعتقد أن ذلك ممكن من خلال العمليات الحسابية . ثانياً كنت أقول دائماً بأن تونس تعتمد على الفلاحة والسياحة ، وعندما حسبنا الكتلة النقدية حسبناها بالطبع من المصادر الرسمية ، فهل أخذ في الاعتبار المصادر شبه الرسمية وخاصة في قطاع الفلاحة . ثالثاً ذكرت بأن النقابات العمالية لها تأثير قوي في مستوى الأجور في تونس . وأعود للتساؤل حول الفترة المتأخرة فهل حسبتم الأجر القانوني في الصناعة

وهل صحيح وجدتم أن الأمر كان يتكيف مباشرة ، مع التضخم بمعنى هل الأجور كانت تتكيف تبعاً لمستوى التضخم في تونس ؟

د. زكريا باشا :

لاحظت في مجموعة المعادلات الأولى أن كثيراً من النتائج غير موجودة مثل درجة الثقة الإحصائية ومعامل التحديد حتى نتمكن من الحكم بها والاعتماد عليها . ثانياً بعض المعادلات الأولى التي افترضها النموذج تم إعطاء إشارات أو علامات قبل القياس ، والمفروض ألا يحصل هذا لأن القياس هو الذي يحدد إشارة المعامل وطبيعة العلاقة . أيضاً عندما ذكرتم أنكم استخدمتم طريقة كورش ـ أوركت لأن طريقة المربعات الصغرى أظهرت ارتباط ذاتي ، أتصور أننا عندما نستخدم طريقة المربعات الصغرى ويظهر ارتباط ذاتي ، فإن ذلك يعني أننا يمكن أن نضيف متغيرات جديدة أو التأخير في المتغيرات المختلفة . . الخ . بمعنى أنه ليس بالضرورة التخلي عن استخدام طريقة المربعات الصغرى وإنما العمل على تحسين النموذج . أيضاً إتّضح من مناقشاتنا ومن الكتابات بأن سعر الصرف له تأثير كبير على التضخم ، فما دمنا نتحدث عن نموذج مفتوح فلماذا لم تدخل سعر الصرف كأحد المتغيرات لعملة واحدة أو لسلة عملات . وأخيراً نتحدث كثيراً عن معادلات خطية ويا حبذا لو تطورت حتى تكون أكثر واقعية . وأن نستخدم العلاقات غير الخطية والتي ربما تكون أكثر قرباً للواقع ، وشكراً .

رد الدكتور عبد الفتاح العموص

شكراً لكم وسوف أحاول الإجابة على ملاحظاتكم القيمة . بالنسبة لضرائب التضخم التي أشار إليها الدكتور مجيد مسعود ، فحسب وجهة نظري لم تحتسب في الدراسة . بالنسبة لسلة المستهلكين ولمن ، فهذا فعلاً سؤال وجيه . وقد استعملنا مسحاً عينياً لحوالى ١٢ ألف عائلة عام ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ حيث أظهرنا الطبقات الغنية هي التي تستفيد من دعم أسعار الخبز وقد احتسبنا ذلك عن حوالى ٢٧٩ سلعة وأدخلنا كذلك النقل لأنه أيضاً مدعم .

بالنسبة لتساؤل الدكتور زكريا باشا أن المعادلات الأولى هي معادلات نظرية وأن الدراسة اعتمدت على ثلاثة محاور . فهناك المحور النظري والمحور التطبيقي والمحور التجريبي . وقد استعملنا الكثير من المحاور للدلالة ونقدها ، واخترنا المعادلات المناسبة وكان همنا الأساسي معرفة هل المتغيرات المؤثرة على التضخم في تونس هي متغيرات

نقدية أم متغيرات هيكلية مثل عجز ميزان . . الخ . وبالنسبة لأسلوب القياس فقد استعملنا المربعات الصغرى واستخدامنا للكورش ـ أوركت كان لترابط الأخطاء . وأما أسعار الصرف في تونس فهي ثابتة .

وبالنسبة لملاحظات الدكتور محمد صادق ، فقد استعملنا أسلوب الانحدارات والمربعات الصغرى والمتغير الرئيسي وجدناه العجز لأن القطاع العمومي في تونس لا يزال هو القطاع الهام رغم ما اعتراه من تقلصات ، وكذلك هو المشغل الكبير في الدولة . أما فيما يتعلق بالأجور فإن الأجر الرسمي هو فعلاً أجر العمال أما أجر الفلاحين فغير ثابت . وغالباً ما يتغير بين عام وآخر . وفيما يتعلق بالإستثمار الخاص فقد أصبحت له علاقة تأثيرية كبيرة الآن في السبعينيات وأصبح تأثيره كبيراً على التضخم . وبالنسبة للمتغيرات فقد جمعناها فعلاً ونجد أن المتغيرات النظرية جميعاً لا تفسر أكثر من ٤٧ ـ ٤٨٪ ، أما إذا أخذنا جميع المتغيرات وجمعنا ، نجد أنها تفسر بجلاء التضخم في تونس . لذلك فإن المشكلة مشكلة نقدية وهيكلية معاً . الكتلة النقدية شبه الرسمية لا إحصائيات عنها ، وإنما نأخذ بياناتنا من البنك المركزي ، وأشكركم وأرجو المعذرة لما لم أتطرق اليه من ملاحظات أو تساؤلات .

د. محمد نور الدين :

أشكركم على حسن استماعكم ومشاركتكم القيمة في الحوار والنقاش ونلتقي في الجلسة القادمة حول المحاسبة والتضخم .

البحث الرابع

أسباب التضخم المحلي
وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية(*)

دكتور محمد نور الدين حسين
جامعة الجزيرة ـ السودان

مقدمة :

تبدأ فترة هذه الدراسة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٣) ببداية نظام حكم جديد في السودان هدف إلى تنمية الصادرات ، تقوية الاقتصاد السوداني وكبح جماح التضخم المحلي لرفع المعاناة عن المستهلك . إلا أن السودان قد شهد في تلك الفترة تضخماً حاداً في الأسعار ، ركوداً في الصادرات ، وانهياراً اقتصادي بلغ حد الأزمة في ميزان المدفوعات مما استدعى تدخل صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٧٨ لإدارة شؤون السودان الاقتصادية .

تهدف هذه الورقة الى دراسة المسببات الخارجية والداخلية للتضخم المحلي ، متعرضة للعلاقة السببية ما بين التضخم وأزمة ميزان المدفوعات السودانية من جهة ، وما بين التضخم وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية من الجهة الأخرى . يعنى القسم الثاني من هذه الورقة بدراسة العوامل الخارجية الدافعة لعجلة التضخم المحلي مستخدماً نموذجاً تطبيقياً مكوناً من معادلتين للأجور والأسعار المحلية . القسم الثالث يتفحص العوامل الداخلية المتسببة في تفاقم أزمة التضخم بينما يعقد القسم الرابع مقارنة ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء .

العلاقة ما بين التضخم المحلي وأزمة ميزان المدفوعات والتي استدعت تدخل

(*) أود أن أشكر البروفسير علي عبد القادر والدكتور سمير طه سليم لتعليقهم على المسوّدة الأولية لهذه الورقة .

الصندوق هي موضوع الجزء الخامس من الورقة . يستعرض هذا الجزء أيضاً سياسات الصندوق الخاصة بتخفيض قيمة العملة السودانية الهادفة ـ على حد زعم الصندوق ـ لمحاربة التضخم وإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد السوداني . في القسمين السادس والسابع نناقش مفعول سياسة التخفيض في التضخم المحلي مقتفين أثره على معدل التبادل والحوافز السعرية المختلفة . وفي القسم الثامن نلخص محصلات الدراسة ونبدي بعض الملاحظات الأخيرة .

٢ ـ العوامل الخارجية : الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧

٢ ـ ١ نظرة عامة :

من أهم العوامل الخارجية التي شاركت مشاركة فاعلة في دفع عجلة التضخم المحلي هي الارتفاع الحاد في أسعار النفط ابتداء من سنة ١٩٧٣ وحرب الأسعار التي تلت ذلك بين الدول المصدرة للنفط والدول الصناعية . وذلك لأن ارتفاع أسعار البترول كان يعني استقطاب الموارد الحقيقية من الدول المستوردة للنفط إلى الدول المصدرة . والذي أدى فيما بعد إلى خلق ما يسمى بفائض النفط . وفي محاولته لأن لا يصبح المصدر لهذا الفائض ، فقد درج الغرب الصناعي لرفع أسعار صادراته بقدر يفوق الزيادة في نكلفة الانتاج الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط[1] ولكن سرعان ما وجد فائض النفط المتراكم طريقه الى بنوك الدول الغربية ، وذلك لعدم مقدرة دول النفط من امتصاصه ، مما أدى إلى تقوية اقتصاديات الدول الغربية وهيمنة بنوكها مبساعدة صندوق النقد الدولي على مجريات الأحداث في الاقتصاد الدولي . فحرب الأسعار هذه قد كالت الصاع صاعين للدول الفقيرة المستوردة للبترول مثل السودان . فمن جانب تستورد هذه الدول نفطاً باهظ التكاليف ، ومن الجانب الآخر تستورد سلعاً صناعية متضخمة الأسعار . وكان النتاج الطبيعي أن تصبح الدول الفقيرة المصدر الرئيسي لما يسمى بفائض النفط والذي هو ، في حقيقة الأمر ، وجه العملة الآخر للعجز في ميزان مدفوعات تلك الدول .

ولما كانت أسعار الواردات هي المسلك الطبيعي والذي من خلاله يجد التضخم الخارجي طريقه للسوق المحلي ، فمن المتوقع أن تكون هناك علاقة طردية بين أسعار الواردات والأسعار المحلية . وتعكس لنا أرقام الجدول رقم (١) فكرة عامة عن طبيعة هذه العلاقة ففي الفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ارتفعت أسعار الواردات السودانية بمعدل

---

(١) راجع النفط العربي أكتوبر ١٩٧٣ ص : ٣٢ ، تحريات البترول الاسبوعية أكتوبر ١٩٧٣ ص : ٢٠ .

سنوي قدره ٨,٦٪ بينما ارتفعت الأسعار المحلية بمعدل ٣٪ . وفي فترة السبع سنوات التي تلت ذلك (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) نرى أن معدلات التضخم الخارجي والمحلي قد تعاظمت بصورة ملحوظة حيث ارتفعت أسعار الواردات بمعدل ٢٠٪ بينما ارتفعت الأسعار المحلية بمعدل ١٤٪ . ومن الواضح طوال فترة العشر سنوات أن المعدلات الكبيرة في التضخم الخارجي قد كانت مصحوبة أيضاً بمعدلات كبيرة في التضخم المحلي . ومن ذلك يمكن القول بأن ظاهرة التضخم الخارجي لها علاقة قوية بظاهرة التضخم المحلي مما يستوجب نظرة فاحصة لهذه العلاقة .

جدول رقم (١)
معدل التغير في أسعار الواردات والأسعار المحلية (٪)

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
أسعار الواردات	-٦,٩	١٠,٠	٤,٦	٧,٤	٨,٩	٢٢,٦	٦٢,٣	٢٣,١	صفر	١١,٩
الأسعار المحلية	-١٠,٠	١٢,٦	٣,٩	٤,٠	١٣,٥	١٥,٣	٢٦,١	٢٣,٦	٢,١	١٦,٧

المصدر : بنك السودان

٢ ـ ٢ العلاقة بين أسعار الواردات والأسعار المحلية :

٢ ـ ٢ ـ ١ النموذج النظري :

لتقدير العلاقة الكمية بين التضخم الخارجي والمحلي يمكن الاستفادة من نموذج مبسط يهدف لقياس ثلاثة آثار ناتجة عن الارتفاع في أسعار الواردات :

أ ـ الأثر المباشر على الأسعار المحلية الناتج من الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية ومدخلات الانتاج المستوردة .

ب ـ أثر الارتفاع في الأسعار المحلية على معدلات الأجور .

ج ـ الأثر الدائري على الأسعار المحلية من جراء الارتفاع في الأجور .

ويتكون هذا النموذج من معادلتين معادلة للأسعار المحلية وأخرى للأجور المحلية .

معادلة الأسعار المحلية :

تعتمد معادلة الأسعار المحلية في تركيبها على طرح نظري يسمى بهامش الربح

---

(١) لمزيد من التفصيل عن هذا الطرح ، راجع المصدر رقم (١٢) رقم (١٦) .

الثابت والذي يقرر ان الأسعار يتم تحديدها بوساطة المنتجين آخذين في الاعتبـار تكلفة انتاج السلع الواحدة مضيفين إليها هامشاً محدداً للربح .

ويمكن ترجمة هذا الطرح في أبسط صوره إلى معادلة خطية على النحو التالي :

$$\dot{P}d = a_0 + a_1 \dot{W} + a_2 \dot{Q} + a_3 \dot{P}m \qquad a_1 , a_2 > 0 , a_3 < 0 \qquad (1)$$

حيث تمثل ($\dot{P}d$) معدل التغير في الأسعار المحلية ($\dot{W}$) معدل التغير في تكلفة العمالة (الأجور) ، ($\dot{Q}$) معدل التغير في الانتاجية ، و ($\dot{P}m$) معدل التغير في تكلفة المدخلات المستوردة . وتعتبر هذه المعادلة من أكثر الطرق شيوعاً في التطبيق وقد تم استخدامها في دراسات عديدة تحت افتراضات وتركيبات مختلفة ولأغراض متباينة . ولا يتسع المجال للدخول في التفاصيل المختلفة ، على أن ما يهمنا في هذه الدراسة أن المعاملين a_1 ، a_3 يعكسان نصيب تكلفة الأجور وتكلفة المدخلات المستوردة في تكلفة الانتاج الكلية على التوالي .

معادلة الأجور :

تعتبر النظريات الاقتصادية الرأسمالية أن عنصر العمل سلعة تباع وتشترى كأي سلعة أخرى . وعليه يتم تحديد سعر العمالة (الأجور) بقوى العرض والطلب . فإذا اتبعنا هذا المنطق فإن الطلب الفائض (Excess demand) للعمالة يعد من أهم العوامل التي تدخل في تحديد مستوى الأجور . ولصعوبة قياس الطلب الفائض فلقد درجت معظم دراسات التضخم الى الاستعاضة عنه بعامل تقريبي وهو معدل العطالة[1] . وهذا بالطبع ما اعتمدت عليه الدراسة المشهورة المعروفة باسم منحنى فليبس (Phillips curve) ونسبه لعدم وجود إحصائيات مقنعة لمعدل العطالة ولإختلاف تركيبة الاقتصاد السوداني ، نقترح أن معدل الأجور في سوق العمالة السوداني يعتمد على السياسة الحكومية للأجور وعلى معدل التغير في الأسعار المحلية :

$$\dot{W} = b_0 + b_1 G + b_2 \dot{P}d \qquad b_1 , b_2 > 0 \qquad (2)$$

حيث ترمز G إلى متغير يعكس السياسة الحكومية للأجور بينما ترمز p d كما سبق أن ذكرنا الى معدل النمو في الأسعار المحلية .

---

(١) المرجع رقم (١٤) .

العلاقة الكمية :

للاستفادة من المعادلتين في تقدير العلاقة الكمية ما بين أسعار الواردات والأسعار المحلية ، نفترض أن تأثير التضخم المستورد يتم على مرحلتين : مرحلة قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى . ففي المرحلة القصيرة يؤثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية بصورة مباشرة من خلال تأثيره على تكلفة مدخلات الانتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة . من المعادلة رقم (١) يمكن قياس هذا الأثر إذا أوجدنا المعامل التفاضلي للمعادلة بالنسبة للمتغير $\dot{P}m$:

$$a\dot{p}d / a\dot{p}m = a_٢ \qquad (٣)$$

حيث تقدر التغير في الأسعار المحلية نتيجة لتغير هامشي في أسعار الواردات . غير أن المعامل يمثل أثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية في المدى القصير فقط ، وذلك لأنه من الطبيعي أن تتولد ضغوط تضخمية أخرى نتيجة للأثر الاستهلالي . فمن المتوقع أن يطالب العمال بأجور أكبر عندما تتعرض دخولهم الحقيقية الى التدهور من جراء الارتفاع في الأسعار المحلية . ويمكن للعمال تحقيق ذلك من خلال اتحادات العمال وممارسة الضغوط السياسية على الحكومة . وقد لا تتوقف الموجة التضخمية عند هذا الحد . فمن المتوقع أن تسري الموجة عندما يحاول أصحاب الأعمال المحافظة على هوامش أرباحهم برفع أسعارهم ، مما يؤدي الى ارتفاع آخر في الأجور . . . وهكذا . وتقرر بعض النظريات أن الأثر الدائري سوف يسري حتى ترتفع الأسعار المحلية بنسبة تساوي نسبة التضخم المستورد . بينما تذهب بعض النظريات إلى أبعد من ذلك حيث تقرر أن الازتفاع في الأسعار المحلية سوف يكون ارتفاعاً (إنفجارياً) بمعنى أن عشرة في المائة زيادة في أسعار الواردات ، كمثال ، سوف تؤدي حتماً إلى أكثر من عشرة في المائة زيادة من الأسعار المحلية [١] . وقد لا يسعنا المجال للدخول في مثل هذا الجدل إلا أننا نقترح أن الموضوع يخضع في المقام الأخير للمسألة التطبيقية .

ويتبين لنا أن في تقدير أثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية يجب أن نأخذ في الاعتبار أثر الارتفاع في الأسعار على الأجور ، والأثر الدائري للارتفاع في الأجور على الأسعار . ويمكننا التوصل الى تلك الغاية بتعويض المعادلة (٢) في المعادلة (١) ثم ايجاد المعامل التفاضلي للدالة $P\,d$ بالنسبة للمتغير $\dot{P}m$:

$$a\dot{p}d / a\dot{p}m = a_٢ / (١ - a_١ b_٢) \qquad (٤)$$

(١) أنظر المرجع رقم (٥) .

ونلاحظ من المعادلة (٤) أن الأثر في المدى الطويل يعتمد بصورة إيجابية على :

أ ـ أثر التضخم الخارجي على الأسعار المحلية في المدى القصير (a_3) .
ب ـ أثر التغير في الأسعار المحلية على الأجور (b_2) .
ج ـ أثر التغير في الأجور على الأسعار المحلية (a_1) .

ونلاحظ أيضاً أن النقاش حول الأثر « الانفجاري » للتضخم يعتمد على قيمة الناتج من ($a_1 b_2$) . فطالما أن ١ > $a_1 b_2$ فإن الأثر في المدى الطويل سوف يكون أكبر من الأثر في المدى القصير ولكنه غير انفجاري .

٢ ـ ٢ ـ ٢ النتائج التطبيقية :

لقد تم تقدير النموذج النظري ببيانات سنوية للفترة ما بين ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠ . ونود أن ننوه بأن المتغير (G) والذي يعكس السياسة الحكومية للأجور قد تم استخدامه في شكل متغير دميه . ففي السنين التي تتبع فيها الحكومة سياسات ايجابية تؤدي إلى ارتفاع الأجور تأخذ (G) قيمة واحد صحيح ، وفي حالة العدم تأخذ (G) قيمة صفر . أما معدل التغير في كل العوامل الأخرى فقد تم احتسابه على أساس معدل التغير السنوي للعامل . باستخدام هذه المتغيرات تم تقدير الدالتين الخطيتين للأسعار المحلية والأجور على النحو التالي :

$$\dot{P}d = -0,037 + 0,56\,\dot{W} + 0,29\,\dot{Q} + 0,48\,\dot{P}m \qquad \dot{R} = 0,59 \qquad (5)$$
$$(-1,70) \qquad (1,64) \qquad (3,11) \qquad (3,63)$$

$$\dot{W} = -2,3 + 0,32\,G + 0,70\,Pd \qquad R = 0,64 \qquad (6)$$
$$(-3,19) \qquad (1,60) \qquad (2,80)$$

حيث تمثل الأرقام بين الأقواس قيمة ت الاحصائية والتي تبين الأهمية الاحصائية للمعامل . وترمز (R) ال معامل التحديد والذي يقيس القوة التفسيرية للمعادلة . فكلما اقتربت قيمة (R) من واحد كلما ازدادت القوة التفسيرية للمعادلة . ويتضح لنا من قيمة (R) إن المعادلة الأولى تفسر حوالى ٦٠٪ من التغيرات التي تطرأ على الأسعار المحلية بينما تفسر المعادلة الثانية ٦٤٪ من التغيرات التي تطرأ على الأجور .

---

(١) أنظر المرجع رقم (١٢) .

يمكننا الآن قياس أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي . ولهذا الهدف نسترجع أن :

الأثر في المدى القصير $\dot{ap}\ d = \dot{ap}\ m\ (a_2)$

ومن المعادلة المقدرة الأولى نجد أن :

$$\dot{ap}\ d = \dot{ap}\ m\ (٠,٤٨) \qquad (٧)$$

وهذا يعني أنه إذا ارتفعت أسعار الواردات نسبة واحد في المائة ($ap\ m = ١$) يؤدي ذلك لزيادة الأسعار المحلية بمقدار ٤٨٪ في المدى القصير . ونسترجع أيضاً أن :

الأثر في المدى الطويل $\dot{ap}\ d = \dot{ap}\ m\ (a_2 / (1 - a_1 b_2))$

وبتعويض قيم المعاملات : (٠,٤٨ / (١ - (٠,٧٠ x ٠,٥٦) = ٠,٧٩

$$\dot{ap}\ d = \dot{ap}\ m \qquad (٨)$$

وهذا يعني أنه إذا ارتفعت أسعار الواردات بنسبة واحد في المائة يؤدي ذلك الى ارتفاع الأسعار المحلية بنسبة ٧٩٪ في المدى الطويل .

ويمكن استثمار هذه النتيجة لتقدير مساهمة التضخم المستورد في دفع عجلة التضخم المحلي . ولهذه الغاية نفترض أن التغير في أسعار الواردات في سنة معينة ، ينفذ مفعوله في نفس السنة ذاتها . فإذا تبنينا هذا الإفتراض ما علينا إلا أن نستبدل $(ap\ m)$ بالتغير السنوي الذي يطرأ على أسعار الواردات . محصلة هذه الطريقة يدونها الجدول رقم (٢) .

يتبين لنا من الجدول بأن الفترة الزمنية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ قد شهدت تقلباً واضحاً في مساهمة التضخم المستورد . ونلاحظ أن التضخم الخارجي كان له أعظم الأثر على الأسعار المحلية في الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ . وتندرج سنة ١٩٧٤ في مقدمة تلك السنين حيث تعاظمت أسعار الواردات من جرّاء الارتفاع في أسعار النفط وحرب الأسعار التي تلت ذلك ، إلى معدل ٦٢,٣٪ مما أدى ـ حسب تقديرنا ـ الى دفع الأسعار المحلية بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ و٥٠٪ . والجدير بالذكر أن الأسعار المحلية ـ قياساً بسعر المستهلك الرسمي ـ قد ارتفعت فعلاً بمقدار ٢٦,١٪ في تلك السنة . أما في سنة ١٩٧٦ حينما سكتت عاصفة التضخم النفطي سكوتاً مؤقتاً كان الارتفاع الفعلي في الأسعار المحلية حوالى ٢٪ فقط .

جدول رقم (٢)

تقدير أثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية (معدل التغير ٪)

السنة	أسعار الواردات	اثر التضخم المستورد على الأسعار المحلية		سعر المستهلك الرسمي
		الأثر القصير	الأثر الطويل	
١٩٧٠	٤,٦	٢,٢	٣,٦	٣,٩
١٩٧١	٧,٤	٣,٦	٥,٨	٤,٠
١٩٧٢	٨,٩	٤,٣	٧,٣	١٣,٥
١٩٧٣	٢٢,٦	١٠,٨	١٧,٩	١٥,٣
١٩٧٤	٦٢,٣	٣٠	٤٩,٢	٢٦,١
١٩٧٥	٢٣,١	١١,١	١٨,٢	٢٣,٦
١٩٧٦	صفر	صفر	صفر	٢,١
١٩٧٧	١١,٩	٥,٧	٩,٢	١٦,٧
متوسط	١٨	٩	١٥	١٣

وخلاصة القول ان الفترة الزمنية المدروسة قد شهدت زيادة في حدة التضخم المستورد بلغ متوسطه السنوي ١٨٪ مما أدى - حسب تقديرنا - الى ارتفاع سنوي في الأسعار المحلية يتراوح ما بين ٩ و١٥٪ . وننوّه بأن الارتفاع في سعر المستهلك الرسمي بلغ متوسطه ١٣٪ في السنة .

٣ - العوامل الداخلية : الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ :

ينتمي التضخم المستورد الذي تعرضنا اليه في الجزء السابق إلى طائفة التضخم الناتج عن ارتفاع تكلفة الانتاج ، ويقابله من الجانب الآخر التضخم الناتج عن تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي . وتعتبر العوامل الداخلية من سياسات مالية ونقدية والتي نحن بصدد التعرض اليها الآن من المتغيرات التي ينفذ مفعولها في الأسعار المحلية من خلال تأثيرها المباشر على الطلب الكلي .

إذا اختبرنا البيانات الكلية المدونة في الجدول رقم (٣) نجد أن المنصرفات

الحكومية الجارية والتنموية قد ازدادت بمعدلات متعاظمة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . والملاحظ أن الزيـادة في المنصرفـات الحكوميـة لم تصاحبهـا زيادة متمـاثلة في الإيرادات الحكومية مما قاد الى زيادة متسعة في العجز الحكومي . وقد أدى هذا بـدوره الى اعتماد الحكومة المتزايد لسد عجز الموازنة عن طريق الاستدانة من الجهاز المصرفي . والشاهد أنه طوال تلك الفترة لم تكن هناك سياسة نقديـة مستقلة الرؤى . بمعنى أن تحـديد معـدل التغير في عرض النقود الكلي لم يخضع لخطة أو هدف متعارف عليه ، ولكنه كـان سلبياً ومستسلماً تماماً لسياسة الحكومة المالية . فلقد كان العجز المتزايد في الموازنة الحكومية من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدل عرض النقود الكلي والذي بلغ متوسطه السنوي حوالى ٢١٪ .

ولا يجوز الحديث عن العجـز الحكومي دون الإشـارة إلى خطة التنميـة الخمسية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) والتي كان اتساع الفجوة ما بين الايرادات والمنصرفات الحكومية من محصلاتها العرضية . فقد هدفت الخطة الخمسية لزيادة الناتج القـومي بمعدل ٧,٦٪ ، وذلك بمصروفات استثمارية تعادل ٣٨٥ مليون جنيه سوداني ، نصيب القطاع العام منها ٢١٥ مليون . وكان من المرسوم أن يمول استثمار القطاع العام برمته من فائض الموازنة الحكومية وأن لا يكون هناك اعتماداً على التمويل بالعجز . إلا أن تكلفـة المشروعـات المقترحة قد تضاعفت بصورة مذهلة في الفترة ما بين ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ من جراء التضخم

جدول رقم (٣)
الموازنة الحكومية والإئتمان المحلي (مليون جنيه)

	١٩٧٠/ ٧١	١٩٧١/ ٧٢	١٩٧٢/ ٧٣	١٩٧٣/ ٧٤	١٩٧٤/ ٧٥	١٩٧٥/ ٧٦	١٩٧٦/ ٧٧
الايرادات الحكومية	١١٤,٥	١٦٣,٧	١٧٦,٣	٢٠٥,٩	٢٨٧,٨	٢٣٣	٣٨٨,٤
المنصرفات الحكومية	١٤١,١	٢٠٣,٣	٢٠٢,٥	٢٦٨,١	٤٥٠,٤	٣٦٣,٣	٥٥٧,٩
العجز الحكومي	(٢٦,١)	(٣٩,٦)	(٦٢,٢)	(٧٢,٢)	(١٦٢,٦)	(١٣٠,٣)	(١٦٩,٥)
الإئتمان المحلي الكلي	١٥٢,٢	١٨٠,٤	٢٠٦,١	٣٠١,٣	٣٩٩,٧	٢٦٢,٥	٧٢١,٨

مذكرة : الأرقام بين الأقواس سالبة

المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان

النفطي والذي سرى في العالم الغربي في تلك الفترة . وقد بلغت التكلفة النهائية لبعض المشاريع ستة أضعاف التكلفة المقترحة[1] هذا ، وفي غياب التمويل الكافي فلقد لجأت الحكومة إلى سياسة التمويل بالعجز حيث بلغ الجزء الممول بالعجز حوالى ١٧٠ مليون جنيه ، أي ما يعادل ٦٨٪ من جملة مصروفات الحكومة الاستثمارية . هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة المشاريع المقترحة فإن التوسع في الجهاز الإداري والسياسي والفساد في الأجهزة الحكومية يمكن أن يعد من العوامل التي ساهمت في زيادة المصروفات الحكومية ، ومن ثم العجز في الموازنة الحكومية .

غير أن غاية ما نود الوصول إليه هو مدى مساهمة الزيادة في معدل عرض النقود - والذي نعتبر العجز الحكومي من أهم مسبباته - في دفع عجلة التضخم المحلي . ومن أبسط المعايير التي درج استخدامها لهذه الغاية هي المقارنة ما بين معدل الزيادة في عرض النقود ، ومعدل الزيادة في الناتج الكلي الحقيقي ، على افتراض أن التضخم ينتج عن اتساوع الفجوة بين الاثنين[2] .

يبين لنا الجدول رقم (٤) تطبيق هذا المعيار البسيط على البيانات السودانية . والملاحظ أن الفترة المدروسة قد شهدت اتساع واضح في الفجوة ما بين معدل عرض النقود ومعدل الناتج الكلي الحقيقي . والشاهد أن إتساع هذه الفجوة كان مصحوباً بزيادة ملحوظة في التضخم المحلي . ومن ذلك قد نسارع ونستنتج أن الزيادة في معدل عرض النقود كانت من أهم العوامل الدافعة لعجلة التضخم المحلي . ولكن استنتاجاً كهذا قد يكون غير ناضج . وذلك لأن الفترة الزمنية التي شهدت زيادات كبيرة في معدل عرض النقود هي نفس الفترة التي شهدت زيادات ملحوظة في معدلات التضخم المستورد ، التضخم المحلي ، واتساع الفجوة ما بين الإيرادات والمصروفات الحكومية . بمعنى أن الزيادة المطردة في معدل عرض النقود ربما كانت نتيجة للتضخم المحلي وليس السبب فيه . ولتوضيح هذه الحجة فإن التضخم المحلي الناتج عن ارتفاع أسعار الواردات من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة المصروفات الحكومية بأكثر من الإيرادات . وهذا يحدث ليس فقط لأن السلطات الحكومية تجد صعوبة بالغة في تخفيض ملتزماتها

---

(١) لدراسة وتقييم الخطة الخمسية أنظر المراجع رقم (٩) ورقم (١٣) .

(٢) تعتمد هذه الطريقة على نظرية كمية النقود في أبسط أشكالها The Simple Quantity Theory of Money .
وهي $MV = PT$ حيث M = حجم النقود ، V = سرعة دوران النقود ، P = مستوى الأسعار العام ، T = الناتج الكلي . فإذا كانت V ثابتة يمكننا كتابة التغير في الأسعار على نحو :

$$P = M - T$$

الحقيقية ، بل أيضاً لعدم تمتع الايرادات الحكومية بالمرونة الكافية بالنسبة للتغير في الدخول الاسمية ، وللتأخر المعهود في جمع الإيرادات الضريبية . وفي غياب التمويل الخارجي الكافي لا تجد الحكومة مفراً من اللجوء للاستدانة من الجهاز المصرفي لسد العجز في الموازنة . وبالقدر الذي يكون فيه التمويل بالعجز غير مصحوب بزيادة متكافئة في الناتج الحقيقي ويقود هذا (مفترضين أن الطلب على النقود مستقر) إلى ارتفاع في الأسعار المحلية ، مما يؤدي إلى إتساع عجز الموازنة ومن ثم زيادة في عرض النقود وارتفاع في الأسعار . . . وهكذا .

غير أننا لا نستطيع أن نتجاهل مساهمة عدم المرونة في البنية الأساسية والاختلال الذي أصاب نمو القطاعات المختلفة في نشر وتفشي التضخم المحلي . فالخطة الخمسية كما رسمت في سنة ١٩٦٩ ركزت على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد والقادر على دفع عجلة التنمية في السودان . إلا أن سياسة الديون الخارجية المشروطة قد أجبرت الحكومة على تعديل الخطة مركزة على قطاع النقل والمواصلات»[1] . فلقد كان نصيب

السنة	الناتج القومي		عرض النقود	الفرق	أسعار المستهلك
	أسعارجارية	أسعار ثابتة			
	أ	ب	ج	(ج - ب)	
١٩٧٠	١٩,٣	٥,٧	١٤,٤	٨,٧	٣,٩
١٩٧١	٨,٥	٨,١	٥,١	٣,٠-	٤,٠
١٩٧٢	٩,٤	٤,١	١٩,٥	١٥,٤	١٣,٥
١٩٧٣	٧,٧	٧,٠	٢٢,٠	١٥,٠	١٥,٣
١٩٧٤	٣٩,٩	١٠,١	٣٠,٤	٢٠,٣	٢٦,١
١٩٧٥	٢١,١	١٨	١٤,٤	٣,٦	٢٣,٦
١٩٧٦	٢٢,٣	١٩	٢١,٨	٢,٠	٢,١
١٩٧٧	٢٦,٦	١٠,١	٣٨,٢	٢٨,١	١٦,٧

المصدر : تقارير مبنية على بيانات من التقارير السنوية لبنك السودان .

---

(١) أنظر المرجع رقم (٩) ص (١٨٤) .

هـذا القطاع في الخـطة الأصلية حـوالى ١٤٪ من جملة الإستثمارات الحكـومية غـير أنه ارتفع ـ بسبب الديون المشروطة ـ إلى ٣٤٪ في الخطة المعدلة . وكانت النتيجة اختـلال واضح ما بين نمو القطاعات المنتجة وقطاع النقل والمواصلات . فلقد بلغ معدل النمو في القطاع الزراعي ١٨٪ بينما نما قطاع النقل والمواصلات بمعدل ٣٧٪ . ومن المعروف أن المشاريع الخدمية مثل الطرق المعبدة التي ركزت عليها الخطة المعـدلة ليست بـالمشاريـع المنتجة مباشرة (على الأقل في المدى القصير) . محصلة ذلك أن الدخول الاسميـة التي تولدت من تلك المشاريع لم تقابلها زيادة ندية في الانتاج المادي مما أدى إلى تفاقم الضغوط التضخمية .

٤ ـ التضخم الرسمي والتضخم الفعلي :

إذا قارنا ما بين النتائج التي توصلنا إليها في الجزء السابق والأرقام الرسمية لمعدل التضخم في السودان ، نلاحظ أن في بعض السنين فاق تقـديرنـا الارتفاع في الأسعـار المحلية (جدول رقم ٢) . ففي سنة ١٩٧٤ / كمثال / تجاوز تقديرنا لمساهمة التضخم المستورد الزيادة الرسمية بحوالى ٨٩٪ . وبغضّ النظر عن هامش الخـطأ الذي تحتـويه تقديراتنا إلا أننا يمكن أن نعزي هذا التجاوز للفرق ما بين التضخم المدون في البيانات الرسمية والتضخم الفعلي . وترجع هذه المغايرة الى السياسات الحكومية الموجهة نحـو دعم السلع الضرورية وتثبيت ومراقبة الأسعار . فقد درجت الحكومة السودانية على دعم بعض السلع الضرورية المستوردة مثل القمح ، السكر ، البترول ، وزيت الطعام والتي تعادل في مجموعها حوالى ٣٠٪ من قيمة الواردات . تحت هذا الظرف يتحول جزء من الارتفاع في أسعار الواردات الى ارتفاع في مصروفات الدعم الحكومي بـدلاً من ارتفاع مباشر في الأسعار المحلية .

وبسبب عبء تكلفة الدعم والضغوط على الدخول الحقيقية وميزان المـدفوعـات الناتجة عن التضخم المستورد ، لجأت السلطات الحكومية الى تحديد كميـة الواردات . هذا بالإضافة الى تثبيت أسعار بعض السلع الضرورية ، وتحديد هامش الربح الأقصى لبعض السلع الأخرى . ولما كانت كمية السلع الضرورية الموضوعة تحت المراقبة والتعين لا تشبع الطلب المحلي ، فقد كان هذا بمثابة دعوة مفتوحـة للسماسـرة ورواد الدخـول الطفيلية من تجار وإداريين للإستئثار بأرباح طائلة . والأرباح هذه بالطبع ناتجة عن الفرق ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء والتي هي بمثابة سعر الموازنة الحقيقي ما بين الطلب والعرض .

يعقد الجدول رقم (٥) مقارنة ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء لبعض السلع . ويتبين لنا أن أسعار السوق السوداء تفوق الأسعار الرسمية بمتوسط قدره ٦٩٪ والملاحظ أن اسعار الذرة والتي تمثل القوت الرئيسي لمعظم السكان تأتي في مقدمة تلك السلع بفارق قدره ٩٥٪ . ومع ذلك فإن في اعتقادنا أن هذه الأرقام تبخس في التقدير ، ولا يمكن اعتبارها مؤشر دقيق لأسعار السوق السوداء . ففي المقام الأول لا تحتوي القائمة على السلع المستوردة . والمعروف أن أسعار السوق السوداء للسلع المستوردة تفوق أسعار السلع المحلية وذلك بسبب ندرة العملة الصعبة . وفي المقام الثاني تعكس الأرقام المدونة أسعار السوق السوداء في العاصمة فقط . ففي أقاليم السودان المختلفة ترتفع أسعار السوق السوداء لانعدام الرقابة هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل . وكملاحظة عامة يقترح العاملون في حقل الاقتصاد أن في أقاليم السودان المختلفة تفوق الأسعار الفعلية الأسعار الرسمية بمعدل يتراوح ما بين ٢٠٠٪ و٣٠٠٪ .

الجدول رقم (٥)
مقارنة ما بين الأسعار الرسمية والأسعار الفعلية لسنة ١٩٧٥ (قروش)

السلعة	الوحدة	السعر الرسمي	السعر الفعلي	الفرق ٪
لحم ضأن	كيلو	٣٨	٧٠	٨٤
لحم عجالي	كيلو	٣٠	٥٠	٦٧
لحم بقري	كيلو	٢٧	٤٥	٦٧
زيت بذرة	رطل	٩	١٢	٣٣
زيت فول	كيلو	٤٠	٦٦	٦٥
ذرة	ربع	٢١	٨٠	٩٥

المصدر : التنمية ، التخديم والانصاف : استراتيجية شاملة للسودان ، مكتب العمل الدولي ١٩٧٦ ، ص (٤٥٢) (بالإنجليزية)

٥ ـ التضخم المحلي وصندوق النقد الدولي : الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ :

٥ ـ ١ دور التضخم في أزمة ميزان المدفوعات :

التدهور المستمر في ميزان المدفوعات السودانية في السبعينيات والذي بلغ حد الأزمة في سنة ١٩٧٨ له مسببات داخلية وخارجية عديدة ولا يسعنا المجال هنا لمناقشة

جوانب الأزمة كلها إلا أننا سوف نتعرض فقط لدور التضخم كعامل أساسي من مسببات هذه الأزمة .

ولتعرف دور التضخم في أزمة المدفوعات نحلل التطورات في ميزان المدفوعات الناتجة عن التغير في أسعار التجارة الدولية (جدول رقم ٦) . يتبين لنا من الجدول أن أثر التضخم في أسعار الواردات (التغير في قيمة الواردات بسبب ارتفاع أسعارها ، كنسبة من حجم التجارة في العام السابق) يأتي في صدر العوامل المسببة للعجز من الميزان التجاري مسجلاً مجموعاً سالباً قدره ١٠٦,٥ ٪ . ومع أن أثر التضخم في أسعار الصادرات كان إيجابياً بمجموع قدره ٤١,٣٪ إلا أن أثر التضخم في أسعار الواردات تفوق عليه ، ومن ثم كان الأثر الكلي لحركة الأسعار مضاداً بلغ مجموعه ٩٥,٢٪ .

جدول رقم (٦)

حركة الأسعار وأثرها على الميزان التجاري (كنسبة من حجم التجارة في العام السابق)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	المجموع
أ ـ أثر التضخم في أسعار الواردات	-٦,٨	-١١	-١٤,٧	-٥١	-٢٣	صفر	-١٠٦,٥
ب ـ أثر التضخم في أسعار الصادرات	+١,٣	+٤,٩	+١١,٠	+٣٠	-١٩	-٤	+٤١,٣
ج ـ الأثر الكلي للأسعار	-٥,٥	-٦,١	-٣,٧	-٢١	-٢٤,٩	-٤	-٦٥,٢
د ـ أثر التضخم المجرد	-٠,٠٦	-٠,٠٦	-٠,٠٣	-١,٤	-١٢,٩	-١,٦	-١٦,٠
هـ ـ الأثر الصافي لمعدل التبادل	-٥,٤٤	-٦,٠٤	-٣,٧٣	-١٩,٦	-١٢	-٢,٤	-٤٩,٢

المصدر : حسبت على طريقة تقرير دل (أنظر المرجع رقم ٤) .

أ ـ علامة سالبة تعني زيادة أسعار الواردات .
ب ـ علامة سالبة تعني نقصاناً في أسعار الصادرات .
ج ـ تساوي (أ + ب) .
د ـ علامة سالبة تعني أثراً مضاداً لمعدل التبادل .
هـ ـ تساوي (ج - د) .

كما يوضح الجدول أثر التضخم « المجرد » والذي يحسب التغير في الميزان التجاري الناتج عن العجز الاستهلاكي عندما ترتفع أسعار الصادرات والواردات بنسب متساوية . والشاهد أن أثر التضخم المجرد كان مضاداً طوال الفترة المدروسة بمجموع

قدره ١٦٪ . الفرق ما بين الأثر الكلي للأسعار وأثر التضخم المجرد ينتج عنه الأثر الصافي لمعدل التبادل والذي يحسب التغير الذي كان سوف يطرأ على ميزان التجارة ـ بسبب التغير في معدل التبادل ـ لو كانت قيمة ميزان التجارة الاستهلاكي تساوي صفر . ويتبين لنا أن معدل التبادل الصافي كان له أثراً مضاداً بلغ مجموعه ٤٩,٢٪ .

ومن ذلك يتبين لنا أن الارتفاع في أسعار الواردات ليس فقط من أهم العوامل الدافعة لعجلة التضخم المحلي ، بل أيضاً من العوامل الرئيسية المسببة لأزمة ميزان المدفوعات والذي استدعت تدخل صندوق النقد الدولي في سنة ١٩٧٨ ليملي سياسة السودان الاقتصادية منذ ذلك الحين حتى الآن (أوائل ١٩٨٥) .

٥ ـ ٢ تشخيص صندوق النقد الدولي لأزمة ميزان المدفوعات :

في تشخيصه لأزمة ميزان المدفوعات السودانية اعتبر صندوق النقد الدولي التضخم المحلي السبب الرئيسي للأزمة[١] . وفي اعتقاده أن التضخم المحلي تولد من جراء العجز المتسع في الموازنة الحكومية ، متجاهلاً العلاقة القوية ما بين التضخم المستورد والتضخم المحلي . وذكر خبراء الصندوق أن التضخم المحلي قد كان له أثراً مضاداً على ميزان المدفوعات نتيجة للأسباب الآتية :

أ ـ تأثير التضخم المضاد على تنافسية الصادرات السودانية وتشويهه لمكانيزم السوق .
ب ـ تأثير التضخم المضاد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية .

في رأي خبراء الصندوق أن التضخم المحلي قد أثّر تأثيراً مضاداً على مكانيزم السوق وتنافسية الصادرات السودانية من خلال تأثيره على :

- سعر صرف الجنيه السوداني .
- أسعار « السلع السياسية » .
- سعر الفائدة الحقيقي .

لما كانت قيمة الجنيه السوداني تحدد بسعر صرف ثابت في ما قبل سنة ١٩٧٨ فقد توصل خبراء الصندوق الى أن نشوء التضخم المحلي في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ قد جعل سعر الصرف هذا سعراً غير حقيقياً (Overvalued) مما أدى إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، ومن ثم العجز في ميزان المدفوعات .

---

(١) راجع مذكرة صندوق النقد الدولي ، مرجع رقم (١١) .

« بالسلع السياسية » يعني الصندوق كل السلع التي تشملها السياسات الحكومية من دعم وتثبيت أسعار لحماية المستهلك الفقير . وفي رأي خبراء الصندوق أن ارتفاع مستوى الأسعار العام ـ بسبب التضخم ـ في حين أن أسعار السلع السياسية ثابتة قد أدى إلى إضعاف ربحية القطاع العام وأعاق مكانيزم السوق ، مما نتج عنه استخدام غير كفؤ للموارد المحلية .

المجموعة الأخرى من الأسعار التي تأثرت بالتضخم ـ على حد تعبير خبراء الصندوق ـ هي أسعار الفائدة الحقيقية . فلقد ذكر الخبراء أن التضخم المحلي قد جعل أسعار الفائدة الحقيقية أسعاراً غير مواكبة وسالبة في بعض الأحيان مما أدى إلى انخفاض معدل المدخرات المحلية ، وأعاق تطور الجهاز المصرفي بما فيه سوق المال والنقود . وفي اعتقادهم أن مفعول التضخم في أسعار « السلع السياسية » وأسعار الفائدة الحقيقية ، قد أثر بصورة مضادة على ميزان المدفوعات من خلال الزيادة الناتجة في العجز الحكومي وتدني الانتاج في القطاعات المختلفة بما فيها قطاع الصادرات .

أما عن أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فقد ذكر الخبراء أن التضخم قد أعاق تدفق موارد الإستثمار الأجنبي وذلك لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين في مستقبل حسابات الربح والخسارة . وبالإضافة الى ذلك فقد دفع التضخم المحلي السلطات الحكومية لتبني سياسة مراقبة النقد الأجنبي العامل الذي أخاف رؤوس الأموال الأجنبية وشجع هروبها .

هذا بإيجاز شديد ما كان من أمر تشخيص خبراء الصندوق لأزمة المدفوعات السودانية . ونود التنويه بأن هذا التشخيص ، والذي يتخذ من التضخم المحلي ركيزة سببية ثابتة ، يعدُّ بمثابة التشخيص الدائم لصندوق النقد الدولي : يتقدم به لأي دولة تعاني من أزمة في ميزان مدفوعاتها .

٥ ـ ٣ سياسات الصندوق :

بعد تشخيصه هذا ، كان من الطبيعي أن يصرف الصندوق دواءه المعهود والذي يتركب من الآتي :

- تخفيض سعر الصرف وذلك لتخفيض الواردات وتشجيع الصادرات .
- تخفيض المصروفات الحكومية ومعدل عرض النقود .
- رفع القيود عن أسعار السلع السياسية ، زيادة الضرائب وتخفيض الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية . وذلك لتقوية فعالية سياسة التخفيض ، تحسين ربحية القطاع

العام ، تخفيض العجز الحكومي ، وترشيد استخدام الموارد المحلية .

رفع القيود عن الواردات ، إلغاء سياسة مراقبة النقد الأجنبي وتقديم الضمانات والامتيازات لرؤوس الأموال الأجنبية . وذلك لتشجيع الاستثمار تدفق رأس المال الأجنبي .

ومن المعروف أن سياسات الصندوق هذه تحمل في طياتها مدلولات اقتصادية ـ سياسية ـ بعيدة ، وتؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك توزيع الانتاج ما بين التصدير والاستهلاك المحلي ، توزيع الدخول بين الفئات ، حجم النفوذ الأجنبي على الاقتصاد المحلي ومدى سيطرة الحكومة على المجريات الاقتصادية . ولكن لضيق المجال ، ومواكبة لموضوع الورقة ، سوف نركز على سياسة تخفيض سعر الصرف والتي تؤثر بصورة مباشرة ـ في اعتقادنا ـ على معدلات التضخم المحلي . وبإيجاز شديد يحصر الجدول رقم (٧) سياسات سعر الصرف التي اتبعتها الحكومة السودانية تحت برامج وضغوط صندوق النقد الدولي في الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣ .

جدول رقم (٧)
سياسة سعر صرف الجنيه السوداني (١٩٧٨ ـ ١٩٨٣)

ما قبل يونيو ١٩٧٨	تعامل السودان بثلاثة أسعار صرف : السعر الرسمي واستخدم لصادرات القطن . وكان يعادل ٢,٨٧ دولار أمريكي للجنيه السوداني الواحد السعر الفعلي (= ٢,٥ دولار) واستخدم لتحويلات السودانيين العاملين بالخارج .
يونيو ١٩٧٨	خفض السعر الرسمي إلى ٢,٥٠ دولار ، والسعر الفعلي الى ٢,٠٠ دولار .
مارس ١٩٧٩	خفض السعر التشجيعي الى ١,٥ دولار .
سبتمبر ١٩٧٩	إنشاء سعر صرف مزدوج مكون من سعر رسمي (= ٢,٠٠ دولار) وآخر لما يسمى بالسوق الموازية (= ١,٢٥ دولار) وذلك بعد إلغاء السعر التشجيعي والسعر الفعلي . استخدمت السوق الرسمية لتحويلات ٩٠٪ من الصادرات و٧٠٪ بينما استخدمت السوق الموازية لكل التحويلات الأخرى .
سبتمبر ١٩٨٠	تم تحويل كل الواردات (فيما عدا البترول ، المواد الطبية ،

	السكـر ، القمـح ، الـدقيق ومـدخـلات انتـاج القـطن المستوردة) ، وكل الصادرات (فيما عدا القطن) من السوق الرسمية الى السوق الموازية .
يونيو ١٩٨٠	تم تحويل صادرات القطن وكل مدخلاته المستوردة الى السوق الموازية .
سبتمبر ١٩٨١	بدأت الصرافات الخاصة أعمالها بسعر قدره ١,١٤ دولار .
نوفمبر ١٩٨١	تخفيض قيمة الجنيه لتوحيد سعر الصرف الرسمي والموازي على ١,١٢ دولار . بحيث تتم تحـويـلات ٧٥٪ من قيمـة كـل الصـادرات غـير القـطن ، وإيـرادات القـطن ، والـواردات الحكومية بالسوق الـموحدة بينـما تتم كل التحـويلات الأخـرى بسعر سوق الصرافات الخاصة والذي بلغ ٠,٨٥ دولار .
يونيو ١٩٨٢	تدخلت الحكومة في سوق الصرافات محددة بذلـك سعر البيـع (= ٠,٨٦ دولار) ، وسعر الشراء (= ٠,٨٨ دولار) مما أدى الى ظهور السوق السوداء بسعر ٠,٧١ دولار .
نوفمبر ١٩٨٢	تخفيض السعـر الرسمي الـموحد الى ٠,٧٦ دولار ، بينـما بلغ سعر السوق السوداء ٠,٥٧ دولار .
فبراير ١٩٨٣	إنشاء مكاتب صـرافات تـابعة للبنـوك التجاريـة بسعر ٠,٥٣ (خاضع لمراجعة البنك المركزي) .
يونيو ١٩٨٣	إلغاء سوق الصرافات الخاصة .
يناير ١٩٨٤	استأنفت الصرافات الخاصة بسعر ٠,٤٧ دولار .

المصدر : بنك السودان . راجع أيضاً المرجع رقم (٢) ، و (٦)

ومن خلال مراجعتنا للجدول يتبين لنا أن هناك تخبطاً واضحاً وعشوائياً مزمناً في سياسة سعـر صرف الجنيـه السوداني . ونـلاحظ أيضاً أن قيمـة الجنيـه انخفضت عن طريقين : عن طريق هبوط مباشر نـاتج عن تغـير سعر الصـرف ، وآخر ضمني بسبب تحويل المعاملات المالية لبعض السلع من سعر صرف عالي الى سعر صرف متدني . وفي المتوسط نجد أن قيمة الجنيه السوداني الواحد انخفضت من ٢,٥٣ دولار في مايو ١٩٧٨ الى ٠,٦٨ دولار في نوفمبر ١٩٨٢ .

٦ ـ التضخم ومقومات نجاح سياسة التخفيض :

مهما اختلفت المناهج والنظريات التي تعالج أثر سيـاسة التخفيض ، فـإن نجاح

هذه السياسة في تصحيح ميزان المدفوعات يعتمد في المقام الأول على حوافز الأسعار التي تتولد نتيجة لتخفيض سعر الصرف . وتتمثل أهم هذه الحوافز في الآتي :

أ ـ الحافز لتخفيض الواردات وترويج السلع البديلة .
ب ـ الحافز لزيادة الطلب الأجنبي على الصادرات .
ج ـ الحافز لزيادة انتاج الصادرات .

ولتلعب هذه العوامل دوراً فاعلاً في علاج العجز في المدفوعات الخارجية ، فلا بد من كبت جماح التضخم المحلي لتوفير الاستقرار في الأسعار المحلية . وحتى إذا توفر هذا الشرط فمن المرجح أن تكون سياسة التخفيض هازمة لنفسها . بمعنى أن سياسة التخفيض تولد ، في حد ذاتها ، ضغوط تضخمية تلغي بها عمل هذه الحوافز . وتتولد الضغوط التضخمية هذه من جراء الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية ومدخلات الانتاج المستوردة ، بسبب الانخفاض في سعر الصرف ، وما سيترتب على ذلك من ارتفاع في الأجور والأسعار المحلية .

أ ـ التضخم وحافز الأسعار لتخفيض الواردات :

يمكن كتابة مرونة حافز الأسعار لتخفيض الواردات وترويج السلع البديلة (M/R) بالنسبة للتغير في سعر الصرف على النحو التالي :

$$\dot{M} / \dot{R} = \dot{P}_m / \dot{R} - \dot{P}_D / \dot{R} \qquad (٩)$$

حيث تمثل (P_m) معدل التغير في أسعار الواردات بالعملة المحلية ($\dot{P}_D$) معدل التغير في أسعار السلع المحلية البديلة . وليؤتى هذا الحافز ثماره لا بد أن يكون معدل الارتفاع في أسعار الواردات أكبر من معدل الارتفاع في الأسعار المحلية .

يمكن صياغة العلاقة بين التغير في سعر الصرف والتغير في أسعار الواردات بالعملة المحلية على النحو التالي :

$$\dot{P}_m = (\dot{R} + \dot{P}_f) \qquad (١٠)$$

حيث تمثل (P_m) معدل التغير في أسعار الواردات بالعملة المحلية ، ($\dot{R}$) معدل التغير في سعر الصرف (السعر المحلي للعملة الأجنبية) P_f معدل التغير في أسعار الواردات بالعملة الأجنبية . بقسمة طرفي المعادلة على R نجد أن :

$$\dot{P}_m / \dot{R} = (1 + \dot{P}_f / \dot{R}) = Km \qquad (١١)$$

وعليه

$$\dot{P}_m = K_m \dot{R} \qquad (١٢)$$

وتسمى K_m بدرجة الاجتياز من جانب أسعار الواردات (Pass-Through) وتقع قيمة K_m ما بين صفر وواحد . تكون قيمة K_m واحد عندما تكون المرونـة في عرض الواردات لا نهائية وبالتالي لا تنخفض أسعار عرضها بسبب إنخفاض الطلب (صفر = $\dot{P}_f$) . وعليـه نجد أن $K_m = 1$ ، وأن $\dot{P}_m = \dot{R}$. وهـذا يعني أن أسعار الـواردات بالعملة المحلية سوف ترتفع بمعدل يعادل نسبة التخفيض في سعر الصرف .

حيث تمثل ($\dot{P}_f$) معدل التغير في أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية ، ($\dot{P}_x$) معدل التغير في أسعار الصادرات بالعملة المحلية فإذا قسمنا طرفي المعادلة على ($\dot{R}$) نجد أن :

$$\dot{P}_f / \dot{R} = \dot{P}_x / \dot{R} - 1 = K_x \qquad (١٤)$$

وكذلك

$$\dot{P}_F = K_x \dot{R} \qquad (١٥)$$

حيث تسمى K_x بدرجة الاجتياز من جانب أسعار الصادرات الأجنبيـة ، وهي مقياس لقدرة سياسة التخفيض في تخفيض أسعـار الصادرات بـالعملة الأجنبية . ومن الناحية التطبيقية يمكن قياس درجة الاجتيـاز هذه عـلى نحو $K_x = (1 - D / S)^{-1}$ (راجع برانسـون ١٩٧٢) . حيث تمثل D و S مـرونة طلب وعـرض الصادرات عـلى التوالي . وتتراوح قيمة K_x المطلقة ما بين صفر و واحد . فإذا كان الطلب يتسم بعدم المرونة الشديدة ، في حين أن العرض شديد المرونة سوف لا ترتفـع أسعار الصـادرات بالعملة المحلية (أي $\dot{P}_x$ في المعادلة رقم (١٤) تساوي صفر) ، وعليه تنخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية بنسبة مساوية لنسبة التخفيض في قيمة العملة . أما إذا كان الطلب يتسم بمرونة لا نهائية فسـوف تقترب قيمـة K_x من صفر وعليـه تؤدي سياسـة التخفيض الى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية ، بدلاً من خفض أسعارها بالعملة الأجنبيـة . وتحت هذا الـظرف ينعدم الحـافز السعـري لـزيـادة الـطلب الأجنبي عـلى الصادرات السودانية .

يوضح الجدول رقم (٨) تقديرنا لمـرونة العـرض والطلب لأهم ثـلاث صادرات سودانية . ومنها يمكن حساب قيمة K_x المطلقة . ويتبين من الجدول أن الحافز السعري لزيادة الطلب على الصادرات الناتج عن تخفيض الجنيه بنسبة ١٪ يتراوح ما بين ٠,٣٣٪ للصمغ العربي و٠,٥٢٪ للقطن . أما في حالة الصادرات الكلية فمن المقدر أن تنخفض

أسعارها بالعملة الأجنبية بنسبة ٤٢ , ٠٪ نتيجة لتخفيض سعر الصرف بنسبة ١٪ .

ونود الإشارة هنا بأن ما يسمى بالحافز السعري لزيادة الطلب الأجنبي على الصادرات هو في حد ذاته معيار للتدهور في معدل التبادل والذي يمكن قياسه على نحو k x − k m . وعليه فإن سياسة التخفيض سوف تؤدي إلى تدهور معدل التبادل بنسبة ٤٢ , ٠٪ من نسبة التخفيض في العملة . وننوه أيضاً بأن التدهور في معدل التبادل الناتج من ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية ، وانخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية ، سوف يؤدي إلى تدهور في ميزان المدفوعات إلا إذا انخفض حجم الواردات وارتفع حجم الصادرات بصورة كافية لتعويض الخسارة الناتجة عن تدهور معدل التبادل . وهذا بالطبع يتطلب أن يكون المجموع المطلق لمرونة الطلب على الصادرات والواردات أكثر من واحد (هذا ما يسمى بقانون المارشال ـ ليرنر)[1] . وبما أن في تقديرنا أن مرونة الطلب على الواردات والصادرات تساوي ١٣ , ٠ و٥٨ , ٠ على التوالي ومجموعهم يساوي ٧١ , ٠ فإن في اعتقادنا أن الحوافز السعرية لتخفيض الطلب على الواردات وزيادة الطلب على الصادرات سوف يكون لها مفعول عكسي على ميزان المدفوعات مؤدية الى تدهوره عوضاً عن تحسنه :

جدول رقم (٨)
مرونة العرض والطلب ، ودرجات الاجتياز للصادرات السودانية

	درجة المرونة		درجات الاجتياز	
	العرض (S)	الطلب (D)	K x	K d
الصمغ العربي	٠,٣٢	٠,٦٥	٠,٣٣	٠,٦٧
الفول السوداني	٠,٣٨	٠,٣٨	٠,٥٠	٠,٥٠
القطن	٠,٥١	٠,٤٨	٠,٥٢	٠,٤٨
الصادرات	٠,٤٩	٠,٥٨	٠,٥٨	٠,٤٢

مذكرة : تحصلنا على درجات المرونة للعرض والطلب من حسين وثيروول (١٩٨٤) ص ١٥٤ ـ ١٥٥ . مرجع رقم (٦)

---

(١) لشرح قانون المارشال ليرنر أنظر المرجع رقم (١٦) .

ومن الجانب التطبيقي يمكن الحصول على قيمة K m بقياس درجة مرونة العرض العالمي للواردات السودانية والطلب السوداني للصادرات العالمية . ولم يكن في وسعنا اتباع هذه الطريقة نسبة لصعوبة قياس مرونة العرض العالمي للواردات السودانية . ولكن في اعتقادنا الشديد أنه ليس من المحتمل أن يخفض الموردون الأجانب أسعارهم بسبب انخفاض الطلب السوداني على بضائعهم . وذلك نسبة لصغر السوق السودانية بالنسبة للسوق العالمية . ولذلك نعتقد أنه من المرجح أن تكون درجة الاجتياز من جانب أسعار الواردات بالعملة المحلية مساوية لواحد . بمعنى أننا نفترض أن أسعار الواردات سوف ترتفع بمعدل يساوي معدل التخفيض في سعر الصرف .

فإذا تبنينا هذا الإفتراض تصبح العلاقة ما بين تخفيض سعر الصرف والأسعار المحلية ، مطابقة تماماً للعلاقة ما بين التضخم المستورد والتضخم المحلي . مستفيدين من النتيجة التي توصلنا إليها في الجزء الأول من الورقة يمكن القول بأنه إذا كانت قيمة K m = ١ فإن الأسعار المحلية سوف ترتفع بنسبة ٧٩٪ نتيجة لتخفيض سعر الصرف الجنيه السوداني بنسبة ١٪ ($\dot{P}_D / \dot{R}$ = ٠,٧٩) . ومن ذلك نجد أن تخفيض الجنيه السوداني بنسبة ١٪ سوق يخلق حافز سعري لتخفيض الواردات وترويج السلع البديلة يعادل ٠,٢١ ٪ . ولكن نسبة لعدم مرونة الطلب المحلي على الواردات والتي تقدر بحوالى ٠,١٣ نتوقع أن يكون لهذا الحافز أثراً مضاداً على ميزان المدفوعات[١] .

ب ـ حافز الأسعار لزيادة الطلب الأجنبي على الصادرات السودانية :

إذا افترضنا أن أسعار الصادرات الدول المنافسة لا تتأثر بسياسة تخفيض قيمة الجنيه السوداني ، سوف يعتمد هذا الحافز بصورة كاملة على قدرة هذه السياسة في خفض أسعار صادرات السودان مقيمة بالعملة الأجنبية . يمكن صياغة علاقة التغير ما بين سعر الصرف وأسعار الصادرات بالعملة الأجنبية على النحو التالي :

$$\dot{P}_F = \dot{P}_x - \dot{R} \qquad (١٣)$$

ج ـ حافز الأسعار لزيادة عرض الصادرات :

يمكن كتابة مرونة هذا الحافز بالنسبة للتغير في سعر الصرف (S / R) على نحو :

$$\dot{S} / \dot{R} = \dot{P}_x / \dot{R} - \dot{P}_d / \dot{R} \qquad (١٦)$$

---

(١) لتقدير مرونة الطلب المحلي على الواردات أنظر المرجع رقم (٩) ص ٢٦٣ .

حيث تمثل ($\dot{P}x$) معدل التغير في أسعار الصادرات بالعملة المحلية ، و ($\dot{P}d$) معدل التغير في أسعار المدخلات المحلية المستخدمة في انتاج الصادرات . يعتمد معدل التغير في أسعار الصادرات بالعملة المحلية على درجة الاجتياز من جانب أسعار الصادرات بالعملة المحلية (= Kd) ، والتي تعتبر بمثابة كفة الميزان الأخرى لدرجة الاجتياز من جانب أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية (= K x) . وعليه يمكن الحصول على قيمة K d على نحو (K x - ١) = K d (جدول رقم ٨) . ففي حالة صادرات الصمغ العربي وكمثال من المقدر أن ينخفض سعرها بالعملة الأجنبية بحوالى ٠,٣٣٪ نتيجة لتخفيض سعر الصرف بنسبة ١ ٪ . وهذا يعني بالضرورة أن أسعارها المحلية قد ارتفعت بنسبة ٠,٦٧٪ وفي حالة الصادرات الكلية من المقدر أن ترتفع أسعارها المحلية بنسبة ٥٨ ٠ نتيجة لتخفيض سعر الصرف بنسبة ١٪ .

أما بخصوص تقدير درجة مرونة أسعار المدخلات المحلية المستخدمة في الانتاج بالنسبة للتغير في سعر الصرف ($= \dot{P}d / \dot{R}$) ، يمكننا الاستفادة من النموذج التطبيقي الذي تعرضنا له في الجزء الأول من الورقة . من ذلك يمكن قياس أثر التخفيض على أسعار الموارد المحلية بالمعادلة ($a_3 / (1 - a_1 b_2)$) ، وأثره على الأجور بالمعادلة ($a_3 b_2 / (1 - a_1 b_2)$) . وبتعويض قيم المعاملات في المعادلتين نجد أن درجة مرونة أسعار الموارد تساوي ٠,٧٩ . ومرونة الأجور تساوي ٠,٥٥ . ومن ذلك يمكن قياس مرونة أسعار مدخلات الانتاج بالحصول على المتوسط المثقل للاثنين ، وهو ٠,٧١ [١] .

وبتعويض القيم المتحصل عليها في المعادلة رقم (١٦) يتضح أن الحافز السعري لزيادة عرض الصادرات سوف يكون سلبياً نسبة لارتفاع أسعار مدخلات الانتاج المحلية بمعدل يفوق الارتفاع في أسعار الصادرات بالعملة المحلية . ولذا نتوقع أن تتسبب سياسة التخفيض في الابتعاد عن انتاج الصادرات بدلاً من تشجيعها .

٧ ـ أثر التخفيض على التضخم : طريقة ما قبل ـ وما بعد :

في الجزء السابق تعرضنا لأثر سياسة التخفيض على الأسعار المختلفة مستخدمين طريقة التحليل القياسي . نستخدم في هذا الجزء طريقة تعتمد على رصد حركة الأسعار قبل وبعد سياسة التخفيض . تحسب هذه الطريقة معدل التغير في أسعار الصادرات بالمقارنة ، مع معدل التغير في الأسعار المحلية وأسعار الواردات بالعملة المحلية لفترة ٥٦ شهراً قبل وبعد التخفيض الأول في يونيو ١٩٧٨ (جدول رقم ٩) .

---

(١) الأوزان المستعملة هي تكلفة الأجور وتكلفة موارد الانتاج الأخرى بالنسبة للتكلفة الكلية .

جدول رقم (٩)
معدل الارتفاع في الأسعار قبل وبعد التخفيض (يونيو ١٩٧٨)

	معدل النمو ٪		الفرق	الفرق كنسبة من التخفيض	القيم الضمنية
	ما قبل	ما بعد			
أسعار الواردات	١٢	٣٧	٣٥	٠,٩٣	
الأسعار المحلية	١٤,٣	٤٢,٢	٢٧,٩	١,٠٣	
أسعار الصادرات				K x	K d
القطن	٧,٤	٢٣,٨	١٦,٤	٠,٦١	٠,٣٩
الفول السوداني	١٢	٢٢,٢	١٠,٢	٠,٣٨	٠,٦٢
الصمغ العربي	١٠,٩	١٩,٠	١٦,٧	٠,٦٢	٠,٣٨
الصادرات الكلية	٧	٢٣	١٦,٠	٠,٥٩	٠,٤١

إذا افترضنا أنه لولا سياسة التخفيض لارتفعت الأسعار المختلفة بمعدلات تساوي معدلاتها في فترة ما قبل التخفيض ، يمكننا حساب مساهمة سياسة التخفيض في تضخم الأسعار المختلفة . وأول ما نلاحظه هي علاقة التوازي القوية ما بين أسعار الواردات والأسعار المحلية ، والتي ربما تكون أقوى من تقديراتنا في الجزء الأول من الورقة . فالواضح أن أسعار الواردات والأسعار المحلية قد ارتفعت بمعدل يساوي بالتقريب معدل التخفيض في سعر الصرف والذي بلغ متوسطه حوالى ٢٧٪ . والشاهد أيضاً أن معدل ارتفاع الأسعار المحلية قد تفوق على معدل ارتفاع أسعار الصادرات الكلية على عكس ما يتطلبه تشجيع انتاج الصادرات .

إذا حسبنا الفرق ما بين معدل الارتفاع في أسعار الصادرات في الفترة ما قبل وما بعد سياسة التخفيض ، كنسبة من معدل التدهور في قيمة العملة السودانية ، نتوصل الى تقدير تقريبي لدرجة الاجتياز من جانب اسعار الصادرات بالعملة الأجنبية (K x) (ومنها نتوصل إلى درجات الاجتياز بالعملة المحلية (K d)) .

والملاحظ أن قيم k x و K d الناتجة تتقارب من القيم التي توصلنا اليها عن طريق

التحليل القياسي . وبصورة عامة تتفق هذه النتائج والرأي القائل بأن سياسة التخفيض تؤدي إلى ارتفاع في أسعار الواردات بمعدل يفوق الارتفاع في أسعار الصادرات مسببة بذلك تدهور في معدل التبادل . وبالإضافة إلى ذلك فإن الارتفاع في الأسعار المحلية يفوق الارتفاع في أسعار الصادرات الشيء الذي يدفع المنتجين للابتعاد عن انتاج الصادرات .

٨ ـ الخلاصة وملاحظات أخيرة :

في تشخيصه لأزمة السودان الاقتصادية توصل صندوق النقد الدولي إلى أن التضخم المحلي قد كان من أهم العوامل المسببة لأزمة ميزان المدفوعات وان الزيادة في معدل عرض النقود الناتجة عن سياسة التمويل بالعجز قد كانت السبب الرئيسي الدافع لعجلة التضخم المحلي .

تقدمنا في هذه الورقة بتحليل مخالف لتحليل الصندوق . واختلاف الرأي هذا يرجع لاختلافنا في تحديد الباعث الاستهلالي وتحديد اتجاه العلاقة السببية لحركة التضخم . ففي اعتقادنا أنه خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ لعب التضخم المستورد الدور الأساسي ليس فقط في بعث مشكلة التضخم بل أيضاً في دفع السلطات الحكومية للاعتماد على سياسة التمويل بالعجز مما أدى إلى زيادة معدل عرض النقود ، العامل الذي قدم بدوره الضمان لاستمرارية ميكانيزم التضخم المحلي . هذا وقد ساهم عدم التوازن ما بين نمو القطاعات المنتجة وقطاع النقل والمواصلات في تفاقم المشكلة . ويمكن التحجج بأنه قد كان في مقدور السلطات أن تفسد مفعول التضخم المستورد باتباع سياسات مالية ونقدية حازمة ، غير أن محاربة التضخم المستورد يعتبر هدف متدني ، لبلد فقير مثل السودان ، إذا ما وضع كبديل للتوسع الاقتصادي .

وفي اعتقادنا أن مرونة الأسعار المحلية بالنسبة للتغير في أسعار الواردات والتي نقدرها بحوالى ٠,٧٩ . تؤكد الرابطة القوية ما بين التضخم المستورد والتضخم المحلي ، وتشير في نفس الوقت إلى عدم فعالية سياسة التخفيض في تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات . فبالرغم من أن كل سياسات التخفيض التي فرضها الصندوق كانت مصحوبة بسياسات مالية ونقدية لمحاربة التضخم ، إلا أن الارتفاع في الأسعار المحلية قد تراوح ، ما بين ٧٩ ـ ١٠٠٪ من نسبة تخفيض العملة . وعلى حسب تقديرنا ، فإن الأسعار المحلية قد ارتفعت بمعدل يفوق الارتفاع في أسعار الصادرات بالعملة المحلية مما شجع الابتعاد عن انتاج الصادرات .

ويمكن القـول بأن سيـاسة التخفيض قـد نجحت فقط في رفع أسعـار الواردات بالعملة المحلية ، وتخفيض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية مما نتج عنـه تدهـوراً في معدل التبادل . ونعتقد أن التدهـور في معدل التبـادل هذا والـذي يعتبر بمثـابة الحـافز السعري لتخفيض الواردات وزيادة الصادرات ، سوف يؤثر بصورة مضادة على ميـزان المدفوعات ، وذلك لعدم موافاة السودان لشرط المارشـال ـ ليبرنـر . ومع أن تقييم أثـر سياسة التخفيض على ميزان المدفوعات ليس من أهداف هذه الورقة ، إلا أننا ندون في الجدول رقم (١٠) البيانـات الكلية لميـزان المدفـوعات لفتـرة أربع سنـوات قبل وبعـد التخفيض الأول في يونيو ١٩٧٨ . والبيانات لا تحتاج منا إلى تعليق ولكن نود لفت نظر القارىء للمقارنة الشيّـقة ما بين سنة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ وسنة ١٩٨١ / ٨٢ .

جدول رقم (١٠)

ميزان المدفوعات السودانية قبل وبعد سياسة التخفيض (مليون جنيه سوداني)

ما قبل	الصادرات	الواردات	ميزان الموارد	ميزان الحساب الجاري
١٩٧٢ / ٧٣	٤٣٤,٢	٤٢٨,٧	٥,٥	١١,٤ـ
١٩٧٣ / ٧٤	٤٨٩,٦	٦١٨,٦	١٣٩,٠ـ	١٤٠,٤ـ
١٩٧٤ / ٧٥	٥٢٦,٧	١٠٢٢,١	٤٩٥,٤ـ	٤٧٢,٤ـ
١٩٧٥ / ٧٦	٦٣٩,٣	١١٦٩,٢	٥٢٩,٣ـ	٤٢٩,٨ـ
١٩٧٦ / ٧٧	٧٠٨,٩	١١٣٤,٠	٤٢٥,١ـ	٣٠٤,١ـ
ما بعد				
١٩٧٧ / ٧٨	٦٩١,١	١٣٦٠,٠	٦٦٣,٩ـ	٤٩٤,٠ـ
١٩٧٨ / ٧٩	٦٩٩,٤	١٣٢١,٣	٦٢١,٨ـ	٤٥٠,٨ـ
١٩٧٩ / ٨٠	٧٩٨,٤	١٥٦٣,٥	٧٦٥,١ـ	٦١٤,٩ـ
١٩٨٠ / ٨١	٦٩٨,٩	١٨٥٠,٤	١١٥١,٥ـ	٩١٦,٥ـ
١٩٨١ / ٨٢	٧٠٤,٢	٢١٦٥,٧	١٤٦١,٥ـ	١٤٦٨,٥ـ

المصدر : البنك الدولي .

قائمة المراجع

(١) Ali, A.A.G. (1984- a) **The Sudan Economy in Disarray (forthcoming).**

(٢) Ali, A.A.G. (1984- b) 'Some Aspects of the Sudan Economy' **unpublished.**

(٣) Branson, W.H. (1972) ' The Trade Effects of the 1971 Currency Realignment' **Brooking Papers on Economic Activity,** No. 1.

(٤) Dell Sidney, and Lawrence, Roger (1980) **The Balance of Payment Adjustment Process in Developing Countries** (Pergaman Press).

(٥) Goldstein, M. (1974) 'The Effect of Exchange Rate Changes on Wages and Prices in the U.K. : An Empirical Study' **IMF Staff Papers Nov.**

(٦) Ussain, M.N. and Thirlwall, A.P. (1984) 'The IMF Supply-Side Approach to Devaluation . An Assessment with Reference to the Sudan' **Oxford Bulletin of Economics and Statistics** May.

(٧) Hussain M.N. (1984- a) 'The IMF Economics in the Sudan' in Ali (1984- a).

(٨) Hussain M.N. (1984- b) 'Devaluation Export Competitiveness and the Balance of Payments' in Ali (1984- a).

(٩) Hussain M.N. (1983) 'Studies in the Theory and Practicé of IMF Conditionality and Devaluation in Developing Countries, PHD thesis University of Kent (canterbury).

(١٠) ILO (1976) ' Growth Employment and Equity: A Comprehensive Strategy for the Sudan' **ILO**

IMF (1977) ' Sudan: A memorandum on Exchange Rate and Related (١١) Measures' **unpublished.**

Lipsey, R.G. and Parkin, J.M. (1970) 'Incomes Policy: A Re-Appraisal' (١٢) **Economica** Vol. 37.

Nimeri, S. (1977) ' The Five-Year Plan: Some Aspects of the plan and (١٣) its performance' R.D.C., **University of** Khartoum, January.

Phillips, A.W. (1958) 'The Relationship Between unemployment and (١٤) the Rate of Change of Money wage Rates in the UK, 1981- 1957' **Economica'** Nov.

Thirlwall A.P. and Hussain M.N. (1982) ' The Balance of Payments (١٥) Constraint, Capital Inflows and Growth Rate Differences Between Developing Countries' Oxford **Economic Papers.** No. 5, Nov.

Thirlwall A.P. (1980) **Balance- of - Payments Theory and the U.K. Experience,** Macmillan. (١٦)

مناقشة بحث الدكتور / محمد نور الدين حسين

رئيس الجلسة : الدكتور فؤاد مرسي

د. رمزي زكي :

سعدنا حقاً بقراءة هذه الورقة ، وبالاستماع الى العرض الذي قدمه كاتبها . ولا اختلف في أي نقطة من النقاط التي وردت فيها ، لأن النتائج التي توصل إليها الدكتور نور الدين حول الاقتصاد السوداني كانت تقريباً ، بل تكاد تكون ، نفس النتائج التي توصلت إليها أنا من خلال دراساتي الطويلة عن مشاكل التضخم والديون الخارجية في الاقتصاد المصري . وهذا مبعث سرور لي . كما أن النتائج التي توصل إليها السيد الباحث ترد رداً حاسماً على الروشتة الفاسدة التي يقدمها دائماً صندوق النقد الدولي للدول التي تضطر أن تذهب إليه لكي توقع على ما يمكن أن يسمى بصك الإذعان للدائن وصك الإذعان للاندماج بشكل متزايد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . ناهيك عن أن هذه الدراسة تؤكد ما سبق أن نوّهت اليه بالأمس في نهاية ورقتي ، من أننا لا نستطيع الآن في عدد كبير من الدول المتخلفة ، أن نفسر قضية التضخم فيها دون أن ندخل تأثير صندوق النقد الدولي عليها . لذلك فقد أشارت الورقة بحق إلى التأثير الفادح الذي نجم عن سياسة تخفيض قيمة العملة السودانية على المستوى العام للأسعار في الداخل . والسبب في ذلك ، كما قال الباحث وكما نعلم ، هو أن التخفيض حينما يحدث فإنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات **مقدرة بالعملة المحلية**. وقد أشار الدكتور نور الدين الى نقطة أثارت بعض الخلاف ، لكنه عاد واتفق مع الحضور حول رد الفعل الذي يمكن أن يقوم به الموردين الى السودان حين حدوث التخفيض في العملة السودانية حيث ذكر أن الإشارة يمكن أن تكون بالسالب على أساس أن الموردين قد يحاولون تعويض رد الفعل الذي يمكن أن ينشأ من الإنخفاض على الطلب السوداني بأن يخفضوا

السعر بالعملة الأجنبية بنفس النسبة . بالطبع هذا احتمال ضعيف كما ذكر هو ، لأن السوق السوداني يمثل جزءاً ضئيلاً للمصدرين . بل من الثابت أن السودان شأنه في ذلك شأن معظم البلاد المتخلفة قد عانى من ارتفاع أسعار وارداته بالعملة الأجنبية . من هنا أريد أن أضيف ، أن معدل التغير في أسعار الواردات سوف يكون ليس فقط محصلة للتغير الذي حدث في سعر الصرف وإنما نضيف إليه أيضاً الارتفاع في أسعار الواردات . وهذا يشير إلى أن التخفيض يحدث في أسوأ الفترات لأننا بهذه الطريقة نستورد التضخم بشكل مضاعف ، حيث نستورده مرة من خلال ما نقوم به من تخفيض للعملة وكذلك من خلال وجود موجة التضخم العالمي أي ارتفاع في أسعار الواردات بالعملة الأجنبية . وتأثير التخفيض واضح جداً في مجال رفع أسعار الواردات . فإذا كانت الواردات تمثل نسبة كبيرة من الناتج أو الإنفاق القومي . فإن أي تغير في سعر الصرف ، ناهيك من ارتفاع سعر الواردات ، ما يلبث أن يؤدي إلى رفع محسوس في أسعار الواردات بالعملة المحلية تحت تأثيرات تراكمية . ولهذا فقد ميز الدكتور نور الدين بين ما يسميه بالتأثير الأولي عن التأثير التراكمي فيما بعد .

ولكن في هذا الخصوص يجب علينا ألا ننسى بضعة آثار هامة أخرى للتخفيض تؤدي إلى إذكاء سعار التضخم في هذه الدول . وهذه لم يشر إليها في الورقة . وسوف أشير إلى تلك الآثار بشكل موجز . إن أول ما ينتج عن التخفيض هو أنه يؤدي إلى زيادة الدخول لبعض الفئات زيادة غير عادية ودون وجه حق . ولنأخذ على سبيل المثال عملية التحويلات . فحينما يحدث تدهور في سعر العملة فإن العاملين في الخارج هم أول المستفيدين عند تحويل مدخراتهم إلى أوطانهم حيث تحدث زيادة في دخولهم النقدية دون أن تقابلها زيادة في الانتاجية . وهذه العملية تمثل رافداً إضافياً الى الطلب الكلي في المجتمع وقوة ضاغطة لإحداث التضخم . يضاف الى هذا أيضاً هؤلاء الذين يحصلون على دخلهم بالنقد الأجنبي داخل نفس البلد المعني حيث يستفيد هؤلاء أيضاً من التخفيض . وهذه العملية واضحة في حالة مصر حيث يوجد قطاع أجنبي يدفع مرتبات العاملين فيه بالعملة الأجنبية . وتجدر الإشارة بأن الزيادة في دخول هؤلاء تذهب الى الإنفاق ، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التضخم . كذلك هناك دخول المصدرين التي تزداد بنفس نسبة تخفيض العملة ، على الأقل ، إذا افترضنا ثبات أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية . يضاف إلى ذلك أنه حينما تكون هناك استثمارات أجنبية فإن سيولة المستثمر الأجنبي تزداد نتيجة لهذا التخفيض ، بما يمثل ربحاً طارئاً لهذا المستثمر الأجنبي الأمر الذي يمكنه من شراء وتأجير عناصر الانتاج بسعر ارخص مما كان قبل التخفيض .

لذا علينا ألا ننظر إلى التخفيض فقط من خلال البحث عن تأثيره في رفع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ، وإنما يجب أيضاً أن ندرس تـأثيره عبـر هذه القنوات المختلفة . وهذا أمر هام جداً خاصة في حالتي السودان ومصر حيث حجم التحويلات كبير ، وحيث يتنامى القطاع الخاص ، وحيث يوجد مستثمرون أجانب .

وقد أكدت الورقة على حقيقة هامة جداً ، لكنها تجعلنا نتساءل عن قبول مثل هذه الروشتّة الفاسدة . إن الذي درس قـواعد التخفيض يـدرك أنه من الضـروري توافـر شروط معينة لنجاح التخفيض في إصلاح ميزان المدفوعات . وهذه الشروط غير متوفرة في حالة السودان . ومن هذه الشروط ، أن تكون مـرونة الـطلب على الـواردات زائداً مرونة عرض الصادرات أكبر من الواحد الصحيح . ولكن الواقع يثبت أن عكس ذلك هو المتوفر في السودان حيث زاد الطلب على الواردات وانخفضت الصادرات ، ولذلك زاد العجز ، الأمر الذي أدى الى زيادة حجم الـديون الخـارجية في السـودان ، وزيادة خضوعه أكثر فأكثر لشروط التبعية . إذن هذه النتيجة التي تؤكدها دراسة الدكتور محمد نور الدين تضاف الى حصيلة الدراسات الأخرى التي تؤكد نفس هذه النتيجة أيضاً في أمريكا اللاتينية وبقية العالم الثـالث ، وهي أن التطبيق الفعـلي لروشتـة صندوق النقـد الدولي تؤدي الى زيادة احتدام الأوضاع الاجتماعية الداخلية . وهنا فإن السؤال الذي يردد دائماً عند الحديث عن العجز في ميزان المدفوعات ، وزيادة حـدة التضخم ، وزيادة الاستـدانـة الخـارجيـه ، وإلـى هـذا الموضـوع هو : مـا الهدف إذن من تـطبيق وصفة صندوق النقد الدولي هذه ؟ ألا يدري صندوق النقد الدولي ، مقـدماً ، بمـا يملك من خبراء وقدرات ضخمة ، بهذه النتائج ؟ في الواقع ان الهدف الحقيقي الذي يسعى اليه الصنـدوق يختلف تماماً عن الهـدف المعلن . وهـذا الهـدف هـو أن يجعـل البلد أكـثر استدانة ، وأكثر استعداداً وطاقة على دفع ديونه الخارجية وبما يجعله مندمجاً بشكل تام في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . لأنه في المفاوضات مع الصندوق يقول خبرائه ان الهـدف من التخفيض ومن وضع برنامج للاستقرار الاقتصـادي هو الانتقـال الى وضع أفضـل بشأن المدفوعات الخارجية . ويقصدون بالوضع الأفضل ، هو أن يكون البلد قادراً على تسوية الجزء المتبقي في ميزان المدفوعات من خلال تدفقات طوعية من الخارج ، وذلك من خـلال هذه الاصـلاحـات والإجـراءات التي ينـطوي عليهـا بـرنـامـج الاستقـرار الاقتصادي ، وبشكل يتوافق مع قدرة البلد على سـداد ديونـه الخارجيـة . لقد ثبت في البلاد التي وقعت مع الصندوق مثل هذه البرامج أن ميلها للاستدانة قد زاد رغم زيادة مواردها من العملة الصعبة ، كما في حالة مصر . وكان المطلوب هو العكس ، ومن هنا

ففي اعتقادي ، وكما يشاركني في ذلك عدد من الاقتصاديين غير التقليديين ، أن روشتة صندوق النقد الدولي تلعب دوراً شديد التأثير على تعميق التبعية والتخلف في العالم الثالث . ومن هنا فإنه من المهم جداً أن يشار الى النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتمخض عن قبول مثل هذه النصائح .

إن قبول وصفة صندوق النقد الدولي والإصرار على تطبيقها يؤدي إلى تحويل البلد إلى بلد شبه ديكتاتوري حيث تزداد فيه القوانين المقيدة للحريات نظراً للأوضاع الاجتماعية التي عادة ما تنشأ من تنفيذ هذه الروشتة . ولكن المسألة ليست فقط في بروز شكل من أشكال الحكومات الديكتاتورية ، ولكن يقف وراء تنفيذ هذه الروشتة ، في الواقع ، قوى اجتماعية لها مصلحة في تنفيذها . ومن هنا نجد أن هذه القوى هي التي تتبنى الدفاع عن مطالب الصندوق بوعي أو بغير وعي ، مثل فئة التجار ، والمهربين ، والمصدرين وغير هؤلاء من الذين يرتبطون بالقطاع الأجنبي بصفة عامة . تبقى نقطة مهمة أخرى يجب أن تسترعي انتباهنا ونحن نتعرض لصندوق النقد الدولي وهي مسألة وضع سقوف عليا للإئتمان الذي يعطي للحكومة وللقطاع العام بهدف تقليل معدلات نمو الإئتمان وبالتالي تقليل عرض النقود ، باعتبارها أحد المطالب الهامة التي يصرّ الصندوق على ضرورة تنفيذها . ولكن ماذا عن القطاع الخاص ؟ هنا لا يشير الصندوق إطلاقاً الى الحدود القصوى للإئتمان المسموح به للقطاع الخاص . ولهذا نجد أن الهدف الفعلي في النهاية هو ليس تخفيض عرض النقود وإنما تحويل الموارد من الحكومة الى القطاع الخاص . وهذا ما يثبته واقع التجربة المصرية . ولنأخذ هنا عملية التهريب الكبرى للنقد والتي هي حديث الساعة الآن في الصحف المصرية ، حيث نتساءل كيف أمكن لفرد واحد أن يتعامل بما مقداره ٢ مليار دولار في السنة مع العلم بأن هذه أموال ممولة من مدخرات القطاع المصرفي . ولا أعتقد أن صندوق النقد الدولي حينما يرسل بعثاته الى مصر سوف يثير هذه المشكلة لأنها في صالح القطاع الخاص الطفيلي والذي يدعم ويعمق عمليات التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي . إن المسائل الفنية التي كثيراً ما نغرق أنفسنا فيها قد تنسينا الأهداف الحقيقية التي يسعى اليها صندوق النقد الدولي .

د. محمد صادق :

ملاحظة الدكتور رمزي زكي ملاحظة مهمة . وقد جاءت في وقتها وأشاطره أيضاً أهميتها . ومن خلال الطرح الجيد الذي قيل من الذي يتأثر بالتضخم ويستفيد منه ، جعلني أفكر وأطرح سؤالاً للدكتور محمد نور الدين ولحضراتكم ، بالرغم من اعتقادي أن الاقتصاد السياسي أمر مهم وأن النواحي الفنية تسيرها في النهاية القرارات

السياسية . إلا أنه يراودني في هذه اللحظة تجربة عن السعودية ، كـان لصندوق النقـد الدولي فيها تجربة ، كما تعلمون السعودية كانت ولا زالت القاعدة الاقتصادية فيها ضيقة والانفاق الحكومي يلعب دوراً كبيراً . ولذلك في حقبة الخمسينات والستينات كـان أي عجز في الميزانية العامة يترجم من خلال القنوات لعجز في ميزان المدفوعـات . وخلال ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨ أعتقد ، حدثت أحداث سياسية في المنطقة وكان من نتائجها أن ابتدأت الايرادات العامة تنخفض بينما الانفاق العام استمر في ارتفاعه ووصلته المديونية العامة أكثر من إجمالي دخل سنتين للسعودية . وهذه المشكلة كادت أن تهز الأركان الاقتصادية في السعودية . وأذكر أيضاً أن السعودية ، آنذاك ، لجأت الى المؤسسات الدولية ، وهذا بيت القصيد ، وكان من جملة القيود التي طرحتها هذه المؤسسات على السعودية عدد من البرامج ، وأعتقد كان من ضمنها اقتراح باستخدام سعرين للصرف ، لذلك أعتقـد ، صحيح أن الروشتّـة قد تكون فاسدة في تركيبتها العامة ولكن قد يكون فيها أيضاً أشياء مفيدة ، لأن السعودية بعد ذلك وصلت لوضع أفضل وتجنبت احتمال انهيار الوضع من خلال هذا البرنامج . وشكراً .

د. فاروق شلبي :

عنـدي تعليق وربما سؤالـين أو ثلاثـة . والتعليق خاص بسعـر الصـرف ، ففي الدراسة المقدمة لنا ، حينما ذكـرت أن السعر انخفض بمقـدار ١٣٠٪ اعتقد فيـه بعض اللبس لأنك ربما أخذت تقلبات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار فقط . وهذا أعتقد لا يعبّـر عن القوة الشرائية للجنيه السوداني . ولكنه يعبر عن عدم الاستقرار لسعر الصـرف مقابـل عملة واحدة . لـذلك ربمـا يكون سعـر الصرف قـد انخفض مقابـل الدولار . ولكن الدولار قد ارتفع مقابل عملات دول أخرى يستورد السودان منها وهذا يفسر ضعف العلاقة ما بين ال ١٣٠٪ والتضخم المستورد . لـذا ربما كـان من المناسب عدم أخذ هذا المؤشر ، والأخذ بالرقم القياسي لأسعار الجنيه السوداني مقابل سلة من عملات الدول التي يستورد منها السـودان معظم وارداتـه . وهنا كـان من الممكن لهذا الرقم أن يعطي المدلول الفعلي لمدى قوة الجنيه السوداني ، مقابل مجموعـة من العملات التي تهم الاقتصاد السوداني . وأعتقد مجرد إدخال سعر الصرف للجنيه مقـابل الـدولار فقط تنقصه أشياء كثيرة ، وقد لا يعتمد عليه كنظام لسعر الصرف ومدى تأثيره على بقية المتغيرات التي تناولتها الدراسة . كما ذكرت الدراسة أن من أهم العوامل الخارجية التي شاركت مشاركة فاعلة في دفع عجلة التضخم هو الارتفاع الحاد في أسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٣ . هذا القول قد نأخذ به ، وإذا أخذنا به قد نأخذ به عاطفياً ، لأنه لا

يوجد ما يعطينا الدليل الكافي والتفسير المقنع على حدوث هذا فعلاً . من الممكن أن يقال هذا القول في دراسات خارج العالم العربي وخارج منطقة الخليج لأن هناك دراسات معاكسة كما أن هذا القول مردود عليه من قبل الأوابك والأوبك . لذا فسؤالي من أين أتيت بهذا الاستنتاج الذي يعتبر في نظرنا في إدارات البحوث في دول الخليج استنتاجاً خطيراً ؟ السؤال الثاني حول المعادلة الرئيسية (ص ٥) . الحقيقة لأول مرة أرى معادلة تفسر الأسعار تكتفي بمتغير بالأجور ، التي تعتبر جزءاً من السيولة النقدية ، كأحد العوامل الشارحة للتضخم واستبعدت منذ البداية عرض النقد أو السيولة المحلية . سؤالي الثالث حول المعادلة رقم (٣) في ص (٦٠) وهي أثر الواردات على الأسعار المحلية حيث تفترض أن الزيادة في الأسعار العالمية تنعكس بالكامل على الأسعار المحلية . ونحن نعرف أن هناك فجوة مثل الوكلاء والموردين حيث يمكن إضافة هامش ربحي على أسعار الواردات مما يجعل أسعار الواردات مشوهة بالنسبة للأسعار العالمية . فما أثر هذه الفجوة ما بين أسعار الواردات المحلية فيما يتعلق بالمحتكرين والوكلاء والوسطاء . . الخ ؟

ربما بقي لدي تعليق أخير . لقد قاومت ألا أجيب على أخي وزميلي الدكتور رمزي زكي على ما قاله من أن الروشتّة التي يقدمها صندوق النقد الدولي هي روشتّة فاسدة وتجعل البلد أكثر استدانة يندمج تبعاً لذلك الدولة المعنية أكثر فأكثر مع الدول الرأسمالية ، وتخلق نظاماً ديكتاتورياً من خلال بعض أفراد المجتمع المستفيدين من الوضع . وإذا قلت أن استنتاج الدكتور محمد نور الدين بأن زيادة أسعار النفط كانت إحدى أسباب التضخم يعتبر استنتاجاً خطيراً فربما قد لا تسعفني اللغة لايجاد كلمة أخطر من كلمة خطير حول هذا الكلام عن الصندوق الدولي ، لأن هذا الكلام غير مقنع لعدة أسباب : أهمها سببين . من خلال خبرتنا مع الصندوق في البنك المركزي نجد أن البعثة قبل أن تأتي ، وهذا توضيح للأخوة الذين ربما لا يعرفون كيف تتم الزيارة وتكتب الروشتة ، تبعث الى البنك المركزي في الدولة المعنية بأن يستعيد ويعد المتغيرات والجداول ، وان يعد نفسه للقاءات . ثم تأتي البعثة بعد ذلك ويقوم البنك المركزي بدعوة الجهات المعنية وتتم مناقشة عدة جوانب من الاقتصاد القومي بما فيها الجوانب المالية والنقدية . . الخ . وبعد ذلك وبعد مشاورات يأتون بحلول مقترحة ولا يفرضونها على أحد ، وان الروشتة التي يقدمها تعتمد على المنطق الاقتصادي البحت . عندما تطالب بتخفيض العملة لزيادة الصادرات وكذلك عندما تطالب بتخفيض المصروفات لأن البلد المعني يصرف أكثر مما يحتمل ، ورفع القيود عن السلع الأساسية يهدف الى

إعطاء دور أكبر لآلية الأسعار حتى يكون الحاسم فى الاقتصاد .

رد . د . محمد نور الدين :

أحب أن أعلّق على نقطتين بالنسبة لأسعار الصرف ، فإن سعر الصرف لم يدخل ضمن المعادلة وإنما دخل كإفتراض . وبالنسبة للجملة التي تعتبرها خطيرة فيما يتعلق بعلاقة التضخم المستورد والنفط فقد عقبت أنا بارتفاع أسعار النفط وحرب الأسعار التي تلت ذلك . لذلك فالأمر ليس ارتفاع أسعار النفط فقط وإنما حرب الأسعار التي تلته ، بالإضافة الى التضخم الذي اجتاح أوروبا . لذلك إذا أخذنا العاملين معاً فإن قولي قد يكون مبرراً . أيضاً قيمة الواردات النفطية الى السودان تساوي حوالى نصف صادراته فإذا كانت هذه نسبته ، فلا بد أن يكون له تأثيره ودوره في التضخم المستورد عبر الواردات .

وبالنسبة لعدم إدخال عرض النقود في المعادلة فهي ليست المرة الأولى التي تستبعد فيها من معادلة الأسعار ، لأن هذا النموذج موجود ومستعمل ويسمى بال Mark up Model ويفترض أن الأسعار تتحدد نتيجة لتكلفة الانتاج مضافاً اليها هامش بسيط من الربح . وقد استخدم هذا النموذج كثيراً في دراسات التضخم ، وفي اعتقادي أن النقود في السودان متأثرة وليست مؤثرة . ومن الناحية النظرية ومن الناحية العملية فإن إدخال النقود في المعادلة قد يخلق لنا الارتباط المتبادل ، لأن هناك علاقة متبادلة بين الأسعار وحجم النقود . أما فيما يتعلق بدفاعك عن روشتّة صندوق النقد الدولي فإني أترك الرد عليه للدكتور رمزي زكي لأني أود أن أعلق أن السودان يتجرع دواء صندوق النقد الدولي منذ ١٩٧٨ . فإذا كانت الروشتّة صالحة فأين نتائجها ؟ إذ كل شيء يسير فيه نحو الانهيار ، كذلك أعتقد أنه لا تغيب علينا جميعاً الأهداف الحقيقية لصندوق النقد الدولي وأهمها ربط البلاد النامية بالاستعمار وبالرأسمالية العالمية ، حيث تؤدي سياسات الصندوق الى توسع الإستثمار الأجنبي وزيادة المديونية والتي بدورها تؤدي إلى هيمنة الجهة المقرضة والخضوع لشروطها ، سياسياً واقتصادياً ، وهذا هو ما يجري في السودان اليوم .

د . علي توفيق صادق :

عندي سؤال وتعليق . السؤال ، وإن كنت لم أقرأ الورقة بعد ، حول المعادلة الأولى للانحدار ، هل تم اختيارها رأساً وبدأت تقدير المعلمات أم أخذت بدائل مختلفة وأخذت أفضلها تفسيراً للتضخم ؟

أما التعليق، فهو حول صندوق النقد الدولي وأقول أن ما هو متوفر حتى الآن هو هذه الروشتة التي يقدمها وإذا أخذنا أمثلة للبرامج التي يقترحها نجد أن بعضها قد نجح والبعض الآخر فشل ، كما حدث في السودان . وسؤالي من شقين ، الأول لماذا تنجح روشتة الصندوق هنا وتفشل هناك ؟ والثاني فيما لو رفضنا هذه الروشتة فما هو البديل لهذه الدول التي تحتاج إلى مساعدة الصندوق ؟ وشكراً .

رد. د. محمد نور الدين :

بالنسبة للسؤال الأول لم أجرب عدة بدائل ومتغيرات ، وإنما اعتمدت على الجانب النظري وتخيل العلاقة بين المتغيرات المختلفة ولم أجرب الاختيار التطبيقي ، أما فيما يتعلق بفشل ونجاح روشتة الصندوق فإن هذا يعود لظروف كل بلد وإدارته . وحتى النجاح هو ، من وجهة نظر الصندوق ، وهو الذي ينشر هذه التقييمات . ولا توجد دراسات مستقلة . ومعظم هذه الدراسة تؤكد على أن سياسات الصندوق لا تلائم الدول النامية . وأما موضوع البديل فإنه قد يكون صعباً . ولكن هناك تجربتين يمكن الاستفادة منهما وهما تجربة الصين الشعبية وتجربة الهند . وكلاهما بدأ من قاعدة واحدة ومشاكل واحدة ولكن الهند كان لديها مستوى من التعليم أعلى من الصين وأرصدة أكثر من العملة الأجنبية فالهند اتبعت سياسات صندوق النقد الدولي ، بينما الصين اعتمدت على سياسات الانغلاق والاعتماد على الذات ، ولو قارنا اليوم بين الدولتين نجد أن الصين قد حققت انجازات أضخم ، وأصبحت إحدى القوى العظمى في العالم ، وتغلبت على الكثير من المشاكل مثل سوء التغذية والأمراض . لذلك في رأيي يمكن البديل أن يكون الاعتماد على الذات

د. محمد سعيد عبد العزيز :

شكراً سيدي الرئيس ، وشكراً على هذا البحث القيم الذي تناول أسباب التضخم في السودان ، وان لم أتبين ربط ذلك بسياسة صندوق النقد الدولي . وهذان موضوعان مختلفان . فعندما نريد تقييم سياسة صندوق النقد الدولي تجاه السودان يجب ألا نربطها فقط من خلال الأسعار ، ولا بد أن نأخذ أيضاً جوانب أخرى . وهذا ليس دفاعاً عن الصندوق ، وإنما من أجل البحث العلمي السليم ، حيث يجب أن نأخذ الآثار الحقيقية للسياسة بشكلها المتكامل وليس فقط من الجوانب المالية والنقدية . وعلينا أن نركّز على معايير أخرى تدلنا على تلك الآثار . فمثلاً كيف تم التكوين الرأسمالي الثابت بعد وقبل سياسة الصندوق ؟ وما هو الأثر على الرقم القياسي للانتاج المحلي ونحن نعلم أن هناك زيادة في الاستهلاك في الوطن العربي حيث زاد الطلب بعوامل

داخلية أو خارجية . لذا اعتقد لا بد أن نأخذ كل هذه المؤشرات في الاعتبار عند التقييم . ويجب ألا نكتفي بالقول بأن معدل الصادرات قل ومعدل الواردات زاد ، وحتى في ذلك لا بد من مقارنة معدل النمو الحقيقي بالفترات الأخرى السابقة . وأنا ألاحظ زيادة في معدل صادرات السودان وهذا يعود ليس الى زيادة كفاءة الاقتصاد السوداني وإنما ربما لارتفاع أسعار الصادرات . والمهم تغيير الهيكل الاقتصادي . أما الدخول في مناقشة سياسة صندوق النقد الدولي فربما تدخلنا في متاهات كلامية بدون سند رقمي ونحكم على سياسة الصندوق دون أدلة كافية حتى لو كانت فيها كل هذه العيوب وشكراً .

د. محمد نور الدين :

لم يكن هدف الورقة تقييم سياسة الصندوق . ووجهة نظري حول سياسة الصندوق قد سبق لي أن نشرتها في مجلة Oxford Economic Papers وإنما أردت أن أربط بين التضخم وسياسة تخفيض العملة بدليل أنه لم ترد كلمة الصندوق وإنما سياسة الصندوق قد فرضت نفسها من خلال النقاش ولم تكن ضمن الورقة .

د. فؤاد مرسي :

الورقة التي قدمها الدكتور محمد نور الدين تستدعي بالفعل كل النقاش الذي دار حولها ، بما في ذلك الجوانب الخاصة بصندوق النقد الدولي . لقد أحسست من الورقة أنها حملت العوامل الخارجية مسؤولية التضخم في السودان . ولم أحس بمدى المسؤولية الداخلية عن التضخم حتى في نتيجته النهائية . وهو ما استدعى التركيز على مناقشة الأسباب الخارجية . وهذا يدعوني للتعليق على صندوق النقد الدولي وأريد أن أوضح مسؤولية الصندوق بأسلوب أكثر موضوعية يهمنا جميعاً . إن صندوق النقد الدولي قد لا يتحمل هو النصيب الأكبر من المسؤولية وإنما تقع المسؤولية الأكبر على واضعي اتفاقيات بريتون وودز الذين تصوروا أن الصندوق له مسؤولية محددة ، وهي مواجهة الخلل الطارىء في ميزان المدفوعات . وهذا الأمر لا يمكن أن يطرح إلا على مستوى بلدان رأسمالية متقدمة تصادف ، عرضاً ، خللاً عارضاً في موازين مدفوعاتها . لذلك لم يكن من الصدف أن أول بلد طبق اتفاقية بريتون وودز وطلب مساعدة الصندوق كان بريطانيا العظمى عقب الحرب العالمية الثانية . ولكن عندما ننظر للبلدان النامية فسنجد أن هذه البلدان ليس لها صندوق تلجأ إليه ، والخلل الموجود في موازين مدفوعاتها هو خلل هيكلي ، وليس طارئاً أو عارضاً يمكن التغلب عليه بعون طارىء . من هنا كانت جميع التحايلات التي عشنا فيها منذ ١٩٤٥ وحتى اليوم من أجل زيادة السيولة التي يستطيع أن

يقدمها صندوق النقد الدولي ، وبالذات للبلدان النامية . ولكن بلا جدوى لأن المنطق الأساسي للصندوق وفي تركيبته والوظيفة التي خلق من أجلها هي مساعدة الدول الرأسمالية في الخلل الطارىء في موازين مدفوعاتها . وكانت الفكرة أساساً من كينز . من هنا لا زلنا نسعى إلى ملجأ للبلدان النامية لمواجهة الخلل الهيكلي في موازين مدفوعاتها ، وهذا غير موجود . لذلك فعندما يتقدم صندوق النقد الدولي بوصفاته فإنها ترتبط باقتصاد صناعي متقدم يستجيب لهذه الوصفات . وقد ساعدت بريطانيا بعد الحرب العالمية في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية آنذاك . لذا فإن ما يهمنا هو أن نحدد أن الصندوق ليس صالحاً لمواجهة مشاكل البلاد النامية . وعندما يتقدم بحلوله فإن هذه الحلول لا تقع على أرض تلك الدول . النقطة الثانية هي المثل الذي قدمه الدكتور فاروق شلبي بالنسبة للكويت . عندما يأتي الصندوق الى الكويت فإنه ليس كما يذهب الى السودان . ذلك أن الصندوق يأتي الى الكويت مستجدياً ويكون في غاية الأدب والانصياع لأوضاع الكويت لأنها أحد البلدان الاساسية التي تزود الصندوق بالقنوات العديدة التي يساعد من خلالها الدول . ولكن عندما يذهب الى السودان فإن الوضع يكون مختلفاً حيث السودان هو الذي يطلب المساعدة وعندئذٍ فإن الصندوق هو الأقوى ، ويميل الى فرض شروطه . وفي الواقع أن الصندوق لا يفرض ، ولكن عندما يكون البلد محتاجاً للاستدانة فإنه لا بد له من الحصول على شهادة حسن سير وسلوك دولية من الصندوق . وهو بدوره لا يعطي هذه الشهادة إلا إذا كان راضياً عن البلد والأداء فيه . ومن هنا فإن هذا الرضى يعتبر بمثابة الشرط وإن لم يكن أمراً مفروضاً على الدولة مباشرة . وهذه حقائق موضوعية تحدد مسؤولية الصندوق ومسؤولية من صنعه عام ١٩٤٤ ، حيث لم يؤخذ في الاعتبار أوضاع البلاد النامية .

د. رمزي زكي :

إضافة الى ما قيل أود أن أشير إلى العلاقة بين الاتفاق مع الصندوق وبين حرية اتخاذ القرار الاقتصادي الوطني . وهي علاقة قد لا يعلمها من يدرس التفاوض بين الصندوق والدول المعنية من منظور الجانب الفني فقط . ولكن حتى وراء هذا الجانب الفني هناك أموراً يحرص الصندوق أن يخفيها . وأقصد بذلك مسألة خطابات النوايا المتبادلة بينه وبين الحكومة المعنية . وهذه الخطابات لا تنشر إطلاقاً . ويرد في هذه الخطابات تعهد من جانب الحكومة بأن تفعل كذا وكذا . وإلا فإنها لن تحصل على التسهيلات التي قررها الصندوق . لذلك حينما تود الدولة الاستمرار في تمويل وارداتها الضرورية ، وخططها التنموية ولكنها تعاني من أزمة النقد الأجنبي ، فإنها لا بد أن

تذعن للصندوق ، وعلينا ألا نبحث فقط في الجوانب الفنية للصندوق ودوره في إصلاح العجز في ميزان المدفوعات ، وإنما في جوانبه الأخرى ، لأن دوره أبعد من ذلك بكثير . فالصندوق يلعب اليوم دوراً واضحاً في السياسة الاقتصادية الداخلية في كثير من الدول التي تعيش في حالة أزمة اقتصادية ، وان العلاقة ما بين الإذعان للصندوق وتقييد الحريات ليست مسألة نظرية وإنما التجارب التي حدثت في العالم ، ومنها الأرجنتين وشيلي ومصر أيام السادات تؤكد ذلك . لذلك فإن الكلام عن الصندوق ليس تحايلاً عليه وإنما هو إقرار بالواقع المعاش . ولكن في النهاية يجب ألا نحمل الصندوق أكبر مما يحتمل لأن ما يحدث من علاقات اقتصادية خارجية ، ومنها العلاقة مع الصندوق ، ما هو إلا امتداد طبيعي للتشكيلة الاقتصادية الاجتماعية التي تسيطر على النظام في الداخل . ومن هنا فإن الكلام عن اصلاح نظام النقد الدولي ، وعن وجود دور أكثر مرونة تجاه البلاد المتخلفة ، يأتي في قمة الجدل الدائر حول إصلاح نظام النقد الدولي . ونحن عندما نقول ان الصندوق يقدم وصفة لمريض طال مرضه فإن هذه الروشتة أو الوصفة في الواقع تساوي بين جميع المرضى بينما انه من المسلم به أن الروشتة التي تقدم لمريض القلب ليست بالضرورة صالحة للمريض بالشلل . لذلك فإننا في العالم الثالث مدعوون الى التفكير في كيفية ايجاد سياسات بديلة تجعلنا لا نضطر إلى اللجوء الى الصندوق من جهة وتجعلنا نساهم في الحوار الدائر من وجهة نظر مصالحنا نحن ، وبما يحافظ على سيادتنا وحرية القرار الوطني . ودعوني أقول بكل صراحة انه ما من بلد وقع اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي إلا وغلت يد صانع القرار المحلي وبالذات في مجال السياسة المالية . فعند صياغة الموازنة العامة للدول كل عام يكثر الحديث عن كيفية إلغاء الدعم ورفع الأسعار ، دون الحديث عن الإعفاءات الجمركية والدعم الذي تتلقاه البنوك والجهات الأجنبية في تلك البلاد . والصندوق لا يتحدث عن ذلك ، وأنا أكرر بأن روشتة الصندوق فاسدة وأكثر من فاسدة . وان تجرعها يؤدي الى المزيد من التردي والتخلف والتبعية . وهذا الكلام يشاركني فيه عدد كبير من الاقتصاديين ، وليس فقط الدكتور محمد نور الدين أو الدكتور فؤاد مرسي . وهناك دراسات كثيرة حول هذا الموضوع تعطي دروساً وعبراً هامة وشكراً .

د. محمد صادق :

الواقع أن ما ذكره الدكتور فؤاد مرسي أمر مهم . وأعتقد علينا أن نفرّق بين غلط متعمد وآخر يكون نتيجة لتغير الظروف، ومن يقوم به يسأل نفسه إن كان مصيباً أم مخطئاً . وأعتقد في الأعداد الأخيرة لمجلة التمويل والتنمية هناك بحوث منشورة حول

نفس الموضوع . وهي مجلة تابعة للصندوق ، تتساءل حول هذه الأمور ، لأن ما تأكد هو أن أسباب العجز في موازين مدفوعات الدول النامية تعتبر أسباباً هيكلية وليست أسباباً طارئة وربما الصندوق نفسه يسأل نفسه الآن ما العمل ؟

د. فاروق شلبي :

إن ما أردت قوله هو ليس دفاعاً عن الصندوق ، وإنما قصدت أننا يجب ألا نعلق مشاكلنا على شماعة الآخرين ، ونتجاهل المشاكل التي نصنعها بأنفسنا ، ثم نعلق النتيجة على الدواء الذي يقدم الينا .

د. فؤاد مرسي :

شكراً لكم جميعاً على هذا النقاش الحافل بمشاعر ومصالح بلادنا جميعاً ، والى اللقاء في جلسة المساء .

البحث الخامس

الآثار الاجتماعية للتضخم

ملاحظات أساسية

دكتور محمد الرميحي
رئيس تحرير مجلة العربي

بداية أرجو أن لا يتوقع أحد مني أن أقدم هنا دراسة شاملة وافية عن الآثار الاجتماعية للتضخم في الوطن العربي ، أو أقدم قائمة بمسميات لظواهر اجتماعية وأدعي أنها الآثار الاجتماعية للتضخم ، حيث أن ذلك بطبيعة الموضوع عمل لا يمكن تحقيقه ، لأسباب كثيرة لا تخفى على أي باحث منها على سبيل المثال لا الحصر أن التراتب الاجتماعي في أقطار الوطن العربي ليست متماثلة ، بل هي ليست كذلك في القطر الواحد ، كما أن مدخلات المجتمع ـ أي مجتمع ـ ومخرجاته بالغة التعدد ومعقدة الى حد كبير .

فالظاهرة الاجتماعية ـ كما يعلم الجميع ـ لها أسباب منها ما هو رئيسي ومنها ما هو ثانوي ، بل ان السبب الواحد هو في الحقيقة سبب ونتيجة في نفس الوقت فعندما نقول مثلاً أن الهجرة من الريف الى المدن سببها كثرة فرص العمل المتاحة في المدينة فإنه يقابلها قلة فرص العمل في القرية ، وبعيداً عن هذا المنطق الجدلي فإن العارض الاجتماعي الواحد قد يكون ناشئاً عن سبب اقتصادي ولكن محتوى ذاك السبب مختلفة ، فمثلا عندما أقول أن هناك أزمة إسكان في الوطن العربي وأن سببها الرئيسي هو المضاربة في العقار والأراضي ، فإن هذه المضاربة مثلاً في بعض الأقطار العربية هي نتيجة رئيسية للتضخم وهرب الناس من النقود ، بينما هي في بلدان أخرى نتيجة لقلة فرص الإستثمار

المتاحة أمام رؤ وس الأموال الشخصية .

ولقد كان إدراكي لهذه الحقيقة دافعاً لي لأن أجعل هذه الورقة في إطار الملاحظات والتساؤ لات والتي أطمع في أن تدخل ضمن إهتمامات المعهد العربي للتخطيط بالتعاون مع منظمات ومؤسسات عربية أخرى إذا اتفقتم معي في أهمية هذه الملاحظات .

أبدأ ملاحظاتي الأساسية بتساؤ ل رئيسي عن نتيجة وصل إليها الفكر الاقتصادي العربي في السنوات الأخيرة وهي حالة الفصام التي وقعت بين الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، وللأسف الشديد فإن كثراً من دراسات الاقتصاديين العرب اقتصرت في السنوات الأخيرة على الجانب الاقتصادي للظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة وإذا كان هناك بعض المحاولات لدمج النظرة الاجتماعية والسياسية في إطار التحليل الاقتصادي من بعض الاقتصاديين إلا أنهم على قلتهم لا يمثلون إتجاهاً فكرياً في الدراسات الاقتصادية العربية[1] . وما نقوله عن الاقتصاديين نقوله أيضاً عن الاجتماعيين العرب ، رغم أن الحقيقة العلمية تقول أن الدراسات الاقتصادية بدون بعدها الاجتماعي والسياسي هي مجرد تمرينات ذهنية ان أسعدت صاحبها فإنها لا تؤدي غرضاً تنموياً شاملاً وأن أي دراسة اجتماعية بدون جذورها الاقتصادية هي بمثابة فصل للظواهر الاجتماعية عن جذورها وتجاهل علمي يخلّ بموضوعية الدراسة وعلميتها فالأمر الذي لا خلاف فيه الآن بين معظم المهتمين بالدراسات الاجتماعية بمعناها الشامل أن هناك فجوة موجودة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع العربي ، ولم تكن هذه الفجوة أمر فجائي بل حدثت بشكل تدريجي ، فمع تطور علم الاقتصاد ودراساته تجرد العلم من مضمونه الاجتماعي وتحول في نهاية الأمر الى دراسات أكاديمية وتمرينات رقمية[1] ، وعلى المقابل كان تطور علم الاجتماع يقف بالمثل وراء هذه الفجوة على الجانب الآخر ، فقد ظهرت لدى الاجتماعيين اتجاهات تركز على الأبعاد الجغرافية واتجاهات تركز على الأبعاد النفسية والبيولوجية ، إلى آخر هذه الاتجاهات والتي ساهمت ـ كما أسلفت في خلق هذه الفجوة بابتعادها عن جوهر نظرية علم الاجتماع من حيث موضوعها الذي يعنى بالبناء الاجتماعي في كليته وشموليته وديناميته .

على ضوء هذه الملاحظة سوف أتناول الآثار الاجتماعية للتضخم ، ونظراً لأن الموضوع لا يتمتع بالتراكم المعرفي شأن سائر الموضوعات الاقتصادية / الاجتماعية فإنني أجد نفسي مضطراً للبدء من الأولويات العلمية .

هناك رؤ يتان متمايزتان للتضخم الأولي هي الرؤ ية التقليدية (الكلاسيك) والتي

تنظر للتضخم على أنه عبارة عن كمية من النقود تلهث وراء كمية صغيرة ومحدودة من السلع والخدمات ، وهي رؤ ية تحصر التضخم في إطار الظاهـرة النقديـة فقط ، فيرى أصحابها أن التضخم ناتج عن إفراط السلطات المسؤ ولة في ضخ النقود الى السـوق ، وهذه الرؤ ية مهما توسعت وتعددت اتجاهاتهـا إلا أنها تستمد أصـولها من نـظرية كميـة النقود ، وأن سبب التضخم هو خطأ السلطات النقدية في تقديـر كمية النقـود اللازمـة لتحقيق استقرار الأسعار ، وبناء على هذه الرؤ ية فإن حل مشكلة التضخم لا يكون إلا بالقضاء على الاختلال القائم بين كمية النقود وكمية الناتج المتاح (من سلع وخدمات) للاستهلاك .

هـذه الرؤ يـة للأسف هي الـرؤ ية المسيـطرة على الأوسـاط الأكاديميـة وكثير من المؤسسات والمنظمات النقدية العالمية ، وتتمثل سبل علاج التضخم لدى أصحاب هذا الاتجاه باتباع سياسات نقدية تضع حداً أعلى للإئتمان المصرفي ، والحد من كمية النقود المتداولة ، وتطبيق سياسات اقتصادية حاسمة في مجال التجارة الخارجية وفي مجال التوظف والأجور والأسعار والدعم السلعي وتغير سعر الصرف الأجنبي .

أما الرؤ يـة الثانيـة للتضخم فهي رؤ ية تـرى أن التضخم تعبير عن اختـلالات هيكلية داخل بنيان الاقتصاد القومي ويرى أصحاب هذه الرؤ ية أن تيار النقد المتزايد في الاقتصاد القومي هو نتيجة للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد . ومن هنا فإن أنصار هذه الرؤ ية يتمثل الحل لديهم في تطبيق سياسات اقتصادية تستهدف القضاء على الاختلالات الهيكلية مع مراعاة تطبيق سياسة نقدية تتوازن مع السياسات الاقتصادية هذه .

وهذه الرؤ ية في الواقع أقرب ما تكون إلى المنـطق العلمي إذ أنها تنظر للظاهـرة الاقتصادية في إطار كلي بنائي ، ولعل المأزق الذي يتعرض له النقديون أصحاب الرؤ ية الأولى بظهور ما أسموه هم بالتضخم الركودي دليل على أن التفسير النقدي وحده ليس كافياً ولا دقيقاً لتناول ظاهرة التضخم وان التفسير الأقرب للعقلانية العلمية هو السياق البنائي للظاهرة في الاقتصاد القومي .

وفي ضوء هذه الرؤ ية نستطيع أن نقول أن اقتصاديات الأقطار العربية تعاني خللاً هيكلياً ، وأن السنوات الأولى من عقـد الثمانينـات حملت إلينا أرقـام وحقائق جـديدة تستدعي منا التساؤ ل والوقوف أمامها .

الأمر الذي لا شك فيه أن اقتصاديات الأقطار العربية تعاني من التضخم بنسب متفاوتة ، ومع تسليمنا بهذه الحقيقة فإننا لا نستطيع أن نـطمئن علمياً إلى رقم صحيـح

نقول عنه أنـه معدل التضخم في أي بلد عـربي سواء للتعتيم الـرسمي والاعلامي من جانب الأقطار نفسها أو عدم الثقة في كثير من المصادر الغربية . ولكن الأمر في الحقيقة يمثل ظاهرة واضحة نستطيع التأكد منها وفق رؤ ية النقديين أو البنائيين . فارتفاع مستوى الأسعار المستمر وتدهور القوة الشرائية للوحدة النقدية وجود خلل في الهياكل الاقتصادية لا ينكرها أحد ، فعلى مستوى قطاع الزراعة العـربي يعاني القـطاع من بطء نمو وعـدم مقدرة على تلبية الحاجات والطلب المحلي يؤ كد ذلك استيراد مجموع الدول العربية للقمح بـ ٢٠,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٢ فقط ، ولعل قطاع التجارة الخارجية وما يستتبعه من تأثير مباشر على الظاهرة التضخمية مثال آخر ، فغالبية الأقطار العربية تقوم بتصدير مواد أولية وتستورد منتجات مصنعة أو شبه مصنعة ، بالإضافة الى أن حجم الصادرات الكلي (من سلع وخدمات) أقل من حجم الواردات الكلي مما يؤ دي الى تـزايد عجـز ميزان المدفوعات وما يستتبعه ذلك من الاقتراض وتراكم أعباء الديون الخارجية على اقتصاديات معظم الأقطار العـربية ، ولقـد كان ذلـك واقع الأمـر حتى الآن (يستثنى دول الأوبك المصـدرة للنفط من هذا العجـز والاقتـراض في الستينـات والسبعينـات) إلا أن أرقـام الثمانينات أدخلت حتى بلدان الأوبـك في هذا النـطاق فبعد أن كـانت تصدر مـا نسبته (٥٢,٨٪) من استهلاك العالم النفطي أصبحت تصدر (٢٧,٣٪) فقط أي بعـد معدل انتاج ٢٩,٦ مليون برميل يومياً أصبحت تصدر ١٦ مليون برميل .

ولقد تعاظم تأثير هذا الخلل الهيكلي في قطاع التجارة الخارجية ليؤ دي الى دخول الأقطار العربية الى دائرة خبيثة من العجز في ميزان المدفوعات . فالإستدانة فعبء خدمة الدين فازدياد نسبة إجمـالي الديـون الى الناتـج القومي ، فـإضطرار الى الاقتـراض من جديد . . . فتلبية لشروط صندوق النقد الـدولي واتباع سيـاسات نقـدية جـديدة مثـل تخفيض سعر العملة الوطنية ، وتشجيع القطاع الخاص وتقليل تدخل الدولـة وتخفيض الـدعم السلعي التي يتمتع بهـا محدودي الـدخل إلى آخـر قائمـة إجراءات وسيـاسات صندوق النقد . ويمتد تأثير الخلل في هذا الهيكل لينشر ظلاله عـلى الهياكـل الأخرى ، فنتيجة عبء الديون العربية (٧٣,٦ مليار دولار بمـا يعادل ١٢,٤٪ من جملة الـديون الخارجية المستحقة على بلدان العالم الثالث)[٣] ، هذا العبء أدى إلى بطء نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة ، فالمشاهد أن البلدان العربية تشهد بطء في نمو القطاع العام وخطط الإحلال والتجديد للمنشآت الصناعية ، وتعاني من توافـر التمويـل اللازم لمشـروعات البنية الأساسية وقلة الإستثمارات الجديدة ، وانعـدام فرص العمـل بالتـالي ، مما يعني تكدس أعداد من العمالة في القطاع الحكومي يتلقون أجوراً زهيدة مقابل عمل يستطيع

نصف عدد الموظفين القيام به على الأقل . .

هذه الاختلالات الهيكلية والتي لا ينكرها أحد تقف وراء الظاهرة التضخمية في الوطن العربي واستمرار التضخم يدفع الى مزيد من الاختلالات ليصبح الأمر في النهاية دائرة لا تنتهي ، يصعب علينا تحديد من فيها أولاً البيضة أم الدجاجة[٥] .

إلا أن الواقع يقول، أن هذه النتائج هي ثمار مرة لسياسات اقتصادية اجتماعية ليس سهلاً التخلي عنها بشكل جذري وفجائي ، ولأن النسيج الاجتماعي كل لا يتجزأ فقد أفرزت هذه السياسات نتائج وأثار اجتماعية لا تقل عنها في القسوة والخطورة .

الآثار الاجتماعية للتضخم

ينصب اهتمام علم الاجتماع الأساسي على البناء الاجتماعي بما يحويه هذا البناء من مكونات وما يحدث بين هذه المكونات من تفاعلات وعلاقات وتناقضات ، ومن هنا فإن علم الاجتماع أكثر شمولاً من أي من العلوم الانسانية ، لأن الاهتمام الذي يميزه عن غيره من العلوم يتمثل في أن علم الاجتماع يعني بما هو عام وما هو اجتماعي وما هو مطرد ، وما هو ضروري (العام والجوهري والمشترك) ، ولإدراك العلاقة الجدلية بينها جميعاً وبين الخاص والفردي والطارىء وما يرجع إلى الصدفة . ومن هنا فإن وظيفة علم الاجتماع تندرج تحتها وظائف فرعية كثيرة تبدأ بفهم الواقع وتفسيره وتناول مشكلاته والتخطيط للتعامل معها وعلاجها ومن هذا المفهوم المتعارف عليه لدى دارسي علم الاجتماع فإن أول مهام الباحث الاجتماعي هي رصد الظاهرة الاجتماعية . . . كخطوة علمية أولى نحو دراسة الواقع وتشخيصه وتفسيره[٦] .

ومن هنا فإنني أسجل عدة ملاحظات أساسية أتصور أنها لا تنفصل عن ظاهرة التضخم الاقتصادية وعن المشكلة الاقتصادية العربية في إطار خلل هياكل البنيان الاقتصادي العربي ، وهذه الملاحظات تحتاج إلى بحث علمي جاد حولها تأصيل أسبابها وتصور نتائجها في محاولة علمية للتعرف الى ماذا ستقودنا اليه هذه التفاعلات والآثار الاقتصادية .

١ ـ **الملاحظة الأولى** : إن هناك تدهوراً حقيقياً لقيمة العلم في المجتمع العربي مقابل قيمة المال إلى الحد الذي تصور فيه من يملك مالاً أنه قادر على أن يشتري من يحمل علماً ، فمن المعروف أن التضخم يعبث بالاقتصاد بتدهور القوة الشرائية وعجز ميزان المدفوعات وبطء مشروعات الاحلال والتحديد كتبيين لانهيار سعر صرف

العملة أمام العملة الأجنبية مما يؤدي إلى عجز البلدان العربية عن خلق فرص عمل جديدة واستثمارات جديدة وتطوير قطاع الانتاج والفشل في فهم دور العلم في خلق فرص انتاج جديدة وتركز الخريجين في القطاع الحكومي . . . ذو الرواتب الأدنى الأمر الذي دفع كثير من الخريجين الى البحث عن عمل آخر في قطاع الخدمات أو امتهان مهن تعاني من مشكلة الندرة بحثاً عن عائد أفضل لقوة العمل . واستمرار هذه الظاهرة أثار التساؤ ل والشك لدى جيل بأكمله عن حقيقة قيم العلم والعمل المنتج مقابل قيم المال والمهارة وحسن التصرف .

٢ ـ يرتبط بنفس الملاحظة ظاهرة التطرف العنف الديني ، فكثير من خريجي الجامعات العربية يفاجئون في مجتمعاتهم بأن الراتب ليس كافياً وأن مستوى الأسعار لا يحتمله دخله ومعدل زيادة الأسعار لا يقابله ولا يتساوى معه معدل زيادة أجره ولا يستطيع الشاب أن يبدأ حياته ويتزوج ويجد سكناً ويعيش حياة كريمة ، فلا يملك أن ينسحب من هذا المجتمع الظالم ويبحث عن العوض في مملكة السماء بعد أن ضاعت مملكة الأرض ، ولعل الدليل الذي يؤ يد هذا التفسير ويدعمه هو أن ٩٢٪ من أعضاء جماعة التكفير والهجرة والتي ألقت السلطات المصرية القبض على أعضائها عقب اغتيال المرحوم الدكتور محمد حسين الذهبي وزير الاوقاف المصري الأسبق ، أقول ٩٢٪ من أعضائها من خريجي كليات الطب والهندسة والزراعة والصيدلة(*) (٧) .

٣ ـ تعاني الأقطار العربية دون استثناء من أزمة إسكان ولكن يكون التوصيف دقيقاً فإنني أعني بأزمة اسكان معناها الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي فهي تشمل مفهوم الندرة ، وارتفاع التكلفة وعدم تناسب القيمة مع دخل الأفراد أو مدخراتهم ، وهذه الأزمة تتسع وتقفز أسعار الوحدات السكنية نتيجة المضاربة في العقار والأراضي ، وذلك لهرب الناس من النقود وتدهور القوة الشرائية للعملة ، فعمد البعض الى تحويل مدخراتهم الى أراضي وقام البعض بالتجارة وأعمال السمسرة ، وهذه كما أعتقد نتيجة مباشرة للتضخم ، هذه الأزمة أدت الى تأخر سن الزواج الأمر الذي ينعكس على قوانين المجتمع الاجتماعي فتبدأ هذه القوانين في التساهل والتسامح في نظرتها الى العلاقات الانسانية وهو تسامح أمر واقع وليس تسامح قناعة فكرية . ويرتبط بتأخر سن الزواج عديد من المشكلات الاجتماعية التي تمس كيان الأسرة العربية والتفاعل داخلها ومدى تماسكها .

٤ ـ يرتبط بالنقاط السابقة أو نتيجة لتفاعلها معاً ازدياد نشاط الهجرة العربية الى مناطق جذب الأيدي العاملة وفي تصوري أن هذا الموضوع يحتاج إلى أكثر من بحث

لمناقشة آثاره ونتائجه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من حيث :

أ ـ القوة العاملة المهاجرة كبؤرة ضخ تيار نقدي داخل اقتصاديات بلدانها .

ب ـ القوة العاملة المهاجرة كمروجة للسلوك الاستهلاكي وأنماط الشراهة الاستهلاكية غير المحدودة .

جـ ـ القوة العاملة المهاجرة كمستهلك هام في السوق المحلي بأوطانها لكل أنواع الخدمات الهامشية .

وليس هذا وحده ما يحتاج إلى بحث ومناقشة آثاره بل أتصور أن هناك خللاً اجتماعياً يطرأ على البنية الاجتماعية العربية نتيجة أمواج الهجرة المتلاحقة غير المنظمة .

فإذا كان غالبية القوى العاملة العربية تهاجر في محاولة تحسين وضعها الاقتصادي أو حل مشكلة آنية فإن جزءاً كبيراً منها يظل يعمل بحثاً عن تحقيق قدر محدد من الثروة للعودة به وإدارة نشاط خاص به لا يعمل فيه لدى أحد ولا يعمل لديه أحد لتقليل التكلفة وغالباً ما يكون في أحد القطاعات الخدمية (مقصف ـ مطعم . .) وبعودة هؤلاء تتضخم شريحة البرجوازية الصغيرة في البنية الاجتماعية ، وهو تضخم لا يقابله نمو في شرائح وطبقات المجتمع الأخرى ، فإذا أضفنا أن هذه الشريحة تنهج وتسلك سلوكاً اجتماعياً مغايراً لطبقتها وطبيعتها وتتخلى عن مواقعها الأصلية فتصبح بذلك خصماً حقيقياً من طبقتها ، بالإضافة إلى أن النمو أو التطور غير المتوازن والمنطقي يصيب البنية الاجتماعية والهرم الاجتماعي بالترهل .

٥ ـ لعل أفدح أثار التضخم الاجتماعية هو تقويضه للطبقة المتوسطة من خلال ابتلاعه مدخرات هذه الفئة الاجتماعية والتي تضيع في محاولة عبثية للحاق بارتفاع الأسعار ، والذي يظن أفرادها أنه ارتفاع محدود ومن الممكن محاصرته بسحب جزء قليل من المدخرات تضاف الى الدخل من أجل الحفاظ على مستوى المعيشة ولكن استمرار آلية التضخم يبتلع كل جهود أبناء هذه الطبقة ويسلمها في النهاية الى مستوى اجتماعي أقل ، ومن هنا فإننا إذا قلنا أن التضخم يزيد الفقير فقراً فهذه حقيقة لا خلاف حولها .

٦ ـ يسهم التضخم في وضع تقييم جديد للثروة وبالتالي ترتيب جديد للمكافحة الاجتماعية ، فنتيجة تدهور القوة الشرائية تتزايد قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك أصولاً مادياً وحقيقية بينما تتدهور وتنهار قيم ثروات الفئات والشرائح الاجتماعية التي تملك مالاً ونقداً .

٧ ـ يرتبط بنقطة إعادة تقييم الثروة وترتيب المكانة الاجتماعية ظهور فئات وشرائح اجتماعية تفرض ثقافاتها وأخلاقها على المجتمع ، وأتصور أن الأمر يحتاج إلى أن تتبنى مؤسسة علمية إجراء مسح ودراسة علمية عن التغير الاجتماعي في الثقافة والقيم في المجتمعات العربية نتيجة التغير غير المخطط والمقصود ، الذي حدث أن التفاعلات الاقتصادية وآثارها الاجتماعية في السنوات الأخيرة أسهمت إسهاماً بالغاً في تغيير حقيقي في البناء الفوقي للمجتمع العربي ، فعرفنا نماذج متخلفة من الفن وسادت ثقافة اجتماعية غريبة وتبنت الطبقات الاجتماعية مواقف سياسية أقل ما توصف به أنها تمثل انقلاباً على مواقف ذات الطبقات من قبل .

* * *

هذه ملاحظات رئيسية أتصورها في مجال الآثار الاجتماعية للتضخم في الوطن العربي ، وهي فقط كما قلت ملاحظات وليست نتائج نهائية ، وانها تحتاج الى كثير من الجهد وكثير من الدراسة لكي نخرج بنتائج ، وأتصور أن النتائج لا يقوى على الوصول اليها إلا فريق عمل تتوافر له البيانات كاملة وصادقة ويتاح له منهج علمي يتفق عليه للقياس الكمي للآثار الاجتماعية للتضخم[٨] .

هوامش

١ ـ د. رمزي زكي ، **دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة** . مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٣ .

٢ ـ **تقرير البنك الدولي عن التنمية ١٩٨٣** .

٣ ـ المصدر السابق .

٤ ـ د. رمزي زكي ، **أعباء الديون الخارجية وتأثيرها على الخطط الإنمائية بالبلاد العربية** ، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ديسمبر ١٩٨٤ .

٥ ـ لمزيد من الإطار النظري لعرض ظاهرة التضخم في المنظور الاقتصادي باتجاهات التفسير المختلفة ، راجع د. محمد زكي شافعي : **مقدمة في النقود والبنوك** ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١ ، والدكتور عبد المنعم سيد علي : **إقتصاديات النقود والمصارف** ، الجزء الأول ، وزارة التعليم العالي . تفسيرات الهيكلية ونقدها ، د. رمزي زكي في كتابه : **مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ، ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء** . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٦ ـ د. عبد الباسط عبد المعطي ، **إتجاهات نظرية في علم الاجتماع** ،)عالم المعرفة ، العدد ٤٤ إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

٧ ـ النتائج الأولية لمشروع دراسة اجتماعية عن الجماعة (التنظيم ـ الأعضاء ـ الأهداف) كان يقوم به قسم الاجتماع بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بإشراف الدكتور سعد الدين ابراهيم ، ولكن السلطات المصرية منعت استكمال الدراسة .

٨ ـ منهج القياس الكمي الذي قدمه د. رمزي زكي في كتابه ، **مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ، ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء** ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، رغم أنه أول منهج في الدراسات الاقتصادية / الاجتماعية لقياس الأثر الاجتماعي لظاهرة التضخم إلا أنه يحتاج الى توافر دقيق للمعلومات توصلاً إلى حساب ما أسماه (معامل التمايز الاجتماعي) .

مناقشة بحث الدكتور محمد الرميحي

رئيس الجلسة : الدكتور رمزي زكي

د. رمزي زكي :

شكراً للدكتور محمد الرميحي على هذا العرض الطيب للآثار الاجتماعية للتضخم . ولا شك أن هذا المحور لو أدمجناه مع المحور الذي نعرفه نحن كاقتصاديين ، وهو محور الآثار الاقتصادية للتضخم لاكتملت الصورة أمامنا عن خطورة ظاهرة التضخم في الأقطار العربية . وأعتقد أن الدكتور الرميحي عندما عرض علينا هذه الآثار الاجتماعية للتضخم فإنه يضع قاعدة هامة للحوار معه حول هذه الآثار . وأترك لحضراتكم الفرصة لمحاورة محاضرنا .

د. أحمد كمال :

أود أن أعقب على نقطتين : النقطة الأولى هي التضخم المستورد . وأنا أقول مستورد على أساس أن هناك بلاداً عربية ، مثل مصر يوجد بها ضخ كبير للنقود من خلال المهاجرين للبلاد النفطية . هذا الضخ للنقود يحدث آثاراً تضخمية . وتوجد طبقة في المجتمع عندها نقود بدون انتاج داخل المجتمع وطبقة كادحة داخل المجتمع أكثرها يعمل في القطاع العام ولا يوجد لديها ما يكفي لمواجهة احتياجات الحياة بمعنى أن هناك مجتمعان ، مجتمع ذو قدرة على الشراء مهما كان التضخم ، ومجتمع ليست له القدرة على الشراء . وهذه تمثل انفصاماً في شخصية المجتمع . النقطة الثانية ، أن التضخم الحالي مقترن بوجود البطالة والبطالة قد تؤثر تأثيراً سيئاً جداً في المجتمع . ولي اقتراح باعتبار الدكتور الرميحي هو رئيس تحرير مجلة العربي ، أتمنى لو يتبنى بعض الدراسات الاجتماعية داخل المجتمع العربي عن آثار التضخم وتنشر هذه الأبحاث في هذه المجلة لتخدم القضايا العربية وتخدم المنطقة العربية ككل .

د. علي توفيق صادق :

نشكر الدكتور الرميحي على التلخيص الجيد ووضع المحاور للنقاش . واستناداً على العرض الموجز المفيد ولقراءتي للورقة أيضاً ، لي بعض الهوامش والأسئلة التي على ما أعتقد ستجعل المحاور السبعة ، أو بضعاً منها ، مفيدة لإلقاء مزيد من الضوء على التضخم سواء من جوانبه الاقتصادية أو الاجتماعية . لقد ذكر الدكتور الرميحي في كلامه أنه كلما زادت المشاركة المحلية كلما توقعنا أن تنقص تبعية الدولة . وأنا أستفيد من هذه المقولة وأقول التالي : في أي مجتمع هناك فئة منسجمة مع النظام ، سواء كان من ناحية مدخلات هذا النظام أو مخرجاته . ولكن هذه الفئة وعلى ما أعتقد هي الفئة الأكبر ، خاصة لو كانت هناك طبقة وسطى تقترب من أبواب المشاركة في ظل مطرقة التضخم ربما تتحول من فئة تريد أن تكون مشاركة الى فئة قد تكون لا مبالية على أقل تقدير في الوقت الحاضر . وإذا صحّ ذلك يكون التضخم وسيلة من وسائل التخلف السياسي . والملاحظة الثانية ، نحن الآن في ١٩٨٥ هل الطبقة الوسطى شريحتها أكبر أو أقل من السنوات السابقة . أنا أزعم أنه في بعض البلدان العربية كانت شريحة الطبقات الوسطى أكبر مما هو موجود حالياً . والطريق الصحيح والفعال الى الديمقراطية من خلال الطبقة الوسطى .

د. محمد صادق :

النقطة التي أثارها الدكتور أحمد كمال أعتقد على جانب كبير من الأهمية فيما له علاقة بالمهاجرين وصلتهم بالتضخم في بلدانهم . وهذه نقطة مهمة ويجب أن تعالج . نحن كنا نقول أنه بسبب التضخم هناك مجموعة تضع في يدها موارد أي قدرة على الشراء ، وهم أصلاً لم يشاركوا في انتاجها . ولكن مع ذلك إذا كان بهذه الطريقة يوجد نسبة كبيرة جداً من المصريين والأردنيين ، هل نحن نحرم عليهم أن يعودوا بهذه النقود ليستفيدوا منها ؟ مما لا شك فيه أن الشخص الذي يذهب إلى بلده سوف يؤثر على النمط الموجود في بلده . ومما لا شك فيه سوف يكون له آثار اجتماعية . ونحن كعرب نطالب بإزالة الحواجز والقيود وحرية تنقل اليد العاملة ورأس المال . وإذا قلنا حرية هذا التنقل لليد العاملة ورأس المال ، فإن الأثر التضخمي يبقى هنا يظل كنوع من التحدي . وهذا التحدي لا يمكن مواجهته إلا السلطات المحلية بترتيب توليفة معينة بحيث تكون هذه المدخرات أو التحويلات للمغتربين لا تعطي أضراراً . من خلال محاضرة الدكتور فؤاد مرسي ومما دار الآن ، ومما دار على مدار أكثر من سبع سنوات ، بتصوري كلها تكاد تجمع على ما يبدو أن التنمية بحد ذاتها والتي تمت في العالم العربي « تنمية غلط » ولو أن

التنمية أدت الى انتاج صحيح فلم يكن من الممكن حدوث التضخم وغيره . فبهذا لـو يكون هناك تبني لمؤتمر أو لندوة لخبراء ، حول التنمية العربية فإن ذلك سوف يمكننا من معرفة التوجه والمحاور غير الصحيحة . فلذلك دعونا نغير المؤتمر الى مؤتمر حول التنمية العربية بحد ذاتها من منـظور واقعي شامـل . وهذه الجلسـة من الجلسات القليلة التي تطرقت الى موضوع مهم جداً في التنمية العربية . وهو الجانب السياسي . إن التنميـة عملية تخصيص واستعمال موارد ، والعامل الأساسي فيها هو العامل السياسي ورغم ما قيـل عن التنمية الصنـاعية ، التنميـة الزراعيـة وتنمية الخـدمات إلا أننـا لم نقترب من موضوع التنمية السياسية .

د. زكريا عبد الحميد :

أود أن أبدي إعجابي بورقة الدكتور محمـد الرميحي خـاصة أنها تتعلق بمـوضوع يعتبر من أهم المواضيع وأكثر المواضيع إهمالاً ، خصوصاً فيها يتعلق بقضية التضخم ، كثير من الدراسات الأكاديمية النظرية انصبت بالدرجة الأولى على أسباب التضخم بدرجة كبيرة . أما الآثار السياسية والاجتماعيـة للتضخم فلم تحظ لحد الآن بنفس القـدر من الاهتمام والدراسة . وأنا أتفق تماماً مع كل المقترحات والملاحظات التي أوردها الدكتور الرميحي . وأود أن أعلّـق على نقطتين أساسيتين . النقطة الأولى هي الأثر الاجتماعي للتضخم . والذي أثار تفكيـري في هذه النقـطة هو الـواقع الحـالي في مصر . كـما هو معروف عن التضخم أنه ارتفـاع في الأسعار بشكـل عام بنسب متفـاوتة في مجمـوعات السلع المختلفة ، معروف أيضاً أن بعض الفئات لديها القدرة لأن تتكيف بسرعة أكبر من فئات أخرى أو طبقات أخرى . مثلاً فئة الحـرفيين والمهنيـين ، بمجرد مـا يكون هنـاك ارتفاع في الأسعار نجد هذه الفئة تزيد أو ترفع من أجرها . وبالتالي تعدل من وضعهـا وتوازن من نفسها مـرة أخرى بسـرعة أكبـر نسبياً من فئـات أخرى مثـل فئة العـاملين والموظفين في الحكومة والقطاع العام . هذا هو الذي يغير من الـوضع الـطبقي . وهذه الفئات لها ذوق معين فيها تطلبه من سلع ثقافية (أقلام ، أغاني ، موسيقى . . الخ) أنا لا أعارض أن هذه الفئة تستفيد . أنا أقول أن هذه الفئة عندما تستفيـد يجب أن يكون هناك توجه داخلي في البلد أو المجتمع كله بحيث يوجد هذه الطاقة في الاتجاه السليم . حتى نجد أن التغيرات الاجتماعية التي تترتب على ذلك نتيجة لطلب جديد على سلعة جديدة من نوع معين تجده في الاتجاه المـرغوب . النقـطة الثانيـة فيها يتعلق بتحـويلات العاملين في الخارج . هل تحويـلات العاملين في الخـارج بعملة صعبة أفضـل أم قرض خارجي . باختصار شديد الخطأ ليس في التحويلات بل الخطأ في توجيه هذه التحويلات

الى قنوات استثمارية أو قنوات استهلاكية . هنا مصدر الخطأ في عملية التحويلات وإذا كانت هناك نتائج سلبية فهي ليس خطأ المغتربين ولا خطأ أسرهم بل هو خطأ المسؤولين الذين لم ينجحوا في استخدام هذه التحويلات في المجالات أو القنوات السليمة .

د. مجيد مسعود :

نحن سبق أن تابعنا كتابات الدكتور محمد الرميحي وشرح لنا المجتمع الخليجي وكتب عن العقبات الاجتماعية في المنطقة . واليوم يحاول أن يضيف لنا في هذا الموضوع الجديد . والعاملين في الحقول الاجتماعية أدرى بشعابها كما يقال . وليسمح لنا أن نشارك معه نظراً للتشابك الموجود بين الظواهر : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فأنا في تقديري أنه من الملاحظ في أقطار الوطن العربي نرى غلبة أو ميل الكثير من العاملين أو تحولهم من القطاعات الانتاجية الى قطاع الخدمات . وبالتالي يتوسع قطاع الخدمات مع ظاهرة التضخم بشكل فظيع . وهو عالة على القطاع الانتاجي ، الظاهرة الثانية ، قبل ظهور ظاهرة التضخم الريعي النفطي بشكل أساسي كان من يستحوذ على السلطة واتخاذ القرار هم الاقطاعي أو شبه الاقطاعي ، أو صاحب المصنع أو المؤسسة الذين يرتبطون بالعمل الانتاجي . بعد التغيرات التي حدثت جاء الى السلطة ناس من نوع جديد . ومن خلال التضخم الريعي النفطي أصبح بأيديهم دخول أكبر من دخول سلفهم من الحاكمين ، وأصبحوا قادرين على تصريف الأمور . وهنا أربط هذا الكلام مع كلام زميلي الدكتور رمزي زكي عن ظهور مظاهر الدكتاتورية والفاشية ، لأنهم يعتقدوا بأنهم مقطوعين عن الطبقات الأخرى وليس لهم طبقة اجتماعية تدافع عنهم وبالتالي يفرضوا وجودهم بالقوة . ومن هنا نجد إجراءات تزداد عنفاً ضد الانسان في الوطن العربي في كل أطرافه . هذه الظاهرة نسميها الطبقة الجديدة . طبقة البيروقراطية الغير مرتبطة بملكية بوسائل الانتاج وإنما من خلال تواجدها بالسلطة . ولكن في السابق كان إذا لم يصل للسلطة عن طريق برلماني سواء كان مزيفاً أو غير مزيف نجد عنده الأرض والمزرعة والمصنع بمعنى أنه عنده عمل انتاجي مرتبط فيه . والظاهرة الثالثة وهو توزيع الدخل ، لقد ازداد عمقاً بشكل متفاوت قطرياً وعربياً . إذا أخذنا التوزيع الوظيفي كما يعطى في المحاسبة القومية أن هناك عوائد العمل تتدنى باستمرار لصالح عوائد التملك ، في بعض الأقطار العربية معدل دخل الفرد صار ١٠٠ ضعف عن شقيق له في قطر عربي آخر . ازداد التعمق وازداد التباعد وازداد العمل المرتبط بالخارج والمتفكك داخلياً في الوطن العربي . الظاهرة الرابعة والأخيرة ، زيادة القيم الاستهلاكية والحط من القيم العملية باستمرار .

د. علي توفيق صادق :

أثار العرض بعض الملاحظات ، الملاحظة الأولى بالنسبة لي ، وهو علاقة المشاركة السياسية بالتبعية السياسية والمنحنى العكسي . فمن خلال المنحنى هذا فكرت في منحنى آخر وهو ينجم عن عملية التضخم وارتفاع الأسعار . أولاً ارتفاع الأسعار بنظري يستحدث عملية اقتصادية ، وهذه العملية الاقتصادية تستحدث عملية اجتماعية في غاية الأهمية . قد تكون نتائجها سيئة وقد تكون نتائجها مفيدة حسب الأوضاع في البلد المعني . وأقصد بهذا المنحنى الجديد هو علاقة تأثير القرار بأصحاب الثروة . عادة من الملاحظ في كثير من البلدان أن التضخم ينتج طبقة أغنياء أو أثرياء . هذه الطبقة ربما تستطيع أن تؤثر على قرار سياسي . فهل يا ترى مع التضخم ومع التغيير هل تتواجد طبقة جديدة في اتخاذ القرار . النقطة الثانية ، ذكر الدكتور الرميحي التدهور في قيمة العلم في المجتمعات . وهذا شيء ملموس . في الماضي كانت توجد علاقة بين الجهد والدخل . هذه العلاقة انقطعت لم يعد هناك وصل بين الجهد والدخل . النقطة الثالثة ، وهي التطرف الديني ، وأنا قد أضعها بشكل أشمل بحيث أن التطرف الديني نوع من التطرف بشكل عام . وعلى ما أذكر يقال أن علي بن أبي طالب قال لو كان الفقر رجلاً لقتلته . فالتضخم قطعاً يفقر طبقات كثيرة .

أما النقطة الأخيرة ، فأنا أتساءل عن النقطة التي أثارها الدكتور مجيد مسعود ، أشعر وكأن هناك قضيتين ، قضية نريدها وقضية لا نريدها . قضية نريد فيها الديمقراطية ، في حدود ما للديمقراطية فيها حرية . فإذا كانت التنمية للانسان فعلينا أن ندع الانسان يختار في حدود معينة ولا نريد أن نكبل حريته . إذا أراد هذا الانسان في حدود أن يتنعم بالخدمات ، خدمات المطاعم ، الفنادق ، وخدمات بعض الملاهي فكيف أنا أقول أن القطاع الثالث قطاع طفيلي وهو غير انتاجي .

د. محمد سعيد عبد العزيز :

لدي ملاحظتين الملاحظة الأولى مرتبطة مع بروز ظاهرة التطرف الديني ، هل الانتكاسة في الشعور القومي والدعوة للوحدة العربية من ظواهر التضخم ؟ والملاحظة الثانية في الواقع ملاحظة منهجية ، هل يتفق الباحث على أن الملاحظات السبعة التي أردها هي إفرازات لحقبة البترول ودوره في الاقتصاد العربي باعتبار البترول عامل حاسم للدول النفطية وغير النفطية . إذا صحت هذه المقولة هل كان من الأجدى على الذين سعوا لزيادة أسعار البترول على الأقل أن يحاولوا قياس هذه الآثار الاجتماعية لزيادة أسعار البترول ؟ أو في الواقع يوجد احتمال آخر بأن زيادة أسعار البترول جاءت من

عوامل خارجية ليس لدى الوطن العربي أي دور فيها ، وإنما فرضت عليه فرضاً وبالتالي عمقت هذه الظواهر السلبية .

رد الدكتور محمد الرميحي

تحدث الدكتور محمد صادق عن بعض الأفكار التي أعتقد أنها أفكار كبيرة ومن السلبية أن نتناولها بهذه السرعة . وتحتاج الى وقت طويل لمناقشتها خاصة في مقولة أن المشتغلين في أي نظام يستخدمون قضية التضخم من أجل التقليل من المطالبة بالديمقراطية والطبقة الوسطى . أنا أردت أن أقول بأن هناك مقولة متفق عليها نسبياً بأن التبعية السياسية للبلدان التي لديها قدرة ذاتية في عدم التبعية إذا كان لديها مشاركة واسعة ولكن كلما كانت هناك مشاركة سياسية أقوى كلما قلت التبعية إلى الخارج . وكلما قلت هذه المشاركة ، وتحكم فيها بعض العسكر ، كلما كان هؤلاء العسكر هم عبارة عن أدوات لسلطة خارجية وكثرة تبعيتها . عرضت هذه الفكرة التي أعرفها جيداً على الأخوان الاقتصاديين هنا حتى أقول هل بالإمكان تجربة فكرة أنه كلما زاد الانتاج المحلي قلت التبعية لأني أنا كنت أتكلم عن إحدى نظريات التضخم التي قال عنها الدكتور رمزي ركي وهي التبعية . كلما قلت تبعيتنا الى الخارج قللنا من استيراد التضخم على الأقل إذا لم يكن التضخم داخلياً .

أما عن موضوع الدكتور محمد صادق عن التنمية العربية ، أنا عندي قناعة قريبة للتأكد بأن كثيراً من مشاكلنا السياسية والاجتماعية هي نتيجة لفشلنا في التنمية . في بعض الأوقات وضعنا التنمية الاقتصادية كشرط أساسي ومعتاد للتنمية السياسية . وهنا أخطأنا وبعض الأوقات عملنا العكس وكذلك أخطأنا وفي زحمة أن نصل الى شيء من التقدم بسرعة ضحينا بكثير من أدواتنا التي كان ممكن أن تساعدنا على التقدم وبالتالي الآن بعض المجاديف كما نعلم مكسرة . أنا لا أدري إذا كان الدكتور زكريا قد فهمني خطأ أو أنه كان يعلّق على بعض الزملاء في موضوع التحويلات الخارجية . أنا أعتقد بأن التحويلات الخارجية وبحد ذاتها هي محايدة أما كيف نستخدمها ، هنا القضية الرئيسية . الدكتور مجيد تحدث في كثير من الموضوعات وأنا أتفق مع الدكتور علي عندما علّق على كلام الدكتور مجيد في موضوع القطاع الثالث وأنا أعتقد أننا محتاجين الى شيء من الخدمات ومن الترفيه .

القضية ليست قضية جوع وإنما القضية اقتصادية اجتماعية معقدة وأيضاً لها

ظروفها التاريخية ، وبالتالي من الضروري أن نناقش الموضوع مناقشة أعمق . هل الطبقة الجديدة مؤثرة في اتخاذ القرارات ؟ أنا أعتقد أنها بالضرورة مؤثرة في اتخاذ القرارات . والصراع الموجود اليوم في مصر بين أصحاب البنوك الأجنبية وتجار العملة وبين الحكومة واضح بما فيه الكفاية في السنوات الأخيرة .

تحدث الزميل عن موضوع التطرف الديني وانتكاسة الشعور القومي . أنا في حقيقة الأمر لست بصدد هذا الموضوع بالذات . هذا الموضوع يحتاج إلى نقاش سياسي واسع قد لا يسمح به المقام . ولكن في موضوع النفط أنا أتيحت لي الفرصة للاطلاع على كتاب النفط والعلاقات الدولية أعتقد أيضاً أنه من الضرر الكبير أن نتحدث عن النفط بأنه سيء . النفط محايد . كيف استخداماته نحن ليس بالضرورة أن نقول بأن اتخاذ القرار في الماضي دراسة أسعار النفط كان سيء أو صحيح أنا أعتقد أن كيفية استخدام الريع النفطي فيه خطأ كبير . جزء منه ذاتي وجزء منه فرض علينا في عدم وجود مشاركة سياسية وغيرها . هذه هي ملاحظاتي السريعة وأشكر لكم ملاحظاتكم القيمة .

د. رمزي زكي :

من المؤكد أن الورقة قد أكملت جانباً مهماً جداً من القضية التي نبحثها وهو الجانب الاجتماعي . وهذا الجانب لو لم تتم مناقشته لكان هناك عيب كبير جداً في اجتماع الخبراء هذا . نحن نشكر الدكتور محمد الرميحي على مساهمته ونتمنى أن تكون هناك دائماً لقاءات بين الاقتصاديين وبين الاجتماعيين لأن الظاهرة الاجتماعية وكما ذكر الدكتور الرميحي هي كم مركب من عناصر اقتصادية واجتماعية وحضارية وتاريخية . . . الخ ، وإذا كان هناك تجزئة في العلم الاجتماعي فهي تجزئة فقط لمجرد تعميق الظواهر ودراستها . أما المجتمع فهو وحدة عضوية . وبالتالي نحن كعلماء ، اقتصاديين أو اجتماعيين ، محتاجين أن يكون لدينا هذه النظرة التي تنظر الى المجتمع نظرة موحدة وليست مجزءة . باسمكم نشكر الدكتور الرميحي مرة أخرى .



البحث السادس

تحليل الأثر التوزيعي للتضخم
(مع الإشارة الى حالة الكويت خلال السبعينات)

د. زكريا عبد الحميد باشا
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

تفاقمت مشكلة التضخم في العقدين الماضيين بحيث أصبحت تمثل مصدراً رئيسياً من مصادر اختلال وعدم كفاءة الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء . وقد شاركت اقتصادات الأقطار العربية النامية الاقتصاد العالمي في معايشة هذه المشكلة وزادت حدتها بدرجة ملموسة خلال السبعينات نظراً للتغيرات والتطورات المتلاحقة التي طرأت على هذه الأقطار ، النفطية منها وغير النفطية .

وقد تناول الاقتصاديون التضخم بالدراسة والتحليل باعتباره مشكلة اقتصادية بحتة ، وذلك وفقاً للنظرة التقليدية لهذه المشكلة . وتزايدت هذه الدراسات تزايداً كبيراً في السنوات الأخيرة مما أدى الى اتساع مجال وعمق تفهمنا للجوانب والتفاعلات الاقتصادية التي تتضمنها مشكلة التضخم . إلا أن هذه الدراسات أكدت لاحقاً أن مشكلة التضخم ، بصورتها المعاصرة في الاقتصادات غير الاشتراكية ، تتعدى كونها مشكلة اقتصادية . حيث أنها تمتد لتشمل الهياكل والتركيبات السياسية والاجتماعية وربما تتوطن فيها وتصبح جزءاً منها .

فبينما تركزت معظم دراسات مشكلة التضخم على الجوانب الميكانيكية أو العلاقات السببية بين المشكلة وبين الظواهر والقوى الاقتصادية (الظواهر النقدية مثلاً) ، فإن الجانب الأكبر ، الذي يحتاج الى مزيد من الدراسات ، تتمثل الآن في المدى الذي امتدت اليه مشكلة التضخم بجذورها في القوى السياسية والاقتصادية وارتباط

هذه القوى بالفعاليات الاقتصادية . أي أن الرؤية الواسعة للتضخم أصبحت تنظر إليه على أنه مشكلة اقتصادية ذات أبعاد سياسية واجتماعية . وقد اكتسبت هذه النظرة الشمولية الواسعة تأييداً متزايداً من أجل التوصل الى فهم أفضل لدور التضخم في المجتمعات الحديثة . وقد حاول الاقتصاديون في دراساتهم تجنب الخوض بعيداً عن مجالات تخصصاتهم وخبراتهم الاقتصادية الأكاديمية متذرعين في هذا المنحى بأن هذه العوامل الخارجية أو الغريبة (السياسية والاجتماعية) لا بد وفي النهاية وأن توائم نفسها مع الواقع الاقتصادي الموضوعي السائد . وبالطبع فإن هذا المجال الذي تركت فيه الدراسات الاقتصادية للتضخم لم يشبع طموحات علماء السياسة والاجتماع الذين يرون أن هذا الاتجاه التحليلي الاقتصادي أدى الى استمرار تدني تقدير مدى عمق مشكلة التضخم في المجتمعات المعاصرة .

وضمن الإطار الشامل لمفهوم التضخم ، فإنه يعتبر مشكلة تفرض نفسها بالنسبة للرفاهية والتوزيع . فمع أن التضخم يؤدي أحياناً إلى إعادة توزيع عوائد النمو الاقتصادي ، إلا أنه أحياناً أخرى يخدم كوسائل أو كأدوات للمشاركة في تحمل تكاليف أو أعباء الركود أو الهبوط . ومن خلال هذا الدور أو الأثر التوزيعي للتضخم ، فإنه ، أي التضخم ، يمكن أن يلعب أدواراً هامة سواء في تيسير أو في تصعيد حدة التضارب والتطاحن على حصص هذا التوزيع بما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية واضحة على المجتمع .

وتهدف هذه الورقة الى تناول الآثار التوزيعية التي يمكن أن تترتب عن مشكلة التضخم بمعدلاته المختلفة . وتنقسم الدراسة الى الأجزاء التالية :ـ

(١) التضخم وإعادة توزيع الدخل Inflation and Income Redistribution

نتناول في هذا الجزء الأوجه والسبل المختلفة التي يمكن بها للتضخم أن يؤثر على توزيع الدخل سواء كان ذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي من السلع والخدمات . وفي هذا الصدد تناولنا بالدراسة والتحليل الجوانب التوزيعية التالية :

(١ ـ ١) التضخم وإعادة توزيع الدخل الحقيقي .
(١ ـ ٢) الأثر التوزيعي للتضخم بين الدائن والمدين .
(١ ـ ٣) الأثر التوزيعي على الأصول النقدية السائلة .
(١ ـ ٤) الأثر التموجي للتضخم .

(٢) التضخم وإعادة توزيع الموارد :

يتركز اهتمامنا في هذا الجزء على دراسة أثر التضخم على إعادة توزيع الموارد بين مجالات الانتاج وقنوات الاستثمار المختلفة .

وسنحاول أثناء دراسة كل بند من البنود السابقة أن نلقي بعض الضوء على الأثر التوزيعي للتضخم في الكويت خلال السبعينيات (١٩٧٣ - ١٩٧٩) ، مستغلين في ذلك البيانات والاحصائيات الرسمية المنشورة والتي يمكن أن تخدم في هذا الاتجاه .

(١) التضخم وإعادة توزيع الدخل :

يخطىء البعض عندما يعتقد بأنه عندما يوجد التضخم فإن كل فرد يخسر . فعندما يدفع شخص ما أسعاراً أعلى فإن هذا يعني بالمقابل أن شخصاً آخر يحقق عوائد أعلى . وبناء على ذلك ، فإنه ما لم يؤثر الدخل على إجمالي الانتاج الحقيقي من السلع والخدمات (إجمالي الناتج القومي الحقيقي) فإن التضخم سيؤدي الى إعادة توزيع الدخل الحالي والثروة . وإذا أدى التضخم الى انخفاض إجمالي الناتج القومي الحقيقي فإن المجتمع كله سيصبح في وضع اقتصادي أسوأ مما كان عليه ، أما إذا أدى التضخم الى زيادة إجمالي الناتج القومي الحقيقي فإن الوضع الاقتصادي للمجتمع سيصبح أفضل من السابق . وفي كل الحالات ، فإنه مع وجود التضخم سيطرأ نوع من التغيير على هيكل توزيع الناتج القومي الحقيقي على أفراد المجتمع .

والحقائق المعروفة عن الدول الصناعية الغربية لا تزودنا بدلائل ملموسة تؤيد أن معدلات التضخم الاعتيادية التي شهدتها هذه الدول منذ الحرب العالمية الثانية كان لها أثراً ملموساً ، سلباً كان أو إيجاباً ، على إجمالي الناتج القومي الحقيقي[*] .

إن التفسير النظري للعلاقة السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي يتسم بدرجة ما من التعقيد . ويعتمد هذا التفسير على وجود فجوة ما بين الأجور (التي تمثل تكلفة) وأسعار بيع المنتجات من جهة ومدى فعالية المجموعات الاقتصادية السياسية المختلفة من جهة أخرى . وتحاول هذه المجموعات أن تحمي مدخولاتها من التضخم . وبوجه عام ، إذا ارتفعت أسعار المنتجات في أوقات التضخم بمعدلات أكبر من معدلات ارتفاع الأجور وعناصر التكلفة الأخرى ، ترتب على ذلك زيادة الأرباح وتحفيز الاستثمار وبالتالي يتسارع النمو الاقتصادي . أما لو حدث العكس ، تقلصت الأرباح وتباطأ

(*) G.L. Bach, «The Economic Effects of Inflation» Inflation: Long-Term Problems, edited by: C. Lowel Harris, Praeger Publishers, New York 1975.

الاستثمار والنمو الاقتصادي . ونظراً لأنه لا يوجد عوامل وقوى أخرى كثيرة تؤثر في النمو الاقتصادي ، فإن الدلائل الاحصائية تشير إلى أن معدلات التضخم الاعتبادية (التي تقل عن ١٠٪) لا يبدو أن لها تأثيراً ملموساً على معدلات النمو الاقتصادي(*) .

بناء على ما تقدم ، فإننا في الوقت الحالي يمكن أن نعتبر أن التضخم لا يؤثر على حجم إجمالي الناتج القومي الحقيقي ، مما ييسر علينا دراسة الآثار المتباينة للتضخم على المجموعات المختلفة في المجتمع .

(١ ـ ١) التضخم وإعادة توزيع الدخل الحقيقي :

سنتناول في هذا البند أثر التضخم على توزيع الدخل كنتيجة لاختلاف هيكل انفاق فئات الدخل المختلفة . أو بعبارة أخرى ، إلى أي مدى يختلف تأثير التضخم على فئات الدخل المختلفة ؟

ولكي نتمكن من استيضاح هذا الأثر سنعرف التضخم بأنه عبارة عن الارتفاع في أسعار السلع والخدمات المستهلكة . ويمكن أن نستدل على هذا الارتفاع ، بدرجة مقبولة ، من تطور الأرقام القياسية لنفقة المعيشة .

والمعروف أن التضخم ليس ظاهرة متجانسة ، فعندما ترتفع الأسعار فإن معدلات ارتفاعها قد تختلف بصورة واضحة بين مجموعات السلع المختلفة . فقد يفوق معدل ارتفاع أسعار المواد الغذائية أي معدل آخر من معدلات ارتفاع أسعار مجموعات السلع الأخرى والتي بدورها تختلف فيما بينها ، هذه الصورة يمكن أن نراها بوضوح من جدول رقم (١) وشكل رقم (١) التاليين اللذان يوضحان تطور الأرقام القياسية لنفقة المعيشة في الكويت خلال العام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ م .

ويمكن أن نوجز أهم ملاحظاتنا على مجموعات السلع المختلفة على النحو التالي :

١ ـ المواد الغذائية : كان معدل ارتفاع أسعار المواد الغذائية أعلى المعدلات على الإطلاق خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ م وكان في جميع سنوات الفترة أعلى من المعدل العام . وتراوح معدل الارتفاع السنوي بين ٤,١٪ عام ٧٨ ـ ١٩٧٩ و٢٠,٦٪ عام ٧٣ ـ ١٩٧٤ م ، ولم يقل هذا المعدل عن ١٠٪ إلا في العامين الأخيرين . كما أن متوسط معدل الارتفاع السنوي في أسعار هذه المجموعة من السلع مساوياً ١٢,٣٤٪ .

٢ ـ أما باقي مجموعات السلع والخدمات الأخرى فهي على الترتيب ، وفقاً لمتوسط المعدل

(*) G.L. Bach, «The Economic Impact of Inflation».

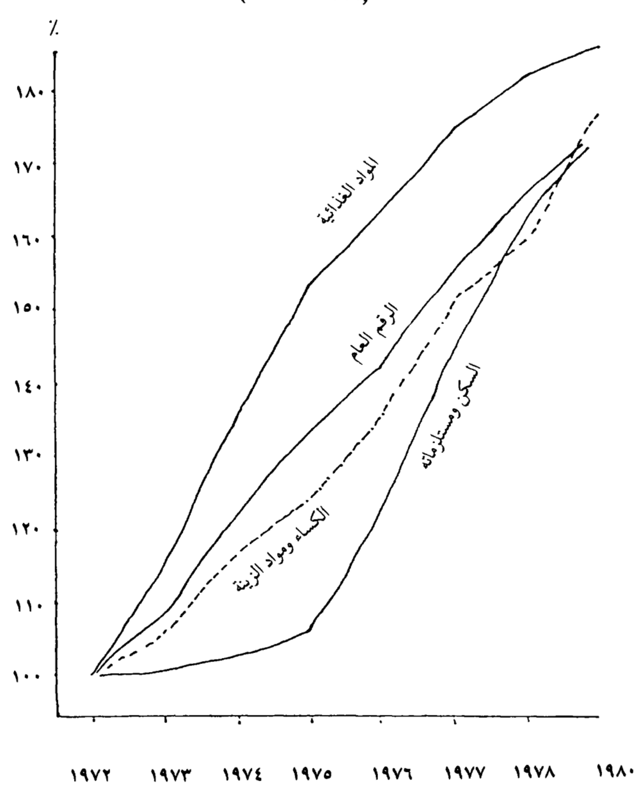
السنوي لارتفاع أسعارها ـ الكساء ومواد الزينة ـ السكن ومستلزماته ـ السلع الاستهلاكية المعمرة ـ المواد والأدوات المنزلية ـ الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية ـ ثم الخدمات الانتقالية والمواصلات . أنظر جدول (١) .

جدول (١) : تطور الأرقام القياسية لنفقة المعيشة في الكويت (٧٣ ـ ١٩٧٩)
(١٩٧٢ = ١٠٠)

القسم	الوزن النسبي	الأرقام القياسية							متوسط معدل التغير السنوي ٪
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	
المواد الغذائية	٣٧,١	١١٥,٣	١٣٥,٩	١٥٣,٧	١٦٣,٧	١٧٥,٤	١٨٢,٦	١٨٦,٤	١٢,٣٤
الكساء ومواد الزينة	١٤,٥	١٠٥,٥	١١٦,٧	١٢٤,٤	١٣٥,٦	١٥١,٨	١٥٩,٨	١٧٨,٠	١١,٠
المواد والأدوات المنزلية	٢,٦	١٠١,٦	١٢٤,٧	١٤٦,٥	١٤٩,٩	١٥٧,٢	١٦١	١٦٤,٨	٩,٣
السكن ومستلزماته	١٧,٧	١٠٠,٤	١٠٢,٨	١٠٦	١٢٢,٨	١٤٥,٨	١٦٤,٣	١٧٤,٧	١٠,٧
السلع الاستهلاكية المعمرة	١٤,٠	١٠٧,٧	١٢٥,١	١٣٦,٨	١٣٨,٨	١٥٠,٩	١٥٨,٧	١٦٦,٨	٩,٥
الانتقالية والمواصلات	٩,٦	١٠٥,٩	١٢١,٥	١٢٠,٨	١١٩,٢	١٣٠,٥	١٤١	١٤٧,٠	٦,٧
الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية	٤,٥	١٠٣,١	١٠٨	١١٨,٦	١٢٦	١٣٢,١	١٤٤,٩	١٦٣,٥	٩,١
الرقم العام	١٠٠٠	١٠٨,٤	١٢٢,٨	١٣٣,٧	١٤٢,٧	١٥٦,٦	١٦٦,٤	١٧٥,٠	١٠,٧

المصدر : تقرير بنك الكويت المركزي عن الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام (١٩٦٩ ـ ١٩٧٩)

شكل (١) تطور الأرقام القياسية لنفقة المعيشة في الكويت
(١٩٦٩ - ١٩٧٩)



ولكي تكتمل عناصر الصورة التي يمكن على أساسها أن ندرك مدى تأثير التضخم الحاصل في الكويت خلال السبعينات على فئات الدخل المختلفة لا بد وأن يتوفر لدينا تصور ما عن الهيكل النسبي للانفاق الاستهلاكي لهذه الفئات على مجموعات السلع المختلفة . وجدول (٢) التالي بجزئيه ، أ ، ب يمكن أن يمثل أساساً مقبولاً لإدراك هذا التصور . ويوضح هذا الجدول النصيب النسبي لإنفاق الفرد على المواد الغذائية والمسكن حسب فئات انفاق الأسرة الكويتية وغير الكويتية . وتعكس هذه النسب الكبر النسبي لهذا النصيب بين فئات الانفاق المنخفضة (أو الدخول المنخفضة)(*) عنه بين فئات الإنفاق أو الدخول المرتفعة .

جدول (٢ ـ أ)

النسب المئوية لنصيب الفرد من الانفاق الشهري على المواد الغذائية والسكن حسب فئات الإنفاق للأسرة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣)

أبواب الانفاق		فئات انفاق الأسرة بالدينار							
		٣٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	٢٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٥٠٠ فأكثر
الأسرة الكويتية	الطعام والشراب	٥٧,٣	٥٢,٩	٤٤,٥	٣٧,٢	٣١,٢	٢٦,٢	٢٣,١	١٥,٩
	ايجار المسكن	١٩,٤	١٩,٢	١٨,٥	١٩,٩	٢٢,٨	٢٤,٩	٢١,٣	٢٢,٣
الأسر غير الكويتية	الطعام والشراب	٥٨,٥	٤٤,٣	٣٥,٢	٢٩,٤	٢٥,٦	٢١,٢	١٨,٤	١٦,٦
	ايجار المسكن	٢١,٩	٢٦,٧	٢٥,٧	٢٢,٣	١٩,٧	١٦,٤	١٦,٤	١١,٥

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية ـ الادارة المركزية للاحصاء ـ وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٨٠ .

إستناداً الى بيانات الجداول (١) و (٢ ـ أ) و(٢ ـ ب) وشكل رقم (١) يمكن أن نستخلص أهم ملامح الأثر التوزيعي للتضخم الحاصل في الكويت خلال السبعينات على فئات الدخل المختلفة . وقبل أن نفعل ذلك نرى أنه من المفيد أن نفكر أو نتصور الانتاج القومي الحقيقي على أنه رغيفاً كبيراً من الخبز أو كعكة كبيرة . وما نريد أن نتوصل اليه هو تحديد من الذي سيحصل على قطعة أكبر ومن الذي سيحصل على قطعة أصغر من هذا الرغيف أثناء التضخم ؟ وبالطبع فإن هذا الرغيف سينمو ويكبر مع الوقت ، سواء هناك تضخم أم لا .

(*) من المعروف ، والمتفق عليه ، أن حجم الانفاق الاستهلاكي دالة طردية في الدخل .

جدول (٢ ـ ب) النسب المئوية لنصيب الفرد من الانفاق الشهري على المواد الغذائية والسكن حسب فئات الانفاق للأسرة (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)

أبواب الانفاق		فئات انفاق الأسرة بالدينار									
		١٥٠-	-١٥٠	-٢٥٠	-٣٥٠	-٤٥٠	-٥٥٠	-٦٥٠	-٧٥٠	-٨٥٠	-٩٥٠
الأسر الكويتية	الطعام والشراب	٤٩,٥	٤٣,٥	٤٣,٣	٤٣,٢	٤٤,٦	٣٩	٣٩,٥	٣٨	٣٣,٧	٢٤,٣
	ايجار السكن	١١,-	٩,٤	٨,٤	٧,١	٦,٣	٩,٣	٧,٥	٧,٣	٦,١	٥,٨
الأسر غير الكويتية	الطعام والشراب	٣٦,٦	٣٩,٥	٣٩,٤	٣٧,٣	٣٦,٣	٣٤.٤	٣٣,٨	٣٠,١	٢٧,٨	٢٠,٥
	ايجار السكن	٢٣,٣	١٩,٨	١٥,٣	١٣,٥	١٢,٣	١١,١	١٠,٩	٩,٧	١٠,١	١٣,٣

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية ـ الادارة المركزية للإحصاء ـ وزارة التخطيط ـ الكويت ١٩٨٠ .

وهذا سيتيح من حيث المبدأ ، لكل فرد أن يحصل على قطعة أكبر نتيجة لزيادة معدلات الأجور والأرباح ، إلا أنه في ظل التضخم يمكن أن يتغير التوزيع النسبي لهذا الرغيف بمعنى أن يحصل فرد أو فئة أو فئات معينة إلى زيادة نسبية في نصيبها أكبر مما تحصل عليه فئة أخرى ، مما يؤثر على هيكل التوزيع النسبي للانتاج القومي الحقيقي لصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى .

ويمكن لنا الآن أن نستعرض أهم ملاحظاتنا واستنتاجاتنا حول أثر التضخم في الكويت على توزيع السلع والخدمات المستهلكة خلال السبعينات بالنسبة للمجتمع ككل من جهة وبالنسبة للمواطنين الكويتيين وغير الكويتيين من جهة أخرى . وفيما يلي تبويب موجز لهذه الملاحظات والاستنتاجات :

١ ـ نستدل من بيانات الجدول (١) و(١ ـ أ) و(٢ ـ ب) أن التضخم في الكويت خلال السبعينات قد ألحق بفئات الدخول المنخفضة (كويتيين وغير كويتيين) ضرراً نسبياً أكبر مما ألحق بفئات الدخول المرتفعة . فأسعار المواد الغذائية شهدت أعلى المعدلات في ارتفاعها ، وحيث أن حجم الانفاق على هذه المواد يمثل نصيباً نسبياً من الدخول المنخفضة أكبر بكثير مما يمثله النصيب النسبي لهذا الإنفاق في حالة الدخول المرتفعة ، فإنه تبعاً لذلك تكون الفئات الأولى أكثر تضرراً من الفئات الثانية . إضافة لذلك فإن الأسر ذات الدخول المنخفضة لا تمتلك عادة قدراً كافياً من المدخرات يجعلها قادرة على مواجهة فترات التضخم الى أن تستطيع مستويات دخولها اللحاق بمستويات الأسعار المرتفعة . وحتى إذا كانت بعض الدخول والأجور تتسم بقدرتها على التكيف بسرعة واتجاهها نحو الارتفاع لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة ، مثل الحرفيين وأصحاب المهن الحرة والتجار ، فإن فئات أخرى لا يتوفر لديها هذا القدر من المرونة وسرعة الاستجابة مثل أصحاب الأجور المقطوعة والعاملين بالجهاز الحكومي وأصحاب المعاشات .

٢ ـ إن أثر التضخم على فئات الدخل لا يقتصر فقط على الفئات متفاوتة الدخل بل يؤثر أيضاً على الفئات متساوية الدخل التي يوجد بينها تباين واضح في السلوك الإنفاقي على مجموعات السلع المختلفة . وقد يصعب وجود هذا النوع من التباين في المجتمع الواحد الذي يتسم سكانه بأصول اجتماعية وسلوكية معينة تضفي نوعاً من التجانس في السلوك الانفاقي بين كل فئة من فئاته وفقاً لمستواها الاقتصادي .

والمعروف أن سكان الكويت عبارة عن فئتين رئيسيتين ، فئة كويتية وأخرى غير

كويتية تتكون من جنسيات متعددة . لذا فإنه من الطبيعي أن نجد تفاوتاً أو تبايناً ملحوظاً بين النمط أو الهيكل الانفاقي بين الفئتين عن كل مستوى معين من مستويات الدخل أو الإنفاق . أو بعبارة أخرى ، فإن هيكل الانفاق لكل فئة معينة من فئات الدخل بالنسبة للكويتيين سيختلف عن هيكل الانفاق لنفس الفئة من الدخل أو الإنفاق لغير الكويتيين . وبالطبع فإن هذه السمة الخاصة لسكان الكويت ستضيف أثراً توزيعياً آخر للتضخم يتمثل في الأثر التوزيعي الحقيقي بين الكويتيين وغير الكويتيين . . .

وتعكس بيانات الجدولين (٢ ـ أ) ، (٢ ـ ب) السابقين الحقيقة الموضحة أعلاه وبالنظر إلى هذه البيانات بالإضافة الى بيانات جدول (١) السابق يمكن أن نستنتج الملاحظات التالية :ـ

أ ـ توضح بيانات جدول (٢ ـ أ) لعام (١٩٧٢ ـ ١٩٧٣) أن نصيب الانفاق على المواد الغذائية للفرد الكويتي أعلى منه في حالة غير الكويتي لجميع فئات الانفاق باستثناء الفئة الأولى من حيث الترتيب (أقل فئة) والفئة الأخيرة (أعلى فئة) . ويختفي هذا الإستثناء بحلول عام (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨) الذي تظهر بياناته وجود تباين أكثر وضوحاً ، فنجد أن نصيب إنفاق الفرد الكويتي على المواد الغذائية من إنفاقه الإجمالي أكبر من هذا النصيب في حالة غير الكويتي لجميع فئات الإنفاق . لذا فإنه يمكن القول بأنه عندما ارتفعت الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ (متوسط معدل الارتفاع السنوي ١٢,٣٤٪) ، فإن هذا الارتفاع أثر بدرجة نسبية أكبر على المواطن الكويتي بالنسبة لجميع فئات الدخل أو الانفاق وذلك من حيث الهيكل النسبي للتوزيع ، مع ملاحظة أنه قد طرأ تحسناً ملموساً بدرجة أكبر على المستوى الغذائي للمواطن الكويتي بسبب تخفيف العبء عليه في مجالات انفاقية أخرى كالسكن والخدمات الطبية والتعليمية كما سنرى لاحقاً .

ب ـ وإذا نظرنا إلى بند الانفاق على السكن ومستلزماته فإننا سنجد أن الصورة تختلف عنها في حالة المواد الغذائية . وتوضح بيانات جدول (٢ ـ أ) لعام ٧٢ ـ ١٩٧٣ أن نصيب هذا الانفاق للفرد الكويتي يقل عنه في حالة الفرد غير الكويتي بالنسبة لفئات الانفاق الشهري التي تقل عن ٢٠٠ دينار ، ثم يزيد عنه بالنسبة لفئات الانفاق التي تزيد عن ٢٠٠ دينار(*) .

وبحلول عام ١٩٧٧ نجد أن الأمر اختلف تماماً حيث زادت بدرجة ملحوظة نسبة

(*) تراوح الفرق بين ٢,٥٪ و ٩,٨٪ .

إنفاق غير الكويتي على السكن ومستلزماته عن نسبة إنفاق المواطن الكويتي بالنسبة لجميع فئات الانفاق (تراوح الفرق بين ٨,١٪ و١٢,٣٪) . ومن الجدير بالملاحظة بأن نسبة انفاق المواطن الكويتي على السكن ومستلزماته انخفضت من (١٨,٥٪ - ٢٢,٨٪) عام ١٩٧٣ الى (٥,٨٪ - ١١٪) عام ١٩٧٨ ، وهذا يمثل انخفاضاً ملحوظاً لا يمكن تجاهل أثره التوزيعي الحقيقي عندما نأخذ في الاعتبار أن الرقم القياسي لتكلفة السكن ومستلزماته ارتفع خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ بمعدل سنوي قدره ١٠,٧٪ في المتوسط . ويمكن إرجاع السبب في هذا الانخفاض النسبي الى اهتمام الحكومة الكويتية بتنفيذ سياسة إسكانية جادة تهدف الى توفير السكن المناسب للمواطن الكويتي إما عن طريق توزيع الحكومة للمساكن التي تقوم ببنائها أو عن طريق منح المواطنين الكويتيين قسائم في المناطق السكنية الجديدة وتوفير قروض ميسرة لبنائها .

نستخلص مما سبق أن ارتفاع الرقم القياسي لنفقة السكن ومستلزماته في الكويت خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ ، بالإضافة الى المساهمة الجادة للحكومة الكيوتية في توفير السكن المناسب للمواطن الكويتي ، كان له أثراً إيجابياً لصالح المواطن الكويتي في مجال إعادة التوزيع الحقيقي للسلع والخدمات في الكويت .

ج - ومن بنود الانفاق الأخرى التي تشير الدلائل الاحصائية الى تشابهها مع حالة بند السكن ومستلزماته نخص بالذكر بند الخدمات الطبية والعلاجية والتعليمية . فارتفاع الرقم القياسي لتكلفة هذه الخدمات بمتوسط سنوي قدره ٩,١٪ خلال السبعينات ، أدى أيضاً الى تغيير هيكل التوزيع النسبي الحقيقي لصالح الكويتيين بالنسبة لجميع فئات الدخل أو الإنفاق . ويرجع ذلك إلى التزام الدولة بتوفير هذه الخدمات ، بدون مقابل ، لكل الكويتيين ولبعض المقيمين ، مما يجعل حصة انفاق غير الكويتي على هذه الخدمات أكبر من حصة انفاق الكويتي بالنسبة لجميع فئات الدخل أو الإنفاق(*) .

إن مساهمة الدولة في توفير السكن والخدمات الطبية والتعليمية للمواطن الكويتي أتاح له الفرصة في تحسين مستواه الغذائي خلال السبعينات ، بالنسبة لجميع فئات

(*) لمزيد من التفاصيل الاحصائية أنظر المجموعة الاحصائية السنوية - وزارة التخطيط الكويتية ١٩٨٠ ص ٢٧٢ .

الدخل حتى في ظل هيكل ارتفاع الأرقام القياسية لنفقة المعيشة الموضحة بجدول (١) .

يمكن من كل ما سبق أن نوجز الأثر التوزيعي الحقيقي لمعدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السبعينات في الاستنتاجين التاليين :ـ

أ ـ لا شك أنه ، خلال السبعينات ، طرأ تحسن ملموس على المستوى المعاشي لجميع سكان الكويت بشكل عام ولجميع فئات الدخل والانفاق ، إلا أن هيكل ارتفاع الأرقام القياسية لنفقة المعيشة يوضح أن المواد الغذائية فاقت معدلات ارتفاع أسعارها جميع المعدلات التي ارتفعت بها أسعار عناصر الانفاق الأخرى . وهذا يجعلنا نستنتج أن معدلات التضخم التي طرأت على أسعار السلع والخدمات المختلفة ، أدت بصورتها الموضحة بجدول رقم (١) إلى إعادة التوزيع النسبي الحقيقي للسلع والخدمات لصالح الطبقات الغنية وعلى حساب أصحاب الدخول المحدودة أو المنخفضة ، هذا من جهة .

٢ ـ ومن جهة أخرى ، فإن هذا التضخم أدى إلى إعادة التوزيع النسبي الحقيقي للسلع والخدمات المختلفة لصالح المواطنين الكويتيين وعلى حساب الوافدين غير الكويتيين . وقد ساهم في ذلك الى حد كبير زيادة جهود الحكومة في تخفيف العبء على المواطن الكويتي في مجال السكن والخدمات التعليمية والطبية .

(١ ـ ٢) الأثر التوزيعي بين الدائن والمدين :

The Inflationary Redistribution Effect on Debtor-Creditor:

إن الأثر الذي يتركه التضخم على كل من الدائن والمدين يعتبر من الآثار التي لا يمكن إغفالها عند مناقشة التضخم ليس فقط على المستوى الأكاديمي المتخصص بل وحتى على مستويات النقاش العادية التي تدور رحاها عندما يتطرق الحديث عن الغلاء وارتفاع الأسعار بين مجموعة من غير المتخصصين .

فعندما يقرض شخص ما مبلغاً من النقود لشخص آخر ، ويحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار ، فإن القوة الشرائية لهذه النقود تنخفض ويؤدي ذلك الى خسارة الطرف الأول (الدائن) قوة شرائية حقيقية لصالح الطرف الثاني (المدين) . أي أن الخسارة الحقيقية للدائن تساوي تماماً المكسب الحقيقي للمدين . فلو حدث واتفق الطرفان على ضرورة تجنب هذا الأثر لأصبح لزاماً على المدين أن يدفع في نهاية مدة القرض المبلغ الأصلي مضافاً إليه مبلغاً نقدياً آخر تعادل نسبته النسبة المتوقعة لارتفاع

الأسعار . ويرى البعض أن سعر الفائدة التي يتقاضاها الأفراد من البنوك عن ودائعهم النقدية ما هي إلا تعويضاً لهم عن النقص المحتمل في القوة الشرائية لهذه الودائع نتيجة للغلاء وارتفاع المستوى العام للأسعار . فلو حدث وأن ارتفعت الأسعار بمعدلات أعلى من سعر الفائدة ، الذي يتم تحديده مسبقاً ، لتسبب ذلك في خسارة حقيقية صافية للمودعين وفي مكسب حقيقي صافي للمقترضين . وبالطبع فإنه يحدث العكس عندما ترتفع الأسعار بمعدلات أقل من معدل الفائدة الثابت التي يتم الاتفاق عليه مسبقاً . أي أن النتيجة النهائية في كلتا الحالتين هي خسارة فئة جزءاً من قوتها الشرائية لفئة أخرى ، مما يمثل إعادة توزيع الدخل الحقيقي متمثلاً في القوة الشرائية) بين الفئتين . ولا شك أن الطريقة الوحيدة لتجنب حدوث مثل هذا الأثر أن تكون معدلات الفائدة النقدية غير ثابتة ولا يتم تحديدها مسبقاً ، وإنما يتم تغييرها وحسابها من آن لآخر طوال فترة الوديعة أو القرض بحيث تتناسب مع معدلات الارتفاع في المستويات العامة للأسعار . وهذا الشرط لم يتحقق حتى يومنا هذا في شتى المعاملات المصرفية على أي مستوى من المستويات المحلية والدولية .

لذا فإنه إذا أردنا أن نستشف مدى وجود وفعالية الأثر التوزيعي للتضخم بين الدائن والمدين على الفئات المختلفة في الاقتصاد الكويتي خلال السبعينات فلا بد وأن يتم ذلك من خلال :

١ ـ مقارنة التطورات التي طرأت على معدلات الفائدة في الكويت خلال تلك الفترة بالتطورات التي طرأت على الأرقام القياسية لنفقة المعيشة(*) .

٢ ـ تحديد كل من الفئة المدينة والمدانة والتي تتم عملية إعادة التوزيع فيما بينهما وفقاً للظروف الاقتصادية لكل منها والأنشطة التي تمارسها .

إن بيانات البنك المركزي الكويتي تدل على أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة السنوية خلال السبعينات لم تتعد ٦,٤٪ على الودائع و٨٪ على الفرد ، وكما نعلم فإن المتوسط السنوي لمعدل ارتفاع الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة خلال نفس الفترة كان ١٠,٧٪(**) ، وبنظرة مقارنة بين هذه النسب نستنتج بسهولة أنه حدث تآكل في القيمة الحقيقية للودائع متوسطها ٤,٣٪ سنوياً ، وفي المقابل حصل المدينون أو المقترضون على

(*) تعتبر الأرقام القياسية لنفقة المعيشة أفضل مؤشرات الأسعار التي يمكن الاعتماد عليها وأكثرها توفراً إحصائياً

(**) تقرير البنك المركزي الكويتي عن الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام (١٩٦٩ ـ ١٩٧٩) ص ٩٨ .

مكاسب حقيقية متوسط نسبتها السنوية ٢,٧٪ وذلك بسبب الفجوة بين المعدلات السنوية للتضخم والمعدلات السنوية لأسعار الفائدة على الودائع والقروض . أي أن التضخم كان له أثراً في إعادة التوزيع الحقيقي بين المودعين (الدائنين) والمقترضين (المدينين) وذلك لصالح الفئة الثانية . أي أن قوى التضخم أخذت من القوة الشرائية للمودعين وأعطت أو أضافت للقوة الشرائية للمقترضين وذلك بسبب الطبيعة التوزيعية لظاهرة التضخم بين الدائن والمدين كما أوضحناها سابقاً .

والتساؤل المنطقي الآن هو : من هم فئة الدائنين ومن هم فئة المدينين في المجتمع الكويتي ؟ وما هي طبيعة كل منهما ؟

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن فئة الدائنين تتكون أساساً من أصحاب الدخول المتوسطة التي تتكون من نسبة كبيرة من العاملين في الحكومة والقطاع الخاص (أي أصحاب الرواتب الشهرية شبه الثابتة (أو المقطوعة) بالإضافة الى المهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات المهنية والتجارية والخدمية صغيرة الحجم . فهذه الفئة تشكل ودائعها الشريحة الأكبر من حجم الودائع التوفيرية مختلفة الأجل . أما أصحاب الرواتب المنخفضة فإن دورهم بطبيعة الحال سيكون محدوداً جداً كدائنين وذلك بسبب الارتفاع النسبي للميل الحدي للاستهلاك بالنسبة لهذه الفئة وبالتالي محدودية أو ضعف قدرتهم على الإدخار . أما فئة المدينين أو المقترضين فتتمثل في أصحاب الدخول الكبيرة ومعظمهم من التجار وأصحاب المؤسسات والشركات الصناعية وكبار المضاربين في سوق الأسهم والعقار بالإضافة الى فئة الحاصلين على قروض كبيرة نسبياً من أجل بناء المساكن . إضافة الى ذلك فإن طبيعة الاقتصاد الكويتي وما يتضمنه من قوانين وتشريعات تجعل حق تملك المؤسسات والشركات والعقار والتعامل في سوق الأوراق المالية قاصراً فقط على الكويتيين . هذه الطبيعة الخاصة تجعل معظم المدينين أو النسبة الأكبر من حجم التسهيلات الإئتمانية المصرفية للأفراد والقطاع الخاص تخص الكويتيين بدرجة كبيرة .

نخلص مما سبق أن معدلات التضخم التي شهدها الاقتصاد الكويتي خلال السبعينات كان له أثراً توزيعياً بين فئة الدائنين وفئة المدينين لصالح الفئة الثانية وعلى حساب الفئة الأولى . وتتشكل الفئة الأولى من معظم المقيمين أو الوافدين ومن شريحة كبيرة من الكويتيين ، وتتكون هذه الفئة أساساً من ذوي الرواتب الشهرية (شبه الثابتة أو المقطوعة) الذين يعملون بالحكومة والقطاع الخاص ومن المهنيين والحرفيين وأصحاب المؤسسات المهنية والتجارية والخدمية صغيرة الحجم . أما فئة المدينين ، فإنهم في

معظمهم من الكويتيين أصحاب الدخول المرتفعة نسبياً الذين يمتلكون مؤسسات تجارية وصناعية وعقارات بالاضافة الى كبار المتعاملين والمضاربين في سوق الأوراق المالية .

(١ ـ ٣) الأثر التوزيعي للتضخم على الأصول النقدية السائلة :

The Inflationary Redistribution Effect on Real Cash Balances:

عندما يزداد عرض النقود في اقتصاد ما بمعدل أكبر من معدل زيادة الانتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات ، فإن الفرق بين المعدلين سيسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدل يتساوى مع هذا الفرق ، مما يسبب خسارة حقيقية في الأصول النقدية السائلة (الدنانير) التي يحتفظ بها الأفراد بغرض المبادلات .

ويمكن صياغة ذلك رياضياً على النحو التالي(*) :

نفرض زيادة عرض النقود في اقتصاد ما بمقدار Δ ق ، أي أن معدل الزيادة في عرض النقود = $\frac{\Delta \text{ق}}{\text{ق}}$

ونفرض أن العرض الكلي للسلع والخدمات زاد بمقدار Δ ص ، أي معدل الزيادة في العرض الكلي = $\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}}$

في هذه الحالة فإن معدل التضخم (معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار

$$\frac{\Delta \text{ع}}{\text{ع}} = \frac{\Delta \text{ق}}{\text{ق}} - \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \quad \ldots \quad (١)$$

وبالطبع فإن هذا التضخم سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود السائلة ($\frac{\text{ق}}{\text{ع}}$) بمقدار مماثل لمعدل ارتفاع المستوى العام للأسعار ، أي أن هذا الانخفاض سيكون :

$$\frac{\text{ق}}{\text{ع}} \times \frac{\Delta \text{ع}}{\text{ع}} = \frac{\text{ق}}{\text{ع}} \left(\frac{\Delta \text{ق}}{\text{ق}} - \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \right) \quad \ldots$$ بالتعويض عن $\frac{\Delta \text{ع}}{\text{ع}}$ من (١)

(*) J. Huston McCulloch: «Money and Inflation», Academic Press, New York 1982. Page 95.

$$= \frac{\Delta \text{ق}}{\text{ع}} - \frac{\text{ق}}{\text{ع}} \cdot \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \quad \ldots\ldots \quad (٢)$$

أما في حالة عدم وجود زيادة تضخمية في عرض النقود (أي أن $\frac{\Delta \text{ق}}{\text{ق}}$ = صفر) وبافتراض ثبات سرعة التداول ، فإن معدل التضخم

$$\frac{\Delta \text{ع}}{\text{ع}} = - \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \quad \ldots\ldots \quad (٣)$$

وبالتالي فإن معدل الانخفاض السنوي في القيمة الحقيقية للنقود : السائلة في هذه الحالة سيكون :

$$\frac{\text{ق}}{\text{ع}} \times \frac{\Delta \text{ع}}{\text{ع}} = - \frac{\text{ق}}{\text{ع}} \cdot \frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}} \quad \ldots\ldots \quad (٤)$$

والإشارة السالبة في المصطلح السابق تتفق مع الأثر السلبي للتضخم على القيمة الحقيقية للأصول النقدية السائلة .

ويمثل الفرق بين الطرف الأيسر لكل من المعادلتين (٢) و (٤) السابقتين الأثر التضخمي للتوسع النقدي على القيمة الحقيقية للأصول النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بغرض المبادلات .

والملاحظ في الكويت خلال السبعينات حدوث توسع كبير في عرض النقود وفقاً للمفهوم الضيق (السيولة المحلية) ، وهذا ما يمكن أن ندركه بسهولة بالنظر إلى جدول (٣) وشكل (٢) التاليين . وقد تراوحت نسبة الزيادة السنوية بين ٢ . ٩٪ عام ١٩٧٣ الى ٣٦,٩٪ عام ١٩٧٦ . وبمقارنة نسب الزيادة السنوية في السيولة المحلية خلال السبعينات بنسب الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة نرى أنه يوجد ارتباط واضح وقوي بين النسبتين . فعلى سبيل المثال نجد أن أعلى نسبة زيادة في السيولة المحلية عام ١٩٧٦ أعقبها ثاني أعلى نسبة زيادة في الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة عام ١٩٧٧ (١٣,٩٪) .

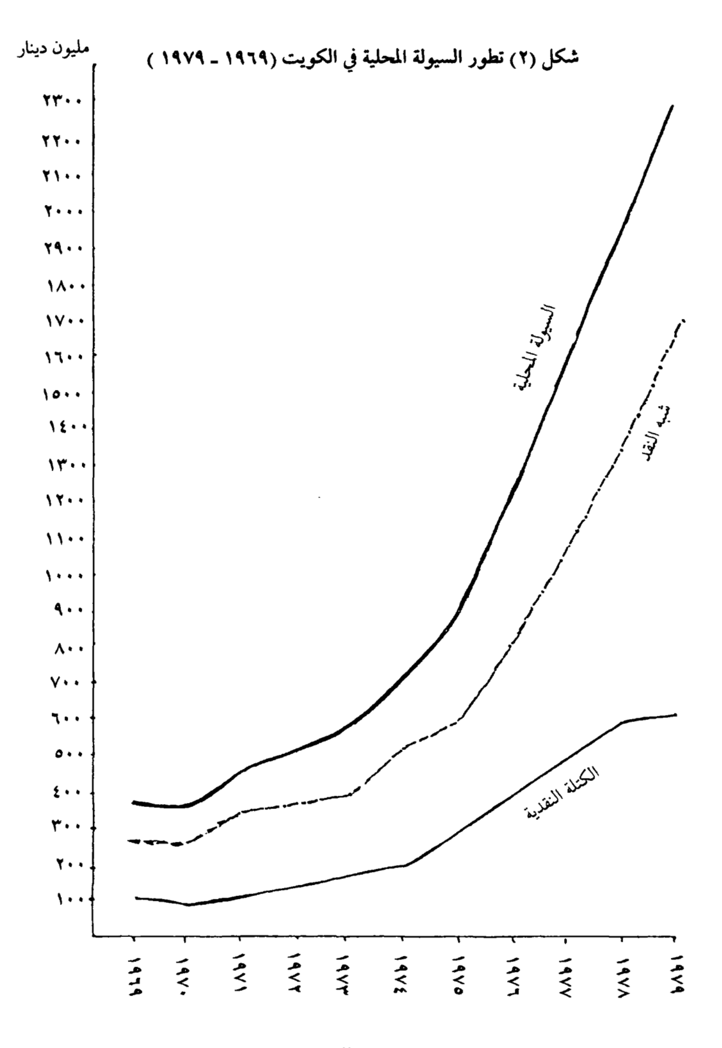
لذا فإنه يمكن القول ، بدرجة كبيرة من التأكد والثقة ، أن الزيادات الكبيرة التي طرأت على حجم السيولة المحلية في الكويت خلال السبعينات كان لها نصيباً في زيادة معدلات التضخم التي شهدتها تلك الفترة ، وبالتالي فإنها لعبت دوراً ما في تآكل القيمة الحقيقية للسيولة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد بغرض المبادلات ، وبالطبع فإن أكثر

الفئات تضرراً من هذا الأثر هم ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة الذين لا حيلة لهم في استغلال ما لـديهم من نقود سـائلة سوى الاحتفـاظ بها بشكـل سائـل إما معهم أو في حساباتهم الجارية بالبنوك .

جدول رقم (٣) : تطور الكتلة النقدية في الكويت (١٩٦٩ ـ ١٩٧٩)

العام	الكتلة النقدية		شبه النقد		السيولة المحلية		نسبة التغير في الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة٪
	القيمة مليون دينار	نسبة التغير ٪	القيمة مليون دينار	نسبة التغير ٪	القيمة مليون دينار	نسبة التغير ٪	
١٩٦٩	١٠٧,٦	١٠,٣ـ	٢٧١,٥	١,٩	٣٧٩,١	١,٩ـ	
١٩٧٠	٩٥,٢	١١,٥ـ	٢٦٦,٩	١,٧ـ	٣٦٢,١	٤,٥ـ	
١٩٧١	١١٢,٣	١٨,٠	٣٤٣,٧	٢٨,٨	٤٥٦,٠	٢٥,٩	
١٩٧٢	١٤٥,٧	٢٩,٧	٣٧٨,٠	١٠,٠	٥٢٣,٧	١٤,٦	-
١٩٧٣	١٧٤,٧	١٩,٩	٣٩٧,٢	٥,١	٥٧١,٩	٩,٢	٨,٤
١٩٧٤	١٩٩,٥	١٤,٢	٥٢١,٠	٣١,٢	٧٢٠,٥	٢٦,٠	١٤,٤
١٩٧٥	٢٩٠,٣	٤٥,٥	٦٠٠,٩	١٥,٣	٨٩١,٢	٢٣,٧	١٠,٩
١٩٧٦	٣٩٣,٨	٣٥,٦	٨٢٦,٥	٣٧,٥	١٢٢٠,٣	٣٦,٩	٩,٠
١٩٧٧	٤٩٠,٦	٢٤,٦	١٠٩٢,٧	٣٢,٢	١٥٨٣,٣	٢٩,٨	١٣,٩
١٩٧٨	٥٩٩,٠	٢٢,١	١٣٥١,٣	٢٣,٧	١٩٥٠,٣	٢٣,٢	٩,٨
١٩٧٩	٦٢٦,٥	٤,٦	١٦٦٣,٢	٢٣,١	٢٢٨٩,٧	١٧,٤	٨,٦

المصدر : تقرير بنك الكويت المركزي عن الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام (١٩٦٩ ـ ١٩٧٩)



شكل (٢) تطور السيولة المحلية في الكويت (١٩٦٩ - ١٩٧٩)

(١ ـ ٤) الأثر التموجي للتضخم : «The Ripple Effect» (*)

من المعروف أن ارتفاع معدلات أسعار السلع والخدمات المختلفة لا يحدث بمعدل واحد وفي آن واحد ، وإنما يحدث بمعدلات مختلفة وعلى فترات متعاقبة . كما أن افراد المجتمع الواحد لا يملكون قدرة ومرونة متساويتين في الاستجابة لهذه الارتفاعات . فهناك من الأفراد أو الفئات من يستجيبون بسرعة أكبر من غيرهم ويملكون القدرة والمرونة على تكييف أمورهم وتعديل أجورهم ومدخولاتهم . فمثلاً عندما يتسبب التضخم في ارتفاع أسعار سلعة أو مجموعة معينة من السلع (كإرتفاع ايجارات المساكن أو أسعار المواد الغذائية) ، فإن أول المستفيدين من هذا الحدث هم أصحاب العقارات والمساكن المؤجرة ومنتجي ومستوردي المواد الغذائية ، أي أن هذه الفئة سيكون لها السبق في الاستفادة من ارتفاع الأسعار قبل وعلى حساب غيرهم من الفئات الأخرى . ثم يأتي بعد ذلك دور الفئات الأخرى كل حسب مقدرتها في رفع أسعار منتجاتها أو أجور خدماتها وحسب المرونة التي توفرها لهم طبيعة الطلب على هذه المنتجات والخدمات . فبينما تستطيع فئة معينة مثل الحرفيين والعمال المهرة والفنيين أن توائم أجورها بالسرعة والقدر المناسبين لمواجهة أثر ارتفاع الأسعار ومعادلته ، فإن فئات أخرى لا تستطيع أن تفعل ذلك بنفس القدر من السرعة والمرونة ، وإنما يحدث هذا التكيف بشكل موجات من ردود الفعل المتعاقبة والمتناقصة . وقد يحدث أن نجد فئة معينة تظل عاجزة لفترة طويلة عن إحداث أي تغير في وضعها لمواجهة آثار التضخم نظراً لانعدام قدرتها على المناورة والتغيير ، مثال ذلك الأفراد الذين يعتمدون في مواجهة أعباء معيشتهم على أجور شبه ثابتة أو مقطوعة مثل الموظفين وأصحاب المعاشات . وبالطبع فإن وجود مثل هذا الأثر التموجي للتضخم سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بكيفية أكثر تحيزاً لمن تساعده ظروفه ومقدرته على أن يكون في الموجات الأولى من فئات المستفيدين وعلى حساب الفئات التي تقع في نهاية هذه الموجات من ردود الأفعال والتكيف . وعندما ننظر إلى واقع الحال في الكويت نجد أن الأمر لا يختلف كثيراً عن التوضيح والاستعراض السابق .

(٢) التضخم وإعادة توزيع الموارد : :Inflation and Resources redistribution

عندما يؤدي التضخم الى تفاوت معدلات ارتفاع أسعار المجموعات المختلفة من السلع والخدمات المختلفة ، يترتب على ذلك تغير هيكل الأرباح المتحققة في المجالات والأنشطة المتعلقة بتلك المجموعات المختلفة من السلع والخدمات . ولا شك أن هذا

(*) مصدر هذا التعبير هو نفس السابق :

J. Huston McCulloch: «Money and Inflation».

التغير يؤدي بالضرورة إلى إعادة توزيع الموارد بحيث يزداد توجهها نحو الأنشطة التي أصبحت تحقق أرباحاً نسبية أعلى خلال فترة زمنية أقصر نسبياً ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالقطاع الخاص وفي غياب خطة تنموية شاملة تسعى السلطة المركزية الى تنفيذها وتحقيق أهدافها .

والمعروف أن الاقتصاد الكويتي خلال السبعينات شهد تطورات ملموسة في شتى المجالات وفي مختلف القطاعات . وقد أخذت الحكومة على عاتقها تنمية وتطوير القطاعات الانتاجية الأساسية في الاقتصاد الوطني وفي مقدمتها قطاع النفط والصناعات النفطية والبتروكيماوية . كما ساهمت في تنمية وتطوير بعض القطاعات الأخرى مثل القطاع المصرفي وقدمت بعض التسهيلات والحوافز المادية وغير المادية لتشجيع مجالات الانتاج في قطاعات معينة مثل القطاع الصناعي . وقد أدى ذلك إلى زيادة دور القطاع الخاص في هذه المجالات . إلا أن عدم كفاية الحوافز والتسهيلات الممنوحة له ، بالإضافة إلى القيود التي تفرضها طبيعة الاقتصاد الكويتي أعاقت تنامي دور القطاع الخاص في المجالات والأنشطة الانتاجية . وقد أدى تسارع معدلات ارتفاع أسعار مجموعات السلع الاستهلاكية الى توجه نشاط القطاع الخاص إلى القطاع التجاري بشكل واضح نظراً لأن هذا النوع من النشاط يحقق معدلات ربحية مرتفعة في فترة زمنية قصيرة نسبياً . ويعكس هذا التوجه بشكل واضح تطور التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاعات المختلفة خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ فبينما نجد أن حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي ارتفعت من ٨,٧ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٨٩,٨ مليون دينار عام ١٩٧٩ نجد أن حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع التجارة ارتفعت من ٦٣ مليون دينار الى ٥٢٣,٥ مليون دينار خلال نفس الفترة(*) .

ومن الظواهر الهامة التي تميزت بها سنوات السبعينات تضخم الأسعار في سوق العقار بصورة غير طبيعية .

وقد أدى الارتفاع المتواصل في أسعار العقارات والأوراق المالية الى زيادة حدة النشاط في مجال بيع وشراء الأسهم والعقارات بغرض تحقيق أرباح عالية في أقصر فترة زمنية ممكنة . وترتب على ذلك زيادة حدة المضاربة خاصة في سوق الأسهم ، وساعد على ذلك ضعف الرقابة ووجود سوق غير رسمية يتم فيها تداول اسم الشركات الخليجية (سوق المناخ) ، هذا بالإضافة الى تشجيع البنوك التجارية لعمليات الإئتمان المصرفي

(*) تقرير البنك المركزي عن الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام . نفس المصدر السابق ص ١٦٤ .

التي تمنح للقطاع المالي . ومن الجدير بالذكر أن الأرقام الصادرة من بنك الكويت المركزي تشير إلى أن حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للخدمات المالية ارتفعت من ٢١,٥ مليون دينار عام ١٩٧٢ الى ٤٢١,٣ مليون دينار عام ١٩٧٩ (أي تضاعفت حوالى ٢٠ مرة) .

وقد أدى التفاوت الكبير بين معدلات ارتفاع الأسعار المختلفة الى اختلال توزيع الموارد المختلفة وفي مقدمتها الموارد المالية بشكل أصبح يهدد مسار الاقتصاد الكويتي . وقد بدأت مظاهر هذا الاختلال تتجلى بشكل واضح بحلول الثمانينات ، وأخذت هذه المظاهر تشكل أزمة حادة امتدت جذورها وتشعبت وتركت آثاراً واضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الكويتي .

المراجع

١ ـ بنك الكويت المركزي : **الاقتصاد الكويتي في عشرة أعوام ـ التقرير الاقتصادي للفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٩** .

٢ ـ رمزي زكي : **مشكلة التضخم في مصر** ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠ .

٣ ـ محمود عبد الفضيل : **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي** ـ مركز دراسات الوحدة العربية ،ـ بيروت ١٩٨٢ .

٤ ـ مصطفى رشدي شيحة : **مشكلة التضخم في الاقتصاد البترولي** ـ الدار الجامعية ـ بيروت ١٩٨١ .

٥ ـ وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للإحصاء : **المجموعة الاحصائية السنوية** ـ الكويت ١٩٨٠ .

٦ ـ C. Lowell Harris (editor): «Inflation: Long-Term Problems», Praeger Publishers, New York 1975.

(مجموعة بحوث)

٧ ـ Fred Hirsch and John H. Goldthorpe (editors): «The Political Economy of Inflation», Martin Robertson, London 1978.

(مجموعة بحوث)

٨ ـ George Terborgh: «Essays on Inflation», Machinery and Allied Products Institute, Washington D.C. 1971.

(مجموعة بحوث)

٩ ـ John Case: «Understanding Inflation», William Morrow and Company, Inc., New York 1981.

١٠ ـ J. Huston McCulloch: «Money Inflation», Academic Press, New York 1982.

مناقشة بحث الدكتور زكريا عبد الحميد باشا
رئيس الجلسة : الدكتور رمزي زكي

د. رمزي زكي :

شكراً للزميل الدكتور زكريا عبد الحميد على هذا العرض الطيب للأفكار الأساسية التي وردت في ورقته . ومن الواضح أنه قد تحدث عن كيف يعبث التضخم بعمليات التوزيع سواء كان ذلك متعلقاً بعملية الدخل نفسه أو بتوزيع الثروة القومية أو توزيع حتى الموارد فيما بين الاستخدامات الاقتصادية المختلفة . وأعتقد أن الورقة تشكل قاعدة مهمة للحوار .

أ . محمود عبد الوهاب :

لي بعض التساؤلات . وقد أثارها في ذهني أساساً اختيار الكويت كنموذج . أنا أتصور أن هناك خصوصية شديدة لبلدان الفائض تختلف عن بلدان العجز وبالذات في مجال التركيب البنائي لاقتصاديات هذه البلدان . فعلى سبيل المثال فالمؤشر الأول وهو توزيع الدخل القومي اعتمد فيه د. زكريا على معدل انفاق الأسرة على الخدمات التعليمية والأساسية والغذائية . وكما نعلم فإن الوطن العربي يعتمد أساساً على استيراد الأغذية . الكويت ، أو بشكل خاص بلدان الخليج تعتمد بشكل أكبر على استيراد الأغذية (٨٥٪ من السلع الغذائية الموجودة في بلدان الخليج مستوردة) ، وبالتالي فإن حساسية اقتصاديات هذه البلدان للتضخم المستورد بالغة . والتغير الذي يحدث في أسعار السلع الأساسية أساساً قد لا يكون سببه خلل في التضخم الداخلي . ومن هنا أنا أتصور ألم يكن أجدى لو تم حساب معدل تضخم السلع الغذائية ، لو اخترنا سلة سلع معينة وحسبنا متوسط أسعارها في السوق العالمي وقدرنا هامش ربح لمتوسط تكلفة النقل وهامش الربح وحسبنا التغير في هامش الربح ، يكون موازي مع معدل التضخم ، فربما يكون ذلك أفضل .

من الواضح من طرح المؤشرات وأيضاً في حالة الكويت لم يتعرض د. زكريا إلى أن هناك اختلالاً في هياكل الانتاج الأساسية في بلدان الخليج وأن سبب الحالة هو أن هذا الاختلال الهيكلي ليس لإنخفاض القوى الشرائية ، وليس نتيجة لتدهور قيمة العملة . العملة تحفظ قوتها لوجود أصول نفطية تمنحها القوة . فهذا التدهور مرجعه أساساً الى هذه الاختلالات في هياكل الانتاج المختلفة الموجودة في بنية اقتصاد هذه البلدان . وتتميز اقتصاديات بلدان الفائض بخصوصية معينة ، بمعنى أن قضية المضاربة في قطاع العقارات وارتفاع تكلفة السكن ، هي من الأمور الشائعة ومن المنطق الطبيعي أن تنخفض سعر الوحدة السكنية حينما يزيد العرض . وقد بدأت الحكومة مؤخراً في منح القسائم واتجه نشاط كبير الى البناء في العقار . ولكن لم تنخفض أسعار السكن ، لوجود المضاربة . ولكن جزءاً من وجود هذه المضاربة ليس تفسيره هروب الناس من النقود ، والإتجاه الى تحويل الثروة الى مدخرات متمثلة في عقار أو ذهب . إن رؤوس الأموال الكبيرة التي تعجز في الدخول في مجال التوكيلات التجارية قد اتجهت الى قطاع المضاربة في العقارات والإسكان . هذا الإتجاه الاستثماري ليس سببه التضخم وإنما الخلل الهيكلي في قلة قطاعات الاستثمار وقطاعات الانتاج المتاحة .

د. محمد صادق :

نشكر الدكتور زكريا على إتاحة الفرصة للاستماع الى هذا البحث الجيد ولنتائجه التي تثير عدداً من الأسئلة الحقيقة . أنا أشارك الزميل بأن الكويت لها خصوصية لكن بعض هذه التساؤلات والهوامش تجعلني أنسى أن الموضوع عن الكويت وتارة أعود إلى الكويت لأعرف ما رأي الزميل الدكتور زكريا . وسوف أبدأ بما سمعته مؤخراً عن التضخم في لبنان . الكل يعرف أن الليرة اللبنانية تدهورت بشكل فظيع في آخر شهرين . لفت نظري من الجدول (١) ص (٥) ، أن المواد الغذائية ارتفعت بمعدل ١٢,٣٤٪ . هل هذا الرقم أخذ بعين الاعتبار الرقم الذي كان متواصل خلال السبعينات . صحيح أن قسماً كبيراً من التضخم مستورد . وأنا عملت عملية حسابية بسيطة عن العالم العربي خلال السبعينات فوجدت أن ٥٨٪ من التضخم يمكن أن تفسره بالمقام الأول بالتضخم في أسعار الواردات . الشيء الآخر يتعلق بالحاجات الأساسية مثل الغذاء ، والكساء والسكن . الذي لفت نظري من الجدول ارتفاع السكن ومستلزماته . فقد مرّت فترات في الكويت وكان فيها الإنسان يدفع ٨٠٪ للسكن وليس في الكويت وحدها بل في القاهرة وبيروت . لهذا فإنه مع دراسة ظاهرة التضخم لا بد من دراسة المؤسسات الاجتماعية في الداخل . لأنها تستطيع أن تقرر كيف تتحمل

التضخم . ما دام كنا نحن اتفقنا أن ظاهرة التضخم سببها الجانب الاقتصادي . فإن كمية النقود الموجودة أكثر من الانتاج الحقيقي ، إذا نحن قلنا أن كمية النقود تغيرت بنفس النسبة إذن التأثير سوف يكون صفر . سؤال هنا عند حساب كمية النقود هل يا ترى يؤخذ بعين الاعتبار كمية النقود المعروضة رسمياً أم كمية النقود المعروضة رسمياً وغير رسمياً ؟

د. علي توفيق صادق :

ذكر الدكتور زكريا عبد الحميد بأن السلع والخدمات الحقيقية تعد من المسائل العينية وأعطيت المثال برغيف الخبز . كنت أفكر أن الأثر التوزيعي يكون بشكل من يأخذ ما ننتجه من سلع وخدمات . لو قسمناهم بشكل إجمالي الى فئتين . العمال وأصحاب رأس المال من ناحية . أنا عندي نوع من الشك أنها تعطينا الأثر التوزيعي ، والسبب هو أن صحيح أن هناك مع التضخم يوجد اختلاف في النسب للفئات المختلفة التي تدفعها للسلع والخدمات . وإنما من عنده المال يستطيع أن يدفع ولو ارتفعت هذه القيم حتى يأخذ السلع والخدمات .

والسؤال لماذا أخذت عنصر الأرصدة المالية مع أن التضخم يأكل هذه الأرصدة ؟

د. محمد عبد العزيز سعيد :

أنا أؤيد الدكتور علي توفيق . في الواقع أن الصفحات الأولى من البحث وخاصة فيما يتعلق بالمتابعة للتغيرات في هيكل الانفاق أساساً الجداول غير قابلة للمقارنة . جداول صفحة (٧) أولاً فئات الدخل غير مختلفة بحيث التغيرات النسبية على الدخول متباينة . وباعتقادي أن الإنفاق لا يعكس بالضرورة التأثرات لصالح الدخول . لو أخذنا أرقام مطلقة والتغيرات التي طرأت عليها على الأقل تعطينا التغيرات التي حدثت فعلاً من الناحية العملية على ارتفاع الدخول للأفراد . يعني معيار مثلاً ، بالنسبة الى الأجانب كان المفروض أن تكون هناك محاولة للحصول على أرقام التحويلات الخارجية والتطورات التي صارت عليها للفرد الواحد من الأجانب الموجودين في الكويت لأن الدخول ارتفعت . فالإنفاق والتغيرات الهيكلية التي تحدث داخل الانفاق الاستهلاكي هذه متابعة للتغير الهيكلي في داخل الانفاق الاستهلاكي وليس في عملية لها علاقة ولها ارتباط بتوزيع الدخول إطلاقاً .

د. مجيد السيد محجوب :

أرى أنه لا يمكن إجراء مثل هذه الدراسة التي تبحث في الأثر التوزيعي للتضخم

في بلد مثل الكويت لعدة أسباب ، وهي :-

١ - إختلاف التشكيلة السكانية والتي لا تسمح بإجراء مثل هذه الدراسة . حتى الأرقام الموجودة هي لوافدين ومواطنين بمعنى أنها لمجموعات سكانية متحركة .

٢ - هل الإنسان الموجود في الكويت عنده حرية التعامل المطلق . نحن عندما نتكلم عن اقتصاد عادي ، نقول أن كل الوحدات الاقتصادية الموجودة فيه لها حرية التحرك ، بينما يصعب تطبيق مثل هذه الدراسة على الكويت ، حيث أن عدداً كبيراً من السكان من العاملين الأجراء الذين يرسلون جزءاً من دخولهم في صورة تحويلات الى بلادهم .

د. محمد نور الدين حسين :

في تصوري أن المدخل الى دراسة توزيع الدخل ينقسم الى قسمين :-

١ - توزيع الدخول بين رأس المال (الطبقة الرأسمالية) والأجور (العمال) .

٢ - توزيع الدخول بين الأشخاص . والدراسة أهملت بشكل كامل النقطة الأولى توزيع الدخول بين رأس المال والأجور . هناك معايير معروفة لقياس عدم المساواة مثل منحنى لورنز ومعامل جيني .

فكنت أتوقع أن الدراسة تحوي على مثل هذه المعايير .

رد الدكتور عبد الحميد زكريا

فيما يتعلق بخصوصية الكويت يمكن أن تعتبر أنها حالة تحفز الدارس أن يأخذها للدراسة . إذا كانت الكويت حالة خاصة فهل يعني هذا أننا نتجنبها ونحن نعلم بوجود دراسات تتعلق بالكويت . فيما يتعلق بالمدرسة الهيكلية ولماذا زاد التضخم ، وكان المفروض أن ينخفض ، هذه ليست موضوعي . أسباب التضخم ليست موضوع الدراسة . فيما يتعلق بالتحويلات وأثرها على توزيع الدخول هذه ليست أثراً للتضخم الحاصل في الكويت . الحقيقة جزء من الدخل تحول في ظل التضخم . إذا قلنا أن إعادة التوزيع كانت لا تشمل جميع الطبقات في هذه الحالة تقل المدخرات . لما يحصل التضخم ويزيد مستويات أسعار مجموعات من السلع بنسب أكثر من السلع الأخرى فإن هذا يؤدي إلى وجود مجموعة متضررة أكثر . إن هذه المجموعة المتضررة سوف تصرف على الغذاء أكثر قبل التضخم . إذاً بداهة الجزء المتبقي من المدخرات سوف يقل . فيما يتعلق بالمواد الغذائية عندما تحسب الرقم القياسي لأسعار المواد الغذائية يؤخذ في

الاعتبار السلع المدعمة . ويمكن هذه من الأشياء التي تعتبر مأخذ على طريقة قياس أو حساب الرقم القياسي للأسعار في الكويت ، والذي يفترض أن يكون أكثر من ذلك على أساس أن دخول السلع المدعمة بهذه الطريقة يجعل الأرقام أو النتائج تبين أن التضخم أقل مما يجب . وتوجد مجموعة مآخذ على طريقة احتساب الرقم القياسي لا مجال للخوض فيها ، لأنها ليست موضوعنا الأساسي . وفيما يتعلق بتوزيع الدخل نفسه فإن الورقة لا تتناول الوضع الحالي لتوزيع الدخل في الكويت .

وعموماً ، أنا أعتبر المجتمع الكويتي أنه يتكون من مجتمع كويتي ومجتمع وافد . وهذا يمثل عنصر من عناصر الإثارة البحثية . كل الوافدين يغادروا الى بلدانهم ويأتي غيرهم . ممكن نأخذها سنة بسنة أو فترة بفترة وهذا ليس سبباً يدعونا أن نتجنب دراستها والخوض فيها . محتمل جداً أن هذه الحالة تستدعي تعمق أكبر . وشكراً .

البحث السابع

المحاسبة في ظل التضخم

دكتور محمود السيد محجوب
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

١ ـ المقدمة :

١ ـ ١ أدت موجة التضخم الحادة التي يعيشها الاقتصاد العالمي منذ سنة ١٩٦٩ الى خلق صعاب وقضايا اقتصادية واجتماعية جمة منها ما تميز بجدته . وفي مجال المحاسبة وقياس الأداء الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى الوحدة الاقتصادية كان لهذه الموجة انعكاسات سلبية بالغة الخطورة . وترتب على ذلك أن أصبح من العسير تفهم وتحليل الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي أفضت إليه هذه الموجة التضخمية ومن ثم أصبح التوصل الى حلول سليمة ومناسبة بشأن القضايا والصعاب الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها هذه الموجة التضخمية أمراً بالغ الصعوبة هذا إن لم يكن مستحيلاً .

هذا وقد كان أمر المحاسبة وقياس الأداء الاقتصادي على مستوى الوحدة الاقتصادية في ظل هذه الموجة التضخمية جد خطير ـ فالنظام المحاسبي التقليدي أي نظام التكلفة التاريخية ـ (Generally Accepted Accounting Principles- GAAP- or Historical Cost Accounting System) والذي ظل ولقرون الإطار العام لاعداد القوائم المالية للوحدات الاقتصادية إصابة التكلّس والعجز التام في ظل هذه الموجة التضخمية ذات الوتائر المتسارعة .

نتيجة لكون أن هذا النظام يقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية للنقود مع الزمن الشيء الذي يتناقض تماماً مع الواقع الاقتصادي الحالي فأضحت القوائم المالية المعدة

حسب هذا النظام تعكس صوراً مشوشة وضبابية للنشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية بسبب ما علق بالأرقام الواردة بهذه القوائم من آثار الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار . وبذا قلت وإلى حد بعيد فعالية هذه القوائم كأدوات لاتخاذ القرار الاقتصادي وللتحليل الاقتصادي ، ومن جهة ثانية أثرت هذه الوضعية الجديدة لهذه القوائم سلباً على العمل في مجال المحاسبة القومية ، فعقدت من عمليات تركيب الحسابات والميزانيات والجداول القومية وتسببت في تدني مستوى دقة البيانات الاقتصادية الكلية .

١ ـ ٢ أثارت وضعية القوائم المالية للوحدات الاقتصادية المعدة حسب النظام التقليدي في ظل التضخم اهتمام كل من القائمين بأمر إعداد هذه القوائم ومستخدمي بيانات هذه القوائم من الاقتصاديين ، وصعد من اهتمام هؤلاء وأولئك بالأمر قناعة الكل بأن التضخم ما عاد كما كان العهد به أمراً عابراً بل أمسى واقعاً معاشاً ودائماً .

ففي الدول المتقدمة خاصة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، ومنذ أوائل السبعينات انشغلت كل من المنظمات المهنية والدوائر الرسمية والأكاديمية ذات الصلة بهذا الأمر بالبحث عن الكيفية التي يمكن عن طريقها تقويم وتطويع القوائم المالية لتتلاءم أكثر مع الظرف التضخمي الذي تعيشه هذه الاقتصاديات . واتسم الجدل الذي تم بهذا الخصوص بتباين وجهات النظر وتعدد البدائل والخيارات المطروحة وجاء هذا كإنعكاس حقيقي لاختلاف في الاهتمامات وفي الخلفيات النظرية للمتجادلين . وعلى ضوء نتائج هذا الجدل وبعد الموازنة ما بين الاعتبارات العملية والنظرية قامت بعض الدول المتقدمة وبعض دول أمريكا اللاتينية التي تواجه اقتصادياتها تضخماً جامحاً (Hyperinflation) باعتماد بعض التعديلات على نظمها المحاسبية من أجل تطويعها والرفع من فعاليتها في ظل التضخم ، ومع أنه كان هناك تفاوت في حدة التعديلات المعتمدة فيما بين هذه الدول إلا أن من الواضح أن التوجه العام هو استبدال النظام المحاسبي التقليدي بنظام محاسبة التكلفة الجارية (Current Cost Accounting- CCA) .

١ ـ ٣ اجتاحت البلدان العربية ومنذ مطلع السبعينات موجة تضخمية عاتية . جاءت هذه الموجة التضخمية في المقام الأول نتيجة لتسرب مظاهر التضخم العالمي الى هذه البلدان ثم بعد ذلك نتيجة لبعض العوامل المحلية[١] ، [٢] . وتجاوزت معدلات نمو التضخم السنوية في فترة السبعينات لمعظم البلدان العربية ال ١٠٪ .

ومع هذا المستوى المرتفع من التضخم كان يفترض أن تقوم هذه البلدان بتعديل نظم المحاسبة فيها . ولكن شيء من هذا القبيل لم يحدث في أي منها بل حتى مناقشة هذا الأمر جاءت خافتة ومحدودة وانحصرت على فئة المحاسبين . والمحاسبة في البلدان العربية أصلاً كانت تواجه صعاباً عديدة نتجت عن السمات الهيكلية لهذه الاقتصاديات وعن بعض أساليب وممارسات الإدارة الاقتصادية ، ومع موجة التضخم هذه تفاقم الأمر . ويعزى عجزنا الباين عن تفهم أوضاعنا الاقتصادية وعن تلمس الحلول لقضايانا الاقتصادية ، الى حد بعيد ، الى فشل نظمنا المحاسبية واغترابها عن أرض الواقع .

١ ـ ٤ ونحاول في هذا البحث استعراض قضية قصور نظام المحاسبة التقليدي للوحدات الاقتصادية في ظل التضخم والحلول المطروحة لمقابلة هذا القصور . وهدف البحث محدود وهو تسليط الضوء على هذه القضية الهامة والملحة ، والتي ظلت والى الآن في وطننا العربي مهملة ومغمورة ، ويتوجه هذا البحث وبشكل أساسي نحو الاقتصاديين قناعة منا بأن زمام المبادرة في تحريك هذه القضية والعمل على إصلاح نظمنا المحاسبية والتأكد من فعالية التعديلات التي قد تتم على هذه النظم أمور تقع مسؤوليتها في المكان الأول على عاتق هؤلاء الاقتصاديين . وما أصدق رتشارد ف فانسيل Richar F. Vancil حين كتب بهذا الخصوص[٧] .

«As some decisions in war are too important to be left to the Generals, so this decision is too important to be left to the Accountants».

٢ ـ حساب التكلفة التاريخية وقصوره في ظل التضخم :

٢ ـ ١ القوائم المالية هي الأداة التي يتم عن طريقها توضيح نتائج معاملات الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ـ سنة ، وتحديد المركز المالي للوحدة في نهاية الفترة . والمستفيدون من بيانات القوائم المالية عديدون منهم المساهم ، والمستثمر ، ومسؤول جباية الضرائب . . . وغيرهم . ويقوم هؤلاء بتحديد مواقفهم ومعاملاتهم مع الوحدة الاقتصادية على ضوء ما تبرزه هذه البيانات عن واقع الوحدة الاقتصادية . ومن هنا تأتي أهمية القوائم المالية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي ليس فقط على صعيد الوحدة الاقتصادية التي تعود لها هذه القوائم وإنما أيضاً على صعيد الوحدات والكيانات الاقتصادية الأخرى .

وفعالية القوائم المالية كأداة لترشيد القرار الاقتصادي تعتمد في المقام الأول على مدى صحة البيانات التي تحتويها ، وتعتمد صحة البيانات المالية على مدى صحة المبادىء

المستخدمة في إعداد هذه البيانات .

والقوائم المالية للوحدات الاقتصادية ظلت ـ كما أسلفنا ـ تعد وفق مجموعة من المبادىء المحاسبية ، يطلق عليها عادة (المبادىء المحاسبية المتعارف عليها (Generally Accepted Accounting Principles- GAAP) وأهم هذه المبادىء ، ذات العلاقة بموضوع التضخم ، الذي نحن بصدد دراسته ، هي [٧] ، [٣]

- إتخاذ الوحدة النقدية (الاسمية ـ Nominal كوحدة للقياس .
- وإتخاذ تكلفة الحيازة الأصلية (التاريخية) كأسلوب للتقييم .
- وتجاهل التغييرات التي قد تحدث في قيم الأصول طالما لم تتحقق بالفعل .

وفي ظل التضخم فإن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق هذه المبادىء تعاني من نواقص خطيرة ويمكن تلخيص أهمها بما يلي[٧] ، [٥] ، [٦] :

قياس الدخل :

يظهر الدخل في هذه القوائم بصورة مبالغ فيها ويعود ذلك للإبطاء الزمني (Time lag) للتكاليف عن الايرادات . ويرجع هذا الى أن معظم التكاليف التي تم من خلالها توليد هذه الايرادات تعود إلى حيازة أصول وبضائع في فترات زمنية سابقة وبالتالي فإن قيم هذه الأصول والبضائع قد تم حسابها بموجب أسعارها في تلك السنوات (أي قيمها الأصلية) والتي غالباً ما تكون أقل بكثير من قيمتها الجارية نتيجة للتضخم .

قياس كفاءة الأداء :

هناك طريقتان لقياس كفاءة الأداء للوحدة الاقتصادية[٥] ، [٦] . تقوم الطريقة الأولى على أساس مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية الواحدة في فترات زمنية مختلفة ، أما الثانية فإنها تقوم على أساس مقارنة أداء وحدات اقتصادية مختلفة في فترة زمنية واحدة .

وبما أن السلاسل الزمنية لبيانات الوحدة الاقتصادية تتضمن وحدات قياس مختلفة (وحدات نقدية إسمية) (Nominal) تتناقص قوتها الشرائية مع الزمن نتيجة للارتفاع العام في مستويات الأسعار فإن استخدام هذه البيانات كما في الطريقة الأولى لا يسمح في الحصول على مقياس دقيق لكفاءة أداء الوحدة الاقتصادية . أما بخصوص الطريقة الثانية فنظراً للتباين العمري للأصول بين الوحدات الاقتصادية فإن البيانات المالية لهذه الوحدات لا تسمح أيضاً بالحصول على مقياس دقيق لكفاءة الأداء وذلك لانعكاس قيم هذه الأصول على التكاليف مما يجعل مقياس الأداء متحيزاً الى الأعلى (Upwards Biased) بالنسبة للوحدات ذات الأصول المتقدمة في العمر .

التقييم Valuation

إن البيانات الخاصة بالميزانية العمومية يشوبها النقص وعدم الدقة وذلك للأسباب التالية[٥] ، [٨] ، [٦]

- إن قيم الأصول الواردة في الميزانية العمومية أقل من القيم الفعلية لهذه الأصول وذلك لتقييم هذه الأصول حسب قيمها التاريخية (الأصلية) .
- كما أن الرقم الاجمالي لكل بند في هذه الميزانية يمثل حاصل جمع عدد من القيم ذات وحدات القياس المختلفة ونتيجة لهذه النواقص التي تشوب بيانات الميزانية العمومية فإنه يصعب الاعتماد على مثل هذه البيانات كأساس لقرارات استثمارية صحيحة .

كما تجدر الإشارة إلى عدم دقة البيانات المتعلقة بالتكاليف وذلك لاحتسابها على أساس التكلفة التاريخية ، وبالتالي فإنه يصعب الاعتماد على البيانات في تقييم جدوى العمليات المختلفة إضافة الى صعوبة رسم سياسة التسعير .

ولكي يصبح ممكناً ، في ظل التضخم ، الاستفادة من البيانات المالية كأداة في التحليل الاقتصادي فإنه يلزم تعديل المبادىء التي تقوم عليها هذه البيانات كما يلي[٥] ، [٧] :

أولاً : اعتماد وحدة قياس ثابتة بحيث يتم تلافي تذبذب القوة الشرائية للوحدة النقدية خلال فترات زمنية مختلفة مما يؤدي الى استبعاد الآثار التضخمية سلسلة البيانات .

ثانياً : تحديث Updating القيم التاريخية للتكلفة لغرض تفادي الأخطاء الناجمة عن التخلف الزمني للبيانات والمتعلقة بالقيم التاريخية .

ثالثاً : معالجة أكثر دقة للأرباح والخسائر الناتجة عن حيازة الأصول غير النقدية والنقدية .

٣ ـ حسابات التضخم :

٣ ـ ١ تبين لنا مما سبق وجود قصور كبير في البيانات التي يتم إعدادها ، في ظل التضخم وفقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) . . مما يتطلب اعتماد مبادىء وأسس بديلة لإعداد هذه البيانات بالشكل الذي يضمن تعظيم الفائدة منها وذلك من خلال استبعاد آثار التضخم على هذه البيانات . ومن الضروري أن نشير إلى أن عملية اعتماد نظام محاسبي للتضخم بدلاً عن المبادىء التقليدية المستخدمة عملية

مكلفة ، حيث أن النظام الجديد :

- قد يتطلب معلومات جديدة ربما لا تكون متوفرة حالياً .
- ويعني جهداً أكبر في إعداد البيانات المالية .
- وربما استلزم إجراء بعض التعديلات في اللوائح والقوانين للدوائر الرسمية وغيرها .

كما وأن نجاح النظام الجديد يعتمد على مدى اقتناع المؤسسات والشركات وغيرها ومدى استجابتها للعمل بالنظام الجديد ، وعليه يصبح من الأهمية بمكان قبل الشروع في اعتماد نظام محاسبي للتضخم التأكد من جدوى ذلك بالمقارنة بين مدى خطورة الآثار السلبية للتضخم على البيانات المالية - والتي تعتمد بدورها على معدلات التضخم والمدى الزمني للتضخم - وكلفة اعتماد النظام .

ونظراً لتعدد مستخدمي البيانات المالية وتنوع احتياجاتهم فإنه من العسير تصميم نظام شامل وموحد لحساب التضخم بحيث يفي باحتياجات جميع المستفيدين بنفس الوقت ، وقد أفضى تعدد مستخدمي البيانات المالية وتنوع احتياجاتهم ، إلى جانب اختلاف وجهات النظر بخصوص التوفيق بين الاعتبارات النظرية والمتطلبات العملية الى تعدد البدائل المطروحة لحسابات التضخم .

٣ - ٢ مفهوم المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance)

قد يكون من المفيد هنا وقبل الشروع في تناول البدائل المطروحة لحسابات التضخم أن نتعرض للاعتبارات النظرية التي أفضت الى هذه البدائل ، والقصد من وراء حسابات التضخم هو تقرير الدخل بشكل أكثر موضوعية ودقة ، ويمكن تعريف دخل (أرباح) الوحدة الاقتصادية ، وعلى ضوء مفهوم هكس (Hicks) للدخل الشخصي ، على أن أقصى ما يمكن توزيعه لأصحابها كأرباح على أن يظل حجم رأس المال بها في نهاية الفترة على ما كان عليه في بدايتها . أو بمعنى آخر أن الدخل هو ما يتبقى بعد التأكد من المحافظة على رأس المال (Capital Maintenance) وعليه فإن تقديرنا للدخل يرتبط بمفهومنا للمحافظة على رأس المال . وهناك ثلاث طرق لتعريف المحافظة على رأس المال : [٥] ، [٧]

المحافظة على رأس المال في شكله النقدي (الاسمي) (Maintenance of Nominal Capital)

وتعني المحافظة على رأس المال في شكله النقدي الإبقاء على عدد الوحدات النقدية التي كانت في بداية الفترة . ومفهوم المحافظة على رأس المال في شكله النقدي هو المفهوم

الذي أخذ به حساب التكلفة التاريخية .

وفي ظل التضخم من الصعب تصور أن مجرد الإبقاء على عدد الوحدات النقدية يؤدي إلى محافظة ذات مضمون لرأس المال ، فالقوة الشرائية للوحدة النقدية تنخفض مع الزمن .

المحافظة على رأس المال الحقيقي (Maintenance of Real Capital)

وفي هذا المفهوم يتركز الاهتمام على المحافظة على القوة الشرائية العامة لرأس المال المستثمر في الوحدة الاقتصادية . بمعنى أن يحافظ رأس المال في نهاية الفترة على شراء نفس كمية السلع التي كان يمكن أن يشتريها في بدايتها .

المحافظة على رأس المال الفعلي (أو الطاقة الانتاجية)
(Maintenance of Physical Capital or Productive Capacity)

ويعني هذا المفهوم إمكانية الوحدة الاقتصادية على استبدال نفس الكمية من الأصول التي تستخدمها هذه الوحدة أو المحافظة على الطاقة الانتاجية لهذه الأصول . وبمعنى آخر يعني هذا المفهوم المحافظة على القوة الشرائية لرأس مالها فيما يتصل بالأصول التي تستخدمها أو تتعامل فيها الوحدة الاقتصادية .

٣ ـ ٣ طرق حسابات التضخم :

هناك طريقتين أساسيتين لحسابات التضخم هما طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستويات العامة للأسعار (General Price- Level Adjusted Historical Cost-GPLA) وطريقة التكلفة التجارية (Current Cost Accounting- CCA) وفيما يلي عرض موجز لكل منهما :

طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستويات العامة للأسعار (GPLA)

وتتميز هذه الطريقة بصفتين أساسيتين : [٣] ، [٧]

أولاً : الابقاء على التكلفة التاريخية كأساس للتقييم .

ثانياً : إعتماد وحدة قياس نقدية ثابتة (Constant Monetary Unit)

وتتصف هذه الطريقة في أنها تأخذ بنظر الاعتبار الارباح والخسائر المتصلة بحيازة الأصول النقدية ، وبموجب هذه الطريقة يتم تعديل القوائم المالية التقليدية من خلال ضرب البيانات التي تتضمنها هذه القوائم برقم قياس عام للاسعار . ويمكن ، في هذا الخصوص ، استخدام إما الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، أو مخفض الناتج القومي (GNP Deflator) وبمقارنة هذين الرقمين القياسيين فإنه يفضل تعديل البيانات المالية

اعتماداً على مخفض الناتج القومي وذلك لشموليته ودقته النسبية .

ومن مزايا هذه الطريقة أنها تسهل عملية إجراء المقارنات الزمنية لبيانات الوحدة الاقتصادية ، إضافة الى بساطة هذه الطريقة وسهولة تطبيقها .

وتستخدم البيانات المعدلة بموجب هذه الطريقة في عدد من المجالات ، إلا أن أكثر المجالات ملاءمة لهذه البيانات هي تلك المجالات المتصلة بالدخل وحقوق الملكية .

ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذه الطريقة :

- إن أخذها بنظر الاعتبار للأرباح والخسائر على الأصول النقدية قد يكون مضللاً عند عدم تحقق هذه الأرباح والخسائر .
- إن استخدام هذه الطريقة للرقم القياسي العام للأسعار قد يؤدي الى نتائج غير دقيقة وذلك لأن الوحدات الاقتصادية غالباً ما تتأثر بالتضخم المتعلق بالأصول التي تستخدمها وتتعامل فيها وليس بالتضخم العام .

طريقة التكلفة الجارية (CCA)

وتتصف هذه الطريقة بالصفتين التاليتين :[٨]

أولاً : الاعتماد على التكلفة الجارية (القيمة الاستبدالية Replacement Value) كأساس للتقييم .

ثانياً : الإبقاء على الوحدة النقدية (الاسمية) كوحدة قياس .

وتأخذ هذه الطريقة بمفهوم المحافظة على الطاقة الانتاجية للوحدة الاقتصادية مما يتطلب حجز احتياطي من الدخل الجاري المحسوب على أساس التكلفة الحالية بما يكفي لمقابلة تكاليف إحلال الأصول المستهلكة والمشتراة سابقاً بأسعار أقل .

بموجب هذه الطريقة يتم الحصول على أرباح التشغيل بالتكلفة الجارية من خلال إجراء التعديلات التالية على الأرباح الاجمالية بالتكلفة التاريخية[٤] ، [١]

تعديل حساب الاهلاك :

يأخذ هذا التعديل في نظر الاعتبار الآثار الناجمة عن ارتفاع الأسعار على أعباء الاهلاك ، ويمثل الفرق بين أعباء الاهلاك على أساس التكلفة التاريخية للأصول الثابتة وقيمة النسبة المستهلكة من هذه الأصول خلال الفترة المعنية بالأسعار الجارية .

تعديل الخاص بالمخزون وتكلفة المبيعات :

وهو يمثل الفرق بين التكلفة التاريخية للمخزون وقيمته الحالية للوحدة الاقتصادية .

تعديل في حساب رأس المال العامل النقدي (Monetary Working Capital Adjust-ment)

يقوم رأس المال العامل النقدي (دائناً كان أم مدين) بتمويل المبيعات لأجل والمخزون .

ونتيجة لإرتفاع الأسعار تزيد احتياجات الوحدة الاقتصادية لتمويل عملياتها الجارية ، ولذلك كان لا بد من عمل احتياطي من الأرباح المحسوبة بالتكلفة التاريخية لمقابلة هذه الزيادة في الاحتياجات التمويلية الخاصة بالعمليات الجارية للوحدة .

وبعد إجراء هذه التعديلات الثلاث على الأرباح المحسوبة وفق التكلفة التاريخية نتحصل على أرباح التشغيل بالكلفة الجارية . وبعد خصم الفوائد والضرائب من أرباح التشغيل بالكلفة الجارية يتم تعديل رابع (Gearing Adjustment) وذلك للتوصل للأرباح المستحقة للمساهمين. والتعديل الأخير يؤدي في الغالب الى زيادة حجم الأرباح الموزعة ، ويتصل هذا التعديل بالأصول والمطاليب النقدية طويلة الأجل وهو يأتي كإنعكاس لزيادة الطاقة الاستدانية (Borrowing Capacity) للوحدة الاقتصادية نتيجة للتضخم .

ومن السمات الرئيسية والمميزة لهذه الطريقة هو مفهوم القيمة الاستبدالية الذي تأخذ به ، ويمكن تقدير القيمة الاستبدالية للأصول غير النقدية عن طريق استخدام

- أسعار الشراء الحالية .
- تقديرات الخبراء والمختصين .
- والأرقام القياسية الخاصة بالصناعة التي تنتمي اليها الوحدة المعنية والتي عادة ما يقو الجهاز المركزي للاحصاء بتركيبها أو الأرقام القياسية الخاصة والتي قد تقوم بتركيبه الوحدة ذاتها .

وتتميز طريقة التكلفة الجارية بكفاءتها العالية في تقدير المدخلات والأصول في ظل التضخم ، كما أنها تساعد في توضيح الأرباح والخسائر المرتبطة بحيازة الأصول بشكل أكثر تفصيلاً ودقة ومعالجة ، والانتقادات الموجهة الى هذه الطريقة هي :

- إستخدامها للوحدة النقدية كأساس للقياس يجعلها غير مؤهلة للاستخدام في مجالات المقارنة الزمنية .
- الصعوبات العملية والمتصلة بتقدير القيمة الاستبدالية .

الخلاصة

تبين لنا من سياق البحث مدى أهمية القوائم المالية للوحـدات الاقتصاديـة كأداة للتحليـل الاقتصادي ، وضـرورة تأكـد الاقتصاديـين من سـلامـة وصحـة المبـادىء والأساليب التي تستخدم في إعداد هذه القوائم حيث أن دقة البيانات المالية تعتمد في الأساس على هذه المبادىء .

ويوضح البحث أن استخدام حساب التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم يضر كثيراً بفعالية هذه القوائم كأداة للتحليل الاقتصادي . فالبيانـات المالية الـواردة في هذه القـوائم لا تساعـد على تحليـل الدخـل وقياس الأداء بشكـل معقول . ونتيجة لهذا القصور في البيانات المالية المعدة على أساس التكلفة التـاريخية لجأت بعض الدول المتقدمة ودول أمريكا اللاتينية الى إدخال بعض التعديـلات على نظمها المحـاسبية لكي تتـلاءم هذه النـظم مع الـظرف التضخمي . وأهم البدائـل المطروحة لحسابات التضخم هي حساب التكلفة التاريخية المعدلة بالتغير في المستويات العامة للأسعار (GPLA) وحساب التكلفة الجارية (CCA) .

الطريقة الأولى تقوم على تثبيت وحدة القياس، في حين تعتمد الطريقة الثانية على التكلفة الجارية كأسـاس للتقييم . وبيانـات الطريقـة الأولى أكثر كفـاءة في مجالات الاستخدام المتصلة بالدخل والحقوق والمقارنات الزمنية أما بيـانات الـطريقة الثـانية فتتميز بفعاليتها العالية في مجالات الاستخدام المرتبـطة بالأسعـار والتكاليف وقيـاس الأداء وتقييم الأصول .

وقد إتضـح لنا أن طريقة التكلفة الجارية أكثر كفاءة من الطريقة الأخرى غير أن تطبيقها يتطلب مستوى أعلى من البيانات الاحصائية كماً ونوعاً وخاصة ما يتعلق منها بالأسعار .

المراجع العربية

١ ـ د. رمزي زكي : مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٠ .

٢ ـ د. فؤاد مرسي : التضخم والتنمية في الوطن العربي ، مؤسسة الأبحاث العربية ـ بيروت ١٩٨٣ .

٣ ـ د. محمد أحمد العظمة ود. يوسف عوض العادلي :
التضخم وأثره على البيانات المالية المنشورة للشركات الكويتية المساهمة .
منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، تصدر عن جامعة الكويت ـ أغسطس ١٩٨٠ .

٤ ـ مجدي كامل صالح ، صبحي برسوم وأحمد مختار عبد العزيز :
(حسابات التضخم : حساب التكلفة الحالية) ، ترجمة بحث مقدم باللغة الانجليزية في المؤتمر الأول حول المحاسبة والمراجعة . المنعقد بالقاهرة ١٣ ـ ١٥ ديسمبر ١٩٨٠ .

المراجع الأجنبية

٥ ـ Prof. W.T. Baxer: «Inflation Accounting Rival Concepts and Methods . Paper Presented in the International Conference on Accounting a d Auditing». Cairo 13- 15 Dec. 1980.

٦ ـ Solomon Farbricant: «Accounting for Business Income Under Inflation: Current Issues and Views in the United States». Review of Income and Wealth Series 24, No. 1, March 1978.

٧ ـ Richard F. Vancil: «Inflation Accounting the Great Controversy». Harvard Business Review, March- April 1976.

٨ ـ John Walton: «Current Cost Accounting : Implications for the Definition and Measurement of Corporate Income». Review of Income and Wealth Series 24, No. 4, March 1978.

مناقشة بحث الدكتور محمود السيد محجوب
رئيس الجلسة : الدكتور زكريا عبد الحميد باشا

د. زكريا باشا :

شكراً للزميل الدكتور محمود على هذا الاستعراض الشيق لموضوع المحاسبة في ظل التضخم . وأود أن أؤكد للدكتور محمود بأن الاقتصاديين ليسوا بعيدين عن المحاسبة بهذه الصورة التي يتصورها المحاسبون . والعرض الذي قدمه لنا السيد الباحث يوضح إلى أي مدى تأثرت الطرق المحاسبية بالتضخم بشكل عام . وقد كان يكرر في حديثه أثر التضخم على أصحاب الأصول الحقيقية ، وهذا بدوره يوضح دور التضخم في إعادة توزيع الثروة . أيضاً استعرض لنا السيد الباحث محاولات المحاسبين لتجنب المحاسبة آثار التضخم والطرق المختلفة ومدى صلاحية كل طريقة حسب الظروف وأعتقد أننا استمتعنا جميعاً بالمحاضرة وما ورد فيها من أفكار ونترك الأمر الآن للمناقشة والحوار البنّاء .

د. محمد صادق :

شكراً للدكتور محمود محجوب على هذا العرض وعلى العلم الذي أفادني شخصياً وقبل أن أتوجه بسؤالي عندي ملاحظة بسيطة . من الغريب أن الدكتور محجوب قد قدم الموضوع على استيحاء على أساس أن الموضوع قد يخرج عن نطاق البحث في مشكلة التضخم . وقد كنت أتمنى لو قدمت الورقة في أول الاجتماع لأنه ليس هناك اقتصادي يمكن أن يتجاهل الحسابات القومية . ولذلك فإنها على درجة كبيرة من الأهمية ولا بد من معرفة الأدوات التي تستخدمها المحاسبة . إنطلاقاً من هذا أرجو من الدكتور محمود محجوب أن يوضح لي بعض الأسئلة .

لقد ذكر في كلامه بأن هناك طريقتان ، هما التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية أي القيمة الحالية على أساس التكلفة الجارية . ونحن نعرف في الاستثمارات ما نسميه بالاستثمار العام والاستثمار الصافي،يا ترى عندما نحسب على أساس الاقتصاد الكلي، هل هناك نسبة محدودة لكل بلد للمحافظة على مستوى الإستثمار العام . وشكراً .

د. محمد عبد العزيز سعيد :

شكراً للسيد الرئيس والزميل المحاضر . ولدي استفسار أولي ، وهو هل طرق الحسابات التي ذكرتها تستخدم في القوائم الحسابية أم في التقارير التحليلية الملحقة فقط ؟ وما رأي الباحث في استخدام ال Discount Rate عند استخدام طريقة التكلفة التاريخية بدلاً من استخدام الرقم العام للأسعار ؟ الملاحظة الأخرى مرتبطة بين المحاسبة القومية والمحاسبة على مستوى المنشأة . ففي كثير من الأحوال نسمع عما يطلق عليه « السعر المحاسبي Accounting Price أو ما يطلق عليه أحياناً أسعار الظل » التي تستخدم جزئياً في إطار تقييم المشروعات . وهناك محاولات في كثير من البلدان لاستنباط الأسعار المحاسبية في الإستثمارات والخطط الانمائية ولكن كيف يمكن أن نستخدم الأسعار المحاسبية في موضوع التعديلات التي قد تكون ناشئة عن التضخم أو في عملية تقييم الأداء وخلافه ، وشكراً .

د. مجيد مسعود :

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للزميل الفاضل الدكتور محمود السيد محجوب على هذه الورقة و ما أضافه إليها من أبعاد توضيحية من خلال العرض . أود إضافة مساهمة صغيرة في الحوار والاستفسار . أنا أتفق مع السيد المحاضر على تعريفه للدخل بأنه كل ما يمكن استهلاكه من قيم مضافة جديدة مع المحافظة على رأس المال أي تعويض النقص المادي ويقصد المحافظة على الطاقة الانتاجية في نهاية الفترة . لو طبقنا هذا الوضع على حقول النفط نلاحظ أن الطاقة الانتاجية في حقول النفط تختلف ، حيث نجد الاحتياطي المخزون غير قابل للتجديد وبالتالي فإن دخلنا يتألف من جزأين . جزء من قيمة مضافة جديدة كما يحصل في الزراعة وبقية الفروع الصناعية ، والجزء الآخر من القيمة « الحرمانية » من الاحتياطي النافذ . ولذلك فإننا كمن يبيع جزء من مصنعه بالتدريج ونعتبره دخلاً . فكيف نعالج هذا الأمر في الحسابات القومية ، لأننا نستهلك دخلاً أكثر مما يحدث في بقية الفروع من خلال بيع جزء من الأصول الثابتة في أرضنا . ولو نظرنا الى هذا الأمر بشكل أعمق في المستقبل واستخدمنا القيمة الاستبدالية مع العلم بأن النفط يستخدم اليوم في بيعه كمادة تحرق بسعر رخيص ، فإنه لو استخدم كمادة للصناعات

البترولية فإن القيمة الاستبدالية لهذا الأصل سوف تكون أكبر .

وقد ذكر السيد المحاضر ، بأنه يفضل تعديل البيانات المالية ، اعتماداً على مخفض الناتج القومي وذلك لشموليته ودقته النسبية . لكننا لو نظرنا الى الناتج القومي الاجمالي مثلاً في الكويت والذي يتكون بشكل عام من النفط في عام ١٩٨٠ ، على أساس أسعار سنة ١٩٧٠ لوجدنا الأمر مختلف بدرجة غير معقولة . وبالتالي فإن الأمر بالنسبة للبترول يحتاج إلى وضع مختلف تماماً . كذلك في ص (١٠) تحدثت عن الطرق الموجودة في الحساب وذكرت طريقة التكلفة التاريخية وطريقة التكلفة الجارية وأشرت بشكل عابر إلى طريقة يمكن تسميتها « حساب قيمة النقود » والتي تستخدم في دراسات الجدوى الاقتصادية لتقييم المشروعات ، آخذين بنظر الاعتبار الوضع المستقبلي بما أن المحاسبة القومية عبارة عن نفقات حقيقية قد تمت ونريد استخدامها لغرض التقييم ، فهل يمكن أن نستخدم هذا المعيار مستقبلاً على ما نقدره من قيمة للناتج الاجمالي في سنة نهاية الخطة آخذين بنظر الاعتبار طريقة القيمة الوقتية للنقود حتى يمكننا ربط الموضوع ونستفيد ، وشكراً .

د. رمزي زكي :

شكراً ، الواقع أن الورقة التي قدمها الدكتور محمود محجوب تثير نقطة هامة جداً وهي أنه في ظروف التضخم ، أي في ظروف التدهور المستمر للقوة الشرائية للنقود ، يصبح من الخطأ الاستناد الى ما يسمى بالتكلفة التاريخية أو المحاسبية التي لا تأخذ بعين الاعتبار هذا التغير الحادث في القوة الشرائية للنقود ، على أساس أن التضخم يؤثر على المراكز المالية للمدينين والدائنين وأيضاً على عناصر الثروة المادية والمالية بنسب متفاوتة . بناءاً على هذا ، فإنه حينما تظل أساليب المحاسبة كما هي فإنها تكون وكأنها تعطي صورة لا تأخذ في الاعتبار عنصر التضخم . وفي هذا الصدد أنا أخشى أن لفت النظر بشكل مغالى فيه الى هذه النقطة ربما يجعلنا نسير في طريق خاطىء رغم أهمية هذه النقطة ، إلا أن هناك ثمة محاذيراً يجب أخذها بعين الاعتبار . وسوف أشير في هذا الخصوص الى تطبيق هذا النوع من الفكر المحاسبي الجديد والذي يرى ضرورة أخذ التضخم بعين الاعتبار عند إجراء الحسابات . وسوف أشير إلى علاقات المديونية والدائنين على المستوى الخارجي وعلى المستوى الداخلي . وكيف يؤدي استخدام ما يسمى بمراعاة التغير في الأسعار Indexation الى نتائج تكون أحياناً خاطئة ومدمرة من الناحية الاقتصادية . حينما اشتدت موجة التضخم العالمي في السبعينات ظهر رأي يقول أن البلاد المتخلفة حينما تقترض فإنها تقترض بقيمةمعينةماليةوتقوم بسداد هذه القيمة في المستقبل بعملات

لها قيمة أقل . ومن هنا فإنها تستفيد من التضخم العالمي ويضار الدائن، استناداً الى المقولة التي تقول أنه لكي تستفيد من ظروف التضخم فالأجدر بك أن تكون مديناً . وتحت هذا الزعم ، على سبيل المثال ، كان رئيس القطاع الاقتصادي في مصر ، يبرر الاستدانة المفرطة على أساس أننا نقترض بدولار مرتفع القيمة حالياً ، ولكننا نسدده في المستقبل بقيمة أقل . وقد اعتبر الفرق بمثابة أرباح رأسمالية بالنسبة لنا . وفي هذا الخصوص ، أبديت اهتماماً بهذه النقطة في دراسة لي وتبين بأن مصر تضار من ظروف التضخم العالمي وليس هناك أي كسب ، على أساس أن الدائن يظل في موقع القوة وهو ليس من الغباء بحيث يترك لك هذه الفرصة حيث سارع الدائنون فوراً الى رفع سعر الفائدة ورفع أسعار المنتجات التي يصدرونها الينا ، بل وأكثر من هذا لجأ كثير من الدائنين الى تعويم سعر الفائدة . ولهذا نجد أن البلدان المدينة في أحوال التضخم العالمي قد أضيرت ولم تستفد . ومن ناحية أخرى نجد أن أنصار هذا الرأي يقولون أنه لكي نحسب أثر التضخم العالمي الصافي على علاقات المديونية والدائنين علينا أن نبحث أثر التضخم على الاحتياطيات الدولية للدولة المدينة ونقارنها بالمديونية الخارجية لهذه الدولة . بالطبع عندما يحدث تضخم عالمي فإن هذا يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للعملات الأجنبية المجسدة في الاحتياطيات الدولية . عندما نقارن هذه الخسائر الرأسمالية التي تحدثت في الإحتياطيات الدولية بالانخفاض الذي حدث في القيمة الحقيقية للديون الخارجية المستحقة على البلد ستجد أنك ربما لم تستفد من التضخم كما يقولون . وللأسف من ضمن من سار على هذا الاتجاه منظمة الاونكتاد . ومثل هذا النوع من المحاسبة أدى إلى وهم معين ، فحواه أن الدائنين هم الخاسرون . ولكن لو تركنا هذا المستوى الدولي الذي راعى أن يأخذ بعين الاعتبار فكرة التغير في القوة الشرائية على المستوى العالمي ونبحث في تطبيق نوع آخر من التغير على علاقات المديونية والدائنية في الداخل ، فينبغي أن أحذر من أمرين ، الأول ، هو مسألة الأجور باعتبارها مدفوعات مؤجلة عن عمل قدم في السابق لأنها تدفع عن فترة مضت تم العمل فيها . في هذه الحالة يمكن القول أن كل من يعمل هو دائن للذي يعمل عنده حتى وقت الحصول على الأجر . وهنا نجد أن أنصار تعديل النظام المحاسبي يقولون أنه طالما أن الأسعار ترتفع ، فإنه ، لكي نحافظ على مستويات الأجور هذه فلا بد من القيام بعملية « التقييس » أي نربط الأجور النقدية بالتغير الذي يحدث في الرقم القياسي لنفقات المعيشة حتى نحافظ على القوة الشرائية الحقيقية للأجور . وفي الواقع هذا النوع من التطبيق العلمي لسياسات الأجور موجود في بعض دول أمريكا اللاتينية . ولكن كانت نتيجة تطبيق هذا النوع من الأساليب الاقتصادية في المحاسبة ان هذه البلاد تعيش في حالة تضخم جامح ، من أسبابه هذه

الزيادات المستمرة في الأجور لأنك ترفع الأجور دون أن يقابلها زيادة موازية في الانتاجية أو في العرض الحقيقي للسلع والخدمات .

وهذا النوع من التفكير المحاسبي الشكلي بدأ ينعكس في بعض البلاد العربية . وهنا دعونا نعود مرة أخرى لروشتة صندوق النقد الدولي ، لأنها استخدمت هذا النوع من التفكير حيث تقول بالغاء الدعم وتعويض الناس عن ارتفاع الأسعار ، بينما أن الدعم ليس فقط مجرد دعم نقدي يعطى ؛ وإنما هو في حقيقته عملية إعادة توزيع للدخل، وإن استبدال الدعم النقدي بالدعم العيني لا يكفي لتعويض الناس عن الخسائر التي ستلحق بهم وان فكرة ما يسمى بالعقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب التي طبقت في بعض دول أمريكا اللاتينية (وقد نودي بها في مصر أيام السادات) كانت ترتكز على هذه الفكرة .، أي رفع الأجور بما يساوي الارتفاع في الأسعار مع إلغاء الدعم بحيث يكون هناك نظام حر للأسعار .

النقطة الأخرى التي أود الإشارة إليها ، وتنبه الى خطورة التمادي في هذا النوع من الفكر المحاسبي هو مسألة تطبيق هذا على المدخرات . لا شك أن من يدخر في ظروف التضخم هو شخص سفيه ، وان الذي يقوم بعمل بوليصة تأمين على الحياة أثناء التضخم يضار أشد الضرر ، لأنه يدفع مبالغ نقدية بقيمة حالية معينة. ولكنه في نهاية الفترة قد لا يستلم إلا نسبة بسيطة مما دفعه خلال الفترة من جراء التضخم . هنا يقولون أنه لمعالجة هذا الأمر علينا أن نعوّض المدخر وذلك بتطبيق (التقييس) ، بحيث يعوض بنسبة التدهور في قيمة المبلغ . وقد لجأت بعض أوعية المدخرات ، بخلاف التأمين المدخر إلى أنها بدلاً من أن تعطي المدخر المبلغ مضافاً إليه سعر الفائدة فهي تعطي للمدخر مبلغه النقدي زائداً التعويض عن التضخم زائداً سعر الفائدة ، وبحيث يكون سعر الفائدة النهائي حقيقي ، أي موجب . واذكر في هذا الخصوص أنه في إحدى دول أمريكا الجنوبية ، ربما تكون الأرجنتين أو البرازيل ، جاءت إحدى المؤسسات الحكومية لتطرح سندات للاسكان وربطتها بالأرقام القياسية لنفقة المعيشة . بالطبع هذه أفضل وسيلة تحمي المدخر من تآكل القيمة الحقيقية لمدخراته من جراء التضخم . ولكن عندما تمت هذه الفكرة فإن الذي حدث هو شبه انهيار في أوعية المدخرات الأخرى لأن جميع الأفراد تحولوا الى هذا النوع من السندات . ونحن نعلم أن المدخرات عندما توضع في المؤسسات فإنه يعاد إقراضها . فكان من جراء ذلك أن تعرضت كثير من المؤسسات المالية للافلاس مما حدى بالحكومة إيقاف هذا النوع من السندات المربوطة بالأرقام القياسية لنفقة المعيشة . من خلال كل هذا أريد الوصول الى نتيجة معينة وهي أنه يجب

علينا كإقتصاديين ، وان كان يجب علينا التنبيه بأن تكون حساباتنا صحيحة وتراعي التضخم ، أن نحذر الوقوع في الطريق الخطأ لأننا نفترض أن التضخم حقيقة سوف تستمر ، وأننا بدلاً من مكافحته علينا أن نتعايش معه . وهذا هو الفكر السائد للاسف ، في جميع البلاد العربية . هناك سياسات توضع لكي نتكيف مع التضخم ولكن ليس هناك سياسات عن كيفية محاربته. وهذه هي مصيبتنا ، لأن التضخم بطبيعته مسألة تراكمية ، حينما يبدأ وتكون ظروف مسبباته موجودة فإنه يستمر في النماء فترة بعد أخرى . ليس المهم أن نعيش مع التضخم ولكن الأهم أن نكافحه . ومن هنا كان قصدي من هذا الحوار هووإن كنا ننبه الى ضرورة مراعاة تأثير التضخم على المراكز المالية وعلى علاقات المديونية والدائنية ، إلا أن ذلك يجب أن يتم بحذر ، حتى لا نلغي وظائف النقود المحلية وحتى لا يلجأ الناس الى العملات الأجنبية والذهب ، ونعود مرة أخرى إلى شرط الذهب في المعاملات ، وهو شرط محرم قانوناً في جميع القوانين .

إنني وإن كنت أتفق مع الدكتور محمود محجوب ، في ضرورة مراعاة أثر التضخم على المحاسبة وعلى القيم الحالية والقيم المستقبلية ، إلا أننا في نفس الوقت يجب أن نراعي محاذير هذا الطريق ، وأن ننبه دائماً الى ضرورة محاربة التضخم وليس معايشته لأن هناك الآن العديد من الكتب التي تتحدث عن كيف يتعايش الناس مع التضخم وكيف تحافظ على رأسمالك في ظل التضخم ، وكيف تنمي مدخراتك في ظل التضخم ، كما لو كان التضخم أصبح أمراً مفروغاً منه كقدر ولا يجب أن نكافحه . هذا ما أردت التنبيه إليه وشكراً .

د. علي توفيق صادق :

إنطلاقاً من النقطة التي سبقني فيها الدكتور رمزي زكي باعتبار أننا نأمل أن ننجح في السيطرة على التضخم ، أرجو أن أستوضح الدكتور محمود محجوب أمراً ، وهو عند التقييم على أساس القيمة الجارية والحالية بالنسبة للوحدات . وليس على المستوى الكلي ، لو أخذنا إحدى المؤسسات التي لها محفظة والتي تكون فيها نوعية مختلفة من الأصول ، أي أصول مادية وأصول عينية وأصول مالية مثل الأسهم والسندات . . . الخ . في نهاية كل سنة مطلوب من الشرات أن تعمل ميزانية فكيف تقيم الأوراق المالية وليس العينية ، وكيف تحاسب ، لأننا إذا حاسبنا على أساس القيمة الجارية ، برأيي ، في أوضاع معينة ، ستكون هذه عملية خطيرة ، لأنها تعكس لحظات ، وعادة تكون المؤسسات المالية مرتبطة بنهاية السنة . وقد تعبر الميزانية عن حالة سوق المال في تلك الفترة ، بينما يكون الوضع المالي غير ذلك في وقت آخر . هذا تساؤ لي .

والنقطة الثانية قد يكون أتى عليها الدكتور مجيد مسعود وهي الخاصة بالنفط . فأنا لي محاولتين في هذا الموضوع وإن شاء الله بعد ثلاثة أيام سوف تكون لنا ندوة في أبو ظبي عن موازين المدفوعات لتدريب بعض العاملين في البنوك المركزية وسوف أعرض عليهم بعض الأفكار في محاضرة بعنوان (النفط ضمن إطار الحسابات القومية) وقد علمت من أحد المسؤولين بقسم الإحصاء بصندوق النقد الدولي بأن الموضوع مطروح منذ أكثر من سنتين في بعض أجهزة هيئة الأمم المتحدة ، على أساس تعديل إطار الحسابات القومية من حيث التطبيق على بعض الدول التي تعتمد كثيراً على الموارد ، النفطية . لذلك هناك محاولات لمعالجة هذا الموضوع وهي في غاية الأهمية .

وبالنسبة للربط بالتغير في الأرقام القياسية أعتقد لا يمكننا بأن نحافظ على ما ندخره لأنه لو ربط معدل الأجور مع مؤشر الأسعار ، فسوف يعوضان الدخل الجاري وليس عن الإدخار ، ولو حاولوا الربط بالتقييس فيمكن أن يكون هناك انهيار كما ذكر الدكتور رمزي زكي لذلك فالتوجه الأحسن هو إلى محاولة السيطرة على التضخم .

رد الدكتور محمود السيد محجوب

أعتقد جميع التساؤلات والملاحظات التي وردت أساسية وهامة ومحاولة الاجابة عليها سوف تقودنا الى الأفضل . وبالنسبة لملاحظات الدكتور محمد صادق ، أعتقد أنها وجيهة وقوية ، بمعنى لو رجعنا للمحاسبة القومية نجد فيها موضوع التآكل أو الاهتلاك لأنه يكون على أساس تقديري بحت . وهناك علاقة ما بين المحاسبة على المستوى الكلي والمستوى الجزئي . وفي المحاسبة القومية بشكل أساسي هناك تماثل بينها وبين مفهوم حسابات التكلفة الجارية لدرجة مائة في المائة ، على أساس أن المستخدم في المحاسبة في تقدير الأصول هو الاهلاك والتابع له والمسمى بالمخزون المستمر ، بحيث نقدر عمر الأصول في البلد بفترة زمنية وتعمل إضافات جديدة ، تعطيها تقييماً على أساس التقييم الحالي . في النهاية سيكون لديك تقدير كامل لهذه الأصول الثابتة بالقيمة الحالية . ومن ذلك يمكن تقدير عملية الاهلاك في السنة المعنية . هذا الفهم من الواضح أنه يتماشى مع مفهوم التكلفة الجارية والتي يفترض أن تكون مستخدمة في الوحدة الاقتصادية . لذلك كما ذكر الدكتور محمد صادق هناك أشكال في الاهلاك لأنه ليس هناك معلومات خاصة عن الأصول وأي تقدير سيكون بدون أساس علمي .

وبالنسبة لتعليق الدكتور محمد عبد العزيز ، أنا لم أحاول التفصيل وهناك مدرستان حول البدائل المطروحة لحسابات التضخم . مدرسة تقول بوجوب ظهور جميع

القوائم الاقتصادية على شكل تكلفتها التاريخية والحاق هذه القوائم ببعض البيانات الخاصة التي يتم فيها معالجة الآثار التضخمية على التكلفة التاريخية . المدرسة الأخرى والسائدة الآن هي ان تكون الحسابات أساساً على أساس التكلفة الجارية . ويكون ملحق بها التكلفة التاريخية أو ليس بالضرورة الحاقها بها . وبالنسبة لأسعار الظل يمكن استخدامها في المحاسبة القومية . وهناك توجه لذلك . وان المحاسبة القومية تختلف عن المحاسبة على مستوى الأفراد أو ما شابه ذلك ، لأن تكلفة المحاسبة القومية كلها تكلفة اقتصادية بينما ليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك في المحاسبات الأخرى . لذا فإن أسعار الظل أساسية وأذكر في لقاء الخبراء السابق ، أن اقترح البعض استخدام أسعار الظل فيما يختص بالقطاع المعيشي لاستخلاص ما هي القيمة المضافة وردها الى بنودها كالأجور والوقت . . . الخ باعتبار إن لم يعمل الشخص في هذا القطاع فكم كان يكون أجره .

وبالنسبة لتساؤ ل الدكتور مجيد ، (القيمة الحرمانية) مفهوم صحيح جداً من الناحية الاقتصادية وأهمية القيمة الحرمانية هذه هي أنها تؤدي الى إظهار حقيقة الأمر وتبعد بقدر الإمكان الأرباح التصويرية الناتجة عن حيازة شيء ما . في هذه الحالة فإن جميع السلبيات الواردة في حساب التكلفة التاريخية سوف تذهب هباءً ، لأنك ستكون مضطراً للقيام بإحلال الأصل الذي تم استخدامه كالنفط مثلاً . وعلى كل ، بشكل عام يجب فيما يخص النفط أن يكون لك تعويض للقيم التي تم استخراجها ، بمعنى أنه يجب أن يكون هنالك إعادة استثمار بقدر القيمة التي نفذت من الأصل .

وفيما تطرق إليه الدكتور رمزي زكي أنا تحدثت بطريقة واضحة في جملة محددة تقول أن هنالك صعوبة في إيجاد نظام شامل للمحاسبة في التضخم حيث أن اهتمامات الذين يستخدمون الحسابات مختلفة . فمنهم من يركز على الدخل ومنهم من يركز على المساواة وآخرون على الانتاج . وبشكل عام في هذه الورقة ، أنا قد ركزت على الأصول والانتاج باعتبارها المرتكزات الأساسية لعملية التحليل الاقتصادي . لذلك اعتقد أنه من المهم جداً في عملية الدخل أنه يجب ادخال التكلفة الجارية أو القيمة الاستبدالية ، ومن غير ذلك ستكون لدينا أرباح مضخمة ومبالغ فيها . وفي الغالب تحدث أرباح ناتجة عن حيازة أصول لا نستطيع استبدالها أو استرجاعها في النهاية . أيضاً أنا كنت أفكر في المحاسبة بهذا الشكل في البلدان العربية . وفعلاً دخلت في طريق شائك عند التفكير في موضوع المدين والدائن ، البلاد العربية تنقسم الى مجموعة نفطية وأخرى غير نفطية . إذا تحدثت عن المجموعة الأولى تجد أن لمعظمها أرصدة خارجية متراكمة نتيجة لضعف

طاقتها الاستيعابية ونتيجة لتآكل الأرصدة فهم يتعرضون الى خسائر . أما المجموعة غير النفطية نجد أن مديونياتها قد زادت ورغم ذلك لم تكسب ، لاختلاف العملات . فبالنسبة لهذه البلاد فإن الدولار في ارتفاع ، كما أن سعر الفائدة قد تغير ولذلك فإن القروض لهذه البلاد كانت تتضمن نسبة لمخاطر التضخم .

والأشكال في حساب القيمة الجارية من الناحية النظرية أن وحدة القياس وحدة إسمية . وربما يعني ذلك أنه ليس هناك أرباح أو خسائر ترتبط بالأصول النقدية . لكن بمرور الزمن ظهر نقد لهذا ونتج عن ذلك تقدم في معالجة الأصول المالية النقدية وحدث فيه بعض التحسن . التحسن الأولي يقول أنه نتيجة لزيادة حجم التعامل للوحدة الاقتصادية نتيجة لانخفاض قيمة الوحدة النقدية فإن معنى هذا يعني أن العمل سيزيد من ناحية الوحدات النقدية . ونتيجة لذلك ستكون هناك احتياجات تمويلية للوحدة الاقتصادية . وتتم هذه الاحتياجات مثلاً عن طريق البيع بالأجل وكذلك الشراء بالأجل . التحسن الثاني ينجم من أن العمل في الوحدة الاقتصادية يعتمد على شيئين ، هما رأسمال أصحاب الشركة ، والاستدانة من الآخرين . وتكون هناك نسبة معينة ما بين رأس المال المستثمر وما بين الاستدانة . لذلك فإن الخسائر يجب أيضاً أن توزع ما بين أصحاب رأس المال والاستدانة . أو بمعنى آخر ، إن الطاقة الاستدانية للوحدة الاقتصادية في لحظة التضخم سوف تزيد وهذا يعتبر شيئاً ايجابياً لأصحاب الشركة ، وشكراً .

د. زكريا عبد الحميد

شكراً للدكتور محمود محجوب ولكم جميعاً على هذه المحاضرة الممتعة ولديّ تعليق صغير أحب أن أُلخصه في جملتين ، نحن نقول دائماً الوقاية خير من العلاج ولكن إذا وجد المرض فلا بد من التفكير في وسائل العلاج . وكل ما نرجوه ألا يصبح مرض التضخم مرضاً مزمناً في جسم الاقتصاد العربي والاقتصاد العالمي بشكل عام ، حتى نرضى جميعاً ، وشكراً مرة أخرى على حسن استماعكم ومناقشتكم القيمة .

حصاد الاجتماع

قدمه الدكتور رمزي زكي

قبل أن يسدل الستار على هذا الاجتماع أعتقد أنه من الضروري أن نشير إلى بعض الملاحظات التي تلخص لنا الحصاد الذي تمخض عنه خلال الأيام الثلاثة الماضية :

الملاحظة الأولى :

هي لا شك أننا كباحثين وكمحاورين اجتهدنا الى حد كبير في سبر غور ظاهرة التضخم في العالم العربي . وهذا الاجتهاد في تصوري اتجه الى الجانب النظري وكذلك الى الجانب العملي . فعلى الجانب النظري كانت هناك بحوث ركزت على تحليل الظاهرة التضخمية في جانبها النظري وقد اتضح ذلك الى حد ما في الورقة التي قدمتها أنا ، وأيضاً في ورقة الدكتور محمود محجوب ، وأيضاً في الجزء الأول في كل من ورقة الدكتور علي صادق وورقة الدكتور عبد الفتاح العموص . وعلى الجانب التطبيقي أو العملي ، كانت هناك أوراق مثل ورقة الدكتور محمد نور الدين عن التضخم في الاقتصاد السوداني ، ومساهمة عن الاقتصاد التونسي قدمها الدكتور عبد الفتاح العموص وكذلك عن الاقتصاد الكويتي قدمها الدكتور زكريا عبد الحميد باشا . وبهذا الشكل أعتقد أننا قد جمعنا بين الجانب النظري والجانب العملي وتحدثنا عن التضخم بصفة عامة في بلدان العجز ، (كما هو الحال في حالة السودان وتونس) وفي بلدان النفط (كما هو الحال في حالة الكويت) ، كما أننا لم نهمل الجانب الاجتماعي للظاهرة التضخمية ، حيث كانت لنا بالأمس ورقة عن الآثار الاجتماعية للتضخم قدمها الدكتور محمد الرميحي . كذلك لم نهمل الجانب السياسي كما اتضح في مناقشة الأمس حيث كانت هناك مداخلات حول تأثير التضخم على أنظمة الحكم وعلى سياساتها الخارجية ، خاصة علاقتها بصندوق النقد الدولي وما ينجم عن ذلك من آثار .

إذن من خلال هذا العرض أستطيع أن أزعم بأننا قد حللنا ظاهرة التضخم الى حد كبير بشكل شمولي في حدود ما توفر لنا من وقت وإمكانات .

الملاحظة الثانية :

لقد دارت في هذا الاجتماع مناقشات وتعليقات وأفكار على قدر كبير من الأهمية . وسوف نكمل أي نقص في الأوراق عندما يتم نشر هذه التعليقات ضمن الأوراق ، بعد تفريغها من أشرطة التسجيل وطبعها في كتاب .

الملاحظة الثالثة :

إننا كمهتمين بظاهرة التضخم في العالم العربي ، تبادلنا المشورة والمعرفة حول هذه الظاهرة على مدى أيام ثلاثة . بيد أنه من الملاحظ أن نقاشنا قد اتجه الى مجالات معينة للظاهرة ، وبالذات مجال تفسيرها ونتائجها . والأمر الهام الذي لم نتعرض له ، والذي أعتبره بمثابة نقص في هذا الاجتماع ، هو قضية مكافحة التضخم . لأنه كما نعلم أن هذه قضية في غاية الصعوبة . وربما يكون التقاعس عن مواجهتها يعود الى فشلنا كعلماء عرب في تقديم أدوات لسياسة اقتصادية سليمة أو النصح والارشاد للقائمين على السياسة في بلادنا . لذا فإن قضية مكافحة التضخم وبأي طريقة ، وبأي أدوات ، هي أمور لم نركز عليها . وربما في هذا نقول أننا قد جارينا ما هو ساد بأننا نتعايش مع التضخم ولا نكافحه . وهذا أمر أرجو ألا يكون صحيحاً بالنسبة لنا . لأننا عندما نبحث في هذه الظاهرة فإننا في الواقع ندينها ، ونفسرها ، لكي نتغلب عليها ، وليس للتعايش معها ونبرر وجودها وخطورتها .

الملاحظة الأخيرة :

هي أن حصاد هذا الاجتماع سوف يكتمل حينما يتم تفريغ الأشرطة وتتم صياغتها بحيث تتجمع في شكل كتاب ، يصدر باسم المعهد العربي للتخطيط . وأعتقد أن هذا الكتاب سيكون بمثابة الثمرة النهائية للاجتماع والتي أرجو ألاّ تكون مُرة وأن تكون نافعة .

في نهاية هذا الاجتماع أتوجه بالشكر العميق للزملاء الذين وفدوا إلينا من خارج الكويت ، وأخص في هذا المجال الزميل الدكتور علي توفيق صادق الذي حضر إلينا من صندوق النقد العربي في أبو ظبي ، والدكتور محمد نور الدين من السودان ، والدكتور عبد الفتاح العموص الذي جاء إلينا من جامعة صفاقس في تونس . أيضاً أشكر الزملاء الذين ساهموا في إنجاح هذا الاجتماع من خارج المعهد العربي للتخطيط وأخص منهم

الدكتور زكريا عبد الحميد من جامعة الكويت ، والدكتور محمد الرميحي رئيس تحرير مجلة العربي . وفي هذا الصدد أشكر الزملاء الذين تفضلوا بقبول الدعوة للحضور من خارج المعهد ، والمشاركة في الحوار والاستماع . ولا يسعني في النهاية إلا أن أشكر زملائي داخل المعهد الذي وقفوا معي لإنجاح هذا الإجتماع ، سواء كان ذلك بكتابة الأوراق العلمية على أجهزة الطباعة أو المساعدة في إجراءات التنظيم ، والزملاء الذين أشرفوا على تنظيم هذه القاعة .

وفي النهاية أشكركم جزيل الشكر ، وأتمنى أن تكون لنا لقاءات أخرى في موضوعات أخرى . ونعد الزملاء الذين من خارج الكويت ، بأننا سوف نرسل إليهم مجلد الاجتماع فور الانتهاء من طباعته.والى اللقاء وشكراً مرة أخرى .

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

نبذه تعريفية

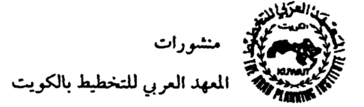
* أنشأته حكومة دولة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للانماء عام ١٩٦٦، كمؤسسة كويتية مستقلة باسم معهد الكويت للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الشرق الأوسط.

* تم تحويله عام ١٩٧٢ الى مؤسسة عربية اقليمية باسم المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بناءاً على اقتراح من حكومة دولة الكويت وموافقة عدد من الدول العربية.

* في يناير عام ١٩٨٠ تم الاتفاق بين الدول العربية المؤسسة على اقرار المعهد كمؤسسة عربية مستقلة لمدة عشرين عاما، ووقع على هذه الاتفاقية معظم الدول العربية، وعضوية المعهد مفتوحة امام بقية الدول العربية الأخرى الراغبة بالانضمام الى المعهد. علما بأن خدماته بجميع مجالاتها متوفرة لكافة الأقطار العربية.

* وتتمثل خدماته في نشاطاته المتعددة التي منها:

- البرامج التدريبية الطويلة والقصيرة للاخصائيين من موظفي الحكومات العربية وادارتها الذين يتصل عملهم بتخطيط وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحلقات النقاشية السنوية.
- الخدمات الاستشارية.
- اعداد الابحاث والدراسات.
- اصدار المطبوعات التي تعالج قضايا التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي والتي نذكر بعضا منها هنا:



منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- اجتماع خبراء حول الاحتياجات التدريبية للدول العربية الاقل نموا، ١٩٨٣ — اجتماع خبراء
  (٢٩٠ ص - ٢,٥٠٠ د.ك)
- اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم، ١٩٨٢ — اجتماع خبراء
  (١٤٢ ص - ١,٧٥٠ د.ك)
- اجتماع خبراء حول طرق واساليب تحديد واعداد المشروعات العامة والمعايير المستخدمة في تقييمها، ١٩٨٤ — اجتماع خبراء
  (٣٦٠ ص - ٣,٥٠٠ د.ك)
- اعمال حلقة نقاش حول قضايا التنمية والتخطيط ١٩٧٨/٧٧، ١٩٧٩ — حلقة نقاشية
  (١٧٢ ص - ١,٠٠٠ د.ك)
- اعمال حلقة نقاش حول قضايا النفط والتنمية ١٩٧٩/٧٨، ١٩٧٩ — حلقة نقاشية
  (٢٧٠ ص - ٢,٠٠٠ د.ك)
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ١، ١٩٨٠ — مجموعة خبراء
  (٤١٢ ص - ٣,٠٠٠ د.ك)
- انماط التنمية في الوطن العربي ٦٠ - ١٩٧٥، جـ٢ ١٩٨٠ — مجموعة خبراء
  (٣١١ ص - ٣,٠٠٠ د.ك)
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الدول العربية، ١٩٨٢ — د. كمال عسكر
  (٩٥٢ ص - ٣,٥٠٠ د.ك)
- بيئة نشأة وتطور المشروعات الصناعية في الكويت، ١٩٨٢ — د. كمال عسكر
  (٣٢٢ ص - ١,٢٥٠ د.ك)
- تخطيط المشروعات العامة، ١٩٧٨ — د. احمد مراد
  (١٦٥ ص - ١,٠٠٠ د.ك)
- التكوين الاجتماعي - الاقتصادي في الاقطار العربية، ١٩٨١ — ندوة
  (٨٣١ ص - ٥,٢٥٠ د.ك)
- التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية ٦٠ - ١٩٧٥، ١٩٧٨ — د. فؤاد مرسي
  (١٧٣ ص - ١,٢٥٠ د.ك)
- الحلقة النقاشية الثالثة حول افاق التنمية العربية في الثمانينات، ١٩٨١ — حلقة نقاشية
  (٥٩٤ ص - ١,٧٥٠ د.ك)
- الحلقة النقاشية الخامسة: التنمية العربية والعلاقات الدولية، ١٩٨٣ — حلقة نقاشية
  (٣٢٦ ص - ٣,٠٠٠ د.ك)
- الحلقة النقاشية السادسة: حول تقييم تجارب التخطيط في الوطن العربي: الواقع والممكن جـ١، ١٩٨٤. — حلقة نقاشية
  (٥٦٥ ص - ٤,٠٠٠ د.ك)
- حلقة بحثية عن التوزيع السكاني والتنمية في الوطن العربي، ١٩٨١ — حلقة بحثية
  (٩٢٦ ص - ٤,٥٠٠ د.ك)
- المبادىء الاساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي، ١٩٧٨ — الامم المتحدة، ترجمة: د. احمد مراد
  (١٥١ ص - ١,٠٠٠ د.ك)
- ندوة ادارة الموارد النفطية في الدول العربية، ١٩٧٤ — ندوة
  (٢٤٨ ص - ١,٢٥٠ د.ك)
- ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، ١٩٨١ — ندوة
  (٦٤٦ ص - ٤,٠٠٠ د.ك)
- ندوة التعليم والتنمية، ١٩٧٨ — ندوة
  (١٨٢ ص - ١,٠٠٠ د.ك)
- ندوة التنمية الريفية في بعض الاقطار العربية، ١٩٧٨ — ندوة
  (٥٢٤ ص - ١,٧٥٠ د.ك)
- ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي، ١٩٧٩ — ندوة
  (٥٦٢ ص - ٢,٢٥٠ د.ك)
- ندوة تنمية الموارد البشرية في الخليج العربي، ١٩٧٥ — ندوة
  (٧٦٥ ص - ٢,٧٥٠ د.ك)



منشورات
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

- ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، ١٩٨٣ (٥٥٤ ص - ٤,٠٠٠ د.ك) — ندوة
- Patterns of agricultural development in Arab countries, 1979 (266p - 1.750 KD) — N.A.Khan
- Seminar on Investment policies of Arab oil producing Countries, 1974 (210p - 1.250 KD) — Seminar

صدر حديثاً عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت
منشورات : دار الشباب ـ قبرص .

كتب الحلقة النقاشية الثامنة :

الكتاب	المؤلف
١ ـ الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة . مساهمة نحو فهم أفضل (١٣٣ ص)	د. رمزي زكي
٢ ـ النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي .	د. علي عتيقة د. رأفت شفيق
٣ ـ نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية	د. عبد المنعم السيد د. عبد الراضي الحبيب
٤ ـ حوار الشمال والجنوب وأزمة تقسيم العمل الدولي والشركات المتعددة الجنسية .	د. عبد الله هدية د. خالد محمد خالد د. محمد السيد سعيد
٥ ـ مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الاقتصادية العالمية .	د. محمد علي الفرا
٦ ـ التحدي العربي للأزمة	د. فؤاد مرسي

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب ٥٨٣٤ (الصفاة)
العنوان البرقي : كوينست
تلكس : 22996 KT ك ت ٢٢٩٩٦
تلفون : ٨٤٣١٣٠

١٩٨٦/ ١١/ ٢٤٣

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع